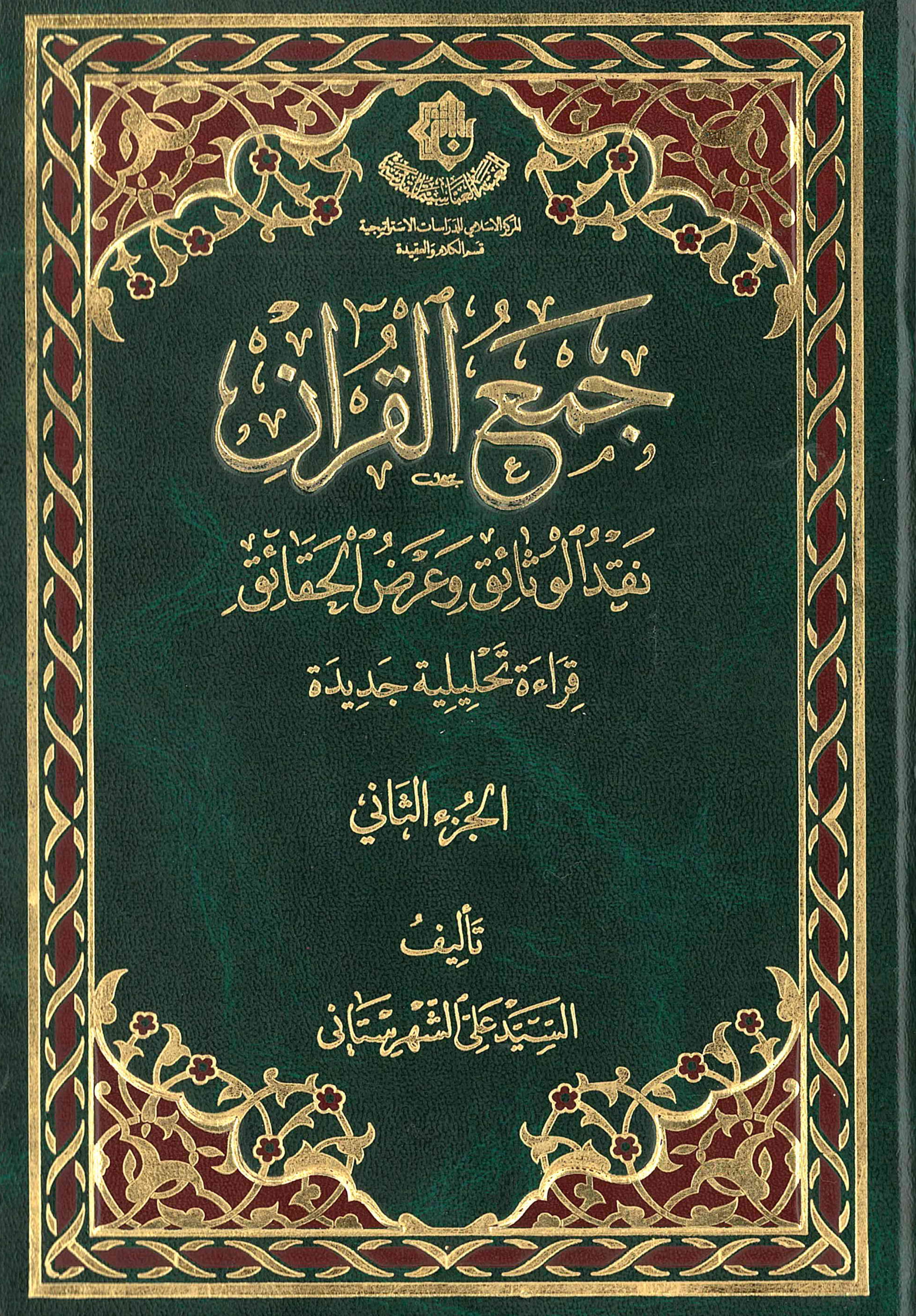

المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية
قسم الكلام والعقيدة
جمع القرآن
نقد الوثائق وعرض الحقائق
قراءة تحليلية جديدة
الجزء الثاني
تأليف
السيد علي الشهرستاني

جمع القرآن

نقد الوثائق وعرض الحقائق

قراءة تحليلية جديدة

(٢)

الجمع في عهد الشيخين وعثمان

تأليف:

السيّد علي الشهرستاني

بسم الله الرحمن الرحيم



جمع القرآن

نقد الوثائق وعرض الحقائق

٣ ـ جَمْعُ القرآن في عهد الشيخين:

عرفت مما سبق بأنّ المشهور عند أهل السنّة والجماعة: أنّ القرآن لم يجمع على عهد رسول الله ﷺ وأنّ أبا بكر وعمر هما أوّل من جمعاه بعد رسول الله ﷺ وقد كان ذلك بإلهام من الله لهم [١]، وإليك النصوص في ذلك:

---

(١) كما مرّ في كلام الخطابي في المجلد الأوّل، صفحة ٢٤٠ من هذا الكتاب، وانظر: فتح الباري ٩: ١٢.

١ - جمع أبي بكر:

أخرج البخاري والترمذي بسندهما «عن زيد بن ثابت أنّه قال: أرسلَ إليّ أبو بكر بعد مقتل أهل اليمامة وعنده عمر، فقال أبو بكر: إنَّ عمر أتاني فقال: إنّ القتل قد استحرّ [١] يومَ اليمامةِ بالناس، وإنّي أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن إلّا أن تجمعوه، وإنّي لأرى أن تجمع القرآن.

قال أبو بكر: قلت لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله؟ فقال عمر: هو والله خيرٌ، فلم يزل عمر يُراجعني فيه، حتّى شرحَ الله لذلك صدري، ورأيتُ الّذي رأى عمر.

قال زيد: وعمر عنده جالس لا يتكلّم، فقال أبو بكر: إنَّكَ رجُل شابٌّ عاقل، ولا نَتّهمك، كنتَ تكتبُ الوحي لرسولِ الله ﷺ، فتتبّعِ القرآنَ فاجمعهُ، [قال زيدٌ]: فوالله لو كلّفَني نقل جَبَلٍ من الجبالِ ما كان أثقَلَ عليَّ ممَّا أمرني به من جمع القرآنِ.

قلتُ: كيفَ تفعلانِ شيئاً لم يفعلهُ رسولُ الله؟

فقال أبو بكر: هو والله خيرٌ.

فلم أزل أراجعه حتّى شرح الله صدري للذي شرح الله صدر أبي بكر وعمر، فقمت فتتبّعت القرآن أجمعُهُ من الرقاع والأكتاف والعُسُبِ وصدورِ الرجالِ، حتّى وجدتُ من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحدٍ غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ

(١) أي اشتد وكثر. انظر النهاية في غريب الاثر ١: ٣٦٤.

رَحِيمٌ﴾، وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتّى توفّاه الله، ثمّ عند عمر حتّى توفّاه الله، ثمّ عند حفصةَ بنت عمر»[١].

وفي المصاحف لابن أبي داوود عن «هشام بن عروة،قال: لمّا استحرَّ القتلُ بالقرّاء يؤمئذ فَرِقَ[٢] أبو بكر على القرآنِ أن يضيع، فقال لعمر بن الخطّاب ولزيد بن ثابتٍ: اقعُدا على باب المسجد، فمن جاءَكما بشاهدين على شيءٍ من كتاب الله فاكتباه»[٣].

وفي الطبقات «عن هشام بن عروة، عن أبيهقال: لمّا قُتِلَ أهلُ اليمامة أمر أبو بكر الصدّيق عمر بن الخطّاب وزيد بن ثابتٍ، فقال: اجلسا على باب المسجد فلا يأتينكما أحدٌ بشيءٍ من القرآن تُنكرانِه يشهدُ عليه رجلان إلا أثبتماه، وذلك لأنّه قتل باليمامة ناسٌ من أصحابِ رسول الله قد جمعوا القرآن»[٤].

وفي المصاحف لابن الأنباري «عن سليمانَ بن أرقَم، عن الحسن وابن سيرين وابن شهاب ـ وكان الزهري أشبعهم حديثا ـ قالوا: لمّا أسرعَ القتلُ في قرّاءِ القرآن يوم

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٧٢٠/ ح ٤٤٠٢، سنن الترمذي ٥: ٢٨٣/ ح ٣١٠٣، والنصّ عن الأوّل وفي البخاري سند آخر أيضا، ومثله في المصاحف ١: ١٥٨ / ح ٢٤ وانظر: ٢٠١/ ح ٧١، كنز العمّال ٢: ٢٤١/ ح ٤٧٥١ جمع القرآن.

(٢) فرِق أي خاف.

(٣) المصاحف لابن أبي داوود ١: ١٥٧ / ح ٢٣، وعنه في كنز العمّال ٢: ٥٧٣/ ح ٤٧٥٤، وفي المصاحف لابن اشته عن الليث بن سعد قال: أوّل من جمع القرآن أبو بكر، وكتبه زيد، وكان النّاس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلّا بشهادة عدلين.

(٤) كنز العمّال ٢: ٢٤٣/ ح ٤٧٥٦ عن ابن سعد.

اليمامة قُتِلَ منهم يومئذ أربعمائة رجلٍ، لقي زيد بن ثابت عمر بن الخطّاب فقال له: إنّ هذا القرآن هو الجامع لديننا، فإن ذهب القرآن ذهب ديننا، وقد عزمتُ أن أجمع القرآن في كتابٍ، فقال: له انتظر حتّى أسأل أبا بكرٍ، فمضيا إلى أبي بكرٍ فأخبراه بذلك فقال: لا تعجلا حتّى أشاور المسلمين، ثمّ قام خطيباً في النّاس فأخبرهم بذلك فقالوا: أصبت، فجمعوا القرآن وأمر أبو بكر مناديا، فنادى في النّاس من كان عنده شيء من القرآن فليجيء به، فقالت حفصةُ: إذا انتهيتم إلى هذه الآية فاخبروني: ﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾ فلّما بلغوها قالت: اكتبوا والصلاة الوسطى وهي صلاةُ العصر، فقال لها عمرُ: ألك بهذه بّينةٌ؟ قالت: لا، قال: فوالله لا يدخل في القرآن ما تشهدُ به امرأةٌ بلا إقامة بينةٍ وقال عبد الله بن مسعود: اكتبوا ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ وإنّه فيه إلى آخر الدهر، فقال عمرُ: نحّوا عنّا هذه الأعرابيةَ»[١].

وفي مسند أحمد والمصاحف للسجستاني «عن أبي العالية، عن أبي بن كعب: أنّهم جمعوا القرآن في مصاحف في خلافة أبي بكر، فكان رجال يكتبون ويملي عليهم أُبّي بن كعب، فلّما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ الله قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ﴾ فظنّوا أنّ هذا آخر ما أنزل من القرآن، فقال لهم أُبّي بن كعب: إنّ رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ إلى ﴿وَهُوَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾.

ثمّ قال: هذا آخر ما نزل من القرآن، فختم الأمر بما فتح به ـ (بالله الّذي لا إله إلّا

---

(١) كنز العمّال ٢: ٢٤٣ ـ ٢٤٤ / ح ٤٧٦٢ عن ابن الانباري في المصاحف.

هو) ـ **وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾»** (١).

المناقشة:

هذه هي النصوص المعروفة والمشهورة ـ في كتب الصحاح والسنن ـ عن جمع أبي بكر للقرآن وهي تطلعنا على عدّة أمور:

الأمر الأوّل:

وجود الاضطراب فيها، ففي ما أخرجه البخاري والترمذي ترى أبا بكر هو الّذي طلب من زيد بن ثابت جمع القرآن، لقوله:

«**كنت تكتب الوحي لرسول الله فتتبّعِ القرآنَ فاجمعه. [فقال: زيد] فوالله لو كلّفني نقل جبل ...**».

في حين الموجود في **المصاحف** للسجستاني: «**أنّ أبابكر كان جمع القرآن في قراطيس، وكان قد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك، فأبى حتّى استعان عليه بعمر ففعل**» (٢). فبين الأمرين فرق واضح.

---

(١) مسند أحمد ٥: ١٣٤ / ح ٢١٢٦٤، والمصاحف ١: ١٦٧ / ح ٢٩، باب جمع أبي بكر الصدّيق القرآن في المصاحف بعد رسول الله؛ وفتح الباري ٩: ١٦، باب جمع القرآن.

(٢) المصاحف: ١٦٩/ ح ٣٠، توجّه القاضي أبو بكر بن الطيّب إلى اضطراب روايات جمع القرآن، ⇦

كما ترى أيضاً في **صحيح البخاري وسنن الترمذي**: أنّ زيداً لم يرتض جمع القرآن حتّى راجعه أبو بكر، وفي آخر: راجعه عمر، فشرح الله صدره لذلك.

في حين الموجود في خبر ابن الأنباري في **المصاحف**: أنّ زيدا هو الّذي لقي عمر بن الخطّاب بعدما قتل أربعمائة رجل يوم اليمامة واقترح عليه جمع القرآن، فقال له:

«**انتظر حتّى أسأل أبا بكر، فمضيا إلى أبي بكر فأخبراه بذلك فقال: لا تعجلا حتّى أُشاوِرَ المسلمين**»، وهذا لا يتفق مع ما قبله.

فالسؤال الأوّل: من الّذي اقترح جمع المصحف، هل الخليفة، أم زيد بن ثابت، أم عمر ابن الخطاب؟ (١).

والسؤال الثاني: من الّذي راجع زيد بن ثابت، أبو بكر، أم عمر بن الخطّاب؟ وهل أنّ عدم قبول زيد طلب أبي بكر وقبوله طلب عمر يعني بأنّه كان على صلة بعمر أكثر من صلته بأبي بكر؟ أم لا يعني هذا الأمر شيئاً؟

إنّ ما جاء في **مسند أحمد** « عن أُبي بن كعب. ـ وفي **المصاحف** عن أبي العالية ـ: «**أنّ رجالاً من الصحابة كانوا يكتبون المصاحف في خلافة أبي بكر وأُبي يملي عليهم**»

وابن العربي سعى لردّ كلام ابن الطّيب في شرحه على سنن الترمذي، راجع ١١: ٢٦٣ ـ ٢٦٥ المسألة الرابعة قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ انظره.

(١) قال ابن حجر: «في موطّأ ابن وَهْب عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: جمع أبو بكر القرآن في قراطيس، وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتّى استعان عليه بعمر ففعل». فتح الباري ٩: ١٦. فالسؤال هل الجمع لأبي بكر أم لزيد؟!

يخالف ما ادّعاه زيد من مراجعة أبي بكر أو عمر له.

كما أنّ الخبر الأوّل يشير إلى أنّ المباشر للجمع كان هو زيد بن ثابت لقوله: «**فوالله لو كلّفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليَّ ممّا أمرني به من جمع القرآن**»، وهذا يتعارض مع ما روي عن أبي العالية في المصاحف من أنّهم جمعوا القرآن في مصاحف في خلافة أبي بكر فكان رجال يكتبون ويملي عليهم أبي بن كعب (١).

كما أنّه يخالف أيضاً ما رواه بعض المحدثين من مشاركة آخرين مع زيد كعمر بن الخطّاب، وأنّ زيداً لم ينفرد بالجمع. حتى إنّهم حكوا عن أبي بن كعب أنه شارك في الجمع البكري، إذ في المرشد الوجيز قال عمر: فقمنا (أي هو وزيد) حتى جلسنا على باب المسجد، أي الذي على موضع الجنائز، فأرسلتُ إلى أُبيّ بن كعب فجاء، فوجدنا مع أبي كتباً (أي رقاعاً كتب فيها القرآن) مثل ما وجدنا عند جميع الناس (٢).

والأمر الأهمّ الذي تراه في الخبر الأول هو: ادّعاء زيد عدم وجود آية ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ**﴾ مع أحد غير خزيمة، في حين أخبر أُبيّ بن كعب بأنّ الآية كانت معه كما مرّ في خبر أبي العالية في **المصاحف**.

فاضطراب النصوص ونسبة هذا الأمر إلى ذلك وبالعكس تراه واضحاً، ومن ذلك نسبة أمرٍ اشتهر بين الناس بأنه قد حدث في عهد عثمان إلى زمان أبي بكر وعمر، كما ترى في مقدمة كتاب (المباني) اختلاف زيد بن ثابت وأبان بن سعيد في كلمة

---

(١) المصاحف لابن ابي داود ١: ١٦٧ / ح ٢٩، ٢: ٢٢٢ / ح ٩٧.

(٢) المرشد الوجيز: ٦٨ عن الانتصار للباقلاني.

(التابوت) وإحتكامهما إلى أبي بكر [١].

فإن نقل هذا الخبر وأمثاله في كتب أعلام أهل السنة يشككنا في ثبوت بعض الوقائع التي اعتبروها من المسلمات غير قابلة للنقاش.

وللشيخ محمود أبو ريّة كلام أنقله بنصه ثمّ أعلق عليه:

«... ونحن لو أخذنا بالأخبار المشهورة التي رواها البخاري، وهي التي فزع فيها عمر إلى أبي بكر، لكي يجمع القرآن...

لو نحن أخذنا بهذا النّبأ فإنّه يتبيّن منه أنّ الصحابة وحدهم هم الذين كانوا في هذا العهد يحملون القرآن، فإذا ماتوا أو قتلوا ضاع القرآن ونُسي، وأنّه ليس هناك مصدر آخر يحفظ القرآن على مدّ الزّمان، إذ كانوا مادّته وكانوا كُتّابَهُ!

على حين ذكروا قبل ذلك في أخبار وثيقة يرضى بها العقل ويؤيّدها العلم: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يكتب كلّ ما ينزل عليه من قرآن وقت نزوله على العُسُب واللِّخاف وقطع الأديم وغيرها، وأنّه اتّخذ لذلك كُتّابا أحصى التاريخ أسماءهم، فأين ذهبت هذه النسخة التي لا يشكّ فيها أحد، ولا يمتري فيها إنسان؟ لأنّها هي التي حفظ الله بها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾.

---

(١) كتاب المباني مقدمتان: ٢٠ وغيره.

إنّ هذه النّسخة الفريدة التي تحمل الصورة الصحيحة للقرآن التي ستبقى على وجهِ الزمن خالدة، لو كانت موجودة لأغنتهم عمّا وجدوه في سبيل عملهم من عناء، ولأصبحت هي المرجع الأوّل للقرآن في كلّ عَصْرٍ وَمِصْرٍ ، والتي كان يجب على عثمان أن يراجع عليها مصاحفه التي كتبها قبل أن يوزّعها على الأمصار» (١) . انتهى كلام أبي رَيّة.

قلت: إنّها حقّا كانت موجودة خلف فراش رسول الله ﷺ، وقد تعهّد أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بجمعها، استجابةً لأمر رسول الله وتنفيذاً لوصيّته ﷺ، وقد أسرع إلى ذلك خوفاً من الزيادة والنقصان فيه، وقد مرت عليك نصوصها، وقد جمعها عليه السلام في ثلاثة أيّام، بعلم من أبي بكر وعدم اعتراضٍ منه عليه.

فعدم اعتراض أبي بكر على الإمام يشير إلى أنّه عليه السلام كان موصى بجمع القرآن من قبل رسول الله، وأبو بكر كان يعرف بذلك، فلو كان الجمع الأولي والترتيب قد تمّ بإشراف رسول الله ـ وقد تمّ ـ فلا داعي لإعادة جمعه تارة أخرى من قبل أبي بكر في عهده، وخصوصاً أنّ جمعه لم يكن طبقاً لنسخة النبي الأكرم ﷺ بل طبقاً للبينة والشهود.

إنّهم قرروا الجمع مع وجود نسخة النبي في بيته ﷺ، إذ شهد الزرقاني في **مناهل العرفان** وغيره بأنّ للنبيّ كتبة يكتبون القرآن من العسب واللخاف والرقاع، ثمّ يوضع

---

(١) أضواء على السنة المحمدية: ٢٥٢.

المكتوب في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله [١].

فلو كان القرآن مكتوباً وموجوداً في بيت الرسول صلى الله عليه وآله، فما الداعي لإعادة تأليفه وجمعه من جديد وبشاهدين؟ إلّا أن يكون عملُهُم مصادرةً لجهود الرسول وبغضاً لأمير المؤمنين علي ومضادّة له، وللوقوف أمام عدم حيازته شرف جمع القرآن بعد أن كان قد حاز شرف كونه أبا للعترة الطاهرة، ووالد السبطين الحسن والحسين وزوج البتول.

إنّ هذا الاضطراب في الأخبار ـ فتارة ينسب جمع القرآن إلى أبي بكر، وأخرى إلى عمر، وثالثة إلى عثمان ـ جعلت المستشرق شوالي يقول بأن أخبار جمع القرآن على عهد الخلفاء له طعم ورائحة السياسة [٢] وأن مصحف شيخين لم تصر النسخة المعيارية في أي من المقاطعات الإسلامية بعد الفتوحات في حين نرى نسخ ابن مسعود وأبي بن كعب هي الرائجة أنذاك وهذا النجاح لهما رغم أنهما لم يتمتعا بهذه الرعاية العالية المستوى لهما.

ويتوصل شوالي أخيراً إلى أن موضوع جمع القرآن لم يرتبط بواقعة اليمامة لأن غالب الذين قتلوا فيه لم يكونوا من القرّاء بل كانوا من حديثي الإسلام [٣].

---

(١) مناهل العرفان:١٧٢.

(٢) تاريخ القرآن لتيودور نولدكه وفريدريش شفالي ٢: ٢٥٢ كما في خاورشناسان وجمع وتدوين القرآن: ٧٨.

(٣) Caetani, Annali dell Islam, vol. ٢, no. ٣٣١. كما في خاورشناسان وجمع ⇦

نعم لابن حجر تعليق على بعض روايات جمع القرآن في عهد أبي بكر، بيّن فيه الفرق بين الصحف والمصحف، إذ قال:

«والفرق بين الصُّحُف والمُصْحَف أنّ الصُّحُف: الأوراق المجرّدة الّتي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سُوَرا مُفرّقةً، كلّ سورة مرتّبةً بآياتها على حدة، لكن لم يرتّب بعضها إثر بعض، فلمّا نسخت ورتّب [١] بعضها إثر بعض صارت مُصْحَفا» [٢].

ومعنى كلامه بأنّ ترتيب وتأليف الأوراق والسور كانت تحت إشراف أبي بكر وزيد، ولم يكن لهذا الترتيب أثر قبل عهده، في حين أنّ كل النّاس يعرفون بأنّ زيداً ورفاقه لا يمكنهم أن يرتّبوا الآيات وفق رأيهم، بل كان عليهم الأخذ بالقرآن الذي رتب بإشراف رسول الله وبالتنسيق مع جبرئيل الأمين، وهذا ما قلناه في فوائد عرض القرآن على جبرئيل في شهر رمضان من كل عام.

وكذا ما ادّعوه من أنّ أبا بكر رتّب سور القرآن باستشارة الصحابة، فإنّه هو الآخر يخالف المنقول عن ترتيب رسول الله ﷺ للسور والآيات، فلا ندري أيّ القولين هو المعتمد عند الجمهور؟

وكذا يخالف ما نقل عن الصحابة من اختلاف ترتيب مصاحفهم ، بل واختلافها

وتدوين القرآن: ٧٨.

(١) أي في عهد أبي بكر.

(٢) فتح الباري ٩: ١٨.

مع ترتيب المصحف المنسوب إلى أبي بكر وزيد بن ثابت، فما معنى كلّ هذه الأقوال، وتضاربها فيما بينها في بعض الأحيان؟

فلا أدري كيف يقولون باشراف أبي بكر وزيد بن ثابت على جمع القرآن، ويأبون القول بجمع رسول الله للقرآن! مع أنّ الله تعالى كان قد آمّنَ رسوله من النسيان بقوله تعالى: ﴿ **سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى إِلّا مَا شَاءَ اللهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْـجَهْرَ وَمَا يَخْفَى**﴾، ولم يؤمّن أحداً من الصحابة عند جمعهم للقرآن.

ألم يكن احتمال وقوع النسيان للصحابة ثابت عقلاً وشرعاً، في حين أنه منكر في حقّ رسول الله شرعاً وعقلاً؟! فكيف يرجّحون وقوعه في رسول الله ولا يقبلونه في أبي بكر؟

الأمر الثاني:

إنّ جمع أبي بكر للقرآن لم يكن بأمر الرسول أو بوصية منه ﷺ، بل كان لواقعة وقعت في عهده، وهي واقعة يوم اليمامة [1] والتي قُتل فيها سبعون صحابيّا قارئا، وقيل: سبعمائة أو أكثر، فخاف أبو بكر أن يستحرّ القتل بالقرّاء في كلّ المواطن فيذهب من القرآن كثير، فعمد إلى جمعه، في حين أن القتلى من المسلمين كانوا قد ماتوا قبل

---

(١) المعركة التي وقعت في مدينة حجر اليمامة شرقي الحجاز، بين أصحاب رسول الله وفلول مسيلمة الكذّاب وأتباعِه، ممّا دعا أبا بكر أن يجهّز جيشا بقيادة خالد بن الوليد لمحاربته، فحاربوا مسيلمة الكذّاب وقتلوه وقتلوا من معه.

الواقعة في «عقربا» وكان غالبهم من الذين أسلموا بأخرة ولم يكن بينهم عدد كبير من القارئين، ولو صح فلا يتجاوز عددَ الأصابع، ولنا تعليق على هذا المدّعى مرّ بعضه وستقف على الآخر منه في مطاوي كلامنا لاحقاً.

الأمر الثالث:

إنّ قول أبي بكر لعمر: «**كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله**» غير واقعيٍّ؛ لأنّه يُفهم مِنْ كَلامِه بأنّه يريد التعبّد بما فعله رسول الله، فلا يفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ، في حين نعلم علماً يقينياً بأنّ لرسول الله كتبة يكتبون الوحي له في حياته ﷺ، ومعناه وجود تدوين للقرآن على عهده الشريف، وأنّ زيد بن ثابت كان من أُولئك المدوّنين والكتبة لرسول الله ﷺ ـ كما يقولون ـ، وأن رسول الله كان يأمر أولئك الكتبة بوضع الآية الفلانية في السورة الفلانية، وقد قال ﷺ لزيد: «إقرأه»، [فقال زيد]: «فأقرؤه»، فإن كان فيه سقط أقامه» كلّ هذه النصوص تدلّ على إشراف رسول الله ﷺ على تأليف القرآن وترتيبه وضبطه في عهده.

فلو صحّ هذا الكلام ـ وهو صحيح ـ فمعناه: أنّ ما فعله أبو بكر تحصيل لما هو حاصل، بل لا يحتاج إلى هكذا تخوّف، بل لا يحتاج إلى أن يشاور المسلمين، أو أن يقوم خطيبا فيهم، حسبما جاء في خبر **المصاحف** لابن الأنباري.

كما أنّه لا يحتاج إلى أن يقول زيد: «**فلم يزل أبو بكر يراجعني**»، وفي آخر: «**فلم يزل عمر يراجعني حتّى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر**».

أليس زيد بن ثابت هو القائل سابقا ـ في عهد النبيّ ـ: **بأنّا كنّا نؤلّف القرآن من**

الرقاع؟! أو **في الرقاع**، فما يعني كلامه هذا، إن صحّ كلامه السابق؟

نعم، إنّك لو طالعت كلمات علماء الجمهور لرأيتهم يؤكدون على أنّ كتابة القرآن كانت موجودة في عهده ﷺ وليست بمحدثة، وقد مرّت عليك بعض النصوص في الجمع في عهد رسول الله ﷺ (الأخبار الدالة على وجود مصحف أو مصاحف على عهد رسول الله). قال المحاسبيّ في كتاب **فهم السُّنن**:

«كتابة القرآن ليست مُحْدَثَةً، فإنّه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنّه كان مفرّقا في الرقاع والأكتاف والعُسُبِ، فإنّما أمر الصدّيق بنسخها من مكان إلى مكان، وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله ﷺ، فيها القرآن منتشراً، فجمعها جامع وربطها بخيط حتّى لا يضيع منها شيء» (١).

فالسؤال: من الّذي جمعها: أبو بكر أم غيره؟ وأين هو أمر رسول الله لأبي بكر بنسخها من مكان إلى مكان (٢)؟ وهل قال بهذا الكلام أحد قبل المحاسبيّ، أم أنّها من منفرداته؟

فلا ندري أنصدّق هذا، أم نصدِّق ما علّله الخطّابي وغيره ـ في جمع الخلفاء للقرآن ـ بأنّ رسول الله ﷺ لم يجمعه في مصحف **«لما كان يترقّبه من ورود ناسخ لبعض**

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١: ٢٣٨، مناهل العرفان ١: ١٧٤.

(٢) لأنّ المحاسبي كان قد قال (وإنّما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان) الاتقان ١ : ١٦٣ / ٧٦٢..

أحكامه أو تلاوته، فلّما انقضى نزوله بوفاته ﷺ ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك» [١]، وهل الجمع كان بأمرٍ أم بإلهام.

وهل أن ورود ناسخ لبعض أحكامه ـ حسب زغم الخطابي ـ يمنع من تلاوته وكتابته، أم أن الآيات تبقى في القرآن كما هي منزلة من عند الله في قرآن التلاوة.

وهل أن أبابكر ـ طبق النصوص السابقة ـ كان متخوفاً حقّاً من إقدامه على فعلٍ لم يفعله رسول الله ﷺ أم الصحيح ما قاله ابن حجر متهجّما على الشيعة بأنّهم هم الذين اعترضوا على أبي بكر ـ لا أنّه قَدْ تَخَوَّفَ من إقدامه ـ فقال:

«... وقد تسوّل لبعض الرّوافض أنّه يتوجّه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف، فقال:

كيف جاز أن يفعل شيئاً لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام؟

***والجواب** [٢]: أنّه لم يفعل ذلك إلّا بطريق الاجتهاد السّائغ النّاشىء [٣] عن النّصح منه لله ولرسوله ولكتابه ولأئمّة المسلمين وعامّتهم، وقد كان النبيّ ﷺ أذن في كتابة القرآن، ونهى أن يكتب معه غيره، فلم يأمر أبو بكر إلّا بكتابة ما كان مكتوباً [٤]، ولذلك توقّف عن كتابة الآية من*

---

(١) فتح الباري ٩: ١٢.

(٢) وهو لابن حجر!

(٣) هل كتابة المصحف من جديد وبشاهدين هو من الاجتهاد السائغ؟

(٤) هذا تحصيل للحاصل من أبى بكر وهو يرد مزعمة خوفه بسبب استمرار قتل القراء فى اليمامة.

آخر سورة براءة حتّى وجدها مكتوبة، مع أنّه كان يستحضرها هوومن ذكر معه.

وإذا تأمّل المنصف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنّه يعدّ في فضائله، وينوّه بعظيم منقبته، لثبوت قوله صلى الله عليه وآله: «مَنْ سنّ سنّة حَسَنَة فلهُ أجْرها وأجْر مَنْ عَمِل بها»، فما جمع القرآن أحد بعده إلّا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة (١).

وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يردّ على ابن الدّغنة جواره، ويرضى بجوار الله ورسوله ...

وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنّه مجموع في الصحف في قوله ﴿يَتْلُوا صُحُفاً مُطَهَّرَةً﴾ الآية.

وكان القرآن مكتوبا في الصحف لكن كانت مفرّقة، فجمعها أبو بكر في مكان واحد، ثّم كانت بعده محفوظة إلى أن أمر عُثمان بالنّسخ منها، فنسخ منها عدّة مصاحف وأرسل بها إلى الأمصار كما سيأتي بيان ذلك» (٢).

---

(١) إن كان الجمع بمعنى الاستنساخ أو اعادة الطبع كما هو المعروف اليوم فنعم، وإن كان بمعنى الترتيب الجديد ومخالفة ترتيب رسول الله أو الاتيان بشيء من وحى نفسه لا من عند الله فهو بدعة وليس بسنّة.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٩: ١٣.

وقال الزركشي:

«وإنّما طلب القرآن متفرّقا ليعارض بالمُجتَمِع عند من بقي ممّن جمع القرآن، ليشترك الجميع في علم ما جمع، فلا يغيب عن جمع القرآن أحد عنده منه شيء، ولا يرتاب أحد فيما يودع المصحف، ولا يشكّوا في أنّه جُمِع عن ملأ منهم...»، إلى أن يقول:

«إنّ تلك المصاحف الّتي كتب منها القرآن كانت عند الصّدّيق لتكون إماما، ولم تفارق الصّدّيق في حياته ولا عمر أيّامه، ثمّ كانت عند حفصة لا تُمكّن منها، ولمّا احتيج إلى جمع النّاس على قراءة واحدة وقع الاختيار عليها في أيّام عثمان، فأُخِذَ ذلك الإمام ونُسِخَ في المصاحف الّتي بعث بها إلى الكوفة، وكان النّاس متروكين على قراءة ما يحفظون من قراءتهم المختلفة حتّى خيف الفساد، فجمعوا على القراءة الّتي نحن عليها، قال: والمشهور عند النّاس أنّ جامع القرآن عثمان، وليس كذلك إنّما حمل عثمان النّاس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار،لمّا خشِيَ الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات والقرآن» [١].

وقال أبوزهرة في **المعجزة الكبرى**:

«ولا نترك الكلام... من غير أن نقّرر حقيقتين ثابتتين،تدلاّن على إجماع

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

الأُمّة كلّها على حماية القرآن الكريم من التّحريف والتّغيير والتّبديل، وأنّه مصون بصيانة الله سبحانه وتعالى له ومحفوظ بحفظه، وإلهام المؤمنين بالقيام عليه وحياطته:

الأُولى: أنّ عمل زيد لم يكن كتابة مبتدأة ولكنّه إعادة لمكتوب، فقد كتب كلّه في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله، وعمل زيد الابتدائيّ هو البحث عن الرِّقاع والعظام الّتي كان قد كتب عليها والتّأكّد من سلامتها بأمرين: بشهادة اثنين على الرُّقعة الّتي تُوجد فيها الآية أو الآيتان أو الآيات، وبحفظ زيد نفسه وبالحافظين من الصّحابة، وقد كانوا الجمّ الغفير والعدد الكبير، فما كان لأحد أن يقول: إنّ زيداً كتب من غير أصل مادّيّ قائم، بل إنّه أخذ من أصل قائم ثابت مادّيّ.

وبذلك نقرّر أنّ ما كتبه زيد هو تماماً ما كتب في عصر النّبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّه ليس كتابة زيد،بل هو ما كتب في عصره صلى الله عليه وآله وما أملاه، وما حفظه الرّوح القُدُس.

وإذا كان ما كتبه عُثمان من بعد ذلك قد قوبل بما كتب في عصر النّبيّ صلى الله عليه وآله فالمُصْحَف العُثمانّي الّذي بقي بخطّه إلى اليوم هو مطابق تمام المطابقة لما كتب في عصر النّبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّه يجب إلّا يخرج عنه قارئ في قراءة بزيادة حرف أو نقص، قد تكون القراءات متغيّرة في أصوات المقروء وأشكال النّطق، ولكن لا يمكن أن تكون متغيّره بزيادة أو نقص، فذلك هو الخروج عن الرّسم الّذي وضع في عصر محمّد صلى الله عليه وآله

بإقراره صلى الله عليه وآله.

والثّانية: *أنّ عمل زيد لم يكن عملاً أحادّيا بل كان عملاً جماعّيا من مشيخة صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله، ذلك أنّ زيداً بطبيعة عمله أعلن بين النّاس ما يريد، ليأتيه كلّ من عنده من القرآن ما هو مكتوب بما عنده، وقد علموا مقدار ما ينبغي لكتاب الله من عناية، فذهبوا إليه وذهب إليهم وتضافر معه من كانوا يعاونونه غير مدّخرين جهدا إلّا بذلوه في عناية المؤمن بكتاب الله تعالى الّذي يؤمن به ...»* [1].

(١) المعجزة الكبرى لأبي زهرة : ٣٣ ـ ٣٤.

مناقشة أقوال هؤلاء الأعلام

أقول: هذا هو كلام المحاسبي، وابن حجر، والزركشي، وأبو زهرة، ويمكن ردّه بعدّة اُمور.

أوّلاً: تراوح السؤال في مكانه، فلا أدري أجمعها هو من عند نفسه أم كان بأمر من الرسول ﷺ حسبما أراده المحاسبي؟

ثانياً: إنّ جملة المحاسبي: «**وإنّما أمر الصدّيق بنسخها من مكان إلى مكان**»، وجملة ابن حجر: «**فلم يأمر أبو بكر إلّا بكتابة ما كان مكتوباً**»، وجملة الزركشي: «**ليشرك الجميع في علم ما جمع، فلا يغيب عن جمع القرآن أحد عنده منه شيء**».

كلها جمل يريد القائلون بها الاستفادة منها بأنّ عمل أبي بكر كان بوصية من رسول الله ﷺ، وأنه جمع الأوراق من بيت رسول الله وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء، وهي مثلما تقول به الشيعة في مصحف الإمام عليّ، من أنّه عليه السلام إنّما كتب مصحفه للأمّة لا لنفسه؟

ثالثا: أنّ ابن حجر وكذا الزركشي يؤكّدان على أنّ القرآن كان مكتوباً وموجوداً على عهد رسول الله ﷺ، لكنها كانت على شكل صحف لقوله تعالى: ﴿**يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً**﴾، وقد جمعها أبو بكر وصيّرها مصحفاً واحداً، وأضاف الزركشي بأنّ الخليفة أراد بعمله هذا أن يشرك الآخرين في الجمع، ليكون ما جمعه «**إماما... فأخذ ذلك الإمام ونسخ في المصاحف الّتي بعث بها إلى الكوفة**»، وهذا الكلام فيه ما فيه ويخالف نصوصا أخرى ترتبط بتوحيد عثمان للمصاحف.

رابعاً: أنّه إذا صح ما قاله البعض من أنّه ـ: «**لم يأمر أبو بكر إلّا بكتابة ما كان**

مكتوبا» فما الفائدة من عمله هذا، هل كان عمله إعادة للكتابة مرّة أخرى، أو جمعها من الشتات؟

فلو عنى إعادة الكتابة فقط لصار آمراً بالاستنساخ لا جامعا للقرآن.

ولو صحّ ما قاله أبو زهرة: «**بأنّ ما كتبه زيد هو ـ تماما ـ ما كتب في عصر النبيّ وأنّه ليس كتابة زيد، بل هو ما كتب في عصره وبإملائه...**» أو ما قاله الزركشي: «**ليشرك الجميع في علم ما جمع، فلا يغيب عن جمع القرآن أحد عنده منه شيء، ولا يرتاب أحد فيما يودع المصحف، ولا يشكّوا في أنّه جُمع عن ملأ منهم**».

فمعناه: وجود صحف عند المسلمين ـ وإن كانت غير كاملة على عهد رسول الله ﷺ ـ، والقول بهذا ينقض ما قاله الخطّابي وغيره من: «**أنّ القرآن لم يجمع لورود الناسخ، ولمّا انقضى نزوله بوفاته** ﷺ ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك».

وبعد هذا فما هي الفضيلة المدّعاة لأبي بكر وعمر وعثمان إن كان مجموعا؟!!

أمّا لو أراد الجمع ـ بالمعنى الدقيق له ـ فهذا لا يتّفق مع ما رواه الصنعاني وابن أبي شيبة في **مصنّفيهما** وابن سعد في **الطبقات** وغيرهم في غيرها: من أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب هو الجامع الأوّل بعد رسول الله، لأنّه تخلّف عن بيعة أبي بكر كي يجمع القرآن [1].

---

(١) انظر الطبقات الكبرى ٢: ٣٣٨، مصنّف ابن أبي شيبة ٧: ٢٠ / ح ٣٠٢٣٠ باب اول من جمع القرآن، تاريخ دمشق ٤٢: ٣٩٩، كنز العمّال ٢: ٢٠٦/ ح ٤٧٩٢، أنساب الأشراف ٢: ٢٦٨، ٢٦٩ / ح ١١٨٤، ١١٨٧، المصاحف للسجستاني ١: ١٦٩ / ح ٣١ جمع على القرآن في ⇦

فلو كان أبو بكر قد أمر زيداً بجمع القرآن ـ في خلافته ـ لَـما جاز له أن يقبل تبرير الإمام عليّ عليه السلام، حينما تخلف عن البيعة له، بل كان عليه سياسياً أن يلزم عليا عليه السلام بالإسراع بالبيعة وأن يرفض تعليله وتبريره!!!

إنّ سكوت أبي بكر عن فعل الإمام عليّ عليه السلام ورضاه بفعله وقوله له: «أحسنت» أو «نعم ما رأيت» هو إقرار منه بصحّة كلام الإمام عليه السلام وفعله، وأنّه عليه السلام موصى بفعل ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّ القرآن لم يجمع كاملاً بعد، وهذا هو الّذي عرفه أبو بكر من رسول الله، فسكت عن مضايقة الامام، وفي الوقت نفسه سعى أن يرسم البديل بجمعه القرآن بمنهجيّة جديدة.

وإنّ كلام المحاسبي الآنف: «**جمعها جامع وربطها بخيط حتّى لا يضيع منها شيء**» ينطبق على الإمام عليّ لا على أبي بكر، لأنّ الامام كان هو الجامع لها بعد رسول الله في ثوب أصفر والختم عليها في بيته [1].

لأنّ من المعلوم بأنّ جمع الآيات والسور هي من واجبات الرسول صلى الله عليه وآله لا من واجبات الصحابة، وذلك لأن قوام شريعة محمّد صلى الله عليه وآله بها، ولم يكن للرسول صلى الله عليه وآله

مصحف.

(١) تفسير القمّي ٢: ٤٥٢، كتاب سليم: ١٤٨، وفيه: فجمعه في ثوب واحد وختم عليه، ونقل ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ) في المناقب ١: ٣١٩ عن أخبار أبي رافع القبطي (ت ٤١ هـ) ما لفظه: إنّ النبيّ قال في مرضه الّذي توفّى فيه لعليّ: يا عليّ، هذا كتاب الله خذه إليك، فجمعه عليّ في ثوب فمضى به إلى منزله، فلمّا قبض النبيّ صلى الله عليه وآله جلس عليّ فألّفه كما أنزله الله وكان به عالما.

واجب أهمّ من جمع القرآن إلّا الجهاد.

وخصوصاً مع يقيننا بأنّ جمع القرآن وتأليفه وترتيبه كان في غاية السهولة للرسول ﷺ، فكيف يمكن تصوّر مسامحته ﷺ وتسويفه بهذا الأمر؟!

ألم يكن هذا القول استنقاصاً بالرسول وتقليلاً من شأنه؟ مع أنك كنت قد عرفت بأنّ هذا كان يتم كل عام بعد الاجتماع الثنائي بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين، وقد كان رسول الله يتحف أمته كلّ عام بجديد من السور.

مؤكدون نحن بأن كتابة المصاحف وخصوصاً على ضوء المكتوب بين يدي رسول الله كانت ظاهرة يرجوها جميع الصحابة، فهم لم يكتفوا بالحفظ، بل كانوا يستعينون بالكتابة أيضاً.

قال أبو شامة: « قال الشيخ أبو الحسن: كان أُبيّ يتتبّع ما كتب بين يدي رسول الله من اللخاف والأكتاف والعسب ونحو ذلك...» إلى أن يقول:

«قلت: إنّما كان قصدهم أن ينقلوا من عين المكتوب بين يدي النبيّ ولم يكتبوا من حفظهم» (١).

وهذا النصّ يشير إلى أنّ جمع القرآن بمعنى نقله من التلاوة إلى الكتابة كان موجوداً على عهد رسول الله ﷺ لكن بشكله البدائي البسيط، وقد طبّق بشكل أدق

---

(١) المرشد الوجيز إلى علوم القرآن لأبي شامه: ٦٥ جمع القرآن في زمن رسول الله عن جمال القراء: ١ : ٣٠٧.

وأرتب فى العصور اللاحقة من خلال تلامذة الإمام علي ـ أمثال أبى الأسود الدؤلي الذين قرروا تنقيط الاعراب، من خلال فتح وضم الشفاه وأمثالها، فهو بهذه النقط الصفراء والحمراء كان يعرب الكلام، ويوضحه إعراباً وبناءً، ويتضح من خلاله المقصود لكل الناس.

ويجب أن نضيف إلى ما قلنا سابقاً بأنّ الزرقاني ذكر أسماء مجموعة من الصحابة الذين دونوا القرآن على عهده ﷺ منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلّي عليه السلام، ومعاوية، وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأُبّي بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت ابن قيس، ثمّ قال:

«وكان ﷺ يدلّهم على موضع المكتوب من سورته، فيكتبونه فيما يسهل عليه من العسب واللخاف والرقاع وقطع الأديم وعظام الكتف والأضلاع ثمّ يوضع المكتوب في بيت رسول الله ﷺ» (١).

ثمّ نقل ـ خلال كلامه عن جمع القرآن على عهد أبي بكر ـ عن المحاسبي قوله الانف (٢) وعليه فالنبيّ ﷺ هو الّذي جمع ما أُنزل عليه من خلال كتبة الوحي، كما أنّه هو الّذي رتّبها ـ بقدر ما سمح له العمر ـ ثمّ ترك إكمال ترتيبها وتوحيد شكلها إلى وصيه أمير المؤمنين علّي بن أبي طالب عليه السلام كي لا يصير القرآن عرضة للتغيير

---

(١) مناهل العرفان ١: ١٧٢.

(٢) مناهل العرفان ١: ١٧٤.

والضياع من بعده، وأن لا تضيّع أمّته القرآن «كما ضيّعت اليهود التوراة» [١].

فالسؤال هو: لماذا يأمر أبو بكر زيداً بجمع القرآن، إن صح بأنه أقرأ الناس بكتاب الله وأجمعه له، ألم يكن هو الأولى بجمع القرآن من زيد بن ثابت؟

فلو أنّ أبا بكر قُدّم في الإمامة بأقَرَئيّته على سائر الصحابة، ألا تعني أنّ الأقرئيّة ـ آنذاك ـ هي زيادة في العلم والفضيلة على الأقران، قال الإمام الشافعي: «إنّ الأفضلية في القراءة تستلزم الأفضلية في العلم، وكذلك الأفضلية في العلم إذا كان عندهم الأقرأ هو الأعلم، وكيف يسوغ لأحد نفي حفظ القرآن عن أبي بكر بغير دليل ولا حجّة بل بمجرّد الظن، مع أنّه لا يسوغ لنا ذلك في آحاد النّاس؟ ...» [٢].

فسؤالنا: لو كان أبو بكر هو الأعلم بالقرآن والحافظ له فلماذا يقدّم زيد بن ثابت لهذا الأمر ولا يتصدى له هو بنفسه، مع أنه من الذين عُدُّوا من الجامعين للقرآن على عهد رسول الله عند البعض، وإن كان الذهبي لم يقرَّ بذلك في (معرفة القراء الكبار) ويشكّك فيه!

(١) تفسير القمّي ٢: ٤٥١ وعنه في بحارالانوار ٤٩: ٤٨/ ح ٧. ومن المؤسف أن نرى ابن تيميّة وابن عبد الوهاب يتهمان الشيعة بتحريف القرآن وأنهم حرفوا القرآن كما حرفت اليهود توراتها، في حين أن الامر لم يكن كما قالوه بل هو العكس كما عرفة.

(٢) لطائف الأشارات للقسطلاني ١: ٤٩ جمع القرآن في عهد الخلفاء كما في نصوص في علوم القرآن ٣: ٣١٥.

خامساً: لو كان القرآن مكتوباً وموجوداً وليست كتابته بمحدثة في العصور المتأخرة ـ حسب إقرار المحاسبي وابن حجر والزركشي وأبي زهرة ـ فلماذا يعيد أبو بكر جمعه للقرآن تارة أخرى ويأمر زيد بن ثابت بتدوينه؟

فإذا كان الرسول ﷺ قد أذن للصحابة بكتابة القرآن في عهده، فلا شكّ ولا ريب بوجود المصحف في بيته وخلف فراشه، ووجود هذا لا يجيز للخلفاء الثلاثة بتأليف القرآن من جديد.

أجل حكى ابن حجر سرَّ تخوّف أبي بكر وزيد من الإقدام على هذه المهمّة [١].

وباعتقادي بأن في كلامه مساساً بكرامة الرسول ﷺ وَتَرْجيحاً لرأي عمر عليه. إذ كيف لا يخشى رسول الله ﷺ من تغيير حال النّاس في المستقبل؛ وهو ﷺ العارف من قبل رب الجلالة بانقلاب أُمّته من بعده ـ حسب صريح القرآن ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ ـ ويخشاه عمر.

قال أبوبكر بن الطيب: فإن قال قائل: ما وجه نفور أبي بكر وزيد بن ثابت مع فضلهما عن جمع القرآن؟

« قال ابن بَطّال: فالجواب: أنّهما لم يجدا رسول الله ﷺ قد بلغ في جمعه إلى هذا الحد من الاحتياط من تجليده، وجمعه بين اللوحين، فكرها أن يجمعاه جزعاً من أن يحلّا أنفسهما محلَّ من يجاوز احتياطه للدّين احتياط رسول الله، فلمّا نبّههما عُمر وقال: هو والله خير، وخوفهما من تغيّر حال

(١) وذلك بعد ذكر تعليل ابن بطّال لخبر البخاري.

القرآن في المستقبل؛ لقلة حفظته، ومصيره إلى حالة الخفاء والغموض بعد الاستفاضة والظهور، علماً صواب ما أشار به ...» [(١)].

قال ابن حجر: « ودلّ ذلك على أنّ فعل الرّسول إذا تجرّد عن القرائن وكذا تركه لا يدلّ على وجوب ولا تحريم»، انتهى.

ثّم أضاف:

«وليس ذلك من الزّيادة على احتياط الرّسول، بل هو مستمدّ من القواعد الّتي مهّدها الرّسول.

قال ابن الباقلاّنّي: كان الّذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله صلى الله عليه وآله: «لاتكتبوا عنّي شيئاً غير القرآن»، مع قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ وقوله: ﴿**إِنَّ هذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى**﴾ وقوله: ﴿**رَسُولٌ مِنَ اللهِ يَتْلُوا صُحُفاً مُطَهَّرَةً**﴾، قال: فكلّ أمر يرجع لإحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية، وكلّ ذلك من النّصيحة لله ورسوله وكتابه وأئّمة المسلمين وعامّتهم.

قال: وقد فهم عمر (أنّ ترك النبيّ صلى الله عليه وآله جمعه لا دلالة فيه على المنع)، ورجع إليه أبو بكر لمّا رأى وجه الإصابة في ذلك، وأنّه ليس في المنقول ولا في المعقول ما ينافيه ومايترتّب على ترك جمعه من ضياع بعضه، ثّم

---

(١) شرح ابن بطال على صحيح البخاري ١٠: ٢٢٢.

تابعهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك» [(١)].

انظر إلى اضطراب كلام ابن حجر، فلا أدري ما يعنيه، وهل أنّ ما فعله أبو بكر لم يكن إلّا الأمر «**بكتابة ما كان مكتوباً، ولذلك توقّف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتّى وجدها مكتوبة**».

أم أنّ ترك النبيّ جمع القرآن لا دلالة فيه على المنع حسبما فهمه عمر؟

ألا ينفي أحد القولين القول الآخر منه؟

فإنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يترك جمع كتاب ربّه حسبما يشيعونه عنه صلى الله عليه وآله، بل أمر بكتابة آياته بالفعل، وقد كان له كتبة يكتبون له الوحي فور نزوله، وأوصى الإمامَ عَلِيّا عليه السلام بالجمع النهائي لتلك الآيات والسور بعد وفاته مباشرة.

وإنّ هذه الصحف ـ أو قل المصاحف ـ كانت موجودة على عهده صلى الله عليه وآله لكنها ناقصة، والإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام جمعها كاملة ورتَّبها بين الدّفتين طبق العرضة الأخيرة لرسول الله، وقد كذب الإمام الباقر من ادّعى بأنّ أحداً سبقه إلى هذا العمل من المسلمين.

الأمر الرابع:

أنّ ما قاله أبو بكر لعمر ليس بصحيح أيضاً؛ لأنّه كان قد رشّح نفسه للخلافة وفعل ما لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله ـ حسب زعمهم ـ؛ لأنّ أهل السنة والجماعة كانوا قد

---

(١) فتح الباري لابن حجر ٩: ١٣ ـ ١٤.

أطبقوا على أنّ رسول الله ﷺ لم يستخلف أحدا، فكيف يستخلف أبو بكر عمر بن الخطّاب مكانه؟!

ويضاف إلى ذلك أنّ أبا بكر صادر فدكا مع كونها نحلة نحلها رسول الله ﷺ لفاطمة عليها السلام.

فتعيين عمر للخلافة مع أن رسول الله لم يستخلف أحداً حسب زعمهم، ومصادرة ما وهبه رسول الله ﷺ لفاطمة في حياتها، توكّدان بأنها كانا غير متعبدين بقول رسول الله وفعله، وقد فعلوا أمورا كثيرة مخالفة لرسول الله [1]. أترك القارئ كي ينتزعها بنفسه ولكي يقف هو على صحّة وسقم كلام الخليفة: «**كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله**» [2]!!

وكذا يمكن للباحث الوقوف على مدى صحّة ما ادّعاه عمر بن الخطّاب في اتّباعه لرسول الله ﷺ [3] وعدم مخالفته له ﷺ في شيء، وهل أنّ ذلك أدعاء أم حقيقة؟ وذلك بالمراجعة إلى أوّليّاته في الشريعة والتاريخ.

---

(١) انظرها فى كتابنا منع تدوين الحديث.

(٢) ومن هذا وأمثاله نشأ ما يقوله السلفيّون بأنّ السلف لم يفعلوا كذا وكذا، ولم يصحّ كذا وكذا، مع أنّهم كانوا قد فعلوها، لأنّ محبّيهم لا يمكنهم أن يقبلوا بأنّ أولئك الصحابة قد فعلوا تلك الأشياء، فأولوها بما يرتضون، بمعنى أنّهم أعطوا الصحابة مقام العصمة مع أنهم غير معصومين.

(٣) كما ورد عنه في روايات كثيرة أخرى.

وهذه الأوّليّات [١] التي فعلها عمر تعني: أنّه فعل أموراً كان رسول الله لا يفعلها من ذي قبل، وأنّ عمر كان هو أوّل من فعلها، فكيف يحتاط عن فعل شيء لم يفعله رسول الله!

الأمر الخامس:

أنّ أخبارَ جَمْعِ أَبي بكر للقرآن بعد رسول الله ﷺ فيها تضعيف للقرآن نفسه، وتشكيك في تواتره واشتهاره، واتّهام لرسول الله ﷺ بالتهاون في أمر القرآن. وهي بقناعتنا النافذة الوسيعة التي دخل من خلالها أعداء الإسلام للمساس بالقرآن الكريم، ولو طالعت كتاب (مذاهب التفسير الإسلامي) لجولد تيسهير لرأيته كيف ينفذ إلى العقيدة والمساس بها من هذه النافذة.

فدعاة جمع القرآن بعد رسول الله تمسّكوا برواية أنس لإنكار تواتر القرآن واشتهاره، مدّعين بأنّ أنس بن مالك روى بأنّ أربعة من الأنصار جمعوا القرآن على عهد رسول الله، وأن تواتر القرآن لا يمكن إثباته بهذا العدد [٢].

وقد تفصّى بعضهم عن هذا الإشكال بقوله أنّ ذلك بمعنى تنصيبهم لتعليم الأُمّة؛ قال القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) في (المغني):

---

(١) راجع الأوائل للعسكري، والأوائل للسيوطي، وكتاب النص والاجتهاد للسيد عبد الحسين شرف الدين، وغيرهم.

(٢) هذا الكلام باطل حيث قيل في علم الدراية عندهم بأن أقل التواتر ثلاثة!

فأمّا تعلّقهم بأنّ الذين حفظوا القرآن على عهد رسول الله أربعة أو خمسة على ما روي في هذا الباب فبعيد، لأن الذي روي في ذلك إنّما هو من الأنصار دون المهاجرين الذين كانوا يحفظون القرآن، وإنما ذلك أُريد به من حفظ القرآن وانتصب للتعليم دون من حفظه ولم ينتصب لذلك.

وقد أجاب الزرقاني وغيره عن الإشكال الأول بأنّ الحصر في خبر أنس حصرٌ نسبيٌّ وإضافيٌّ وليس حصراً حقيقياً (١).

وعليه، فإنّ أنصار جمع القرآن بعد رسول الله طعنوا في تواتر القرآن من خلال أمثال رواية أنس، وكذلك طعنوا في نفس القرآن من خلال التشكيك في جمع رسول الله وجمع أميرالمومنين علي، بل قالوا بجهل رسول الله بالقراءة والكتابة ـ والعياذ بالله ـ مع أنه ﷺ العالم بما كان وما سيكون فضلا من عند الله.

قالوا بكل تلك الامور كي يفسحوا المجال لدعوى تصدّي من ليس له علم بكل القرآن لجمعه (٢)، بل جمعه بشاهدين، أو بخبر الآحاد كما في خبر أبي خزيمة ـ أو خزيمة ـ ولكي يصحّحوا قول عمر بن الخطاب: ذهب في قرآنٌ كثير ذهب مع محمّد!! (٣)

كل هذه الأقوال قالوها من أجل تقوية مكانة الخلفاء الثلاثة، وإن كان في ذلك

---

(١) مناهل العرفان ١: ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٢) فقد شكّ ابن مسعود في علم زيد، واعترض على عثمان لتقديمه زيد بن ثابت على غيره.

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق ٧: ٣٣٠/ ح ١٣٣٦٤، كنز العمال ٥: ١٧٠ / ح ١٣٥١٨.

نيل من القرآن العزيز والرسول الكريم!!

إنّ النهج الحاكم وأتباعهم اعتبروا حجّية القرآن بخبر الآحاد، بدعوى أنّ زيداً أو ذلك الأعرابي كان أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة، فقد روى أبو قلابة «*عن مالك بن أنس أنه قال: كنت فيمن أملى عليهم، فربّما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقّاها من رسول الله، ولعلّه أن يكون غائبا أو في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها وَيَدَعُون موضعها حتّى يجيء أو يُرسَل إليه*» (١).

إنّ دعوى ترك فراغ وانتظار من تلقّى الآية من الصحابة، ودعوى الأخذ بقول أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة وأمثالها ـ وخصوصاً الأخيرة ـ، قد حدث في زمن محمّد بن سيرين ولم يكن قبله، إذ روي:

«*عن كثير بن أفلح: أنّه كان يكتب لهم، فربّما اختلفوا في الشيء فأخّروه، فسألت: لم تؤخّروه؟ قال: لا أدري، قال محمّد [بن سيرين]: فظننت فيه ظنّا فلا تجعلوه أنتم يقينا، ظننت أنّهم كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخّروه حتّى ينظروا آخرهم عهدا بالعرضة الآخرة، فيكتبوه على قوله*» (٢).

---

(١) المصاحف ١: ٢٠٤ / ح ٧٥، كنز العمال ٢: ٢٤٧/ ح ٤٧٧٦، عن ابن أبي داوود وابن الانباري.

(٢) المصاحف ١: ٢١٣/ ح ٨٨ وانظر كلام الباقلاّني في الانتصار لنقل القرآن أيضاً كما في نصوص في علوم القرآن ٣: ١٨٧.

إذن إنه تبرير جاءنا من قبل ابن سيرين.

لا أدري ماذا نفعل، والكلّ يدّعي سماعه العرضة الأخيرة، ولماذا يقدم ما سمعه زيد بن ثابت على غيره؟ ولا يؤخذ بكلام ابن مسعود وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب وغيرهم!! ألا يكون في هذا التحيز والاختيار مساس بالصحابة، بل ألا يكون في الأقوال السابقة مساس بحجّية القرآن وإهانة للرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

نعتقد أنّ لجوء أبي بكر إلى زيد وتركه أعيان الصحابة ـ أمثال: أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب وأُبيّ بن كعب، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأبي موسى الأشعري ـ، واتّخاذه شاهدين لتصحيح كلام الله، وتبرير عمل الصحابة، ثمّ ادّعاء زيد عثوره على هذه الآية أو تلك، عند هذا أو ذاك [١]، جاءت لعدم قبولهم بمنهجيته، وأن لهؤلاء رأياً يُعتدُّ به فلا يتأثرون بالخلفاء ولا يمكن أن يوجّهوهم هنا أو هناك.

وعليه، فإن كلّ هذه الدعاوى تصوّر لنا القرآن بأنّه كان كتاباً مهجوراً يُطلَب لإثباته شاهدان، وقد جاءت لكي يسلبوا أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فضيلة جمع القرآن، ثم راحوا يوهمون الآخرين بأنّ أبيّاً كان ضمن لجنة عثمان، وأنّ علياً لو وُلّي لفعل مثل الذي فعله عثمان، وأنّ ابن مسعود لم يختلف مع عثمان بن عفان في القراءة، أو أنّه رضي

(١) فتارة يقول: فتتبّعت القرآن أجمعه... فوجدته آخر سورة التوبة ـ البراءة ـ مع خزيمة بن ثابت، وأخرى: فقدت آية [٢٣ من سورة الأحزاب] كنت أسمعها ... فوجدتها عند رجل من الأنصار فألحقتها في سورتها فكانت الصحف عند أبي بكر حتّى مات.

وتابع عثمان أخيراً، وأن اعتراضه على عثمان كان شخصياً ونابعاً عن هوى؛ وذلك لتقديمهم مَن هو بمنزلة ولده عليه.

ألم يكن في كل ما مر استنقاص للصحابة؟ فكيف يمكنهم بعد هذا أن يقولوا بأنّ الشيعة تستنقص الصحابة وتهينهم؟ إنه سؤال يطلب الإجابة منهم.

قال الذهبي: «*وإنّما شقّ على ابن مسعود، لكون عثمان ما قدّمه على كتابة المصحف، وقدّم في ذلك من يصلح أن يكون ولده، وإنّما عدل عنه عثمان لغيبته عنه بالكوفة، ولأنّ زيداً كان يكتب الوحي لرسول الله* ﷺ *فهو إمام في الرسم، وابن مسعود إمام في الأداء، ثّم إنّ زيداً هو الّذي ندبه الصدّيق لكتابة المصحف وجمع القرآن، فهلّا عتب على أبي بكر؟*» [(١)].

أقول للذهبي: الكلام يرد على أبي بكر أيضا، فلماذا لا يقدّم أبو بكر ابنَ مسعود مع وجوده في المدينة، ووجود معاذ بن جبل، وأبي موسى، وأُبيّ، وعبادة الصامت، وأبي الدرداء، وأبي أيوب الأنصاري بين رجال الأمّة.

بل ما السر في تقديم عمر بن الخطّاب زيد بن ثابت أيضاً وتأخير ابن مسعود؟ ألم يكن ابن مسعود أضبط من زيد في الأداء، ورسول الله كان قد أقرّ قراءته بقوله: لو أردتم أن تقرؤوا القرآن غضا طرياً، فاقرؤوه بقراءة ابن أم عبد «ابن مسعود».

إن وراء هذا الانتصاب وذاك العزل هدفاً، وفي غالب هذه الأقوال تنقيص

---

(١) سير أعلام النبلاء ١: ٤٨٨.

للقرآن وإهانة لكبار الصحابة، وهذا ما يفهمه الصغير والكبير، والجاهل والعالم، لكنّهم يريدون أن يبرّروا ساحة الخلفاء بأي نحو كان، فلا يذكرون السبب الواقعي للأمور، مع أنّها صارت جلية وواضحة للنّاس، بل راحوا يتمحّلون للتخلّص من المأزق تعنتاً وجهلاً، وهذا ما وضحه السيد ابن طاووس في تأييد كلام البلخي قبل عدّة قرون.

قال البلخي (١): «... وإنّي لأعجب من أن يقبل المؤمنون قول من زعم أنّ رسول الله ترك القرآن ـ الّذي هو حجّته على أُمّته، والّذي تقوم به دعوته، والفرائض الّتي جاء بها من عند ربّه، وبه يصحّ دينه الّذي بعثه الله داعيا إليه ـ، مفرّقاً في قطع الحروف ولم يجمعه، ولم يَصُنه، ولم يحفظه، ولم يُحكِم الأمر في قراءته، وما يجوز من الاختلاف وما لا يجوز، وفي إعرابه، ومقداره، وتأليف سُوَره وآيه. هذا لا يتوهّم على رجل من عامّة المسلمين، فكيف برسول ربّ العالمين صلى الله عليه وآله؟».

[قال السيّد ابن طاووس]:

«والله لقد صدقت يا بلخيّ. مَن تَوهَّم، أو قال عنه صلى الله عليه وآله: إنّه عَرِف أنّه يموت في تلك المَرْضة، وعلم باختلاف أُمّته من بعده إلى ثلاث وسبعين

(١) ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٩: ٣٨٤ ت ٤٩٦٨، وحكى السيّد ابن طاووس بأنّ البلخي قال بهذا الكلام في الوجهة الأولى من القائمة السابعة من الكرّاس الأوّل من تفسيره جامع علم القرآن.

فرقة، وإنّه يرجع بعده بعضهم يضرب رِقاب بعض، ولم يعّين لهم على من يقوم مقامه، ولا قال لهم: اختاروا أنتم، حتّى تركهم في ضلالٍ إلى يوم الدّين ـ هذا لا يعتقد فيه إلّا جاهل بربّ العالمين، وجاهل بسّيد المُرسلين، فإنّ القائم مقامه يحفظ الكتاب، ويقوم بعده بحفظ شرائع المسلمين. ولعَمري إنّ دعواهم: أنّه أهمل تأليف القرآن الشّريف حتّى جمعه بعده سواه بعد سِنين، قولٌ باطل لا يخفى على العارفين، وهو إن صحّ أنّ غيره جمعه بعد أعْوام، يدلّ على أنّ الّذي جمعه رسول الله ﷺ ما التفتَ النّاس إليه، وجَمْعٌ خلاف ما جمعه عليه، هذا إذا صحّ ما قال، قال الجُبّائّي» (١).

كانت هذه مناقشات سريعة للأمر الخامس الذي استدلّو به على جمع أبي بكر للقرآن، وإليك الآن ما قاله الزرقاني عن منهج أبي بكر في كتابة الصحف ومناقشتنا لكلامه أيضا:

الأمر السادس:

كان كلامنا عما جاء في النصوص المشهورة عن جمع أبي بكر للقرآن، وقد تكلّم الزرقاني في **مناهل العرفان** عن دستور أبي بكر في كتابة الصحف، فقال:

دستور أبي بكر في كتابة الصحف

---

(١) سعد السعود لابن طاوس: ١٩٣، قول البلخي في جمع القرآن.

«... وانتهج زيد في القرآن طريقة دقيقة محكمة وضعها له أبو بكر، وعمر، فيها ضمان لحياطة كتاب الله بما يليق به من تثّبت بالغ وحذر دقيق، وتحرِّيات شاملة، فلم يكتف بما حفظ قلبه، ولا بما كتب بيده، ولا بما سمع بأُذُنه، بل جعل يتتّبع ويستقصي آخذا على نفسه أن يعتمد في جمعه على مصدرين اثنين:

أحدهما ـ ما كتب بين يدي رسول الله.

والثاني ـ ما كان محفوظا في صُدور الرجال.

وبلغ من مبالغته في الحيطة والحذر أنّه لم يقبل شيئاً من المكتوب حتّى يشهد شاهدان عدْلان أنّه كتب بين يدي رسول الله ﷺ...» [ثمّ ذكر روايتين عن ابن أبي داوود، إحداهما عن طريق يحيى بن عبد الرحمان، وثانيهما عن طريق هِشام بن عُروة، ثمّ قال:

«قال السَّخاوي في **جمال القُرّاء** ما يفيد أنّ المراد بهما رجلان عدلان، إذ يقول ما نصّه: (المراد أنّهما يشهدان على أنّ ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله).

ولم يعتمد زيد على الحفظ وحده، ولذلك قال في الحديث الّذي رواه البخاري سابقا: إنّه لم يجد آخر سورة براءة إلّا مع أبي خزيمة، أي لم يجدها مكتوبةً إلّا مع أبي خزيمة الأنصاري، مع أنّ زيداً كان يحفظها، وكان كثيٌر من الصحابة يحفظونها، ولكنّه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة زيادةً في التوثّق، ومبالغة في الاحتياط.

وعلى هذا الدستور الرشيد تَمّ جمع القرآن بإشراف أبي بكر وعمر وأكابر الصّحابه وإجماع الأمّة عليه دون نكير، وكان ذلك منقبة خالدة لا يزال التّاريخ يذكرها بالجميل لأبي بكر في الإشراف، ولعمر في الاقتراح، ولزيد في التنفيذ، وللصَّحابة في المعاونة والإقرار.

*قال علّي (كرّم الله وجهه): «أعظمُ النّاس في المصاحف أجراً أبو بكر. رحمة الله على أبي بكر، هو أوّل مَن جمعَ كتاب الله» أخرجه ابن أبي داوود في **المصاحف** بسند حسن.*

وقد قوبلت تلك الصُّحف الّتي جمعها زيد بما تستحقّ من عناية فائقة، فحفظها أبو بكر عنده، ثمّ حفظها عمر بعده، ثمّ حفظتها أُمّ المؤمنين حفصة بنت عمر بعد وفاة عمر حتّى طلبها منها خليفة المسلمين عثمان، حيث اعتمد عليها في استنساخ مصاحف القرآن، ثمّ ردّها إليها كما يأتيك بيانه إن شاء الله» (١).

---

(١) مناهل العرفان ١: ١٧٥ ـ ١٧٦ وانظر جمال القراء ١: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

مناقشة كلام الزرقاني:

وكلام الزرقاني هذا فيه:

أوّلاً:

إنّ كلامه يقتضي أنّ القرآن الكريم لم يكن مقطوع الصدور عن رسول الله، وهذا خلاف ما يعتقد به جميع أهل القبلة من أنّه كتابٌ لا ريب فيه هدى للمتقين، وأنه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالاحتياج إلى شاهدين يعني أن هناك ريباً وباطلاً والعياذ بالله.

كما أنّ فيه **ثانياً:**

مساساً بالصحابة المدوّنين للقرآن على عهد رسول الله ﷺ وإتهامهم بقلّة الضبط حين التدوين، وعدم عدالتهم ووثاقتهم حين النقل.

وأنّ اعتمادهم شاهدين عادلين يشهدانِ لهم على أنّ ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، فيه تجريح بوثاقة الصحابي؛ لأنّ الأخذ بشاهدين في الدعاوي له دلالته ومعناه، وأقلّ ما فيه أنّ هذا الكلام من الصحابي هو ادّعاء يجب الوقوف عنده والتثّبت فيه، وعدم قبوله على إطلاقه، وهذا لا يتّفق مع قولهم بعدالة الصحابة، وأنّ الله قد رضي عنهم وَرَضُوْا عنه ...

بل كيف يمكن أن يتطابق فعلهم هذا، مع ما قالوه في الصحابة بما يشبه القول بالعصمة فيهم.

ألا يعني منهجهم في جمع القرآن أنَّ الصحابة كانوا جاهلين بالقرآن، أو أن القرآن

كان مهجوراً عندهم لذلك احتاجوا شاهدين لتوثيقه؟

فسؤالي هو: هل الصحابة هم عدول في النقل القرآني، أو يشهد لهم العدول فيه، كما جاء في سيرة الشيخين معهم في جمع القرآن؟!

على أنّ هذا المنهج يستلزم الدَّور ـ بالاصطلاح المنطقي ـ؛ إذ عدالة الصحابي متوقّفة على آياتٍ نزلت فيهم في القرآن، إمّا باعتبار العدالة أو بعدالة الصحابي، وكون القرآن قرآناً متوقّف على اعتبار عدالة الصحابي حسب الفرض، وهذا الدَّور المصرّح.

إذ قرآنيّة القرآن متوقفة على عدالة الصحابي في النقل، وعدالة الصحابي متوقفة على قرآنية القرآن.

بل كيف لا يحفظ خليفة المسلمين القرآن حتّى يشهد له رجال بأنّ هذه الآيات من القرآن، أو ليست منه.

بل لماذا لم يكلوا الأمر إلى أبي بكر ـ أقرأ الصحابة حسب رواياتهم ـ والّذي قدّم للصلاة على أنّه الأقرأ؟!! فهل تشكيكاً منهم فيه كما تراه عند الذهبي في معرفة القراء الكبار، أو لشيء آخر؟

فهم يعلمون علم اليقين بأنّ رسول الله ﷺ لم يكن شخصاً عاديّاً بل كان رسولاً خاتماً، دقيقاً في انتخاب الكَتَبَة، ومتثّبتاً في تدوين كتاب ربّه، وقد قال زيد بن ثابت ـ حسب ما حكاه هو عن نفسه، وبعد كتابته لبعض آيات الوحي ـ قال قال لي رسول الله: *(اقرأه ـ فأقراه، فإن كان فيه سقط أقامه ـ ثمّ أخرج به إلى النّاس)* [١].

---

(١) مجمع الزوائد ١: ١٥٢، ٨: ٢٥٧.

وعن ابن مسعود أنّه قال: *«قال لي النبيّ: اقرأ عليّ، قلت: يا رسول الله أقرأ عليك وعليك أُنزل؟ قال: إني أشتهي أن أسمعه من غيري، قال: فقرأت النساء»* (١).

وقريب من هذا جاء في كتبهم عن أُبيّ بن كعب أيضاً (٢).

ومعنى هذا الكلام: أنّ النبيّ لم يترك أمته هملاً، بل كان يشرف على تدوين كتاب ربّه، ثمّ يتأكّد من محفوظات أصحابه وقراءاتهم، وبعد تأكّده من صحّة مدوّنات ومحفوظات أصحابه كان يسمح لهم بالخروجَ إلى النّاس لتعليمهم بتلك الآيات والسور النازلة عليه حديثاً.

فإذا كان ضبط السور والآيات ـ مِنْ قِبَلِ رسول الله ﷺ ـ دقيقاً إلى هذا الحدّ، فهل من ضرورة إلى إعادة كتابته ثانية، **هذا أوّلاً**.

وثانياً: ما يعني شهادة رجلين بأنّ هذا المحفوظ في صدر الصحابي كان قد كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو أنّ هذا المكتوب يطابق المحفوظ عند الصحابة؟ ألا يعني ذلك بأنّ بين الصحابة من يريد أن يضيف آيات في القرآن على أنّها منه، بل كيف يمكن تصور هكذا أمر عن صحابة قيل عنهم ما قيل.

كما يعني أيضاً أنّ الصحابة ـ كأفراد ـ كانوا جاهلين بلفظ القرآن، فكيف بعلومه

---

(١) صحيح البخاريّ ٤: ١٩٢٧/ ح ٤٧٦٨ من باب البكاء عند قراءة القرآن، صحيح مسلم ١: ٥٥١/ ح ٨٠٠.

(٢) انظر صحيح البخاري ٤: ١٨٩٦ / ح ٤٦٧٦. سنن سعيد بن منصور ٥: ٣١٣/ ح ١٠٦٢، مصنف بن أبي شيبة ٦: ٣٩٣ / ح ٣٢٣١٢، مسند الشاميين: ١٢ / ح ٢٥٨٧.

وأسراره؟! وأنّ زيد بن ثابت وأبا بكر بن أبي قحافة كانا يريدان أن يتأكّدا من معرفة الصحابي بلفظ القرآن ونصّه.

أليس الإتيان بشاهدين ـ أحدهما الكتابة والآخر الحفظ حسب تعبير ابن حجر ـ لتثبيت الآيات في المصحف فيه مساس بالصحابي وعدالته وكرامته؟

بل هل يصحّ ما علّله أبوشامة بقوله: «**وكان غرضهم أن لا يكتب إلّا من عين ما كتب بين يدي النبيّ لا من مجرّد الحفظ، قال: ولذلك قال في آخر سورة التوبة: لم أجدها مع غيره، أي لم أجدها مكتوبة مع غيره؛ لأنّه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة**» (١).

فلو صحّ هذا الادّعاء، فهناك مَن كتب القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ـ مثل الإمام عليّ عليه السلام ، وابن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وأُبيّ بن كعب ـ فكان عليهم أن يأخذو تلك الآيات والسور منهم، ومن أمثالهم من أعيان الصحابة المتّفق على جلالتهم، والذين ثبت عرض قراءتهم على رسول الله، وليس لهم أن يرفضوا ما قدّمه الإمام لهم من المفسر، ولماذا لم يطالبوه بالمصحف المجرّد وهم يعلمون بوجوده عنده عليه السلام، بل كيف بهم لم يطلبوا ما كان عند ابن مسعود ومعاذ بن جبل من صحف، بل تراهم يبدؤون بكتابة المصحف من جديد؟! وما السرّ في ذلك؟

ثالثاً: ما قيمة شهادة العدلين مع وجود المدوّن المأخوذ من فم رسول الله صلى الله عليه وآله عند أعيان الصحابة، أمثال: ابن مسعود، ومعاذ، وأُبيّ بن كعب، وعلى رأسهم أمير

(١) الإتقان للسيوطي ١: ١٦٣/ ح ٧٥٩.

المؤمنين عليه السلام؟

فإنّا لو قلنا ـ بقول ابن حجر ـ: من أنّهم أرادوا أن يتأكّدوا من صحّة الآيات عن مصدرين:

١ ـ ما كتب بين يدي الرسول صلى الله عليه وآله.

٢ ـ وما حفظ في الصدور.

ألا يصطدم هذا المنهج أحيانا مع قراءة كبار الصحابة أمثال ابن مسعود، للآية وتركهم الأخذ بها؛ بدعوى عدم ورودها مكتوبة عند صحابي آخر كان قد كتبها بين يدي رسول الله.

وألا يصطدم هذا المنهج مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله: *(من أراد أن يقرأ القرآن غضّا طرّيا فليقرأه بقراءة ابن أمّ عبد)* والتي تؤكّد صحة قراءة ابن مسعود وعدم ورود الباطل فيه وأنه قد أخذها من فِي رسول الله صلى الله عليه وآله.

أو مع النصوص التي جاءت في أُبي أو معاذ أو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام المدوّنين للقرآن تحت إشراف النبيِّ.

أو قل: ألا يختلف ما كتبه زيد بن ثابت ـ في بعض الأحيان ـ مع ما يحكيه الصحابي الآخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله؟

فالسؤال: كيف يمكن المحافظة على الموروث النبوي ـ والموجود عند كبار الصحابة ـ مع قبول المنهج الجديد في جمع القرآن؟

بل كيف يجوز ترك المقروء عند ابن مسعود، وأبيّ، وعلي، ومعاذ؛ بدليل عدم وجودها مكتوبة عند غيرهم من الصحابة!

رابعاً: لو كان الخلفاء يريدون التثّبت من صحّة الآيات مع عدم تجريح الصحابة المنصوص على وثاقتهم، لكان عليهم أن يعتمدوا على مصاحف من ورد نص في جلالة قدرهم وصحة قراءاتهم، دون تعميم هذا المنهج إلى الجميع بحيث يشمل العالم والجاهل والضابِط وغيره على حدّ سواء.

فلماذا فعلوا عكس ذلك تاركين مصاحف هؤلاء الصحابة، بادئين عملهم من نقطة الصفر وبمنهجية جديدة تسيء إلى القرآن الكريم؟!! إنّها تساؤلات تبحث عن اجابة.

ثالثاً:

إنّ المدة الواقعة بين واقعة اليمامة (حدود ١٢ هـ) ووفاة أبي بكر (١٣ هـ) لا تتجاوز خمسة عشر شهراً، وهي غير كافية لتطبيق مشروع ضخم كهذا وكتابة القرآن من جديد وبشاهدين، خصوصاً مع انشغال أبي بكر انشغالاً شديداً بتثبيت أركان حكومته.

رابعاً:

قلنا سابقا بعدم إِمكان قبولنا ما علّله أبو بكر لعمر وذلك لنصبه عمر من بعده، والجمهور يقولون: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مات ولم يستخلف، فكيف فعل أبو بكر ما لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله في أمر الخلافة؟!

خامساً:

إنّ مشروع أبي بكر كان مشروعا فرديّا وليس مشروعا جماعيّا حسبما قاله الزرقاني، لأنّ مشروعه لو كان مشروعا جماعيّا لكان عليه إشراك كبار الصحابة فيه، وهذا ما لم يفعله أبو بكر، بل خصّ زيد بن ثابت وعمر بن الخطّاب بهذا الأمر، فإنّ هذين هما اللذان كانا يجلسان عند باب المسجد ويطلبان شاهدين على الآيات (١).

كما أنَّ النسخة المدوّنة مِنْ قِبَلِ زيد بن ثابت ـ في أيّام أبي بكر ـ لم يُسْتَنْسَخْ مِنْها للمسلمين ولم يكتب لها النجاح ولم تتّخذ مصحفاً إماماً، بل بقيت عند عمر، ثمّ عند حفصة. فإن كانوا يريدونها أن تكون إماما، كان عليهم أن يستنسخوها ويرسلوها إلى البلدان، أي أنّ مشروع أبي بكر كان بخلاف مشروع أمير المؤمنين عليّ عليه السلام الّذي أعدّه بنفسه لتبقى عنده خاصة يستعين به عند الضرورة، بخلاف المفسر الذي كتبه للنّاس وجاء به إليهم ليقرؤوه، لكنّهم لمّا علموا أنّ فيه فضائح قريش رفضوه.

سادساً:

ذكرنا سابقا بأنّه لم تثبت تسمية الكتاب العزيز بالمصحف من قبل أبي بكر، بل روي عن ابن بريدة أنّه قال: «أوّل من جمع القرآن في مصحفٍ هو سالم مولى أبي حذيفة...» (٢).

---

(١) انظر مناهل العرفان: ١٧٦.

(٢) الإتقان ١: ١٦٢/ ح ٧٥٤.

«وعن ابن مسعود قال: رأيت للحبشة كتابا يدعونه المصحف فسمّوه به» [١].

فهذان القولان لا يُركَن إليهما مع وجود قولين آخرين، أحدهما عن ابن شهاب: أنّ أبا بكر سمّاه المصحف [٢].

والآخر عن الباقلاّني في **الانتصار لنقل القرآن** بأنّ أبا بكر استشار عمر في اسمه فسمّاه مصحفاً.

فسؤالنا من الّذي سمّى المصحف مصحفاً، هل سمّاه سالم ـ مولى أبي حذيفة ـ، أم ابن مسعود، أم عمر بن الخطّاب، أم أبو بكر؟!

بل متى قال الإمام عليّ عليه‌السلام مقولته!!!: (أعظم النّاس في المصاحف أجرا أبو بكر)؟ هل قالها في عهد الأوّل؟ أو في عهد الثاني؟ أو في عهد الثالث؟ ولماذا لا ينقل جملة (أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر) أو (رحم الله أبا بكر) عن غير أميرالمؤمنين عليٍّ بن أبي طالب؟ إنه تساؤل يكشف عمّا وراءه.

لكن مهما كان الأمر فإنّه يستحيل صدور مثل هذا النص عن أميرالمومنين علي، إذ كيف يكون أبو بكر أعظم أجراً، وهو لم يدوِّن القرآن أخذاً عن فِي رسول الله [٣] كما

---

(١) البرهان للزركشي ١: ٢٨٢ عن المظفري في تاريخه، الإتقان ١: ١٤٦/ ح ٦٣٥ وفيه: رأيت بالحبشة كتاباً ... .

(٢) الإتقان ١: ١٤٦/ ح ٦٣٦.

(٣) مرّ عليك عدم ذكر الذهبي في معرفة القرّاء الكبار اسم أبي بكر ضمن السبعة من الصحابة الذين قد عرضوا القراءة على رسول الله.

فعل عليٌّ، كما أنه لم يباشر الجمع بعد رسول الله بنفسه بل أوكله إلى زيد؛ فمن هو أعظم أجراً علي أم أبوبكر!!!

سابعاً:

إنّ الآلوسي قد تهجم في تفسيره **روح المعاني** على الشيخ الطبرسي وما نقله عن بعض حشوية العامّة في تحريف القرآن، فإنّه بعد أن تهجّم على الشيعة وعلمائها جاء ليعترف ببعض الحقائق، فممّا قاله:

«نعم أسقط زمن الصدّيق ما لم يتواتر، وما نسخت تلاوته، وكان يقرأه من لم يبلغه النّسخ، وما لم يكن في العَرضَة الأخيرة» (١).

وهذا الادّعاء من الآلوسي يجعلنا نقول بأنّ القراءات الشاذّة، أو ما لم يثبت أنّه من القرآن، أنّه من القرآن، وذلك لإسقاط الصديق! بعض الآيات، بدعوى أنّها مما لم تتواتر أو نسخت تلاوتها أو لم تكن في العرضة الأخيرة وأمثالها.

فمن يمكن له أن يدّعي بأنّ الموجود في مصحف عائشة: «﴿**إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً**﴾ وعلى الّذين يُصلُّون الصُّفوف الأُوَل».

أو الموجود في مصحف أُبيّ قوله: «﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ * رَسُولٌ مِنَ اللهِ يَتْلُوا صُحُفاً مُطَهَّرَةً * فِيهَا**

---

(١) روح المعاني ١: ٢٥.

كُتُبٌ قَيِّمَةٌ * وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ إنّ الدّين عند الله الحنيفيّة غير المشركة ولا اليهوديّة ولا النّصرانية ومن يفعل ذلك فلن يُكفَر».

هو من القرآن حتّى يُدَّعى بعد ذلك عدم تواتره، أو كونه من منسوخ التلاوة، أو لم يكن في العرضة الأخيرة.

فكلام الآلوسي وأمثاله يفتح المجال للقول بأن القرآن ـ حسب منهج أبي بكر ـ فيه ريب وشك لأنه غير متيقَّن الصدور، وهو مقسم إلى قرآن متواتر وقرآن غير متواتر، ولا يقول بهذا أحد من المجانين فضلا عن عقلاء القوم؛ لأنه يضادّ صريح القرآن بأنه الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين، لكنّ منهج أبي بكر كان الاعتماد على شاهدين، والشاهدان لا يدفعان الريب والشك، لإمكان أن يُتَواطأ بالضبط.

وقد استاء ابن مسعود من منهج عثمان واعتماده زيد بن ثابت وتركه إيّاه، وقال: **كيف يأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله بضعاً وسبعين سورة وإنّ زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذوابتان** [(١)].

فابن مسعود ومن في طبقته كانوا يعلمون بأنّ الحكّام يريدون بهذا العمل أن يكسروا شوكة كبار الصحابة ويلزموهم بالأخذ عن الأصاغر، وهذا أمر مشين، وفيه تضييع للدقّة، وتشكيك بتواتر القرآن.

فالحقّ أنّ غالب الزيادات الموجودة في مصاحف الصحابة هي جمل تفسيرية

---

(١) المصاحف ١: ١٨٦/ ٥٥ .

وليست من القرآن بشيء وإن كان قد نزل بها جبرئيل على صدر النبي محمّد ﷺ [(١)]، فلا يمكن بعد هذا أن يقال بأنّ الصدّيق!! «**أسقط ما لم يتواتر، أو ما نسخت تلاوته من القرآن**» وأمثال هذه الذرائع الواهية، فإنّ في هذا الكلام تعريضاً بأبي بكر وبالقرآن معا.

إذن لا سبيل إلى عدم الريب فى الكتاب العزيز إلّا باللجوء إلى إمضاء المعصوم وهو أميرالمومنين علي بن أبي طالب والقول بتواتره في زمان النبي ﷺ، فلولا إمضاؤه الشريف والتواتر وإقراء رسول الله أمته القرآن على مكث لكان هناك ريب في هذا الكتاب العزيز لا محالة.

بلى، إنّ عمل أبي بكر يؤكّد ما تقوله الشيعة عن منهج الخلفاء الخاطئ في جمع القرآن، وأنّه يدعو إلى نقصان كثير من آيات القرآن العزيز.

وهو الذي جاء صريحاً في كلام عمر: (**ذهب مع محمد قرآن كثير**)، وما حُكي عن بعض الصحابة بأن سورة الاحزاب كانت لتعدل سورة البقرة [(٢)]، وأمثالها.

لذلك كان رسول الله والامام علي يتخوفان من تبنّي الآخرين لهكذا أخبار، وهي التي دعت الإمام للإسراع إلى جمعه كي (**لا ينفلت القرآن**) أو (**لا ينقلب القرآن**)، و(**لكي لا يزيد الشيطان فيه**)، وأمثالها من النصوص التي مرت عليك .٢

---

(١) حسبما سنوضحه لاحقا في القسم الثاني من هذه الدراسة عند مناقشاتنا لروايات التحريف عند الفريقين.

(٢) سنن البيهقي الكبرى ٨: ٢١١ / ح ١٦٦٨٨، صحيح بن حبان ١٠: ٢٧٤ / ح ٤٤٢٩.

قال العاملي في **مرآة الأنوار**: «... *فتدّبر ولا تغفل عمّا يستفاد أيضاً من أخبارهم الّتي أسلفناها من أنّ جمعهم للقرآن كان بحيث استلزم ترك كثير ممّا ادُّعِيَ أنّه من القرآن ولوبعدم الإثبات، كما سيظهر غاية الظّهور، ومن أنّ الاختلاف في القراءة وغيرها كان موجوداً قبل الجمع، وأنّ من جملة ما محوه قرآن أُبّي بن كعب الّذي ورد في أخبارنا أنّه كان له موافقة لقرآن أهل البيت*» (١).

وعلينا إتماما للبحث أن نكمل ما ذكره الزرقاني من مزايا لصحف أبي بكر ثمّ نعلق على كلامه، قال:

ملاحظة: «*جمع القرآن في صحفٍ أو مصحف على ذلك النمط الآنف بمزاياه السابقة التي ذكرناها بين يديك، لم يعرف لأحدٍ قبل أبي بكر. وذلك لا ينافي أنّ الصحابة كان لهم صحف أو مصاحف كتبوا فيها القرآن من قبل، لكنّها لم تظفر بما ظفرت به الصحف المجموعة على عهد أبي بكر من دقّة البحث والتحّري، ومن الاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته، ومن بلوغها حدّ التواتر* (٢)*، ومن إجماع الأُمّة عليها، ومن شمولها للأحرف السبعة كما تقدّم.*

وإذن لا يضيرنا في هذا البحث أن يقال: ***إنّ عليّا*** *عليه السلام أوّل من جمع*

---

(١) انظر مرآة الأنوار المطبوع في مقدمة تفسير البرهان ١ : ٤١ .

(٢) يرده أن الشاهدين لا يحققان التواتر، ويدل عليه اتهام ابن مسعود عثمان وزيداً بالتواطؤ.

القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يعكّر صَفو موضوعنا أن يستدلّوا على ذلك بما نقله السيوطي عن ابن الغرس من حديث... [ثمّ ذكر رواية ابن سيرين ورواية ابن أشته من وجه آخر عن ابن سيرين كما تقدّم عن السيوطي ثم قال:]

نقول (١): *إنّ هذه الرواية وأشباهها لا تغيّر بحثنا، ولا تعكّر صفو موضوعنا، فقصاراها أنّها تثبت أنّ عليّا أو بعض الصحابة كان قد* ***كتب القرآن في مصحف****. لكنّها لا تعطي هذا المصحف تلك الصفة الاجماعيّة، ولا تخلع عليه تلك المزايا التي للصحف أو* ***المصحف المجموع في عهد أبي بكر****، بل هي مصاحف فرديّة، ليست لها تلك الثّقة ولا هذه المزايا. وإذا كانت قد سبقت في الوجود وتقدّم بها الزّمان فإنّ جمع أبي بكر هو الأوّل من نوعه على كلّ حال. وقد اعترف عليّ بن أبي طالب نفسه بهذه الحقيقة في الحديث الّذي أخرجه ابن أبي داوود في المصاحف بسند حسن آنفا إذ قال: أعظم النّاس أجرا في المصاحف أبو بكر، رحمةُ الله على أبي بكر، هو أوّل من جمع كتاب الله. فهذا اعترافٌ صريحٌ من أبي الحسن بالأوّليّة لجمع أبي بكر على النّحو الآنف»* (٢).

سؤالنا: كيف لا يضرّ الزرقاني القول بأنّ عليّا هو أوّل من جمع القرآن بعد رسول

---

(١) والكلام للزرقاني.

(٢) مناهل العرفان: ١٧٧ ـ ١٧٨.

الله ﷺ مع قوله: بأنّ أبا بكر هو الجامع له؟

فلو كان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو الموصى بجمع القرآن من قبل رسول الله ﷺ، وقد جمعه بالفعل من بعد وفاة رسول الله، فهو يعكّر صفو موضوع الزرقاني ويجرحه بلا أدنى شكّ. وقد عرف الزرقاني ذلك وتراجع عن كلامه وقال (فقصاراها أنها تثبت أنّ عليّاً أو بعض الصحابة كان قد كتب القرآن في مصحف) قالها الزرقاني بعد أن كان قد قال: (إنّ عليّاً أول من جمع القرآن بعد رسول الله) ثم قال: (ثبت أن عليا كان قد كتب القرآن).

وأسألُهُ أيضا: لو أنّ مصحف الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام لم يكن له تلك الصفة الإجماعية، فهل لمصحف أبي بكر وللشاهدين صفة إجماعية؟

وَهَلْ كانَ الصحابة القراء أمثال: أُبيّ، وَ ابْن مَسْعُود، وَمعاذ، وأبي الدرداء، وأبي موسى، وَغَيرهم قد شاركوا أبا بكر في جمعه؟ كلاّ وألف كلاّ، كلاّ وألف لا.

بل كيف يمكن إعطاء الصفة الإجماعية لمصحف لم يشارك فيه كبار القرّاء أمثال الذين ذكرناهم؟ ولم يتّفق عليه المسلمون جميعاً، ولم يصبح مصحفاً إماماً في عهده.

أمّا الحديث المنسوب إلى الإمام عليّ عليه السلام (١) فهو موضوع، حسبما وضحناه سابقاً، فإنه لا يتطابق مع الحقائق الكثيرة في التاريخ والعقيدة، لأنّ القول الصحيح عندنا ـ حسبما قدّمناه من شواهد ووثّقناه من كتب القوم ـ هو أنّ الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان الجامع الأوّل للقرآن لا أبو بكر ولا زيد بن ثابت، وفي

(١) رحمة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله.

كلام الزرقاني وكلام غيره من الأعلام إشارات إلى قبولهم لهذه الحقيقة لكنهم لم يصرحوا بها علنا.

أجل، إنّهم غيّروا استدلالهم في العصور المتأخّرة وذهبوا إلى أنّ المقصود من قولهم: جَمع أبي بكر وعمر وعثمان القرآن، معناه: أنّهم رتّبوها ترتيباً جديداً؛ أي أنّهم أخذوا يعترفون بكون القرآن كان موجوداً ومدوّناً ومرتّباً، قبل هذا التاريخ، لكنّ الخلفاء رتّبوا ذلك ترتيباً جديداً.

أي أنهم اعترفوا بوجود مصاحف لأصحاب رسول الله ﷺ أمثال: ابن مسعود، وأُبيّ ابن كعب، ومعاذ بن جبل، فلو كان القرآن موجوداً فلماذا يعيدون ترتيبه من جديد؟ ومن ذا الذي أجاز لهم ذلك.

على أنّ بعض العامّة أنكروا رأساً وجود مصحف في زمان رسول الله؛ قال الأستاذ عزة دروزه في كتابه «القرآن المجيد» بعد تأكيده على أن النبي توفي ولم يكن القرآن قد جمع في شي:

«لمّا مات رسول الله... رأى أبو بكر وعمر وكبار الصَّحابة أن يكون هناك مُصحف إمام، ـ ليكون المرجع لما قد يقع من خلاف في المصاحف المتداولة ـ فكتب هذا المصحف الّذي بذلت الجهود العظيمة في كتابته، وقورن وقوبل كلّ ما كان متداولاً مخطوطاً ومحفوظاً من القرآن بسبيل ذلك» (١).

---

(١) نصوص في علوم القرآن ٣: ٤٤٨ عن القرآن المجيد لدروزة: ١٥٥.

نعم، إنّهم بهذه الاستدلالات والتوضيحات أرادوا أن يقولوا: بأنّ الجمع في عهد رسول الله ﷺ كان موجوداً لكنه كان جمع حفظ لا جمع تدوين، أي مودعاً في الصدور لا في السطور، وحتى لو قيل بأنه كان مدوّناً ومخطوطاً فإنّهم يقولون بأنّه كان غير مرتّب، وإن كان مرتّباً، فيقولون بأنّ الخلفاء رتّبوه ترتيباً جديداً آخر، قالوا بكلّ ذلك ليحصروا فضيلة تدوين القرآن بأبي بكر وعمر وعثمان دون أمير المؤمنين عليٍّ.

ولمّا ضاق بهم السبيل لترسيخ ما يقولون ولم يمكنهم إثبات ادعاءاتهم، عرّجوا بالقول إلى متاهة أخرى، وهي: أنّ أبا بكر وعثمان أرادا أن يوحّدا الأمّة على مصحف واحد وقراءة واحدة، وهذا الادعاء هو الآخر لا يمكنهم إثباته، وذلك لاختلافهم في الّذي وحّد المصاحف، هل هو أبو بكر أو عثمان؟ فجمعوا بين القولين، فقالوا: أنّ الأوّل قد وحّد الأمّة على مصحفه، والثالث وحّدهم على مصحف الأوّل كما أنه وحدهم على حرف واحد، بفارق أن ترتيب الآيات هي من خصائص صحف أبي بكر، أما ترتيب السور فهي من قبل عثمان [1] وهذا الكلام فيه ما فيه حسبما سيتّضح لاحقاً.

---

(١) انظر مناهل العرفان ١: ١٨١ ـ ١٨٢ (تحريق عثمان للمصاحف والصحف المخالفة).

تساؤلات وأجوبة:

بقيت بعض التساؤلات ـ في هذا الاطار ـ يجب الوقوف على أجوبتها.

أبدء بكلام الشيخ أبو ريّة في كتابه **أضواء على السنّة المحمّدية** إذ قال:

«***تعقيب لابدّ منه:*** *وإذا كانوا ـ كما قلنا ـ قد أوفوا على الغاية من التّحقيق في كتابة القرآن الكريم وحفظه، حتّى لا يستطيع أحد أن يماري في ذلك، أو يحيك بصدره شيءٌ من الرّيب فيه، فقد قامت حول هذا الأمر الخطير أُمور سمّوها مشكلات، نرى من الواجب أن نشير إلى بعضها، حتّى لا يأخذ علينا أحد أنّنا قد أغفلنا شيئاً ممّا يجب أن يعلمه قُرّاء كتابنا عن الرّواية وما جنت، وهو ما يتّصل بموضوعنا، (وفي كلّ وادٍ أثر من ثعلبة)!*

قال العلاّمة طاهر الجزائريّ في كتابه ***التّبيان*** (١)*، وهو يتكلّم عن وجوب تواتُر القرآن وما ورد على ذلك من مشكلات: وهنا مشكلات ترد على أصل وجوب تواتُر القرآن، نذكرها مع الجواب عنها... ـ إلى أن يقول ـ:*

نقل عن زيد بن ثابت أنّه قال في أثناء ذكره لحديث جمع القرآن في المُصْحَف ـ وهو الجمع الأوّل ـ وكان ذلك في عهد أبي بكر الصّدّيق:

---

(١) كتاب التّبيان هو مهذّب لكتاب (الإتقان) للسّيوطيّ.

فقمت فتتّبعت القرآن أجمعه من الرّقاع والأكتاف والعُسُب ...

وقد وقع هذا في الجمع الثّاني، وكان ذلك في عهد عُثمان، وقد اختلف المتكلّمون في ذلك، فقال بعضهم: **إنّ هذا الخبر ـ وإن كان مخرّجا في الصّحيحين ـ غير صحيح، لاقتضائه أنّ الآيات المذكورة قد ثبتت بغير طريق التّواتُر، وهو خلاف ما يقتضيه الدّليل المذكور.**

وقال بعضهم: ليس في الخبر المذكور ما يقتضي ثبوت الآيات المذكورة بغير طريق التّواتُر، لاحتمال أن يكون زيد قد أراد بقوله: لم أجدها مع غير فلان، لم أجدها مكتوبة عند غيره، وهو لا يقتضي أنّه لم يجدها محفوظة عند غيره.

وقال بعضهم: إنّ الدّليل المذكور إنّما يقتضي كون القرآن قد نقل على وجه يفيد العلم، وإفادة العلم قد تكون بغير طريق التّواتُر، فإنّ في أخبار الآحاد ما يفيد العلم، وهي الأخبار الّتي احتفّت بها قرائن توجب ذلك.

وعلى هذا فنحن لا نستبعد أن يكون في القرآن ما نقل على هذا الوجه، وذلك كالآيات الثّلاث المذكورة، إذ المطلوب حصول العلم على أيّ وجه كان، وقد حصل بهذا الوجه.

وهذا القول في غاية القوّة والمتانة، ولا يرد عليه شيءٌ ممّا يرد على من أفرط في هذا الأمر أو فرّط عليه.

وختم كلامه بالقول: نجتزئ بما أوردنا، وهو كافٍ هنا لبيان كيف تفعل

الرّواية حتّى في الكتاب الأوّل للمسلمين وهو القرآن الكريم؟!

*ولا نـدري كيـف تذهب هذه الرّوايات الّتي تفصح بأنّ القرآن فيه نقص، وتحمل مثل هذه المطاعن مع قول الله سبحانه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [١] وأيّهما نصدّق؟! اللّهم إنّ هذا أمر عجيب، يجب أن يتدبّره أُولُوا الألباب»* [٢].

كان هذا كلام أبي ريّة نتركه للمطالع دون توضيح.

وإليك الآن أسئلة أخرى طرحها بعض كتّاب أهل السنّة حول موضوع جمع أبي بكر للقرآن نذكرها مع أجوبتنا لها، نأتي بها إكمالاً لموضوع جمع القرآن على عهد أبي بكر.

• **فالسؤال الأول**: طرحه الأستاذ كردي في كتابه (**تاريخ القرآن الكريم**) فإنّه طرح سؤالاً لكنّه لم يوفّق في الإجـابة عليه، فنحن نذكر متن كلامه أوّلاً، ثمّ نعلّق عليه، فقد قال:

*«**ويسأل بعضهم**: لماذا لم يأمر أبو بكر أو عمر أن ينسخ النّاس مصاحف ممّا كتبه زيد بن ثابت؟*

ولماذا لم يحرص كبار الصّحابة على أن يكون لدى كلّ واحد منهم أو لدى بعضهم على الأقلّ نسخ من هذه الصُّحُف الّتي تتضمّن كتاب

---

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) اضواء على السنّة المحمّدية: ٢٥٣ ـ ٢٥٧.

الله؟

فنقول [١]: إنّ أبا بكر لم يجمع القرآن لحدوث خلل في قراءته، وإنّما جمعه خوفاً من ذهاب حَمَلَته بقتلهم في الغزوات، وكان جمعه له بالأحرف السّبعة، والنّاس يقرأون بها إلى زمن عُثمان، فلا يختلف مُصْحَف أبي بكر عمّا يقرؤه النّاس ويحفظونه، فلا داعي إذاً لحمل النّاس على مُصْحَفه.

أمّا عُثمان فإنّه لم يجمع القرآن إلّا بعد أن رأى اختلاف النّاس في قراءته، حتّى إنّ بعضهم كان يقول: إنّ قراءتي خيرٌ من قراءتك، وكان جمعه له بحرف واحد وهو لغة قريش، وترك الأحرف السّتّة الباقية، فكان من الواجب حمل النّاس على اتّباع مُصْحَفه وعلى قراءته بحرف واحد فقط قبل أن يختلفوا فيه اختلاف اليهود والنّصارى، ـ كما ترى تفصيل ذلك في الجمع الثّالث ـ.

أمّا عدم نسخ كبار الصّحابة مصاحف على نمط ما جمعه أبو بكر، فلم يكن هناك ما يدعو لذلك، لعدم اختلاف ما جمعه أبو بكر عمّا عند النّاس، وإنّ بعضهم كتبوا مصاحفهم على ما عند النّبيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وتلقّوه منه سماعاً، فكان جمع أبي بكر بمثابة سجلّ للقرآن، يرجع إليه إذا حدث أمر، كما وقع لعُثمان حين جَمْعه القرآن، فإنّه رجع إلى الصُّحُف

---

(١) الكلام للكردي.

البكرّية، وكانت عند حفصة بنت عمر» [١].

وهذا الجواب ليس بكافٍ بنظرنا بل فيه اضطراب؛ لأنّ الكاتب ادّعى في أوّل كلامه بأنّ أبا بكر جمع القرآن بالأحرف السبعة، وأنّ النّاس كانوا يقرؤون به إلى زمن عثمان، **فلا يختلف مصحف أبي بكر عمّا يقرؤه النّاس.**

في حين أنّه قال وبعد أسطر ـ في سبب جمع عثمان للمصاحف ـ بأنّه **(لم يجمع القرآن إلّا بعد أن رأى اختلاف النّاس في قراءته، حتّى إنّ بعضهم كان يقول: إنّ قراءتي خيرٌ من قراءتك، وكان جمعه له بحرف واحد...)**.

فمتى وقع هذا الاختلاف في القراءات بين المسلمين، هل في عهد أبي بكر؟ أم في عهد عمر؟ أم في عهد عثمان؟ ومَن كان السبب في هذا الاختلاف، فالكاتب الكردي يقول بأنّ الاختلاف لم يقع بين المسلمين إلى زمان عثمان.

فلو كان الجمع الأوّل قد حصل على عهد أبى بكر وبالأحرف السبعة، فهذا يعني اختلاف مصحف الخليفة مع مصحف بعض النّاس لا عدم اختلافه معهم جميعا؛ لأنّ تجويز القراءة بالأحرف السبعة يعني وجودها وتعدّدها، وإنّ وجودها يعني اختلافها فيما بينها، ووجود الخلاف يخالف عدم وجود اختلاف بينهما [٢] وهذا يفهمه من له أدنى علم.

---

(١) تاريخ القرآن الكريم: ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) انظر في ذلك ما قاله عزة دروزة في كتابه تاريخ القرآن المجيد كما في نصوص في علوم القرآن ٣: ٤٢٩.

ولا أدري كيف يترك عثمان الأحرف الستّة الباقية لو صحّ صدور الأحرف السبعة وتفسيرهم لها.

بل كيف بعثمان يلزم الآخرين (على اتّباع مُصْحَفه والقراءة بحرف واحد فقط...) ألا يخالف هذا كلام رسول الله الذي أجاز القراءة بالأحرف السبعة ـ حسبما يقولون ـ بل الأهمّ من ذلك نرى أبابكر وعمر هما أول من طبّقا فكرة الأحرف السبعة والتعددية في القرآن لا رسول الله، فنقل الكردي عن **إرشاد القُرّاء والكاتبين** هذا الكلام كمخرج لمشكلتهم فقال:

«إنّ زيدا كتب القرآن كلّه بجميع أجزائه، وأوجهه المعبّر عنها بالأحرف السّبعة الواردة في حديث: (إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فليقرأوا ما تيسّر...).

فأبو بكر هو أوّل من جمع القرآن الكريم بالأحرف السّبعة الّتي نزل بها وإليه تنسب الصُّحُف البكرّية، وكان ذلك بعد وقعة اليَمامة الّتي كان انتهاؤها سنة اثنتي عشرة للهجرة...» [1].

نعم بعد ذلك قالوا بأن عثمان جمع القرآن بالأحرف السبعة أيضاً.

فكلامهم في الأحرف السبعة يشابه ما قالوه في تفسير قول رسول الله صلى الله عليه وآله (اختلاف اُمّتي رحمة)، ذلك التفسير الّذي لا يقبل به أهل بيت العصمة والطهارة.

فلو كان الاختلاف ـ بمعنى التنازع ـ هو رحمة للمسلمين، فما يعني قوله صلى الله عليه وآله:

---

(١) تاريخ القرآن المجيد: ٢٨.

«لا تختلفوا فإنّ من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» [(١)] وقوله صلى الله عليه وآله: « ستفترق أُمّتي إلى نيف وسبعين فرقة، فرقة ناجية والباقي في النار» [(٢)].

أترانا مكلّفين في شريعة الله وفهم كتابه أن نقف على الرأي الواحد، أم أمرنا بالاختلاف وتعدّد الآراء؟

فلو كانت التّعدّدية والاختلاف ـ وتعدّد القراءات ـ هي مطلوب الشارع فلِمَ يحصر النبيّ الفرقة الناجية من أمّته بواحدة من الثلاث والسبعين ويقول عن الباقي: إنّها في النار، بل لو صحّ ما قالوه عن الأحرف السبعة وأنها ملحوظة في المصحف البكري فلِمَ يسعى عثمان أن يوحّد القراءات؟! والأخذ بحرف زيد بن ثابت فقط؟!

وهل أمرنا الله بالوحدة أم بالفرقة؟ ولو كانت الفرقة هي مطلوب الشارع فما يعني قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا** ﴾ [(٣)]؟!

وكذا قوله: ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ [(٤)].

أجل، إنّ الخلفاء لمّا ابتعدوا ـ بمنهجيتهم ـ عن الأصل الواحد والمكتوب في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، اضطُّروا إلى القول بشرعية تعدّد الآراء والقراءات لتصحيح ما كانوا

---

(١) صحيح البخاري ٣: ١٢٨٢/ ح ٣٢٨٩ باب حديث الغار من كتاب الانبياء.

(٢) مسند الربيع: ٣٦/ ح ٤١.

(٣) سورة النساء: ٨٢.

(٤) سورة الأنعام: ١٥٣.

يريدون الذهاب إليه، ناسبين شرعية تعددية القراءات والأقوال إلى رسول الله [١]، والأكثر من ذلك تراهم يشرّعون المذاهب الأربعة في الأزمنة المتأخرة، بل يشرّعون التعدّدية في كلّ شيء، وعلى رأسها تعدّد القراءات، وفي المقابل تراهم يحظرون مذهب أهل البيت عليهم السلام من الدخول ضمن المذاهب وعدّها خمسة!!

لكنهم سرعان ما وقفوا على الحقيقة ساعين إلى الرجوع إلى الأصل الواحد في القرآن، جادين لرفع الاختلاف بين القراءات الكثيرة للصحابة، لكنّ الاختلاف بقي موجوداً لعدم جدّيّة الخلفاء في رفعه، مع تأكيدنا على أنّ وجود هذا الاختلاف ـ وإن كان قبيحاً ـ لا يضرّ بأصل القرآن، لأنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر.

وبهذا فقد عرفت وجه بطلان قول الأستاذ الكردي [٢]، كما عرفت عدم صحّة تبريره للصحابة في عدم نسخهم من على نسخة أبي بكر.

فلو كانوا يريدون جمع النّاس على قراءة واحدة، وأن لا تختلف الأمة كما اختلفت اليهود والنصارى، كان عليهم الرجوع إلى الموجود في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله ـ حيث اعترف الكردي وأمثاله بأنّ الصحابة قد «**كتبوا مصاحفهم على ما عند النبيّ صلى الله عليه وآله وتلقّوه منه سماعا**» [٣] ـ إذن هناك أصل يمكن الرجوع إليه، فلو كان ذاك المصحف

---

(١) انظر كتابنا منع تدوين الحديث.

(٢) من عدم وجود الاختلاف بين مصحف أبي بكر وما يقرأه النّاس، لأنّ الخليفة كان يقرأ «سكرة الحق بالموت» بدل «سكرة المَوْتِ بِالْحَقِّ».

(٣) تاريخ القرآن الكريم: ٣٠.

موجوداً ومعتمداً كان عليهم جمع النّاس عليه لا أن يبدؤوا بجمعه من جديد وبشاهدين!!

كما كان عليهم الأخذ بمصاحف الصحابة المعترف بأخذهم عن رسول الله وطراوة قراءتهم أمثال أبي بن كعب وابن مسعود وعلي بن أبي طالب لا حصرهم على حرف زيد بن ثابت.

ثمّ جاء الكردي بسؤال آخر وهو:

- «**يسأل بعضهم** أيضا: لِمَ لَمْ يجتمع أبو بكر وعمر وعُثمان وعلّي على نسخ المُصْحَف وهم يحفظونه كلّه في صُدُورهم؟

فنقول [(١)]: إنّ أبا بكر هو خليفة المُسلمين، وهؤلاء هم كِبار الصَّحابة، وهم أصحاب الرّأي والشّورى، ومنهمكون في الغزوات ونشر الإسلام والنّظر في مصالح الأُمّة، فاشتغالهم بأنفسهم بجمع القرآن يمنعهم عن النّظر في شؤون المسلمين؛ لأنّ التّفرّغ لجمعه يحتاج إلى مدّة طويلة وعناء عظيم. وإذا عرفت أنّهم كانوا يجمعونه ممّا كتب على نحو العظام والألواح والحجارة، وأنّهم ما كانوا يقبلون من أحد شيئاً من القرآن إلّا بشاهدين، علمت أنّهم يحتاجون في البحث والتّرتيب والمراجعة والتّصحيح إلى مدّة غير قصيرة، وظهر لك ما تحمّلوه من المشقّة العُظمى والتّعب الكبير، خصوصاً وإنّهم في هذه المرّة جمعوه

---

(١) القول للكردي أيضا.

بالأحرف السّبعة كلّها، وهذا يستلزم أن يكون حجم مُصْحَف أبي بكر أضعاف حجم مُصْحَف عُثمان، لأنّ هذا جمعه على حرف واحد من الأحرف السّبعة.

لذلك أسند الخلفاء الأربعة جمع القرآن إلى زيد بن ثابت كاتب الوحي بين يدي رسول الله ﷺ، وهو الّذي شهد العَرْضَة الأخيرة، وكان من حَفَظَة القرآن، وأعلم الصّحابة، فقام بهذه المهمّة خير قيام في مُصْحَف أبي بكر وفي مُصْحَف عُثمان.

والحقيقة لو لم يلهم الله تعالى هؤلاء الصَّحابة الكرام بجمع القرآن العظيم بكتابته في الصُّحُف، لذهب بموت حُفّاظه وانقراض الصَّحابة، وهذا مصداق قوله عَزَّوجَلَّ: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾» (١).

أقول في جوابه:

السؤال وجيه، لكنّ جوابك لا يليق بمقام سؤالك؛ لأنّا قد أثبتنا لك ولغيرك وجود روايات تصّرح بأنّ الإمام عليّاً عليه السلام اعتزل أبابكر وجلس في بيته كي يجمع القرآن.

وكذا الحال بالنسبة إلى أبي بكر وعمر وعثمان، فلم يثبت كونهم منهمكين في

---

(١) تاريخ القرآن الكريم: ٣٠ ـ ٣١.

الغزوات حسبما يدعيه الكاتب.

فأبوبكر قد حارب بعض المتخلفين عن بيعته وليست له فتوحات وغزوات وحروب كثيرة كما يدّعيه.

وكذا الحال بالنسبة إلى عمر وعثمان؛ فإنّهم لم يكونوا يباشرون الحروف بأنفسهم، فكان بإمكانهم الإشراف على تأليف القرآن في مصحف واحد.

وإذا كانوا حافظين للقرآن، فليس في جمعه كثير عناء، إذ كما جَمَعه أمير المؤمنين ع في مدّة قصيرة جدّاً، كان بإمكانهم جمعه كذلك، دون حاجة إلى شاهد ومشهود.

المهمّ أنّ سؤال السائل باقٍ على قوّته وفي مكانه، ولا يقف القوم على جواب له بل نعيده عليهم، ونقول: لماذا لا نراهم يجتمعون في ذلك ويتركون الأمر إلى زيد بن ثابت وأمثاله.

بل لماذا ـ على أقلّ تقدير ـ لا يستفيدون من الإمام علّي عليه السلام وخبراته، ومن ابن مسعود وطراوة قراءته، ومن معاذ بن جبل ومكانته، ومن أبي بن كعب وسيادته، ولا يشركونهم في جمع القرآن.

هل لكون أمير المؤمنين علّي عليه السلام كان منافساً لهم على الخلافة؟ وإذا كان علّي بن أبي طالب عليه السلام منافساً لهم، فلماذا لا نرى اسم عمر وعثمان ـ وهم من الجناح الحاكم ـ ضمن من يتعهّدون بجمع القرآن بنفسهم، دون حاجة إلى أن يكلفوا زيداً بتلك المهمة ـ في عهدهما وعهد من سبقهما ـ، وما يعني تكليف زيد بن ثابت دون غيره في عهود الخلفاء الثلاثة؟ إنّه تساؤل يطلب إجابة.

- **وهناك سؤال آخر** مطروح وعلينا الوقوف على جوابه، وهو:

لِمَ أسند أبو بكر جمع المصحف لزيد وحده، في حين أنّ عثمان أضاف إليه ثلاثة من رجال قريش؟

هل جاء هذا لعدم الاطمئنان بعمل زيد وتشكيكه به، أو لتشحيذ روح القَبَلّية عند الناس وإشراك آخرين من قبائل متعدّدة في هذه العملية، أو كان لشيء آخر؟

والجواب:

أنّ إثبات ما ادّعوه من كون زيد هو الرجل الوحيد المقترح لجمع القرآن على عهد أبي بكر «لكونه شابّا وله انعطاف ولم يكن ممّن يعتدّ برأيه ويصرّ عليه» فهو تعليل عليل لا نقبله ولا تطمئن إليه النفس.

لأنّ تعليلهم هذا ليس بمدح له بل هو ذمّ؛ لأنّ الّذي لا يعتدّ برأيه وله انعطاف ولا يصرّ على قناعته فهو مشكوك في قراره وفي نضوجه العلمي، بل هناك شباب كثر لهم مثل ما لزيد، فلماذا لا يؤخذ برأي أولئك أيضاً؟

والأهمّ من ذلك وجود شباب يعتدّون برأيهم ويصرّون على قناعتهم ويعرفون القرآن حقّ معرفته ولهم نضوج علمي، وكانوا على اتّصال برسول الله ﷺ مثل ابن عبّاس حبر الأمة وغيره، فلماذا لا يحيلون أمر جمع القرآن إلى أمثال هؤلاء وإلى غيرهم من شباب الصحابة؟!

المسألة لا ترجع لكون زيد شابّا وله نشاط وما شابه ذلك، بل الأمر يعود إلى تقارب توجّهاته مع توجهات أبي بكر وعمر وعثمان وتعلّقه بهم وامتثاله لأوامرهم،

وارتباطه بأهل الكتاب، وأخذه عنهم.

فالخلفاء رفعوا بضبع زيد إلى أعلى مستوى ورجّحوه على كبار الصحابة، وقالوا عنه بأنّه كان يعرف أغلب اللّغات كالسّريانية والرومية والفارسية والحبشية والعبرية والقبطية [١]، وأنّه أعلم النّاس بالفرائض، و...

وهذه الهالة الكاذبة التي أَضْفَوها عليه لم تَنطلِ على كبار قرّاء الصحابة، فكبار الصحابة لم يكونوا يرضون بتصدّر أمثال: زيد بن ثابت، وعبد الرحمن بن الحارث، وابن الزبير، وسعيد بن العاص لجمع القرآن، بل كانوا يشكّكون في حقّانية هذا الإقرار من قبل الخليفة، كما أنهم كانوا لا يقبلون بما جمعه زيد بن ثابت أيّام أبي بكر ويشكّكون به، إذ تراهم لا يعتمدون على مصحف أبي بكر في عهده ولا يستنسخون منه نسخة لأنفسهم، ولأجله بقي المصحف الّذي جمعه زيد عند أبي بكر ثمّ عند عمر، لم يعتمده المسلمون كمنهج ودستور للدولة وللنّاس.

ولا أقبل ما ذكره بعض الكتّاب من تعليل فى سبب ترك مصحف أبي بكر: بأنّ أيّامه كانت قليلة، وأنه كان مشغولاً في الحروب والغزوات، وأنّ هذا هو السبب في عدم انتشار صحف أبي بكر بين الناس.

فلو كان كذلك فلماذا لا تنتشر وتستنسخ تلك الصحف في عهد عمر بن الخطّاب، وقد طالت مدّة خلافته أكثر من ١٢ عاما؟ بل نرى عمر بن الخطّاب يحتفظ

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٦٧ / ح ٢٧١٥، المنتظم لإبن الجوزي ٥: ٢١٤، المستدرك الحاكم ٣: ٤٧٦ ـ ٤٧٧ / ح ٥٧٧٨، ٥٧٨١.

بنسخة أبي بكر عنده إلى حين وفاته حتّى ترثها حفصة؟ ولا ينقل عنها شيئاً للمسلمين؟ بل لم يأمر بالنسخ عنها وجعلها إماما للمسلمين.

فهل كان ذلك المصحف مصحفاً شخصيّاً وخاصاً، أم كان مصحفا حكوميّاً وعاماً؟

فلو كان مصحفا شخصيّا، فلماذا لا يرثه أبناء أبي بكر (عائشة، محمّد، أم كلثوم و...) حتى يصل الأمر إلى حفصة!

وإن كان مصحفاً حكوميّا، فلماذا تتعلّل في إعطائه لعثمان ثمّ تشترط عليه أن يردّه إليها؟ بل لماذا لا يجعله الشيخان دستوراً للدولة أيّام خلافتهما ويرسلان منه نسخاً إلى الأمصار؟

بنظري أنّ عثمان التفت إلى هذه الإشكالية وعرف بأن ما جمعه زيد بن ثابت لا يرضي الكثير من الصحابة وأراد حلّها، فأعاد جمع القرآن بمنهجيّة جديدة، فأضاف إلى المجموعة ثلاثة أشخاص من قريش مضافاً إلى الأنصاري زيد:

أحدهما أسدي، وهو عبد الله بن الزبير.

والآخر مخزومي، وهو عبد الرحمان بن الحارث.

والثالث سعيد بن العاص، وهو أمويّ، لتكون المجموعة المشرفة على تنظيم القرآن وتدوينه من قبائل متنوّعة، لها ثقلها القبلي عند الصحابة، وعدم انحصارها ببعض الانصار وخصوصا برجل واحد منهم، له خلفيات خاصة ، جعَلَت كثيراً من الصحابة لا يرتضونه ولا يعبأُون به.

بل جعل الغلبة في هذه المجموعة لقريش؛ لأنّ القرآن نزل على رجل من قريش،

فأراد عثمان أن يعيد ثقة الصحابة بالمدوّن على عهد أبي بكر بحيث يمكن جعله مصحفاً إماماً عند اللّاحقين، ومع ذلك لم يفلح عثمان بخطّته رغم حرقه للمصاحف وتسييره للصحابة واستخدام القوّة المفرطة في ذلك.

• ويضاف إلى ذلك ما تساءل عنه الدّانيّ في كتاب **المقنع** وهذا نصّ كلامه:

«*فإن قيل فلِمَ خُصَّ زيد بأمر المصاحف، وقد كان في الصّحابة من هو أكبر منه كابن مسعود وأبي موسى الأشعريّ وغيرهما من متقدّمي الصَّحابة؟*

قلت [1]: *إنّما كان ذلك لأشياء كانت فيه، ومناقب اجتمعت له لم تجتمع لغيره، منها: أنّه كتب الوحي للنّبي ﷺ، وأنّه جمع القرآن كلّه على عهد رسول الله ﷺ، وأنّ قراءته كانت على آخر عرضة عرضها النّبيّ على جبريل. وهذه الأشياء توجب تقديمه لذلك وتخصيصه به، لامتناع اجتماعها في غيره، وإن كان كلّ واحد من الصَّحابة رضي الله عنهم له فضله وسابقته، فلذلك قدّمه أبو بكر لكتب المصاحف، وخصّه به دون غيره من سائر المهاجرين والأنصار*» [2].

أقول: لقد علمتَ من طوايا كلامنا الماضي فساد مزعمة الداني، فإنّ هناك أشخاصاً آخرين كان لهم ما لزيد من فضائل، فقد كتبوا الوحي وعُدُّوا من الجامعين

---

(١) والكلام للداني.

(٢) المقنع للداني: ١٢١ ـ ١٢٢.

للقرآن على عهد النبي ﷺ وحضروا العرضة الأخيرة، مثل علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وقد كان كلّ واحد من هؤلاء يعتقد بأنّ ما جمعه هو صحيح لا يجوز التصرف والتغيير والتبديل فيه، وقد مرّ عليك كلام أبي موسى الأشعري وعدم سماحه لعثمان بأن ينقص من مصحفه شيئاً لأنّ الموجود فيه هو قرآن عنده.

كما يفهم ذلك من هجوم ابن مسعود على عثمان لتقديمه زيداً عليه، وطلبه من أصحابه أن يغلّوا المصاحف التي عندهم ولا يعطوها لعثمان، كلّ ذلك اعتقاداً منهم بأنّ مصحفهم هو الأقرب إلى الواقع لا مصحف زيد، هذا **أوّلاً**.

وثانيا: لم يثبت كون قراءة زيد هي القراءة الوحيدة المأخوذة من على العرضة الأخيرة على جبرئيل فقط، بل هناك من ادّعى أنّه شهد العرضة الأخيرة كابن مسعود [1]، وإليك هذا النص:

«فعن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: أيّ القراءتين ترون كان آخر القراءة؟ قالوا: قراءة زيد، قال: لا، إنّ رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كلّ

---

(١) قال الباقلاّني في الانتصار لنقل القرآن عن سبب اختيار عثمان حرف زيد دون غيره:

ويمكن أن يقال: إنّما اختار حرف زيد لأمرٍ عَلِمَهُ لا نعلمه نحن، لأنّهم يظهر لهم ما يخفى علينا إلى أن يقول: وأوّل ما نبدأ أن نقول: ليس هاهنا حرف هو حرف زيد أو حرف أُبيّ أو معاذ بل الحروف كلّها لله سبحانه، نزّلها ووقفنا عليها وإنّما نسب بعضها إلى زيد لأمرين، أحدهما: **أنّه ولي كتب تلك الحروف** في الّذي لم يكتب عثمان دون أُبي وغيره ـ إلى أن يقول: ـ **وروى عن ابن مسعود أنّه قال: لو أعلم أحدا أقرب بالعرضة الأخيرة منّي لاتيته.** نصوص في علوم القرآن ٣: ١٨٥ عن الانتصار.

سنة على جبريل عليه السلام، فلمّا كانت السّنة الّتي قبض فيها عرضه عليه عرضتين، فكانت قراءة ابن مسعود آخرهنّ. هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السّياقة» (١).

كما أنّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أكّد بأنّه كان آخر النّاس عهدا برسول الله صلى الله عليه وآله وكان يخلو به صلى الله عليه وآله ليلاً ونهاراً، وأن رسول الله مات ورأسه في حجر علي. (٢)

فهذان الأمران اللّذان زعمهما الداني هما موجودان عند الآخرين أيضا، وقد يكونان عند الآخرين أقوى ممّا عند زيد.

خصوصاً أنّ من الظلم مقايسة زيد بأمير المؤمنين علي عليه السلام، وهل مقايسته به إلّا كمقايسة الذرّ بالجبل الشامخ، فها هو أمير المؤمنين يقول في الخطبة القاصعة:

«... ولقد كان يجاور في كلّ سنة بحراء فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة، وأشمّ ريح النبوّة.

ولقد سمعت رنّة الشيطان حين نزل الوحي عليه صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنّة؟

فقال: هذا الشيطان أيِسَ من عبادته، إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرى

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم النيشابوري ٢: ٢٥٠/ ح ٢٩٠٣.

(٢) مسند البزار ٩: ٣٢٩ / ح ٣٨٨٦.

إلّا أنّك لست بنبيّ ولكنّك وزير وإنّك لعلى خير» (١).

كان هذا مجمل الكلام عما حكي في جمع أبي بكر للقرآن ذكرناها من الصحاح والسنن والكتب المعتمدة عند الجمهور، ولم نأت من عندنا فيها إلا بالبسط والتحليل.

لكن الشيعة لهم وجهة نظر أُخرى في علة جمع أبي بكر للقرآن كنا ذكرناها إجمالاً، والآن نأتي لندرسها بشكل أوضح ومن زاوية أخرى.

جمع أبي بكر للقرآن في روايات الشيعة:

«فعن أبي ذر الغفاري أنّه قال: *لمّا توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله جمع علّي عليه السلام القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم كما قد أوصاه بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله.*

فلّما فتحه أبو بكر خرج في أوّل صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علّي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه عليه السلام وانصرف.

ثّم أحضروا زيد بن ثابت ـ وكان قارئاً للقرآن ـ فقال له عمر: إنَّ علّيا جاء بالقرآن، وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلّف القرآن ونسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك، ثّم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر علّي القرآن الّذي ألّفه أليس قد بطل ما قد عملتم؟

---

(١) نهج البلاغة ٢: ١٥٧ رقم ١٩٢.

قال عمر: فما الحيلة؟

قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة.

فقال عمر: ما حيلة دون أن نقتله ونستريح منه، فدّبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك» [١].

وقد ذكر السمعاني في كتاب **الأنساب** في ترجمة أبي سعيد عبّاد بن يعقوب [الرواجني] شيخ البخاري [٢] خبر مؤامرة قتل الإمام علي بعد وفاة رسول الله، فقال السمعاني (ت ٥٦٢ هـ):

> قلت: روى عنه [٣] جماعة من مشاهير الأئمّة مثل أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري؛ لأنّه لم يكن داعية إلى هواه، وروي عنه حديث أبي بكر رضى الله عنه أنّه قال: لا يفعل خالد ما أمر به.
>
> سألت الشريف عمر بن إبراهيم الحسيني [الزيدي نسباً ومذهباً] بالكوفة عن معنى هذا الأثر، فقال: كان [أبو بكر] أمر خالد بن الوليد أن يقتل عليّا ثمّ ندم بعد ذلك، فنهى عن ذلك» [٤].

ويؤيد خبر سليم الوارد في الاحتجاج، وكلام السمعاني في الأنساب، ما رواه

---

(١) الاحتجاج ١: ٢٢٥.

(٢) والّذي اتّهمه بعض النّاس بالرفض

(٣) أي عن عباد بن يعقوب.

(٤) الأنساب للسمعاني ٣: ٩٥ / باب الراء والواو، الرواجني.

المسعودي (ت ٣٤٦ هـ) في إِثبات **الوصية** من هجوم القوم على بيت الإمام عليّ وحرقهم الباب وإسقاطهم ابنه محسنا، ففيه:

«... وخرج [الإمام عليّ مع مصحفه] إلى النّاس وقد حمله في إزار معه، وهو ينطّ من تحته، فقال لهم: **هذا كتاب الله قد ألّفته كما أمرني وأوصاني رسول الله ﷺ كما أنزل.**

... فتوجّهوا إلى منزله فهجموا عليه، وأحرقوا بابه، واستخرجوه منه كرهاً، وضغطوا سيّدة النساء بالباب حتّى أسقطت (محسنا)، وأخذوه بالبيعة فامتنع، وقال: لا أفعل، فقالوا: نقتلك، فقال: إن تقتلوني فإنّي عبد الله وأخو رسوله، وبسطوا يده فقبضها، وعسر عليهم فتحها، فمسحوا عليها وهي مضمومة» (١).

نعم، إنّ القوم هدّدوا الإمام علياً بالقتل وخططوا لذلك، وقد كان عمر بن الخطاب من الذين هددوا عليّا بالقتل، بقوله:

«إن لم تبايع أبا بكر قتلناك!

فقال عليّ: **إذا تقتلون عبد الله وأخا رسوله.**

---

(١) إثبات الوصيّة: ١٢٤. وقد وضحنا في بحوثنا الأخرى أنّ الأُمّة قد خذلت الإمام عليّاً والعترة من أهل بيت الرسول، بحيث جعلت بطل الإسلام الأول والشجاع الذي ما بارز أحداً إلا قتله مقهوراً مظلوماً لاتخاذهم سياسة الغدر والخيانة معه.

فقال: **أمّا عبد الله فنعم، وأمّا أخو رسوله فلا**»[(١)].

وقد أشار عبد الرحمان بن أبي ليلى، عن أبيه، إلى خبر غدر القوم بأميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب، إذ روى: «عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال:

الصدّيقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجّار ـ مؤمن آل ياسين ـ الّذي قال: ﴿**يا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ**﴾ [(٢)]، وحزقيل ـ مؤمن آل فرعون ـ الّذي قال: ﴿**أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ**﴾ [(٣)]، وعليّ بن أبي طالب الثالث وهو أفضلهم» [(٤)].

إنّ رواية **الاحتجاج** الآنفة فيها دلالة صريحة على أنّ تأليف القرآن كان بعد وفاة رسول الله مباشرة، لقول أبي ذر: لمّا توفّي رسول الله جمع عليٌّ القرآن، وإنّ القوم دفعهم الاضطرار بورود المسائل عليهم عمّا لا يعلمون تأويله إلى جمعه وتأليفه... ووَكَلُوا تأليفه ونظمه إلى بعض من وافق الخلفاء على معاداة الإمام عليّ عليه السلام فألّفه على اختيارهم، والنصّ هو:

---

(١) انظر الإمامة والسياسة ١: ٢٠ تحقيق الزيني.

(٢) سورة يس: ٢٠.

(٣) سورة غافر: ٢٨.

(٤) فضائل الصحابة لإبن حنبل ٢: ٦٢٧ / ح ١٠٧٢، ٦٥٥ / ح ١١١٧، تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢: ٤٣ و٣١٣، الفردوس بمأثور الخطّاب ٢: ٤٢١/ ح ٣٨٦٦، فيض القدير ٤: ٢٣٨، كنز العمّال ١١: ٢٧٦/ ح ٣٢٨٩٧، ٣٢٨٩٨، شرح النهج ٩: ١٧٢، أمالي الصدوق: ٥٦٣ / ح ٧٦٠، مناقب ابن شهرآشوب ٢: ٢٨٦.

«... فلمّا وقفوا على ما بيّنه الله من أسماء أهل الحقّ والباطل، وأنّ ذلك إن أظهر نقض ما عهدوه، قالوا: لا حاجة لنا فيه، نحن مستغنون عنه بما عندنا، وكذلك قال: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [(١)]، دفعهم الاضطرار ـ بورود المسائل عليهم عمّا لا يعلمون تأويله ـ إلى جمعه وتأليفه وتضمينه من تلقائهم ما يقيمون به دعائم كفرهم، فصرخ مناديهم: من كان عنده شيء من القرآن فليأتنا به، ووكلوا تأليفه ونظمه إلى بعض من وافقهم على معاداة أولياء الله، فألّفه على اختيارهم» [(٢)].

وقد مر عليك ما جاء في الاحتجاج عن عمر وأنه اقترح على زيد أن يسقط من المصحف المفسَّر ما فيه من فضائح المهاجرين والأنصار؛ لقوله *(وقد رأينا أن نؤلّف القرآن ونسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك ...)* ، أي أنّهم كانوا يريدون أن يجرّدوه عن تفسيره لأن الضرورة دعتهم إلى جمعه وتأليفه.

وزيد بن ثابت تخوّف من أن يُظهِر الامام عليٌّ المصحفَ ويبطل بذلك عمله، فلم يَبقَ له إلّا العمل في إطار المشهور عند المسلمين ***(فإن أنا فرغت من القرآن على ما***

---

(١) سورة آل عمران: ١٨٧.

(٢) الاحتجاج ١: ٣٨٣، بحار الأنوار ٩٠: ١٢٦، وقد بيّنا في كتابنا منع تدوين الحديث كيف دعاهم الاضطرار ـ بورود المسائل عليهم عمّا لا يعلمون تأويله ـ إلى منع الحديث النبوي وتشريع الأجتهاد في قباله، فمن أحبّ فليراجع.

سألتم وأظهر علي القرآن الذي ألفه أليس قد بطل ما قد عملتم).

وفي **كتاب سُلَيم** (ت ٧٦ هـ):

«... بعث إليه [أي إلى الإمام عليّ] أبو بكر أن اخرج فبايع. فبعث إليه عليٌّ عليه السلام: (إنّي لمشغول وقد آليت على نفسي يمينا أن لا أرتدي رداء إلّا للصلاة حتّى أؤلّف القرآن وأجمعه) (١).

فسكتوا عنه أيّاما، فجمعه في ثوب واحد وختمه، ثمّ خرج إلى النّاس وهم مجتمعون مع أبي بكر في مسجد رسول الله، فنادى عليٌّ عليه السلام بأعلى صوته: يا أيّها النّاس، إنّي لم أزل منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله مشغولاً بغسله، ثمّ بالقرآن حتّى جمعته كلّه في هذا الثوب الواحد، فلم ينزل الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وآله آية إلّا وقد جمعتها، وليست منه آية إلّا وقد جمعتها، وليست منه آية إلّا وقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وعلّمني تأويلها.

ثمّ قال لهم عليٌّ عليه السلام: لئلاّ تقولوا غداً: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هٰذَا غَافِلِينَ﴾. ثمّ قال لهم عليٌّ عليه السلام: لئلاّ تقولوا يوم القيامة إنّي لم أدْعُكُم إلى نصرتي، ولم أذكّركم حقّي، ولم أدعكم إلى كتاب الله من فاتحته إلى خاتمته. فقال عمر: أغنانا ما معنا من القرآن عمّا تدعونا إليه» (٢).

وفي **تفسير العيّاشي** (ت ٣٢٠ هـ):

---

(١) مرّ عليك استفاضة هذا النص إن لم نقل بتواتره في مصادر أهل السنة.

(٢) كتاب سليم: ١٤٦ ـ ١٤٧.

«... فلمّا قبض نبيّ الله صلى الله عليه وآله كان الّذي كان لما قد قُضي من الاختلاف، وعمد عمر فبايع أبا بكر ولم يُدفن رسول الله صلى الله عليه وآله بعد، فلمّا رأى ذلك عليٌّ عليه السلام ورأى النّاس قد بايعوا أبا بكر خشي أن يفتتن النّاس، ففرغ إلى كتاب الله وأخذ يجمعه في مصحف، فأرسل أبو بكر إليه أن تعال فبايع.

فقال عليٌّ: لا أخرج حتّى أجمع القرآن.

فأرسل إليه مرّة أخرى فقال: لا أخرج حتّى أفرغ، فأرسل إليه الثالثة ابن عمٍّ له يقال له قنفذ، فقامت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله تحول بينه وبين عليٍّ عليه السلام، فضربها، فانطلق قنفذ وليس معه عليٌّ عليه السلام، فخشي أن يجمع عليٌّ عليه السلام النّاس، فأمر بحطب فجعل حوالي بيته، ثمّ انطلق عمر بنار فأراد أن يحرق على عليٍّ بيته وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم، فلمّا رأى عليٌّ ذلك خرج فبايع كارها غير طائع» [(١)].

انظر الى الترابط الموجود بين مسائل الإمامة والخلافة ومسألة جمع القرآن، وهذا ما تناسى بحثه الأعلام في تاريخ جمع القرآن، ولم يسلّطوا عليه الضوء ودراسته.

ونحن في هذه العجالة قدمنا بعض النصوص الشيعية [(٢)]، وقد مرّ عليك أكثر مما جئنا به هنا، وهي ترشدنا إلى عدّة مسائل:

الأولى: أنّ الخلفاء أقدموا على جمع القرآن بعد أن وقفوا على ما في مصحف الإمام

---

(١) تفسير العيّاشي ٢: ٣٠٧/ ح ١٣٤، تفسير سورة الإسراء، وعنه في بحار الأنوار ٢٨: ٢٣١ / ح ١٦، تفسير نور الثقلين ٣: ١٩٩/ ح ٣٦٨.

(٢) بعد الفراغ عن صحتها سنداً، لأن كلامنا هو عن دلالتها.

عليٍّ عليه السلام المفسّر من فضائح القوم، وهذا الكلام يختلف عما أشاعه القوم عن الشيعة من أنهم يعتقدون بأنّ الخلفاء الثلاثة حرّفوا القرآن وأسقطوا ما يدلّ على فضائل أمير المؤمنين وأهل البيت ومثالب أعدائهم، بل كان في مصحف الإمام أسباب النزل، فإنّ وجود تلك النصوص إن كانت فهي بنظرهم لم تكن قرآناً، بل إنّها جاءت بياناً وتوضيحاً ـ من قبل الباري بواسطة جبرئيل لرسوله ـ للآيات، وهي تختلف عن مقولة عمر في آية رجم الشيخ والشيخة.

الثانية: أنّهم أحضروا زيداً وكلّفوه بإسقاط ما كان فيه من فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابهم زيد إلى ذلك [١].

وهذا العمل من زيد ـ إن صح ـ هو تصرف في كتاب غيره، وهو تصرف فيما لا يرضى صاحبه.

الثالثة: أنّ زيداً كان يخاف من أن يُظهِر الامام علي المصحف المجرد الموجود عنده إذا أدخل آية رجم الشيخ والشيخة، وسورتي الحفد والخلع، وأمثالها في مصحفه؛ لقوله لهم:

إن فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر الإمام عليّ القرآن الّذي ألّفه،
فقد بطل كلّ ما عملتم.

أي أنّ علياً سيوضّح للأمة بأنّ آية الرجم وسورتي الحفد والخلع وأمثالها ليست

---

(١) في خبر الاحتجاج «ووكلوا تأليفه ونظمه إلى بعض من وافقهم على معاداة الله، فألفه على اختيارهم».

في القرآن الذي قد عرفوه، وبذلك يثبت فشل سعيهم وعدم موفقيتهم.

الرابعة: أنّ الإمام كان موصىً من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله بجمع القرآن المنزل والمفسر كما تراه واضحاً وصريحاً في رواية **الاحتجاج**: (**كما قد أوصاه بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله**)، ورواية المسعودي في إثبات الوصية: (**قد ألّفته كما أمرني وأوصاني رسول الله كما أنزل**).

الخامسة: أنّ عمر بن الخطّاب اقترح على أبي بكر قتل الإمام عليّ عليه السلام، وقد أشارت إلى ذلك رواية **الاحتجاج وإثبات الوصية** للمسعودي، وهو موجود فيما رواه عبّاد بن يعقوب الرواجني شيخ البخاري ـ كما مرّ عليك نصه عن **الأنساب** للسمعاني [(١)] ـ.

السادسة: انتخاب خالد بن الوليد لمهمة قتل الإمام، ثمّ ندم أبي بكر على فعله وأمره بالإمساك عن ذلك، وهو في الصلاة، أي: أنّ فكرة قتل الإمام علي قد تجاوزت النظرية ووصلت إلى التطبيق والعمل، لكنْ لم تطبق بالفعل لأن أبا بكر أبطل صلاته وصلاة المسلمين كي لا يتحقّق ما أمر به خالداً.

السابعة: أنّ الضرورة والمصلحة دعتا الاتّجاه الحاكم أن يطلبوا من النّاس بأن يأتوا الخلفاء بما عندهم من القرآن لتأليفه وجمعه من جديد، ثمّ إيكال هذه المهمة إلى بعض من وافقهم في الرأى على معاداة الإمام عليّ عليه السلام مثل زيد بن ثابت، فألّفه على اختيارهم، فجاء في الخبر: «**دفعهم الاضطرار إلى جمعه وتأليفه لكثرة ورود المسائل التي**

---

(١) مرّ عليك في صفحة ٨٠، وانظر أنساب السمعاني ٣: ٩٥.

لا يعلمون تأويلها، فنادى مناديهم: من كان عنده من القرآن شيءٌ فليأتنا به، **ووَكَلُوا تأليفه ونظمه إلى بعض من وافقهم على معاداة أولياء الله فألّفه على اختيارهم**» أي بشاهدين.

الثامنة: أنّ القوم أخرجوا الإمام عليّاً من بيته بالقوّة، لرواية المسعودي في **إثبات الوصية**: «**واستخرجوه منه كرهاً**» وحرقهم باب بيته، ولا يستبعد أن يكونوا قد أخرجوا المصحف المجرّد معه من البيت كرهاً أيضاً لاعتماده في جمعهم، دون الإعلان عنه، وهذا ما كان يفعلونه كثيراً في أعمالهم، فينسبون أعمال الآخرين إلى أنفسهم.

فقد جاء في كتاب الغارات بأنّ عليا أجاب محّمد بن أبي بكر في كتابة كتاب تكون فيه شرائع الدين، فكان محّمد بن أبي بكر ينظر في ذلك الكتاب ويتعلّمه ويقضي به، ***فلما ظهر عليه [ابن العاص] وقتل [محّمد]، أخذ عمرو بن العاص كتبه أجمع فبعث بها إلى معاوية بن أبي سفيان، وكان معاوية ينظر في هذا الكتاب ويعجبه،*** *فقال الوليد بن عقبة ـ وهو عند معاوية لما رأى إعجاب معاوية به ـ* ***مر بهذه الأحاديث أن تحرق.***

فقال له معاوية: مه، يا ابن أبي معيط إنه لا رأي لك.

فقال له الوليد: إنّه لا رأي لكَ، ***أفمن الرأي أن يعلم النّاس أن أحاديث أبي تراب عندك؟ تتعلم منها وتقضي بقضائه؟! فعلا َم تقاتله؟***

فقال معاوية: ويحك أتأمرني أن أحرق علماً مثل هذا؟ والله ما سمعت بعلم أجمع منه ولا أحكم ولا أوضح.

فقال الوليد: إن كنت تعجب من علمه وقضائه فعلام تقاتله؟

فقال معاوية: لو لا أن أبا تراب قتل عثمان ثم أفتانا لأخذنا عنه، ثم سكت هنيئةً، ثم نظر إلى جلسائه فقال: ***إنا لا نقول: إنّ هذه من كتب علي بن أبي طالب، ولكنا نقول: إنّ هذه من كتب أبي بكر الصديق كانت عند ابنه محمد فنحن نقضي بها ونفتي*** *(١).*

فلم تزل تلك الكتب في خزائن بني أمية حتى ولي عمر بن عبدالعزيز، فهو الّذي أظهر أنها من أحاديث علي بن أبي طالب.

فلما بلغ علي بن أبي طالب عليه السلام أن ذلك الكتاب صار إلى معاوية اشتد ذلك عليه (٢).

انظر إلى تحريف معاوية للأمور، وكيف به يحرّف الموجود عند محمّد بن أبي بكر ويدّعيه لأبي بكر، فلا يستبعد أن يكون القوم قد استخرجوا المصحف المجرّد مع علي كرها واعتمدوه، وهذا ما كانوا يفعلونه دائماً، ولذلك سكت الإمام علي عنهم ولم يخالفهم.

ولو تأملت في التاريخ لرأيت النهج الاموي يسعى لمصادرة مجهود الأُمّة في القرآن ونسبة كل شيء إلى رجالاته، وفي الوقت نفسه التقليل من شأن الرسول والرسالة ونسبة أشياء لا تليق برسول الله إليه، ليقوّي مكانة أمثال عثمان ونسبة فضيلة

---

(١) في شرح النهج وبحار الأنوار ننظر فيها ونأخذ منها.

(٢) الغارات للثقفي ١: ٢٥١، وفي شرح نهج البلاغة ٦: ٧٣ وبحارالانوار ٣٣: ٥٥٠ اشتد عليه حزناً.

جمع القرآن وتوحيد الأُمّة على قراءة واحدة إليه، مؤكّدين لزوم التعبّد بالرسم العثماني كأنه فرض إلهي، وما شابه ذلك.

التاسعة: الاستخفاف بالإمام عليّ عليه السلام وبمصحفيه المنزل والمفسّر، لقولهم لعلي ـ كما في خبر **الاحتجاج** ـ: «**لا حاجة لنا فيه، نحن مستغنون عنه بما عندنا**»، وخبر المسعودي في **إثبات الوصية**: «**انصرف به معك لا تفارقه ولا يفارقك**»، ففي هذين النصين تعريض بحديث الثقلين المتواتر عند الفريقين، لأنّ العترة لا تفارق القرآن والقرآن لا يفارقها، وهما مقرونان معاً حتّى يردا الحوض.

فإنّهم بهذه الجمل أرادوا الاستخفاف بالإمام عليّ عليه السلام وبمصحفيه وخصوصاً المصحف المفسَّر، بل الاستخفاف برسول الله في قوله (إني مخلّف فيكم كتاب الله وعترتي أهل بيتي، **لن يفترقا**حتى يردا عليّ الحوض)، وبتأمّل بسيط في جملة (**فانصرف به معك لا تفارقه ولا يفارقك**) تعرف كنه ما نريد قوله.

العاشرة: بعد اجتماع السقيفة خاف الإمام أن يفتتن النّاس، ففزع إلى كتاب الله وجمعه مع تفسيره وبترتيب يخالف ترتيب المصحف المجرد كي لا يختلط الأمران معاً.

وقد أتم جمع المصحف المجرد في الأيّام الثلاثة الأولى؛ لأنّ رسول الله كان قد مات يوم الاثنين ودفن يوم الأربعاء، فيكون الإمام قد جمعها بعد هذه الأيام مباشرة، واستغرق الجمع وقتاً قليلاً بحيث لا يتجاوز تسعة أيام حسب رواية الصدوق.

لكنه لما رأى افتتان النّاس بعد دفن رسول الله صلى الله عليه وآله واجتماعهم في السقيفة، ورأى تضييعهم لثقل العترة، خاف أن يضيقعوا الثقل الثاني ـ القرآن ـ فبدأ بالجمع الثاني وهو كتابة التنزيل والتأويل معاً، بل تدوين كلّ ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله في شأن

النزول.

الحادية عشرة: أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام قدّم مصحفه المفسّر للقوم كي يتمّ الحجّة عليهم، وليعرف الخلفاء الحكام أين كانوا بالأمس وأين صاروا اليوم! قائلاً لهم: لئلاّ تقولوا غداً: **﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هذَا غَافِلِينَ﴾**. مع اطمئنانه بأنّ (المنزل) هو محفوظ في اللوح المحفوظ، وعند رسوله وأهل بيته، وعند الناس جميعاً، وكان يحفظه غالب الصحابة، لأنه أقرأهم على مكث، ولا حاجة لتقديم ما هو مقروء عند الصحابة إليهم، وذلك لاشتهاره عندهم، فاكتفى بتقديم المفسر دون المجرد وهو الذي قد رفضوه.

الثانية عشرة: أنّ قول عمر: «**أغنانا ما معنا من القرآن عمّا تدعونا إليه**» يفهم منه بأنّ بعض القرآن موجود عند عمر لا جميعه لقوله: «**ما معنا من القرآن**»، فاكتفى بالموجود من القرآن عنده وعند مؤيّديه، قال بذلك كي لا يستسلم لما يدعوه الإمام إليه من الأخذ بمصحفه الّذي فيه التنزيل والتأويل، وقد يكون في كلام عمر: ذهب مع محمد قرآن كثير، وأقواله الأخرى، إشارة إلى هذا الامر.

الثالثة عشر: أنّ السلطة اتّخذت سياسة القوّة والبطش لإرغام الإمام عليه السلام على البيعة، وذلك بعد إمهاله عدّة مرات، فبايع كارها غير طائع.

وقد كان أئمّة المسلك الحاكم يريدون الاكتفاء بالقرآن دون السنّة، وقد صرّح عمر بقوله: حسبنا كتاب الله، وقالت عائشة: حسبكم القرآن، وقال أبو بكر: بيننا وبينكم كتاب الله. ومن هنا استدلّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام والسيّدة فاطمة الزهراء ـ إلزاماً للخصم بما يدّعيه ـ بالقرآن وحده لإثبات حقّهم الشرعي، لكنّ أبا

بكر وعمر رجعا عن الاكتفاء بالقرآن واستدلّا، بالسّنة؛ راوين عن رسول الله قوله: «نحن معاشر الأنبياء لا نورّث»، أي أنهم تمسكوا بالسّنة المدبّرة بعد أن أعوزهم الدليل والحجة من القرآن.

في حين أنّ أبا بكر كان قد نهى ـ في بدء خلافته ـ عن نقل أحاديث رسول الله ﷺ ـ بعد وفاته ﷺ ـ، بدعوى أنّ الشعوب القادمة أشدُّ اختلافاً في تلك الأحاديث، ملزماً المسلمين بالرجوع إلى القرآن فقط.

فما عدا ممّا بدا يا أبابكر؟!

نعم، إنّ السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام ندّدت بسياسة القوم ونهجهم غير المنطقيّ في الأحكام لتؤكّد تغييرهم لمفاهيم القرآن بقولها:

«وأنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا، ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ تَبْغُونَ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ أفلا تعلمون؟ بلى قد تجلّى لكم كالشمس الضاحية أنّي ابنته. أيّها المسلمون أأغلب على إرثي؟! يا ابن أبي قحافة! أفي كتاب الله ترث أباك، ولا أرث أبي؟! ﴿**لَقَدْ جِئْتِ شيئاً فَرِيّاً**﴾ (١). أفعلى عمد تركتم كتاب الله ونبذتموه وراء ظهوركم إذ يقول: ﴿ **وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ داوود**﴾ (٢)، وقال فيما اقتصّ من خبر يحيى بن زكريّا عليهما السلام إذ قال: ﴿ **فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ**

(١) سورة مريم: ٢٧.

(٢) سورة النمل: ١٦.

يَعْقُوبَ﴾ (١)، وقال: ﴿وَأُولُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ﴾ (٢)، وقال: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ (٣)، وقال: ﴿إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (٤)، وزعمتم: أن لا حظوة لي، ولا إرث من أبي، ولا رحم بيننا! أفخصّكم الله بآية أخرج أبي منها؟ أم هل تقولون: أهل ملّتين لا يتوارثان، أو لست أنا وأبي من أهل ملّة واحدة؟ أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمّي؟ فدونكها مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك، فنعم الحكم الله، والزعيم محمّد، والموعد القيامة، وعند الساعة يخسر المبطلون، ولا ينفعكم إذ تندمون ولـ﴿كُلِّ نَبَإٍ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٥) ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ (٦) ...

فأجابها أبو بكر بأنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: نحن معاشر الأنبياء لا نورّث ذهبا ولا فضّة ولا داراً ولا عقاراً وإنّما نورّث الكتاب والحكمة

(١) سورة مريم: ٥ و٦.

(٢) سورة الأنفال: ٧٥.

(٣) سورة النساء: ١١.

(٤) سورة البقرة: ١٨٠.

(٥) سورة الأنعام: ٦٧.

(٦) سورة هود: ٣٩.

والعلم والنبوّة ...

فقالت عليها السلام: سبحان الله! ما كان أبي رسول الله عن كتاب الله صادفاً، ولا لأحكامه مخالفا، بل كان يتبع أثره ويقفو سوره...» [١].

بهذا المنطق وهذا الاستدلال وقفت السيدة الزهراء أمام تحريفات القوم، إذ لا يستبعد أن ينفلت القرآن وأن يزاد فيه من خلال هكذا تفسيرات خاطئة للخلفاء وخصوصاً مع تحكيم الهوى فيه.

ويضاف إليه: أنّ الإمام عليّا كان قد أثبت لأبي بكر وعمر أنّهما لا يعلمان من القرآن شَيئا، فممّا قاله عليه السلام لأبي بكر: *«يا أبا بكر تحكم فينا بخلاف حكم الله في المسلمين؟ قال: لا .*

قال الإمام عليه السلام : فإن كان في يد المسلمين شيء يملكونه ثمّ ادّعيتُ أنا فيه، من تسأل البّينة؟ قال: إيّاك أسال البّينة.

قال: فما بال فاطمة سألتَها البّينة على ما في يدها وقد ملكته في حياة رسول الله وبعده،ولم تسأل المسلمين البيّنة على ما ادّعوه شهوداً كما سألتني على ما ادّعيت عليهم؟

فسكت أبو بكر، فـقال عمر: يا عليّ! دعنا من كلامك، فإنّا لا نقوى على حجّتك، فإن أتيت بشهود عدول، وإلّا فهو فيء للمسلمين، لا حقّ لك ولا لفاطمة فيه.

قال عليٌّ: يا أبا بكر! تقرأ كتاب الله؟

قال: نعم.

(١) الاحتجاج ١: ١٣٨ ـ ١٤٤ وانظر شرح الاخبار للقاضي النعمان ٣: ٣٦، دلائل الامامة: ١١٦.

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ فينا نزلت أو في غيرنا؟

قال: بل فيكم.

قال: فلو أنّ شهوداً شهدوا على فاطمة بنت رسول الله ﷺ بفاحشة، ما كنت صانعاً بها؟

قال: كنتُ أقيم عليها الحدّ كما أقيمه على نساء المسلمين.

قال: إذن كنتَ عند الله من الكافرين.

قال: ولِمَ؟

قال: لأنّك رددتَ شهادة الله لها بالطهارة، وقبلتَ شهادة النّاس عليها، كما رددتَ حكم الله وحكم رسوله أن جعل لها فدكا قد قبضَتْها في حياته، ثمّ قبلتَ شهادة أعرابي بائل على عقبيه [1] عليها، وأخذت منها فدكا وزعمت أنه فيء للمسلمين، وقد

(١) إشارة إلى مالك بن أوس بن الحدثان النضري ـ أو النصري ـ الّذي لم تكن له صحبة، ومع ذلك روى أكثر من رواية عن النبيّ ﷺ، وقد اتّهمه ابن خراش بوضع حديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه صدقة» انظر تاريخ البخاري ٧: ٣٠٥ / الترجمة ١٢٩٦، قال: وقال بعضهم له صحبة ولم يصحّ، والجرح والتعديل ٨: ٢٠٣ / الترجمة ٨٩٦، قال: ولا يصحّ له صحبة للنبيّ ﷺ، والثقات لابن حبّان ٥: ١٣٨٢ / الترجمة ٥٣٠٨، قال: ومن زعم أنّ له صحبة فقد وهم، وقال ابن حجر في الاصابة ٥: ٧٠٨ / ت ٧٦٠١ توفي سنة ٩٢ هـ وقيل ٩٥ هـ وهو ابن أربع وتسعين سنة. وذكره ابن سعد في طبقة من أدرك النبيّ ﷺ ورآه ولم يحفظ عنه، طبقات ابن سعد ٥: ٥٦، وفي الكامل في الضعفاء ٤: ٣٢١ / الترجمة ١١٥٥، عن ابن خراش حديث لا

⇦

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (البينة على المدّعي، واليمين على المدّعى عليه)، فرددتَ قول رسول الله صلى الله عليه وآله: (البينة على من ادّعى، واليمين على من ادّعي عليه).

قال: فدمدم النّاس وأنكروا، ونظر بعضهم إلى بعض وقالوا: صدق والله عليّ بن أبي طالب ...» [1].

إنّ دعاة «لا حكم إلّا لله» و«حسبنا كتاب الله» و«بيننا وبينكم كتاب الله» كانوا يريدون أن يستغلّوا القرآن ـ الّذي هو حمّال ذو وجوه ـ لضرب العترة، والقول بأنّ العترة أخطؤوا السبيل وضلّوا عن الطريق ـ والعياذ بالله ـ.

وقد جاءت اطروحتهم في جمع القرآن في السياق نفسه لكن بمرونة وتقعيد قواعد باطلة تلزم الفرد الوصول إلى متاهات، وهذا ما استغله بعض المستشرقين أمثال جولد تيسهير، ونولدكه، وشفالي، وآلفونس مينكانا، وبلاشر ريجارد بل، وجان ونزبرو، وجان برتون، ومرجوليوث، وغيرهم.

نعم، إنّ مدرسة الخلافة بدفاعها المستميت عن عثمان وذكرها التبرير تلو التبرير له وتشريع القراءة الشاذة بجنب الصحيحة قد فتحوا المجال أمام القائلين بالتحريف، فقد قال القيسي (ت ٤٣٧ هـ) في كتابه **الابانة عن معاني القراءات:**

«إنّ الصحابة كانوا يختلفون في قراءاتهم بألفاظ مختلفة في السمع لا في

نورّث ما تركناه صدقة باطل، وانظر لسان الميزان ٣: ٤٤٤ / الترجمة ١٧٣٢، ميزان الاعتدال ٤: ٣٣٠ / الترجمة ٥٠١٤.

(١) الاحتجاج ١: ١٢١ ـ ١٢٣، تفسير القمّي ٢: ١٥٦ ـ ١٥٧.

المعنى، وفي السمع والمعنى [١]، مخالفة للخطّ وغير مخالفة بزيادة ونقص [٢]، وتقديم وتأخير، واختلاف حركات وابنية، واختلاف حروف، ووضع حروف في موضع أحرف أخر» [٣].

وقال الاستاذ عزة دروزة:

... ثانيا أنّ هناك روايات كثيرة عن وجود اختلاف في ترتيب مصاحف بعض الصحابة وعن كلمات زائدة، كتبت في بعض المصاحف ولم تكتب في المصحف المتداول، وعن آيات كانت تقرأ ولم تكتب كذلك في هذا المصحف، مما يفيد أنّ النبي توفّي ولم يكن القرآن قد جمع ورتّب أيضاً [٤].

ونحن سندرس هذه الأمور في القسم الثاني من هذا البحث [٥]، مبيّنين جذور التشكيك بالرسول والرسالة، وكيفية دخول روايات التحريف إلى الكتب الحديثية عند الفريقين.

مؤكّدين في الوقت نفسه على خطأ منهج الخلفاء في جمع القرآن، وأنّه ـ بحمد الله ـ لم يضرّ بأصل القرآن الكريم، لأن كل المسلمين كانوا يتعبدون بهذا القرآن

---

(١) كقراءة يسيركم وينشركم أو قراءة (لمستم أو لامستم).

(٢) مثل: (وما خلق الذكر والأنثى) أو (والذكر والأنثى) بنقص لفظ (ما خلق).

(٣) مثل: طلح منضود وطلع منضود، الابانة عن معاني القراءات للقيسي: ٦٣ كما في نصوص في علوم القرآن ٣: ٢٠٨.

(٤) نصوص في علوم القرآن ٣: ٤٢٩ ـ ٤٣٣ عن كتاب القرآن المجيد لعزة دروزة.

(٥) عند مناقشتنا لروايات التحريف.

ويقبلونه ويصلّون بسوره وآياته، فهو الأصل الأوّل للتشريع الإسلامي عندهم جميعاً.

كما أنّ هذا المنهج الخاطئ لم يضرّ بأهل البيت عليهم السلام الذين هم عِدْل الكتاب العزيز أيضا؛ لأنّ الأئمة كانوا يؤكّدون على الالتزام بهذا القرآن الموجود، ولا يرتضون التشكيك فيه، وإن كانوا يُخطِّئون تصـرّفات الخلفاء وما فعلوه في الشريعة، ويرفضون تفسيرهم للأحرف السبعة، كما يرفضون جمع القرآن من قبل غير المعصوم.

وللإمام علي بن أبي طالب جمل كثيرة دالّة على إيمانه بهذا القرآن اخترنا منها كلامين جميلين له عليه السلام، جاء أحدهما بعد سماعه أمر الحكمين، والآخر بيّن فيه أحكام الدين، كاشفاً في كلامه ماوقع فيه الخوارج من شبهة، أذكرهما، كنصّين دالّين من عدم اعتقاد الإمام عليه السلام بتحريف هذا الكتاب الموجود بأيدينا؛ لأنّه لو كان يعتقد بتحريفه لما أرجعهم إليه، خصوصا أنّه قالهما بعد مقتل عثمان بن عفّان، وانتشار المصاحف في الأمصار وبين الناس.

فقال عليه السلام بعد سماعه أمر الحكمين:

«إِنَّا لَمْ نُحَكِّمِ الرِّجَالَ، وَإِنَّمَا حَكَّمْنَا الْقُرآنَ، هذا الْقُرْآنُ إِنَّمَا هُوَ خَطٌّ مَسْتُورٌ[1] بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ، لاَ يَنْطِقُ بِلِسَان، وَلاَبُدَّ لَه مِنْ تَرْجُمَان، وَإِنَّمَا يَنْطِقُ عَنْهُ الرِّجَالُ. وَلَمَّا دَعَانَا الْقَوْمُ إِلَى أَنْ نُحَكِّمَ بَيْنَنَا الْقُرْآنَ لَمْ نَكُنِ الْفَرِيقَ الْمُتَوَلِّيَ عَنْ كِتَابِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ قَالَ الله سُبْحَانَهُ: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله وَالرَّسُولِ» فَرَدُّهُ إِلى الله أَنْ نَحْكُمَ

(١) وفي نسخة: مسطور.

بِكِتَابِهِ، وَرَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ أَنْ نَأْخُذَ بِسُنَّتِهِ؛ فَإِذَا حُكِمَ بِالصِّدْقِ فِي كِتَابِ اللهِ فَنَحْنُ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ، وَإِنْ حُكِمَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، فَنَحْنُ أَحَقُّ النَّاسِ وَأَوْلاَهُمْ بِهَا»(١).

وقال عليه السلام وهو يكشف للخوارج شبهتهم وينقض حكم الحكمين:

فَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلّا أَنْ تَزْعُمُوا أَنِّي أَخْطَأْتُ وَضَلَلْتُ، فَلِمَ تُضَلِّلُونَ عَامَّةَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله بِضَلاَلِي، وَتَأْخُذُونَهُمْ بِخَطَئِي، وَتُكَفِّرُونَهُمْ بِذُنُوبِي! سُيُوفُكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ تَضَعُونَهَا مَوَاضِعَ الْبُرْءِ وَالسُّقْمِ، وَتَخْلِطُونَ مَنْ أَذْنَبَ بِمَنْ لَمْ يُذْنِبْ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله رَجَمَ الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ وَرَّثَهُ أَهْلَهُ، وَقَتَلَ الْقَاتِلَ وَوَرَّثَ مِيرَاثَهُ أَهْلَهُ، وَقَطَعَ السَّارِقَ وَجَلَدَ الزَّانِيَ غَيْرَ الْمُحْصَنِ، ثُمَّ قَسَمَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْفَيْءِ، وَنَكَحَا الْمُسْلِمَاتِ، فَأَخَذَهُمْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله بِذُنُوبِهِمْ، وَأَقَامَ حَقَّ اللهِ فِيهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ سَهْمَهُمْ مِنَ الإِسْلاَمِ، وَلَمْ يُخْرِجْ أَسْمَاءَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ(٢)، ثُمَّ أَنْتُمْ شِرَارُ النَّاسِ، وَمَنْ رَمَى بِهِ الشَّيْطَانُ مَرَامِيَهُ، وَضَرَبَ بِهِ تِيهَهُ! وَسَيَهْلِكُ فِيَّ صِنْفَانِ: مُحِبٌّ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْحُبُّ إِلى غَيْرِ الْحَقِّ، وَمُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْبُغْضُ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ، وَخَيْرُ النَّاسِ فِيَّ حَالاً النَّمَطُ الأَوْسَطُ فَالْزَمُوهُ، وَالْزَمُوا السَّوَادَ

---

(١) نهج البلاغة ٢: ٥/ الرقم ١٢٥ من كلام له عليه السلام في التحكيم.

(٢) أي: أهل الإسلام.

الأَعْظَم فَإِنَّ يَدَ الله مَعَ الْجَمَاعَة، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَة! فَإِنَّ الشَّاذَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطان،كَمَا أَنَّ الشَّاذَّ مِنَ الْغَنَمِ لِلذِّئْبِ، أَلاَ مَنْ دَعَا إِلَى هَذَا الشِّعَار فَاقْتُلُوهُ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَ عِمَامَتِي هذه، فَإِنَّمَا حُكِّمَ الْحَكَمَانِ لِيُحْيِيَا مَا أَحْيَا الْقُرْآنُ، وَيميتَا مَا أَمَاتَ الْقُرْآنُ، وَإِحْيَاؤُهُ الاِجْتِمَاعُ عَلَيْه، وَإِمَاتَتُهُ الافْتِرَاقُ عَنْهُ. فَإِنْ جَرَّنَا الْقُرْآنُ إِلَيْهِمُ اتَّبَعْنَاهُمْ،وَإِنْ جَرَّهُمْ إِلَيْنَا اتَّبَعُونَا» (١).

إنّ المصحف المتداول اليوم بين أيدي المسلمين لم يكن مصحف أبي بكر، ولا هو مصحف عمر، ولا هو مصحف عثمان، بل هو المصحف الذي كان يقرأه رسول الله على الناس على مكث، وهو المشهور بين المسلمين والذي جمع بواسطة وصيه علي عليه السلام من خلف فراش رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو المصحف الّذي كان الناس يقرأون بآياته وسوره في صلاتهم وأنسوا به في لياليهم ونهارهم، وأنه هو المصحف الذي وضعه على رأسه والذي جاء عن أبي صالح أنّه قال: رأيت علي بن أبي طالب أخذ المصحف فوضعه على رأسه حتّى لأرى ورقه يتقعقع، ثمّ قال: اللّهمّ إنّهم منعوني أن أقوم في الأُمّة بما فيه، فأعطني ثواب ما فيه ... (٢).

أكتفي بهذا القدر عن روايات جمع أبي بكر للقرآن كي انتقل إلى جمع عمر بن الخطاب.

---

(١) نهج البلاغة ٢: ٨/ الرقم ١٢٧ من كلام له عليه السلام للخوارج.

(٢) الغارات ٣ : ١٢١ وهو في البداية والنهاية ٨ : ١٢ ط: حيدر آباد الهند.

٢ ـ جمع عمر بن الخطاب:

هناك نصوص استُدلَّ بها على جمع القرآن في عهد عمر بن الخطّاب، منها:

١ ـ في كنز العمّال: «حدّثنا إسماعيل بن عيّاش، عن عمر بن محمّد بن زيد، عن أبيه: أنّ الأنصار جاؤوا إلى عمر بن الخطّاب، فقالوا: يا أمير المؤمنين نجمع القرآن في مصحف واحدٍ؟ فقال: إنّكم أقوامٌ في ألسنتكم لحنٌ، وأنا أكره أن تُحدّثوا في القرآن لحناً، وأَبى عليهم» (١).

٢ ـ ابن أبي داوود: «عن يحيى بن عبد الرحمان بن حاطبٍ، قال: أراد عمرُ بن الخطّاب أن يجمع القرآن، فقام في النّاس، فقال: من كان تلقّى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعُسبِ، وكان لا يقبلُ من أحدٍ شيئاً حتّى يَشهدَ شهيدان، فقُتلَ وهو يجمعُ ذلك إليه.

فقام عثمانُ فقال: من كان عنده من كتابِ الله شيءٌ، فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتّى يشهدَ عليه شهيدان، فجاء خُزيمة بن ثابتٍ، فقال: إنّي قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما، قالوا: وما هما؟ قال: تلقّيتُ من رسول الله ﷺ: « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ...» إلى آخر السورة.

قال عثمان: فأنا أشهد أنّهما من عند الله فأين ترى أن نجعلهما؟ قال: اختم بهما آخرَ

---

(١) كنز العمّال ٢: ٢٤٥/ ح ٤٧٦٨، تاريخ المدينة ١: ٣٧٤/ ح ١١٦٦، وفيه: فأبى عليهم، وفي صحيح البخاري ٤: ١٩١٣/ ح ٧٤١٩، عن ابن عبّاس قال: قال عمر: أبي أقرؤنا وإنّا لندع من لحن أبيّ وأبيّ يقول: أخذته من في رسول الله ﷺ.

ما نزل من القرآن، فختم بهما براءَة» (١).

• وفي نصٍّ آخر لابن أبي داوود: «أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة إلى عمر، فقال: من معك على هذا؟ قال: لا أدري والله، إلّا أنّي سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما وحفظتهما.

فقال عمر: وأنا أشهد لسمعتهما من رسول الله ﷺ، ثمّ قال: لو كانت ثلاثة آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا سورة من القرآن فألحقتهما فيها، فألحقتها في آخر براءة» (٢).

٣ ـ ابن أبي داوود في المصاحف: «عن الحسن: أنّ عمرَ بن الخطّاب سألَ عن آيةٍ من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلانٍ فقتلَ يوم اليمامة، فقال: إِنا لله، وأمر بالقرآن فجمع، فكان أولَ من جمعه في المصحف» (٣).

٤ ـ ابن الأنباري في المصاحف: «عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه، قال: لمّا جمع عمر بن الخطّاب المصحف سأل مَن أعربُ النّاس؟ قيل: سعيد بن العاص، فقال: من أكتبُ الناسِ؟ فقيل: زيدُ بن ثابت، قال: فلُيملّ سعيدٌ وليكتب زيدٌ، فكتبوا مصاحفَ أربعةً، فانفذَ مصحفاً منها إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، ومصحفاً إلى

---

(١) المصاحف ١: ١٧١/ ح ٣٣، ١: ٢٢٤ / ح ٩٨.

(٢) المصاحف ١: ٢٢١ / ح ٩٦.

(٣) المصاحف ١: ١٧٠ / ح ٣٢.

الشام، ومصحفاً إلى الحجاز» [١].

٥ ـ ابن أبي داوود: «عن عبد الله بن فضالةَ، قال: لمّا أراد عمر أن يكتب [المصحف] الإمام أقعد له نفراً من أصحابه، وقال: إذا اختلفتم في اللغة فاكتبُوها بلُغة مُضرَ فإنّ القرآن نزل على رجلٍ من مضر [٢]**، وفي آخر: لا يملينّ في مصاحفنا إلّا غلمان قريش وثقيف»** [٣].

٦ ـ ابن سعد في الطبقات: عن محمّد بن كعب القُرَظِيِّ، قال: جمع القرآن في زمانِ النبيّ ﷺ خمسةٌ من الأنصارِ: معاذ بن جبلٍ، وعبادةُ بن الصامتِ، وأُبِّي بن كعبٍ، وأبو أيّوب، وأبو الدرداء، فلّما كان زمانُ عمر بن الخطّاب كتبَ إليه يزيد بن أبي سفيان، إنّ أهل الشام قد كثروا وربلوا [٤] **وملؤوا المدائن، واحتاجوا إلى من يعلّمهم القرآن، ويفقّههم، فأعنّي يا أمير المؤمنين برجالٍ يعلمونهم.**

فدعا عمرُ أُولئك الخمسة، فقال لهم: إنّ إخوانكم من أهل الشام قد استعانوني بمن يعلّمُهم القرآن ويفقّههم في الدين، فأعينوني رحمكم الله بثلاثةٍ منكم، إن أجبتم فاسْتَهِمُوا، وإن انتدب ثلاثة منكم فليخرجوا.

فقالوا: ما كنّا لنتساهم، هذا شيخٌ كبيرٌ لأبي أيّوب، وأمّا هذا فسقيمٌ لأبّي بن

---

(١) كنز العمّال ٢: ٢٤٥/ ح ٤٧٦٧، عن ابن الأنباري.

(٢) المصاحف ١: ١٧٢/ ح ٣٤.

(٣) المصاحف ١: ١٧٣/ ح ٣٥، ٣٦، ٣٧.

(٤) ربلوا: أي كثروا أو كثرتْ أموالهم وأولادهم.

كعب، فخرج معاذ وعبادة وأبو الدرداء.

فقال عمر: ابدؤوا بحمص، فإنّكم ستجدون النّاس على وجوه مختلفة، منهم من يَلقّنْ، فإذا رأيتم ذلك فوجّهوا إليه طائفةً من النّاس، فإذا رضيتم منهم فليقُم بها واحدٌ، وليخرج واحدٌ إلى دمشق، والآخرُ إلى فلسطين.

فقدموا حمص، فكانوا بها حتّى إذا رضُوا من النّاس أقامَ بها عبادةُ، ورجع أبو الدرداء إلى دمشق، ومعاذٌ إلى فلسطين، وأمّا معاذٌ فماتَ بها، وأمّا أبو الدرداء فلم يزل بدمشق حتّى ماتَ» [١].

٧ ـ ابن سعد: «عن خزيمة بن ثابت، قال: جئتُ بهذه الآية: « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ »إلى عمر بن الخطّاب وإلى زيد بن ثابت، فقال زيدٌ: من يشهد معك؟ قلتُ: لا والله ما أدري، فقال عمرُ: أنا أشهد معه على ذلك» [٢].

٨ ـ «عن يحيى بن جعدةَ، قال: كان عمرُ لا يقبلُ آية من كتاب الله حتّى يَشْهَدَ عليها شاهدانِ، فجاء رجلٌ من الأنصار بآيتين، فقال عمرُ: لا أسألك عليهما شاهداً غيرك « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » إلى آخر السورة» [٣].

٩ ـ « عن ابن عبّاس، قال: قال عمر بن الخطّاب وهو يخطب على المنبر: إنّ الله عز وجل بعث محمّدا صلى الله عليه وآله بالحقّ، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرّجم،

---

(١) طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٧.

(٢) كنز العمّال ٢: ٢٤٤/ ح ٤٧٦٤، عن ابن سعد.

(٣) كنز العمّال ٢: ٢٤٤/ ح ٤٧٦٦، تاريخ دمشق ١٦: ٣٦٥.

فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، وإنّي قد خشيت أن يطول بالنّاس زمان فيقول قائل: والله ما نجد الرّجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإنّ الرّجم حقّ على من زنى إذا أُحصن وقامت البيّنة، أو كان الحمل والاعتراف. ثمّ قد كنّا نقرأ (لا ترغبُوا عن آبائكم فإنّه كفرٌ بكم)، أو (إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم)» (١).

١٠ ـ ابن سعد: «عن محمّد بن سيرين قال: قتل عمرُ ولم يَجْمَعُ القرآن» (٢).

• و«عن سوار بن شبيب، قال: دخلت على ابن الزبير في نفر فسألته عن عثمان لِمَ شقّق المصاحف ولِمَ حمى الحمى؟

فقال: قوموا فإنّكم حرورية.

قلنا: لا والله ما نحن حرورية.

قال: قام إلى أمير المؤمنين عمر رجل فيه كذب وولع، فقال: يا أمير المؤمنين، إنّ النّاس قد اختلفوا في القراءة، فكان عمر قد همَّ أن يجمع المصاحف فيجعلها على قراءة واحدة، فطعن طعنته التي مات فيها، فلّما كان في خلافة عثمان قام ذلك الرجل فذكر له، فجمع عثمان المصاحف، ثمّ بعثني إلى عائشة فجئت بالصحف التي كتب فيها رسول الله القرآن، فعرضناها عليها حتّى قوّمناها، ثمّ أمر بسائرها فشقّقت» (٣).

---

(١) انظر تاريخ الطبريّ ٢: ٢٣٥، وصحيح البخاري ٦: ٢٥٠٤ / ٦٤٤٢ باب رجم الحبلى في الزنا إذا احصنت.

(٢) طبقات ابن سعد ٣: ٢٩٤.

(٣) تاريخ المدينة لعمر بن شبة ٢: ١١٦ / ح ١٧١١.

المناقشة:

هذه بعض النصوص المذكور فيها اسم عمر بن الخطاب كجامع للقرآن أو مشارك في جمعه في المصادر الأصلية عند الجمهور، نذكرها كما هي، فإنّها وإن كانت تقرّب الفكرة من جهة لكنّها تبعّد من جهة أخرى.

فترى في **النصّ الأوّل** منها أنّ الأنصار اقترحوا على عمر جمع القرآن، وعمر كره ذلك لهم، بدعوى أنّ في ألسنتهم لحناً، مع أنّ أُبيّ بن كعب ـ سيّد القراء ـ كان كبيرهم وعَلَيَّهم وعليمهم، وإنّ زيد بن ثابت ـ جامع القرآن في عهد الثلاثة ـ هو أنصاريّ منهم، بل ترى في خبر **الطبقات** الآنف «تحت رقم ٦» تعريض بأُبيّ بن كعب (١) رغم جلالته.

وقد يمكننا أن نرجع سبب عدم ارتضائه بجمع الأنصار للقرآن أنه ليس لوجود اللحن في ألسنتهم، بل لاعتقاده بأنّ قريشا هم فوق الجميع؛ لأنّهم من سلالة نبيّ الله إسماعيل وإبراهيم بناة الكعبة، والذين شرّفوا بسدانة البيت الحرام، وإطعام ضيوف الرحمان وإروائهم، وهؤلاء لا يقاسون بغيرهم.

وأنّ الله قد مدح الأنصار لا لأنفسهم بل لكونهم ـ حسب زعم عمر ـ تابعين للمهاجرين، وقد جاء هذا المعنى صريحاً على لسان عمر، فقال: «**لقد كنت أرى** (٢) أنّا

---

(١) لأنّ قولهم «سقيم» في الخبر ليس معناه عليل ومريض، بل يريدون القول بما قاله عمر في أُبي بن كعب بأنّه أقرء للمنسوخ، وهذا استنقاص له!

(٢) لّما نزلت الآية ٩٧ ـ ١٠٠ من سورة التوبة.

رفعنا رفعة لا **يبلغها أحد بعدنا**» [١].

واشتهر عنه قراءته للآية القرآنية: ﴿**السَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ**﴾ على النحو الآتي: (السابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصارُ الذين اتّبعوهم بإحسان) فيرفع كلمة الأنصار ويحذف الواو بعدها، فتكون جملة (الذين اتّبعوهم) صفة للأنصار، ومعناه: أنّ الله قد رضي عن المهاجرين وعن أتباعهم الأنصار.

وهذا الفهم وهذه القراءة كان لا يقبلها سيّد القرّاء أُبيّ بن كعب لأنها ليست واردة عن النبي والوحي الالهيّ، بل كان يرى بأن الفضل لهم كما هو للمهاجرين سواء، فجاء في **المستدرك** للحاكم «عن أبي سلمة ومحمّد بن إبراهيم التيمي، قالا:

مرّ عمر بن الخطّاب برجل وهو يقول للمهاجرين ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾... إلى آخر الآية.

فوقف عليه عمر فقال: انصرف، فلمّا انصرف، قال له عمر: من أقرأك هذه الآية؟ قال أقرأنيها أُبيّ بن كعب.

فقال: انطلقوا بنا إليه، فانطلقوا إليه، فإذا هو متّكئ على وسادة يرجّل رأسه، فسلّم عليه، فردّ السلام، فقال: يا أبا المنذر، قال: لبّيك، قال: أخبرني هذا أنّك أقرأته هذه الآية؟

---

(١) انظر تفسير الطبري ١١ : ٨، الدر المنثور ٤ : ٢٦٨.

قال: صدق، تلقّيتها من رسول الله.

قال عمر: أنت تلقّيتها من رسول الله؟!

قال: نعم أنا تلقّيتها من رسول الله، ثلاث مرّات كلّ ذلك يقوله، وفي الثالثة وهو غَضْبان: نعم والله لقد أنزلها الله على جبرئيل وأنـزلها جبرئيل على قلب محمّد ﷺ ولم يستأمر فيها الخطّاب ولا ابنه، فـخرج عـمر وهو رافع يـديه وهو يقـول: الله أكـبر، الله أكبر» [(١)].

ولا يستبعد أن يكون ابن الخطّاب قد ذهب إلى هذا الرأي ـ مضافا إلى ما قلناه من اعتقاده بترجيح قريش على غيرهم ـ لموقف الأنصار من المهاجرين في حياة النبيّ، وموقفهم من الشيخين في السقيفة وقولهم: **منّا أمير ومنكم أمير**، والأهم من ذلك حبّهم لأهل البيت، ومقولة الأنصار بأجمعها: لا نبايع إلّا عليّاً [(٢)].

ففي قراءة الآية (محذوفة الواو) تَجَرّأ عمر على كلام ربّ الأرباب، وحذف شيئاً منه، وأنّه قد قرأ هذه الآية بعد وفاة رسول الله، ولا يمكن للآخرين أن يبرّروا لعمر بن الخطّاب بأنّه كان لا يعرف قراءة الآية كما هي، لأنّهم ادّعوا له علوَّ المرتبة حتى قالوا عنه بأنه كان يعرف روح التشريع، وأنّ الوحي كان يوافقه في كثير من المسائل دون النبيّ ﷺ، فكيف لا يعرف عمر قراءة الآية المقروءة على عهد رسول الله والتي سمعها

---

(١) مستدرك الحاكم ٣: ٣٤٥ / ح ٥٣٢٩، كنز العمّال ٢: ٢٥٦/ ح ٤٨٥٨، تاريخ المدينـة ١: ٣٦٢ / ح ١١١٦.

(٢) انظر تاريخ الطبري ٢ : ٢٣٣، الكامل في التاريخ ٢ : ١٨٩.

المهاجرون والأنصار؟ بل لماذا لا يوافقه الوحي هنا ويصحح القرآن باقتراحه؟ إنّه كتاب الله الّذي صانه الله من التحريف في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنّ **النصّ الأوّل** يؤكّد عدم صحة ما أُشيع عن زيد بن ثابت وأنّه جمع القرآن على عهد أبي بكر؛ لأنّ الانصار جاؤوا إلى عمر فقالوا: يا أمير المومنين نجمع القرآن في مصحف؟

فلو كان القرآن مجموعاً على عهد أبي بكر لما اقترح الأنصار على عمر بجمع القرآن ثانية، ولما اتّهمهم عمر باللّحن؛ لأنّ القرآن كان قد جمع بيَد أنصاريٍّ منهم، وفي زمن سبق زمن عمر بن الخطّاب.

وباعتقادي أنّ الجماعة لأجل السيطرة على السلطة التشريعيّة مضافاً إلى السلطة التنفيذيّة، حاولوا أن يصادروا القرآن والسنّة، إذ الضرورة أجبرتهم لجمع القرآن حتّى تتحقّق أحلامهم.

أمّا النصّ الثاني فهو يخالف ما تقدّم نقله عن أبي العالية من أنّ جمع القرآن كان في خلافة أبي بكر، حيث كان الرجال يكتبون ويملي عليهم أُبيّ بن كعب، فلمّا انتهوا إلى هذه الآية ﴿**ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ**﴾ (١) فظنّوا أنّ هذا آخر ما أُنزل من القرآن، فقال لهم أُبيّ: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أقرأني بعدهنّ آيتين ﴿ **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ فَإِن**

---

(١) التوبة: ١٢٧.

تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ ثم قال: هذا آخر ما أُنزل من القرآن، قال: فختم بما فتح به بالله الذي لا إله إلا هو، وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلّا أَنَا فَاعْبُدُونِ** ﴾ (١).

فهذا النصّ يؤكّد بأنّ الوقوف على الآية: ﴿ **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ** ﴾ كان في زمن أبي بكر لا في عهد عمر أو عثمان.

ويؤيّده خبر زيد المروي في **المصاحف** (٢) ـ المروي في بداية جمع أبي بكر عن صحيح البخاري والترمذي ـ: «**فلم يزل أبو بكر يراجعني... فجمعت القرآن، أجمعه من الأكتاف والأقتاب والعسب وصدور الرجال حتّى وجدت آخر سورة التوبة مع خزيمة بن ثابت الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره**».

إذن أُبيّ بن كعب وخزيمة بن ثابت رويا وجود هذه الآية في القرآن على عهد أبي بكر، وقد كتبها زيد بن ثابت آنذاك، فلا يصحّ بعد هذا ما تناقلته بعض الأخبار بأنّه وقف عليها في زمن عثمان، أو (أن الحارث بن خزيمة أتى بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة إلى عمر فقال: من معك على هذا) والذي نقله عن المصاحف للسجستاني ١: ٢٢١ / ح ٩٦.

---

(١) الأنبياء: ٢٥. والخبر في مسند أحمد ٥: ١٣٤ / ح ٢١٢٦٤، والمصاحف للسجستاني ١: ١٦٧ / ح ٢٩.

(٢) والذي مرّ تحت رقم ١ بعلامة النجمة.

كما ترى في النصّ الثاني (١) تأكيد حذيفة وعثمان على عدم توقيفية أماكن السور والآيات، وأنّها كانت توضع برأي الصحابة، لقول عثمان: «**أين ترى أن نجعلهما، فقال خزيمة: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن فختم بهما براءة**»:

أو قول عمر: (**لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا سورة فألحقوهما فيها، فألحقتها في آخر براءة**) (٢).

لا أدري أيصحّ ما ادّعي لعمر وعثمان بأنّهما كانا يعتمدان على شاهدين في جمع القرآن، أو ما قاله القرطبي في ردّ «الرافضة»!! بحسب زعمه:

«بأنّ خزيمة لمّا جاء بهما **تذكّرهما كثير من الصحابة**، وقد كان زيد يعرفهما ولذلك قال: فقدت آيتين من آخر سورة التوبة، ولو لم يعرفهما لم يدر هل فقد شيئاً أو لا؟ فالآية **إنّما ثبتت بالإجماع لا بخزيمة وحده**» (٣).

فنقول للقرطبي: بأنّ القرآن كلّه ثابت بالإجماع لا خصوص هذه الآية فقط، وإنّ التواتر لا يحتاج إلى هكذا تأويلات وتخرصات؛ لأنّ النّاس كانوا يقرؤون ما نزل من القرآن إلى ذلك الحين بآياته وسوره آناء الليل وأطراف النهار، وكانوا يعرفونه حق معرفته ويميّزونه عن كلام شعراء العرب وأدبائهم.

---

(١) أعني ما رواه السجستاني في المصاحف ١: ١٧١/ ح ٣٣.

(٢) والذي تقدم نقله عن المصاحف ١: ٢٢١ / ح ٩٦.

(٣) تفسير القرطبي ١: ٥٦، وانظر كلام ابن عطية الأندلسي أيضا في المحرر الوجيز ٣: ١٠٠.

فلو كان الأمر كذلك فما الداعي لاعتماد شاهدين في أخذ الآيات، مع أنّه المشهور المتواتر بين المسلمين والمتلوّ في صلواتهم؟!

فلو صحّحنا شهادة خزيمة لاقترانه بشهادة عمر أيضا، أو لشهادة النبيّ بأنّ شهادته تعدل شهادتين، فكيف نصحّح موضوع الشاهدين في الدَّعاوي؛ لأنّ المعلوم بأنّ الشاهدين يجب أن يكونا شخصين آخرين من غير المدّعي.

فخزيمة إمّا أن يأتي بشاهدين آخرين، أو نقول ببطلان دعواه؛ لعدم اكتمال الشهود عنده.

موضّحين بأنّ قول رسول الله ﷺ عن خزيمة وأنّ شهادته تعدل بشاهدين، لا يعني أن شهادة تقوم مقام اثنين، بل أنّه قالها رفعة لشأن خزيمة وتشريفا له لا لكي يغير حكم الله في الاشهاد.

ومعناه أنّه عدل مؤتمن يحقّ له أن يشهد لآخرين، في حين أنّا نرى هنا خزيمة مدّعٍ يجب أن يشهد على قوله آخرون، فلا يجوز قبول دعواه بدون البيّنة والشهود، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: إنّ زيدا لم يكن محتاجا إلى شاهد للأخذ بالآية من خزيمة؛ لأنّ الآية حسبما قالوه كانت معروفة وموجودة عنده ثمّ فقدها (لأن خزيمة لما جاء بهما تذكرهما كثير من الصحابة)، فكون المفقود موجوداً عند خزيمة لا حاجة فيه إلى الإشهاد.

وقـد يكون عمر أراد بعمليّته هذه أن يجمع ما ضاع من القرآن (١) ـ حسب زعمه، والعياذ بالله ـ بأقلّ إثبات شرعيٍّ، وهو شاهدان عاديّان لا من علية الصحابة! وهذا ما كان يتخوف منه أميرالمومنين علي؛ لأنّ بهذه الطريقة سيزاد في القرآن ما ليس منه، وقد مر عليك نص ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) وخبر الجوهري (ت ٣٢٣ هـ) وخبر ابن ضريس (ت ٢٩٤ هـ) ورواية المستغفري (ت ٤٣٢ هـ) وما جاء فى الاحتجاج للطبرسى وكتاب سليم فى هذا المجال.

إذن، المنهجية الخاطئة ـ أو قل الفهم الخاطئ ـ للخلفاء هي التي كادت أن يوقع المسلمين في التحريف، وأن يُعرَّض القرآن إلى الزيادة والنقصان، لكنّ الله صان كتابه.

ولعلّ تأخّر عمر عن إعلان مصحفه إماما هو عدم قبول المسلمين بمنهجيته وما يريد أن يطبّقه في القرآن، لأن المسلمين كانوا لا يقبلون ولا يقرؤون إلّا بما علموه في عهد رسول الله، وأنّ عمر كان يخاف من الناس أن يتهموه بالزيادة في القرآن ـ وإن كان يرى لنفسه تأليف السور (٢) ـ، كما وقفت قبل قليل على كلام زيد بن ثابت وقوله لعمر: (فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر عليٌّ القرآن الذي ألفه **أليس قد بطل ما قد عملتم**) وهو يوضح سرّ عدم إعلانه عن مصحفه بأنه المصحف الرسمي للدولة وذلك لخوفه من الناس ومضادّة الإمام علي.

وعليه، فعمر بن الخطّاب لو كان يقدر على الزيادة والنقصان لأدخل في القرآن

---

(١) إشارة إلى قول عمر: **ضاع من القرآن كثير.**

(٢) مر عليك قوله قبل قليل: **لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة.**

أمثال آية رجم الشيخ والشيخة، وسورتي الحفد والخلع، وغيرها من الآيات والسور المُدّعاة في القرآن الكريم، لكنّ الله صان كتابه العزيز من الزيادة والنقصان.

ويضاف إلى ذلك: أنّ في ـ نصّ مصاحف السجستاني الأوّل (والذي ورد تحت رقم ٢) ـ قيام عمر خطيبا في النّاس طالبا منهم أن يأتوه بمصحفهم، ثم قيام عثمان من بعده، فهنا تساؤل: هل جمع القرآن يعزى إلى عمر أو إلى عثمان؟

المهمّ هو عدم وجود شيء فى النص ينبئ عن أنّ أبا بكر كان قد سبقهما إلى هذا العمل، وبذلك يكون مصحف عمر هو (المصحف الإمام) عندهم، لا مصحف أبي بكر ولا مصحف عثمان المعتمدان في قصة جمع القرآن بعد رسول الله وإن قالوا بأنّ أحدهما أخذ عن الآخر.

وقد جاء هذا المعنى صريحا فيما رواه السجستاني في **المصاحف** «عن عبد الله بن فضالة (تحت رقم ٥): **لمّا أراد عمر أن يكتب الإمام** [١] **أقعد له نفرا من أصحابه...**» [٢].

وفي **كنز العمّال** «عن ابن الأنباري في **المصاحف** الذي مرّ تحت رقم ٤: «لمّا جمع عمر بن الخطّاب المصحف... فكتبوا مصاحف أربعة، فأنفذ مصحفاً منها إلى الكوفة،

(١) هذا مصطلح يطلق على المصحف الام الذي يراد جمع الناس عليه ثم اختص بالنسخة التي كان يقرأ فيها عثمان.

(٢) المصاحف للسجستاني ١: ١٧٣ / ح ٣٤.

ومصحفاً إلى البصرة، ومصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الحجاز»[١].

فلا أدري هل أنّ إرسال المصاحف إلى الأمصار كان بأمر عمر بن الخطّاب حسب النص السابق؟ أم أنه كان بأمر عثمان بن عفان حسب النصوص الأخرى المشهورة عند المسلمين؟ أم أنه كان بأمرهما معاً؟

وما يعني إرسال عمر المصاحف إلى الأمصار، هل لجعل مصحفه مصحفاً إماماً للمسلمين؟ أو لشيء آخر؟ ولو كان كذلك فلماذا لا يُقَرَّر ويُعتَمَد عندهم في عهده ثمّ من بعده؟

والأهمّ من كلّ ذلك هو قول عمر بن الخطّاب عن الآيتين اللّتين كانتا عند خزيمة أو ابن خزيمة: «**لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة ...**». فهي تدلّ على عدم توقيفية السور والآيات عند الخليفة، وأنه كان يجتهد فيها، بحيث يمكنه أن يجعل من ثلاث آيات سورة من عند نفسه، وهذا الكلام لا يقبله كثير من علماء أهل السنة اليوم وإن صدر عن خليفته عمر بن الخطاب.

وبعد كل هذا يبقى السؤال مطروحاً: هل أنّ ترتيب السور والآيات كانت بأمر النبيِّ أم باجتهاد الصحابة؟ وهو موضوع جديرٌ بأن يبحث على انفراد.

أمّا النصّ الثالث فبعد القول عن الانقطاع في إسناده لعدم درك الحسن البصري عمر بن الخطّاب، فالنصّ يشير بوضوح إلى عدم جمع القرآن على عهد أبي بكر، لأنّه لو كان مجموعاً على عهده لما أمر عمر بن الخطّاب بجمعه تارة أخرى، لأنَّ الخبر صريح

---

(١) كنز العمال ٢: ٢٤٥ / ح ٤٧٦٧ عن ابن الانباري في المصاحف.

بأنّ عمر جمعه بعد اليمامة، وفيه: «سأل عن آية من كتاب الله، فقيل: **كانت مع فلان وقتل في يوم اليمامة، فقال: إنّا لله، وأمر بالقرآن فجمع، فكان أوّل من جمعه في المصحف**» [١]، وهذا الخبر يخالف ما جاء في البخاري والترمذي عن زيد بن ثابت من أنّ القرآن كان قد جمع على عهد أبي بكر وباصرار من عمر [٢]. فأيّ الخبرين يؤخذ به عند القوم، وأيّهما يترك؟

قد يجاب: بأنّ عمر بن الخطّاب سأل عن تلك الآية أيّام أبي بكر، وأنّ النص يرتبط بأيّام أبي بكر لا بعهد عمر بن الخطّاب، لكن السؤال يبقى قائما وهو: ما يعني قول الراوي «**فكان أوّل من جمعه في المصحف**» والّذي جاء في ذيل الخبر؟

أمّا النصّ الرابع فهو يؤكّد بأنّ إِرسال المصاحف إلى الأمصار كان بأمر عمر بن الخطّاب، خلافاً للمشهور عند أهل السنّة والجماعة من أنّه كان بأمر عثمان بن عفّان وفي عهده.

كما فيه: أنّ عمر بن الخطّاب سأل عن أعرب النّاس، فقيل: سعيد بن العاص، وعن أكتب النّاس: فقيل زيد بن ثابت، لا أنّ السائل عن هذين الامرين هو عثمان بن عفّان كما هو المشهور عند من كتب في تاريخ جمع القرآن.

وعلينا أن نضيف هنا سؤالاً آخر وهو: هل أنّ سؤالَي عمر عن أعرب النّاس وأكتب النّاس كان حين جمعه للمصحف، أم كان من بعد ما جمع الصحف من عند

---

(١) المصاحف ١: ١٧٠/ ح ٣٢.

(٢) صحيح البخارى ٤: ١٧٢٠ /ح ٤٤٠٢، سنن الترمذى ٥: ٢٨٣ / ح ٣١٠٣.

الناس؟

وبمعنى آخر: هل كان عمر بن الخطّاب يريد سعيد بن العاص وزيد بن ثابت لإعراب وتحسين ما كتبه، أم كان يريدهما في أصل كتابة المصحف وجمعه؟

بل لماذا نرى الاضطراب في زمان دعوة سعيد وزيد إلى الكتابة والجمع، فتارة يؤتى بهما في عهد أبي بكر وأخرى في عهد عمر وثالثة في عهد عثمان، فلا ندري من هو السائل عن أعرب الناس وأكتب الناس هل هو الخليفة الأول أم الثاني أم الثالث؟

أمّا النصّ الخامس، ففيه أنّ عمر بن الخطّاب: «**لمّا أراد أن يكتب الإمام أقعد له نفراً من أصحابه، وقال: إذا اختلفتم فاكتبوها بلغة مضر**».

وهذا يفهم بأنّه كان يريد توحيد القرآن على حرف واحد وكتابة (المصحف الامام للمسلمين)، ولأجله قال: إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلغة مضر فإن القرآن نزل على رجل من مضر، ومعناه: عدم قبول عمر تدوين القرآن على غير لغة قريش، أمثال: لغة هذيل، وهوازن وغيرها.

وقد اشتهر عن عمر أنه أنكر على ابن مسعود قراءته (عتّى حين) بدل (حتّى حين)، وكتب إليه: أنّ القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرىء النّاس بلغة قريش ولا تُقرِئْهم بلغة هذيل [1].

فسؤالي: كيف يمكننا أن نجمع بين هذا القول وبين ما رواه عمر عن رسول

---

(١) الكشاف ٢: ٤٤١، الدر المنثور ٤: ٥٣٥، البيان في تفسير القرآن: ١٨٥.

الله ﷺ وأكد عليه: «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه» [١] أو قوله ﷺ: «يا عمر إنّ القرآن كلّه صواب ما لم تجعل رحمة عذابا أو عذابا رحمة» [٢]، فالأحرف السبعة على أقل تقدير تشمل اللغات واللهجات، ثم تشمل بعدها القراءات الأُخرى، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى مرّ عليك بأنّ عمرلم يرتض للأنصار أن يجمعوا القرآن، بدعوى وجود اللحن في ألسنتهم، فكيف أوكل هو ومن قبله أبوبكر ومن بعده عثمان جمع القرآن إلى زيد بن ثابت الأنصاري، مع ادعاء وجود اللّحن في لسان الأنصار؟!

بل كيف يترك عثمان وجود اللحن في القرآن مع مشاهدته ذلك في المصحف الذي جمعه، وعلمه بأنه شيء قبيح عند العرب؟

بل كيف تتطابق تلك الأخبار مع إرسال عمر ثلاثة من الأنصار إلى حمص، ودمشق وفلسطين لتعليمهم القرآن، كما مرّ عليك في الرقم (٦).

بلى، إنّ ابن حجر علّق في **فتح الباري** على الرواية الآنفة بقوله:

«وليس في الذين سمّيناهم أحد من ثقيف بل كلّهم إمّا قريشّي أو أنصاريّ» [٣].

قال ابن قتيبة في كتاب المشكل ما نصّه:

---

(١) صحيح البخاري٤: ١٩٠٩ / ح ٤٧٠٦ باب انزل القرآن على سبعة أحرف.

(٢) جامع البيان ١: ٢٧ بتحقيق: الشيخ خليل الميس دار الفكر ١٤١٥هـ، ومسند احمد ٤: ٣٠ / ح ١٦٤١٣ وفيه: مغفرة بدل رحمة.

(٣) فتح الباري ٩: ١٩.

«فكان من تيسير الله تعالى أنّ أمر نبّيه أن يُقرىء كلّ أُمّة [لعلّه يريد بالأمّة القبيلة] بلغتهم وما جرت به عادتهم.

فالهذلي يقرأ (عتّى حين) يريد (حتّى حين) لأنّه هكذا يلفظ بها ويستعملها (أي بقلب الحاء عينا في النطق).

والأسدي يقرأ تِعْلَمُون، وتِعْلَم، (وتِسْوَدُّ وُجُوه) ، ألم إعْهَدْ إليكم) بكسر حروف المضارعة في ذلك كلّه.

والتميميّ يهمز، والقرشّي لا يهمز، والآخر يقرأ: (وإذا قيل لهُمْ)، (وَغُيِّضَ الماء) بإشمام الكسر مع الضمِّ و(هَذه بضاعَتُنَا رُدّتْ إلَيْنَا) باشمام الكسر مع الضمِّ و(ما لَكَ لا تأمَنَّا) بإشمام الضمِّ مع الإدغام» (١).

هذا وقد بيّن الزرقاني في **مناهل العرفان:**

«أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هو التيسير على الأمّة الإسلامّية كلّها، خصوصا الأمَّةَ العربية التي شوفهت بالقرآن، فإنّها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات، على رغم أنّها كانت تجمعها العروبة، ويوحّد بينها اللسان العربيّ العامّ، فلو أخذت كلّها بقراءة القرآن على حرف واحد لشقّ ذلك عليها، كما يشُقّ على القاهري منّا أن يتكلّم بلهجة الأسيوطي مثلاً وإن جمع بيننا اللسان المصري العام، وألّفت بيننا الوطنية المصرية في القطر الواحد، وهذا الشاهد تجده ماثلاً بوضوح بين

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٣٩.

الأحاديث السالفة في قوله ﷺ في كلّ مرّة من مرّات الاستزادة (فرددتُ إليه أنْ هوِّنْ على أمّتي) وقوله: (أسأل الله معافاتَه ومغفرَته، وإنّ أمّتي لا تطيقُ ذلك). ومن أنّه ﷺ لقي جبريلَ فقال: (يا جبْريلُ إني أرسلتُ إلى أمّةٍ أمّيّةٍ فيهم الرجلُ والمرأة، والغلام والجارية، والشيخ الفاني الّذي لم يقرأ كتابا قط)» [١] الخ.

فلو صحّ هذا فكيف يريد عمر أو عثمان أن يوحّدا الأمّة على قراءة واحدة، في حين أنّ الله ورسوله أرادا التيسير للأمّة والتوسعة لهم كما يقولون!!

أمّا النصوص الثّلاثةُ الأخيرة المتبقّية فليس فيها دلالة على جمع عمر للمصاحف أو توحيده الناس على قراءة واحدة.

بل في **النصّ السادس** ترى استعانة عمر بخمسة من الأنصار الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ، ثمّ خروج معاذ بن جبل وعبادةَ بن الصامت وأبو الدرداء، دون أُبيّ بن كعب وأبي أيّوب الأنصاري إلى تعليم أهل حمص ودمشق وفلسطين القراءة، وذلك بطلب من والي الشام يزيد بن أبي سفيان.

وهي تشككنا في المعايير التي اتخذها عمر مع الأنصار في القرآن، فلا ندري ما هي أصول سياسته معهم؟ وهل كان يأخذ بمصاحفهم وقراءاتهم أو لا؟ إذ نراه تارة يقرّبهم ويستعين بهم في أموره ومنها في القرآن الكريم، وأخرى يبعّدهم؛ بدعوى أنّ في ألسنتهم لحناً.

بل أين صار اسم زيد بن ثابت من بين هؤلاء الخمسة ـ من الأنصار ـ الذين

---

(١) مناهل العرفان ١: ١٠٣.

جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ!! والذي استعان بهم عمر لتعليم أهل الشام.

وهل كان عمر بن الخطّاب ينتقي بعضاً من هؤلاء الأنصار دون بعض، إنّه تساؤل يبحث عن جواب؟

وقد مرّ عليك ما يشير إلى وجود مصحف لأهل الشام ـ قبل جمع عمر للقرآن ـ كان فيه قراءة غير قراءته، وهو الخبر المروي في المصاحف عن أبي إدريس الخولاني، أنّ أبا الدرداء ركب الى المدينة في نفر من أهل دمشق ... [١].

وهذا يوكد بأن ما قرأ به اُبي لم يكن قرآنا بل حديثاً نبوياً تعلمه من رسول الله في سياق الآية لقوله: *يا عمر إنك لتعلم أني كنت أحضر ويغيبون، واُدعى ويحجبون، ثم قال: والله لئن أحببت لأ لزمنّ بيتي* ***فلا أحدث بشيء***.

كما أن النص يوضح بأن عمر كان يقدّم زيد بن ثابت على اُبي بن كعب، كما فيه أن بين أهل الشام من كان يريد الوقيعة بأُبّي بن كعب لقول أبيّ للدمشقي: «*ما كنتم تنتهون معشر الركيب أو يشدفنى منكم شر*».

أمّا النصّ السابع ففيه دعم عمر لخزيمة وَتَأْييدهُ لنقله، وليس فيه دلالة على صدور ذلك الخبر في عهده، فقد يكون صادراً في خلافة أبي بكر أو في عهد عثمان، ومثله هو حال **النصّ الثامن**.

أمّا النصّ التاسع فهو صريح بأنّ عمر بن الخطّاب كان يعتقد بوجود آية الرجم

---

(١) مرّ في المجلد الأول صفحة: ٤٥٢ من هذا الكتاب، والخبر في المصاحف ٢: ٥٦٠/ ح ٥١٦ وانظر ٢: ٥٦٢/ ح ٥٢١ أيضا.

في القرآن، كما أنّه كان يعتقد بوجود آية: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم»، أو «أنّ كفراً بكم إن ترغبوا عن آبائكم»، فقد قال عمر: «وإني أخاف والله أن يطول بالناس زمان فيقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله ... » وفي آخر: «**لولا أن يقال: زاد عمر في كتاب الله، لكتبتها بيدي**».

أي أنه كان يريد أن يدخل هذه النصوص في القرآن على أنها آيات منه، والكل يعلم بأن عمله غير صحيح، لكنه إن سمح له الناس لفعل، وهذه هي مشكلتنا مع الخلفاء ونهجهم الحاكم، فهم يريدون أن يفرضوا فهمهم وآراءهم على الأمة كأنها دين، حتى لو كان فهمهم خاطئاً ويخالف العقل والدين، فقد أكّدنا أكثر من مرة بأن ما ادُّعي كونه آية أو سورة من قبل الصحابة فهو تفسير وليس بقرآن، وقد قرأ به رسول الله على أنه بيان ودعاء وأمثال ذلك، وعليه فلا يجوز اعتبار كلّ ما قرأ به رسول الله قرآناً، وإن كان كلامه ﷺ بمنزلة القرآن ولا خلاف عندنا في ذلك.

وألا يدلّ النص الأخير: «**لولا أن يقال: زاد عمر في كتاب الله، لكتبتها بيدي**» على وجود القرآن مكتوباً قبل عهد عمر ومتداولاً بين أيدي الناس؟

أجل نحن سندرس روايات الزيادة والنقصان في القرآن عند الفريقين في الكتاب الثاني من دراستنا (مناقشة روايات التحريف) إن شاء الله تعالى.

أمّا النصّ العاشر ـ بكلا نقليه [١] ـ فهو صريح بأنّ عمر بن الخطّاب مات ولم يجمع القرآن، وهذان النصان قد يراد منهما أن عمر بن الخطاب لم يَسْعَ لجمع القرآن

---

(١) أُنظر طبقات ابن سعد ٣: ٢٩٤، وفيه قول ابن سيرين: مات عمر ولم يجمع القرآن.

بتاتاً، بل أراد أن يجمع مصاحف الآخرين ويوحّد الأُمّة على مصحفٍ واحد وقراءة واحدة، لكنه طُعن طعنته التي مات فيها.

وقد يراد منها أن عمر مات ولم يوفق لجمع القرآن كاملاً، كما أنه لم يوفق لجمعهم على قراءة واحدة، ومصحف إمام، أي أنّه مهّد الأمر لعثمان كي يشارك أخويه الخليفتين السابقين في فضيلة الجمع، وليأخذ سهمه من هذه الفضيلة، لأنّ المرجوّ من كلّ هذه العمليّة ـ حسبما عرفت ـ هو أن يتقاسم الخلفاء الثلاثة هذه الفضيلة بينهم، ويحرموا علياً عليه السلام منها، لأنه صار أب العترة الطاهرة من أهل البيت، فلا يحقّ له أن يكون جامعاً للقرآن، وكلامهم هذا يشابه تعليلهم السابق في إبعاده عن الخلافة، بدعوى أنّ النبوّة والخلافة لا تجتمعان في بيت.

* * *

إذن لم يثبت عندنا أنّ الشيخين قد جمعا القرآن على عهدهما حتى يُعْتَمَد مصحفهما في زمن عثمان وإن تظاهرا بذلك واشتهر الأمر بين المسلمين.

كما لم يصحّ ما استدلّوا به لاضطراب الأخبار وتعارض بعضها مع البعض الآخر، فهم بهذه الأقوال أرادوا أن يسلبوا فضيلة جمع القرآن من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فاتحين المجال ـ في الوقت نفسه ـ للادعاء بأن عثمان هو الذي جمع القرآن متأخراً، وبذلك ليشركوا ثالث الخلفاء مع أخويه أبي بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطّاب في هذه القضية، وقد يمكن أن يقال بأن عثمان احتمى باسم الشيخين لتصحيح عمله أو أن الأمويين لما رأوا عثمان هو الخليفة المستضعف المأفون أشركا أخويه لحمايته فجاءت فكرة جمع القرآن ثلاثية.

متى جاءت فكرة جمع الشيخين للقرآن؟

وعلينا الآن أن نثير مسألة جديدة أخرى تغافل عنها كتّاب تاريخ جمع القرآن، وهي احتمال أن تكون أخبار جمع الشيخين للقرآن قد وضعت لاحقاً ولم تكن صادرة عن الشيخين وفي زمانهم، لأنّ الخلفاء ـ أمويين كانوا أم عباسيين ـ سعوا أن يتبنوا فكرة جمع وتوحيد عثمان للمصاحف، معطين هذا الأمر بُعداً تاريخيّاً وفضائلياً، والقول بأنّ هذه الفكرة [1] اصولها قديمة، وقد سبقت عهد عثمان، لوجودها في عهد الشيخين أيضا، وبذلك أرادوا أن يقولوا بأنّ فكرة توحيد المصاحف ليست بفكرة عثمانية فقط، بل هي فكرة عمرية وبكرية أيضا.

كما لا يستبعد أن يطرح رأياً آخر وهو: أن يكون عثمان هو الذي احتمى بالشيخين ـ في هذه المسألة وفي غيرها ـ دفاعاً عن نفسه.

فقد جاء في **تاريخ المدينة**: «عن عروة بن الزبير، قال: قدم المصريّون فلقوا عثمان فقال: **ما الّذي تنقمون؟**

قالوا: **تمزيق المصاحف.**

قال: إنّ النّاس لـمّا اختلفوا في القراءة، خشي عمر الفتنة، فقال: من أعرب النّاس؟ فقالوا: سعيد بن العاص. قال: فمن أخطّهم؟ قالوا: زيد بن ثابت. فأمر بمصحف فكتب بإعراب سعيد وخطِّ زيد، فجمع

---

(١) توحيد الأمة على قراءة واحدة وكتابة (المصحف الإمام).

النّاس، ثمّ قرأه عليهم بالموسم!

فلمّا كان حديثا [ويعني به في عهده وزمانه] كتب إليَّ حذيفة: أنّ الرجل يلقي الرجل فيقول: قرآني أفضل من قرآنك، حتّى يكاد أحدهما يكفّر صاحبه، فلمّا رأيت ذلك أمرت النّاس بقراءة المصحف الّذي كتبه عمر، وهو هذا المصحف، وأمرتهم بترك ما سواه، وما صنع الله بكم خير ممّا أردتم لأنفسكم» (١).

فترى عثمان في هذا النصّ يجعل نواة فكرة جمع القرآن لعمر بن الخطّاب، ويعتبر نفسه لم يفعل شيئاً إلّا أمره النّاس بقراءة المصحف الّذي كتبه عمر وتَرْك ما سواه؟

فلو صحّ هذا القول فما هو دور زيد بن ثابت في عهده إذن؟ بل لماذا نراه يختلف مع ابن مسعود؟ والأخير يعترض على عثمان؟!

ويضاف إليه: أنّ ابن الزبير أحسّ من كلام سوار بن شبيب اعتراضه على إقدام عثمان على المصاحف وتمزيقه وحرقها لها، فعلّل له بأنّ ذلك كان من رأي عمر، لكنّ عمر قتل قبل تنفيذه، قال بذلك مع تحفّظه على ذكر اسم الرجل المقتِرح على عمر جمع المصاحف.

ففي **تاريخ المدينة**: «عن سوار بن شبيب، قال: دخلت على ابن الزبير في نفر فسألته عن عثمان لِمَ شقّق المصاحف ولِمَ حمى الحمى؟

(١) تاريخ المدينة لابن شبة ٢: ٢٠٢ / ح ١٩٨٣.

فقال: قوموا فإنّكم حرورية...» (١).

إلى آخر الخبر الّذي مرّ قبل قليل تحت رقم (١٠).

وبعد كلّ هذا يحقّ لنا ـ جرياً مع البحث ـ أن نسأل أتباع الخلفاء:

لو رضيتم بكون القرآن مجموعاً ـ ولو ناقصاً ـ فما معنى قول الراوي في خبر **المصاحف** لابن أبي داوود: «**أنّ عمر أوّل من جمع المصحف**»؟!

ولو تنزّلنا وقبلنا بأنّ عمر بن الخطّاب كان هو أوّل من جمع المصحف، فما هو دور أبي بكر قبله في جمع القرآن، مع إقرارهم بأنّ صحف أبي بكر كانت عند عمر، فيكون أبو بكر هو الأوّل في جمع القرآن لا عمر بن الخطّاب.

ولو شككنا في ظهور لفظ (الكتاب) في المكتوب (٢) فلا مجال للمناقشة في الفهم العام الّذي تلّقاه المسلمون عبر العصور من هذه الكلمة اللغوية وظهورها في المجموع المؤلّف بين الدفّتين.

فالجمع بمعنى التأليف في القرآن لا يمكن تصوّره إلّا من قبل النبيّ أو الوصي من بعده؛ لأنّ القرآن قد نزل عليه صلى الله عليه وآله، وكان هو أعلم النّاس بمكان الآيات فيه، فلا يمكن لغيره جمعه إلّا نفسه، وهو الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، حتّى إنّ أعيان الصحابة ـ أمثال: ابن مسعود وأُبيّ ـ لا يمكنهم جمع القرآن إلّا تحت إشراف النبيّ صلى الله عليه وآله.

---

(١) تاريخ المدينة لابن شبة ٢: ١١٦ / ح ١٧١١.

(٢) وأنه بمعنى المؤلف والمجموع.

كما لا يعقل أيضاً أن يترك النبيّ ﷺ ما جمعه إلى الأقدار، فكان عليه ﷺ أن يجمعه في بيته وخلف فراشه، ويكلّف وصيّه عليه‌السلام بجمعه بين الدفّتين من بعد وفاته، وقد مر عليك قول الإمام الباقر عليه‌السلام: « ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كلّه كما أنزل إلا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلّا علي بن أبى طالب والأئمّة من بعده».

وفي آخر: «ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء».

إذن الكتاب العزيز موجود بيد المسلمين، والعترة ساهمت في تدوينه وجمعه، وهذا الترابط الموجود بين القرآن والعترة أكد عليه رسول الله في كلماته، وأنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض.

وأنّ في جلوس الإمام علّي عليه‌السلام بعد وفاة رسول الله ﷺ في بيته كي يجمع القرآن تأكيد على استحكام هذه الرابطة بينهما، لأنّ القرآن لا يجمع إلّا بيد وصيِّ محمّد ﷺ كما في أخبار أهل البيت.

وبما أنّ العلماء كانوا قد أغفلوا بيان هذا الأمر في تاريخ جمع القرآن فقد رأيت من الواجب عليّ الاهتمام به أكثر ورفع الستار عنه، لأنّه يوضّح للباحثين عمق الترابط بين القرآن والعترة وبعض الأمور العالقة في أمر الخلافة والقرآن، ولكي أمهّد لبعض الأمور العقائدية ولهذا المبحث بعض الشيء لابدّ من الإشارة الى التوجهات الفكرية للخلفاء قبل البعثة وبعدها.

جذور الفكرة تاريخيا وعقائدياً

إنّ عمر بن الخطّاب [١] وأبا بكر [٢] أرادا الدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن [٣]، وعملهما هذا يرشدنا إلى أمر حيويّ ومهمّ في تاريخ جمع القرآن لم يفتح بعد.

فهما لمّا عرفا إرادة النبيّ استخلاف علي وذلك بتأكيده المستمر على العترة دَعَوا إلى الاكتفاء بالقرآن خروجا من المأزق الّذي سيواجهونه لاحقاً، وقد مَتَّنوه بتبنيهم فكرة جمع القرآن من جديد وجعل هذه الفضيلة لهم لا لعلي عليه‌السلام.

وقد يكون رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله بدعوته الصحابة ـ أيّام مرضه ـ أن يأتوه بالكتف والدواة أراد ـ مضافا إلى تأكيده على إمامة الإمام علّي عليه‌السلام ـ، إرشادهم إلى وجود آيات نازلة في أهل بيته وأنهم خلفاؤه من بعده.

كما أنّ عمر بن الخطّاب وبقوله: «**حسبنا كتاب الله**» أراد أن يقول للنبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله: لا داعي لأن تذكّرنا بتلك الآيات، فهي موجودة بأيدينا، وفي صدورنا، وهي تكفينا عنك وعمّا تريد الوصية به (فحسبنا كتاب الله)، أي أنّه سلك طريقة الاحتماء بالقرآن لاستنقاص النبي عما يريد أن يدعو إليه.

وقد صدر ما يشابه هذا الكلام من عمر للإمام علّي حينما أتاه بالمصحف المفسّر، فقال له: «**انصرف به معك، لا تفارقه ولا يفارقك**».

---

(١) في مرض رسول الله.

(٢) لما جلس بعد وفاة رسول الله على أريكته.

(٣) وهما اللذان قيل عنهما بأنهما جمعا القرآن بعد رسول الله.

وسؤالنا: هل هناك ترابط بين ما قاله عمر أيّام خلافته ـ لمّا أراد أن يكتب السنن: «**وإنّي ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً، فأكبّوا عليها، فتركوا كتاب الله تعالى، وإنّي والله لا أُلبِسُ كتابَ الله بشيءٍ أبدا**» [1]، أو «**أُمنية كأُمنية أهل الكتاب**» [2] ـ وبين ما علله في منع تدوين الحديث وهو التشبّه ببني إسرائيل أم لا؟

بل ما يعني في المقابل تشبيه رسول الله الإمام علي بن أبي طالب بنفسه ومؤاخاته معه عليه السلام وقوله: «**كهارون من موسى**»، أو جعل الله ورسوله عدد خلفائه «**كعدة نقباء بني إسرائيل**» [3] وهل اختلط عليه شيء بشيء آخر.

ألا تدل الجملتان الآنفتان [4] من قبل عمر على وجود كتابٍ معهود ومعروف بين أيدي المسلمين، اكتفى عمر به بديلاً عن السنة وعمّا أراد النبيّ كتابته لهم.

وهل هناك ترابط بين التشبّه ببني إسرائيل وبين إخبارات رسول الله صلى الله عليه وآله عن اتّباع أمّته الأُمم السابقة في قوله: «لتتبعنّ سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتّى لو دخلوا جحر ضبٍ تبعتموهم» [5]، وهل هذا يشير إلى تحريف المسلمين للقرآن لاحقاً كما حرفت اليهود التوراة؟

---

(١) الجامع لمعمر بن راشد ١١: ٢٥٧/ ح ٢٠٤٨٤، مصنّف عبدالرزاق ١١: ٢٥٨ / ح ٢٠٤٨٤، باب كتاب العلم، تقييد العلم: ٤٩، المدخل إلى السنن الكبرى ١: ٤٠٧/ ح ٧٣١.

(٢) تقييد العلم: ٤٩ ـ ٥١.

(٣) مناقب بن شهرآشوب ١: ٢٥٨، مسند أحمد ١: ٣٩٨ / ح ٣٧٨١.

(٤) (حسبنا كتاب الله) و(إني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً).

(٥) صحيح البخاري ٦: ٢٦٦٩/ ح ٦٨٨٩، مشكاة المصابيح ٣: ١٤٧٣/ ح ٥٣٦١ متفق عليه.

*بل هل هناك ترابط بين كلام عمر السابق وما جاء في **كنز العمّال** من مسند عمر وقوله:*

«إنّي كنت أغشى اليهود يوم دراستهم فقالوا: ما من أصحابك أحد أكرم علينا منك، لأنّك تأتينا.

قلت: وما ذاك إلّا أنّي أعجب من كتب الله كيف يصدّق بعضها بعضاً، وكيف تصدّق التوراة الفرقان والقرآن التوراة...» (١).

وقوله لرسول الله ﷺ: *«إنّ أهل الكتاب يحدّثونا بأحاديث قد أخذت بقلوبنا، وقد هممنا أن نكتبها.*

فقال ﷺ: يابن الخطّاب أمتهوّكون أنتم كما تهوّكت اليهود والنصارى؟! أما والّذي نفس محمّد بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية...» (٢).

وهل كان عمر بن الخطّاب يخاف من أن تتأثّر أمّة محمّد بتعاليم أهل الكتاب، أم كان يخاف من استخلاف رسول الله العترة على أمته؟

أوليس في جملة عمر الآنفة «**حسبنا كتاب الله**»، ونهي أبي بكر من التحديث عن رسول الله ﷺ والاكتفاء بالقرآن دون السنة وقوله: «**بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه**» (٣)، تعريض بالنبي ﷺ وعدم احترام لسنّته.

---

(١) كنز العمّال ٢: ١٥٣ / ح ٤٢٢٢.

(٢) انظر مسند أحمد ٣: ٣٨٧ / ح ١٥١٩٥، مجمع الزوائد ١: ١٧٤، ٨: ٢٦٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ١: ٢ ـ ٣، حجّيّة السنة: ٣٩٤.

على أنّ الله سبحانه وتعالى كان قد ألزم المؤمنين بلزوم اتّباعه وعدم التخطّي عن أوامره ﷺ لقوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾ (١) وقوله تعالى: **إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (٢).

فلماذا أبو بكر وعمر لا يرتضيان الأخذ بقول النبيّ وفعله وتقريره، ويتخطيان أوامره؟ بل يرشدانه في الأخذ عن اليهود، هل لكونه ﷺ كان داعيا إلى اتّباع عترته؟ وهل الدعوة إلى العترة بدعة أم أنها سنة!!

أجل، إنّ أبابكر وعمر كانا يتعاملان مع رسول الله ﷺ كإنسان عادي يصيب ويخطىء، فتراهما يرفعان صوتهما فوق صوت النبيّ ﷺ (٣).

وقد أخذ عمر بن الخطّاب بثوب رسول الله ﷺ لمّا أراد الصلاة على المنافق (٤).

ونهى الصحابة الجالسين عنده ﷺ عن أن يأتوه بكتف ودواة، معلّلاً بأنّ الرجل ليهجر (٥) ـ والعياذ بالله ـ ومعناه: أنّ بعض الصحابة كانوا لا يعرفون مكانة رسول الله ﷺ المميّزة عند ربّ العالمين، أو كانوا لا يريدون أن يمنحوه ويعطوه ﷺ ما أعطاه

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٦.

(٢) سورة النور: ٥١.

(٣) صحيح البخاري ٤: ١٨٣٣ / ٤٥٦٤، تفسير القرطبي ١٦: ٣٠٣، تفسير ابن كثير ٤: ٢٠٦، مسند احمد ٤: ٦ / ح ١٦١٧٨.

(٤) صحيح البخاري ٤: ١٧١٥/ ح ٤٣٩٣، صحيح مسلم ٤: ١٨٦٥/ ح ٢٤٠٠.

(٥) المنتقى من منهاج الاعتدال ١: ٣٤٧ ، وانظر طبقات ابن سعد ٢: ٢٤٢.

الله، أي أنّهم كانوا يحاولون أن يجرّدوه ﷺ من عظمة الرسالة ويجعلوه مبلّغا عادياً وموصلاً للأمانة فقط بحيث لا يكون لشخصه الكريم مدخلية في الشريعة.

أو كانوا يريدون أن يقولوا بأنّ ما أتى به محمّد من عند الله هو أهمّ من شخصه الكريم ﷺ، إذ يلزم على المؤمنين الأخذ بما أتى به من الذكر الحكيم لا بما قاله ﷺ تفسيراً وتأويلاً في ذلك، لكون القرآن حمّالا ذا وجوه ـ حسب تعبير الإمام عليّ عليه السلام ـ وعليهم الاكتفاء بالقرآن دون تفسيره وتبيانه من قبل رسول الله ﷺ، فلو قُرِّر هذا المنهج فسيفتح المجال لدخول الرأي في القرآن حسب اعتقاد الإمام وكثير من الصحابة.

نعم، إنّ عمليّتهم هذه [1] كانت تدعو إلى التنصّل عن أوامر الرسول ﷺ، في حين أنّا نعلم بأنّ طاعة النبيّ هي طاعة الله، ومعصيته هي معصية الله، ولا اختلاف بين كلامه ﷺ وبين ما أتى به من السماء، لقوله تعالى: **﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾**، ولقوله تعالى: **﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾**.

لكن الآخرين ـ وبقولهم الآنف ـ أرادوا تحجيم دور الرسول ﷺ والرسالة، وقد يكونون هادفين في أُطروحتهم هذه، وقد لا يكونون لكنّ المؤشرات تدل على ذلك، فهم يريدون القول بأنّ كتاب الله أهمّ من رسول الله ﷺ، وأنّ الصلاة أهمّ منه ﷺ، لأنّ الرسول ﷺ ـ بعقيدتهم ـ يخطئ ويصيب ويسهو وينسى والعياذ بالله، لكن القرآن معصوم، وهذا يلزم المسلم الاكتفاء بالقرآن دون السنّة، أي أنهم قالوا بذلك لادّعائهم

---

(١) أي الاكتفاء بالقرآن دون السنة.

خطأ رسول الله ﷺ في معرفة الموضوعات الخارجية كتأبير النخل [١] وأمثاله ثم القول باجتهاده في الأحكام، والقول بسهوه ﷺ، فلو كان ﷺ يسهو فلا يجب اتّباع قوله وفعله.

إنّ هذه الرؤية باطلة وتخالف القرآن ولا يرتضيها رسول الله ﷺ؛ إذ خاطب ﷺ أؤلئك القائلين بها بقوله: «**ألا وإنّي قد أوتيت الكتاب ومثله معه**» [٢].

وكان لا يرتضي الفصل بين كلامه وبين القرآن؛ لأنّه ﷺ المأمور بتبيينه للنّاس ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾، وقد وافقه على هذا الاعتقاد فريقٌ من الصحابة، فكانوا يعلمون بأنّه أهمّ من القرآن والصلاة، وأنّ اتّباعه واجب وهو أهمّ فرائض الله.

> ففي **صحيح البخاري** «أنّ أبا سعيد بن المعلّى الأنصاري كان في الصلاة، فدعاه رسول الله ﷺ فتباطأ حتّى أكمل صلاته، ثمّ جاء إلى الرسول ﷺ، فاعترض رسول الله ﷺ على هذا التباطؤ موبّخاً إيّاه بقوله: ألم تسمع قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ**﴾» [٣].

---

(١) انظر الخبر في شرح مشكل الآثار ٤: ٤٢٣.

(٢) مسند أحمد ٤: ١٣٠ / ح ١٧٢١٣، وسنن أبي داوود ٤: ٢٠٠ / ح ٤٦٠٤.

(٣) سورة الأنفال: ٢٤، والخبر في مواضع عدة من صحيح البخاري منها ٤: ١٦٢٣ / ح ٤٢٠٤، و١٧٠٤ / ح ٤٣٧٠ ، سنن أبي داوود ٢: ٧١ / ح ١٤٥٨، سنن الترمذي ٥: ١٥٥ / ح ٢٨٧٥، مستدرك الحاكم ١: ٧٤٥ / ح ٢٠٥١.

لكن هناك في المقابل مَنْ كان يقلّل من مكانته صلى الله عليه وآله ومكانة أهل بيته.

وقد مرّ عليك سابقا بأنّ الإمام عليّا عليه السلام وضّح لأبي بكر تجاوزَهُ على الأمور المعرفية، وأنّه لا يُدْرِكُ كنه القرآن وأسراره، وأنّ ما أفتاه في حقِّ فاطمة الزهراء عليها السلام يخالف القرآن الكريم (١)، لأنّه تعامل مع الأمور بسطحية لا بعمق.

في حين أنّ الامام عليّاً عليه السلام كان يعرف مكانة الرسول صلى الله عليه وآله، ويعتبر أمره صلى الله عليه وآله أهمّ من الصلاة، إذ ترى عليّاً لا يتحرّك حين نزول الوحي علي الرسول صلى الله عليه وآله، لكون رأسه صلى الله عليه وآله في حجره عليه السلام، امتثالاً لأمر الله وأمر الرسول صلى الله عليه وآله، حتّى كادت تغيب الشمس، وقد فاته عليه السلام وقت فضيلة الصلاة من قيام فصلاها من جلوس دون أن يضع رأس رسول الله صلى الله عليه وآله على الأرض، فأكرمه الله سبحانه بردّ الشمس بدعاء النبي صلى الله عليه وآله (٢)، ومثله حال صحابة آخرين كانوا يعتقدون بأن اتّباع الذوات المقدسة كرسول الله أهم من الصلاة.

فالامام عليه السلام كان يعتقد بلزوم احترام رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّ حرمته كحرمة القرآن أو أشد.

---

(١) اشارة إلى منعها فدكاً استناداً الى حديث يرويه عن النبي: انا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة انظر فتح الباري ١٢ : ٨.

(٢) المعجم الكبير ٢٤ : ١٤٤/ ح ٣٨٢، و١٤٧/ ح ٣٩٠، و١٥٢/ ح ٣٩١، شرح مشكل الآثار ٣ : ٩٢، ٩٤ بطريقين، تفسير القرطبي ١٥ : ١٩٧، قال، قال الطحاوي: وهذان الحديثان ثابتان ورواتهما ثقات.

وقد أجاب عليه السلام الأنصار القائلين لفاطمة الزهراء عليها السلام:

«يا بنت رسول الله مضت بيعتنا لهذا الرجل ـ أي لأبي بكر ـ، ولو أنّ زوجك وابن عمِّك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به.

فقال عليّ عليه السلام: أفكنتُ أدعُ رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع النّاس سلطانه؟.

فقالت فاطمة عليها السلام ما صنع أبو الحسن إلّا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم وطالبهم» [١].

أي أنّ الإمام كان يريد التأكيد على أنّ هناك اتّجاهاً بين الصحابة لا يعير قيمة للرسول صلى الله عليه وآله حيّاً كان أم ميّتاً، بل يتّهمه بعدم المبالاة بجمع كتاب ربه وتركه أمته هملاً بلا راعٍ.

وأنّ أصحاب هذا الاتجاه هم الذين استولوا على الخلافة من بعده صلى الله عليه وآله وكان همّهم الوصول إلى الخلافة والحكم فقط.

وقد جاء هذا المعنى واضحاً في الندبة الرابعة التي وجّهها الإمام عليّ عليه السلام إلى ابن عمّه رسول الله صلى الله عليه وآله، بعد وفاة الزهراء عليها السلام حيث أرسل دموعه على خدّيه وحوّل وجهه إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله قائلاً:

«السَّلامُ عليك يا رسول الله سلام مودّعٍ لا قالٍ ولا سَئمٍ، فإنْ أنصرف فلا عن مَلالة، وإن أُقِم فلا عن سوء ظنٍّ بما وَعَد الله الصابرين، والصبرُ

(١) الإمامة والسياسة ١: ١٩، شرح نهج البلاغة ٦: ١٣ عن الجوهري.

أيمنُ وأجمل، **ولولا غلبةُ المستولين لجعلتُ المقام واللبث لزاما معكوفا...**»[(١)].

كلّ هذه النصوص تؤكّد بأنّ أميرالمومنين كان مستاءاً من فعل أولئك الناس الذين حاولوا التفريق بين القرآن والنبي، في حين أن السنّة النبوية هي حجة عند الله وهي مثل القرآن الكريم، كما أنّ العترة هي عدل القرآن لا تفارقه، لكنّ المستولين حاولوا التقليل من شأن الرسول صلى الله عليه وآله وأهل بيته، وقالوا عنه في مرض موته: إنّه (**ليهجر**) أو (غلبه الوجع) أو (أهجر)، ثمّ تركوا جنازته بعد وفاته على الأرض ذاهبين إلى السقيفة بحثاً عن الحكم والسلطة.

فقولهم بعدم جمع رسول الله للقرآن وتركه أمته بلا خليفة، هو استنقاص للرسول صلى الله عليه وآله والرسالة، وإنّ أمير المؤمنين عليه السلام أكّد بأنّه لو استطاع لوقف أمام هذه الأفكار المقلّلة لمكانة الرسول، ولجعل المُقام عند قبره صلى الله عليه وآله لزاما عليه وعلى المسلمين، واللّبث عنده معكوفاً، وذلك لجفاء الناس بحق رسول الله وعدم عملهم بوصيته.

إذن رؤية «حسبنا كتاب الله»، و«بيننا وبينكم كتاب الله» وضعت للتقليل من فكرة احترام الأنبياء والأوصياء مع التظاهر باحترام القرآن [(٢)]، والّذي هو معنىً آخر لقوله صلى الله عليه وآله: عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ، أو أنّه معنىً آخر لحديث الثقلين، أو أنّه معنىً آخر لقوله تعالى: ﴿**وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ وأمثالها من الآيات والأحاديث

---

(١) الكافي ١: ٤٥٩/ ح ٣، وانظر أمالي المفيد: ٢٨١ / ح ٧.

(٢) وضحنا هذه الفكرة فى كتابنا (الصلاة خير من النوم الوجه الآخر)، فراجع.

الكثيرة المعظِّمة لحق العترة.

إنّ جذور المسألة ترجع إلى ما قلناه، وقد يمكننا إرجاع جذور رؤية الاكتفاء بالقرآن دون السنّة عند عمر على الخصوص، إلى ما أصيب به من ردّة فعل أيّام رسول الله ﷺ، لأنّه كان قد اقترح على الرسول ﷺ عدّة مرّات الاستزادة من كتب أهل الكتاب، والرسول ﷺ كان يغضب كل مرة من اقتراحه.

«فعن خالد بن عرفطة أنّ عمر قال: انطلقتُ أنا... فانتسخت كتاباً من أهل الكتاب ثّم جئت به في أديم.

فقال لي رسول الله: ما هذا في يدك يا عمر؟

قلت: يا رسول الله، كتاب انتسخته لنزداد به علماً إلى علمنا.

فغضب رسول الله حتّى احمّرت وجنتاه، ثّم نودي بـ: (الصلاة جامعة)، فقالت الأنصار: أُغضِبَ نبيّكم! السِّلاح السِّلاح، فجاؤوا حتّى أحدقوا بمنبر رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: يا أيّها النّاس! إنّي قد أُوتيت جوامع الكَلِم وخواتيمه، واخْتُصِرَ لي اختصاراً، ولقد أتيتكم بها بيضاء نقّية، فلا تَتَهوّكوا ولا يغرّنكم المُتَهوِّكون (١).

قال عمر: فقمت فقلت: رضيت بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبك رسولاً، ثّم نَزَل رسول الله ﷺ» (٢).

---

(١) متهوكون: متحيرون، غريب الحديث لابن سلام ٣: ٢٩، تاج العروس ٢٧: ٤١٠، مادة: هوك.

(٢) الاحاديث المختارة ١: ٢١٦ / ح ١١٥، مجمع الزوائد ١: ١٧٣، ١٨٢.

وفي آخر «عن عبد الله بن ثابت، قال: جاء عمر بن الخطّاب فقال: يا رسول الله! إنّي مررت بأخ لي من يهود، فكتب لي جوامع من التوراة، قال: أفلا أعرضها عليك؟

فتغيّر وجه رسول الله ﷺ، فقال عبد الله [بن ثابت]: مَسَخ الله عقلك! ألا ترى ما بوجه رسول الله؟!

فقال عمر: رضيت بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّد رسولاً» (١).

فسؤالنا هو: هل قوله: «**وإنّي والله لا أُلبِسُ كتابَ الله بشيء أبدا**» (٢)، أو «**أُمنية كأُمنية أهل الكتاب**» (٣)، هي واقعية وجاءت عن قناعة حقيقة، أو أنّها كانت من آثار تلك الصدمة التي مُني بها من قبل رسول الله ﷺ حينما أتاه بجوامع من التوراة من بني قريظة (٤)، أو من بني زريق (٥)، أو من يهود مكّة (٦)، إذ ترى رسول الله في كلّ

---

(١) المصنّف لعبدالرزّاق ٦: ١١٣ / ح ١٠١٦٤، ١٠: ٣١٣/ ح ١٩٢١٣ والنص منه، ومجمع الزوائد ١: ١٧٤، وفيه: يا رسول الله! جوامع من التوراة من أخ لي من بني زريق، فتغيّر وجه رسول الله ...

(٢) الجامع لمعمر بن راشد ١١: ٢٥٧/ ح ٢٠٤٨٤، مصنّف عبدالرزّاق ١١: ٢٥٨ / ح ٢٠٤٨٤، باب كتابة العلم، تقييد العلم: ٤٩، المدخل إلى السنن الكبرى ١: ٤٠٧/ ح ٧٣١.

(٣) تقييد العلم: ٥٢.

(٤) مسند أحمد ٢: ٦٤٩.

(٥) مجمع الزوائد ١: ١٧٤.

(٦) كنز العمّال ١: ١١٣ / ح ١٠١٠.

تلك القضايا يغضب من اقتراح عمر، لماذا؟ هل لتوجّهه لليهود وترك كلامه، أم لشيء آخر؟

برأيي أنّ ما علّله عمر في أمر منع تدوين الحديث من التشبّه ببني إسرائيل، ليس بواقعيّ؛ لأنّه لا ينكر أحدٌ من المسلمين أنّ ترك القرآن والانصراف إلى سواه منهيٌّ عنه، وحرام شرعا، لكنّ الادّعاء بأنّ الاشتغال بغير القرآن يؤدّي إلى تركه ـ وأنه من التشبه ببني اسرائيل ـ خلط بَيِّن وكلام غير دقيق؛ إذ من الثابت أنّ ما يؤدّي إلى ترك القرآن هو ما يكون منافياً له، كالأخذ بالتوراة والإنجيل، وما فيهما من العقائد والآراء، وأمّا العناية بمفسِّر القرآن ومُبيّنه وهو رسول الله، وعدّه موجبا لترك القرآن وهجرانه، فهو إيهام وخلط بين حقّ وباطل... ذلك أنّ الإقبال على الحديث إقبال على القرآن الكريم في تفسيره والكشف عن مضامينه.

بقي إذاً أنّه ربّما يعود هذا التفكير عند عمر إلى ما قلناه من عدم احترامه للرسول ﷺ، أو عدم معرفته مكانته ﷺ، أو عدم حبّه ولاية عترته ﷺ على الأمّة من بعده.

نعم، إن الباحث الموضوعي لا ينكر ارتباط عمر مع اليهود قبل الإسلام، وأنّه قد أثّر عليه حتّى طلبوا منه أن يطالب النبيّ ﷺ بتبنّي توراتهم المحرّفة وأن يستزيد من علومها!! وهذا الاقتراح من عمر لرسول الله آذاه ﷺ، وكان عليه ﷺ أشدّ من حَزّ الشفار، وأمرّ من طعم العلقم.

فقد يكون هذا التصريح من عمر جاء على أثر تلك الصدمة التي مني بها أيّام رسول الله ﷺ، أي أنّه أراد أن يُعَدّل موقفه فوقع فيما هو أكبر منه.

وقد يكون منعه من تدوين الحديث كان لخوفه من أهل الكتاب! لأنّهم كانوا يقرؤون في توراتهم ولا يحفظونها، أي أنّ الكتابة كانت رائجة عندهم لا المحفوظات، لـكن وبعد أسرهم الجماعي ونقلهم إلى بابل قد أحرقت جميع كتبهم ودمرت معابدهم، حتى أنقذهم كوروش فدوّنوا التوراة على ما بقي في الذاكرة عندهم.

فعمر لما رأى استياء رسول الله من اقتراحه أصابته ردة فعل، فأراد أن يفعل عكس ذلك في أمة محمّد ﷺ فدعا الى الحفظ بعيداً عن الكتابة، وبعبارة أوضح: حصلت ـ في صدر الإسلام ـ حالة الإفراط والتفريط في مسألة الكتابة والحفظ في القرآن وأحاديث رسول الله.

إذن فأتباع مدرسة الخلفاء كانوا يدعون إلى الحفظ، مفسرين النصوص السابقة عن الصحابة في جمع القرآن بأنّها جمع حفظ في الصدور لا كتابة في السطور.

مؤكّدين لزوم ضبط القراءة القرآنية بواسطة الشيخ القارئ، أي أنّهم ولحدّ هذا اليوم يهتّمون بالحفظ والمشيخة أكثر من عنايتهم بالمدون والمكتوب، وهذا شيء حسن ولا نخالفه بل نعتقد بأصالته ولزوم الحفاظ عليه، لأن الرسول تلقى الوحي بالعرض، وعَلَّم أصحابه بالنقل الشفهي، لكنّ هذا لا يعني إنكار المكتوب والإفراط في المخالفة مع التدوين وحرق المصاحف المدونة عند الصحابة بدعوى أنّه مثير للاختلاف، وجعل كل ذلك شرعيّاً.

فقد يكون النبيّ بغضبه على عمر وتغيّر وجهه أراد أن يُفهمه بأنّ ما قاله عن أحاديث اليهود وأخذها بمجامع قلبه ليس بصحيح؛ لأنّ كلامه ﷺ أبلغ من كلام أحبارهم وأعمق وأنفذ في النفوس.

فلماذا يرشد عمر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أقوالهم ويتناسى تعاليم رسول الله وأقواله التي هي بمنزلة القرآن في لزوم الحيطة منهم، مع علمه بأنّ كلامه صلى الله عليه وآله لا يقاس بكلامهم أبداً؛ لأنّ الله كان قد أعطى رسوله صلى الله عليه وآله جوامع الكلم، وهي ممّا لا يعطيه لأحد حتّى لموسى بن عمران عليه السلام، بل جاء في بعض الأخبار بأنّ موسى لو جاء لاتبع محمّداً، وهذا ما قاله صلى الله عليه وآله لعمر بن الخطاب لما جاء بالتوراة الى النبي، وقال:

أفلا أعرضها عليك، فتغير وجه رسول الله ... فقال: والذي نفس محمد بيده لو بدا لكم موسى ثمّ اتبعتموه وتركتموني لضللتم [١] **...**

فكيف يريد عمر بن الخطّاب من رسول الله صلى الله عليه وآله الاستزادة من علم اليهود [٢]، وهو الّذي أُعطي ما لم يعط أَحَدٌ من العالمين؟

إذن مسألة تاريخ جمع القرآن ترتبط بشخصيّات وأفكار وآراء لها علاقة بأهل الكتاب ـ كزيد بن ثابت، وعمر بن الخطّاب، ومروان بن الحكم [٣]، وعثمان بن عفان[٤] ـ وممن لا يعيرون لرسول الله صلى الله عليه وآله قداسة، هذا من جهة.

---

(١) سنن الدارمي ١: ١٢٦ / ح ٤٣٥، مصنف عبدالرزاق ٦: ١١٣ / ح ١٠١٦٤، مسند احمد ٣: ٤٧٠ / ح ١٥٩٠٣.

(٢) انظر تقيد العلم ١: ٥٢ وفيه قال عمر لرسول الله: يا رسول الله كتاب انتسخته لنزداد به علما إلى علمنا.

(٣) قال الامام علي عنه: كف يهودية، وهو الذى أحرق مصحف حفصة بعد وفاتها. انظر نهج البلاغة ١: ١٢٣ / الخطبة ٧٣ من كلام له عليه السلام قاله لمروان بن الحكم بالبصرة.

(٤) شبهت عائشة عثمان بنعثل ذلك الرجل اليهودى . انظر تاريخ الطبري ٣: ١٢، الكامل في

⇦

ومن جهة أخرى ترى عمل هؤلاء كان في إطارين:

الإطار الأول: مخالفتهم لوصيّ محمّدٍ ـ علي بن أبي طالب ـ الّذي قال عنه رسول الله ﷺ: أنت مني بمنزلة هارون من موسى.

والإطار الثاني: السماح لأنفسهم التدخل في شؤون الدين والزيادة والنقصان فيه مصلحةً، وهذا مما يجعل المسلم المخلص أن يتخوف على القرآن، ولأجله جاء عن الإمام علي قوله: «**خشيت أن ينفلت القرآن**»، أو «**أن يزاد فيه**» وأمثالها.

إذن، تخوف رسول الله من أن تضيع أمته القرآن كما ضيعت اليهود والنصارى هو أمر طبيعي، وقد مر عليك بأن رسول الله كان يسارع في كتابة الوحي و قد أمر وصيَّه بأن يدون المكتوب بعد وفاته مباشرة، وقد أقسم الامام أن لا يرتدي برداء حتى يجمع القرآن، وجاء عنه أن النبي قال له: والذي بعثني بالحق **لئن لم تجمعه بإتقان لم يجمع أبداً، فخصّني الله عزوجل بذلك دون الصحابة** (١) كل ذلك تعظيماً لكلام رسول الله، وحفاظاً على القرآن من أن يزاد فيه.

وعليه فإنّي لا أريد أن اعتبر الارتباط باليهود، وكون زيد بن ثابت أو غيره يهوديّا أو نصرانياً بحدّ نفسه ذمّاً لهؤلاء الأشخاص، لأنّ اليهودية والنصرانية كانت حالة رائجة في صدر الإسلام، فما من مسلم إلّا وقد كان يهوديّا أو نصرانيّا أو مجوسيّا أو

التاريخ ٣: ١٠٠، الفتنة ووقعة الجمل: ١١٥.

(١) الخصال: ٥٧٨ / ح ٥٥ عن أبواب السبعين، بحار الانوار ٣١: ٤٤٣ / ح ٥٥ من أبواب السبعين عن الخصال.

مشركا قبل إسلامه، والذين كانوا على الحنفية قلّة.

لكنّ الإتيان بكتب أهل الكتاب لرسول الله ﷺ وطلب الاستزادة منها، والقول بأنّ رسول الله ﷺ لم يجمع القرآن على عهده، وأنّه كان لا يعرف القراءة والكتابة، أو أنّ القرآن لم يجمع إلّا في عهد الخلفاء الثلاثة!! أو القول بأنّ رسول الله ﷺ كان لا يعرف أنّه نبيٌّ حتّى أخبره ورقة بن نوفل النصراني بنبوّته، وأمثالها [1]، هي المسيئة للفكر والعقيدة.

قالوا بذلك والباقر من أهل البيت كذّبهم في ادعائهم، وقد مرّ عليك عن ابن عباس أنّه قال لمعاوية: ***فمن قال يا معاوية أنه ضاع من القرآن شيء فقد كذب، هو عند أهله مجموع محفوظ*** [2].

وقال علي: *ثم شغلت بكتاب الله حتّى جمعته، فهذا كتاب الله مجموعاً لم يسقط منه حرف* [3].

والنتيجة: أنّه لا يستبعد أن تكون مسألة تخوّف عمر من التشبّه ببني إسرائيل واتّباع أحبارهم وترك التوراة جاءت على أثر ردّة الفعل السلبية التي مني بها عمر بن الخطّاب.

كما لا يستبعد أن يكون تعليل عمر جاء لإبعاد أنظار النّاس عن رسول الله ﷺ،

---

(١) اُنظر إلى بعض أساطير اليهود المتسربة إلى الاسلام في كتابنا منع تدوين الحديث: ٩٠.

(٢) كتاب سليم: ٣٦٩ وعنه في بحارالانوار ٣٣: ٢٧١.

(٣) كتاب سليم: ٢٠٩ وعنه في بحارالانوار ٣١: ٤٢٣ و٨٩: ٤١.

لأنّ الالتفات إلى أقوال وأفعال رسول الله ﷺ باعتقاد عمر بن الخطّاب يعنى إبعاد النّاس عن النصّ القرآني، فأراد أن يكتفوا بالقرآن دون السنة!!

في حين أنّ هناك فرقاً كبيراً بين أقوال رسول الله ﷺ وبين أقوال أحبار بني إسرائيل.

كما أنّ هناك فرقاً كبيراً بين القرآن والتوراة، ولا يمكن لعمر ولا لغيره أن يقارن رسول الله بغيره.

نعم، إنّ النصوص التاريخية والحديثية تؤكّد بأنّ عمر بن الخطّاب كان لا يرى وجوب اتّباع رسول الله ﷺ إلّا فيما أتى به من قبل البارئ، ومعناه: أنّ أوامر الرسول ﷺ ونواهيه الأخرى عنده إرشادية يجوز مخالفتها.

وبهذا فقد اتّضح لك بأنّ كلا تعليليه غير مقبول؛ لأنّ كتابة حديث رسول الله ﷺ لا تعني ترك كتاب الله. كما ليس هناك شبه بين القرآن والتوراة، وبين حديث رسول الله ﷺ وأقوال أحبار بني إسرائيل.

بعد كلّ هذا تعرف مقدار قول من قال: « ليس في مجامعنا الحديثية حَدِيثٌ واحِدٌ دالٌّ على تحريف القرآن الحكيم» [(١)]، إذ رأيت وجود الكثير الكثير في ذلك عندهم.

فأهل السنة والجماعة قالوا بأشياء كثيرة مست بأصل الشريعة وبالرسول الأكرم ﷺ، وعليهم تصحيحها، منها قولهم:

كون الرسول أُمّيّاً لا يعرف القراءة والكتابة.

---

(١) انظر الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير: ٢٥.

وأنّه صلى الله عليه وآله ترك أُمّته دون أن يدوّن لهم كتاب ربّهم.

وأنّ الصحابة جمعوا القرآن في الصدور لا في السطور.

وأنّ جمع القرآن كان بيد غير المعصوم، وقد جُمع متأخّراً.

وأنّ عثمان بن عفّان هو أوّل من وحّد الأُمّة على القراءة الواحدة، أي أنّ جَمع القرآن وتوحيد القراءات كانت منه وقد جاءت بعد سنة ٢٤ للهجرة.

وأن القرآن يجوز أن يُقرأ بأي شكل كان ما لم تجعل آية رحمة آية عذاب، لأنه جاء من باب هلم وتعال.

فإنّ أمثال هذه الأقوال تفسح المجال للقول بتحريف القرآن ومدرسة أهل البيت ترفض كل هذه الأقوال المسيئة للإسلام والقرآن وللنبي ولعيون الصحابة الذين ورد فيهم المدح.

وباعتقادنا أنّ القول بجمع القرآن متأخراً في عهد الشيخين وعثمان، هو أعظم خطراً من وجود روايات التحريف عند الفريقين، لأنّ من خلاله نَفَذَ المخالفون وأعداء الدين وقالوا بكلامهم الباطل في القرآن؛ فالمستشرقون استدلّوا بأمثال تلك الأقوال للمساس بالقرآن والسنّة المطهّرة والرسول الأكرم.

وعلماء المسلمين جَدُّوا للإجابة عنها، لكن كيف يجيبون ومقومات دعوى المستشرقين موجودة في الكتب الحديثية والتاريخية والتفسيرية الأصلية عند أهل السنة والجماعة.

قال الزرقاني في (المبحث السادس نزول القرآن على سبعة أحرف):

«وقع علَيّ كتاب لمن يَدْعُون أنفسهم مبشّرين، اسموه (مباحث قرآنية)،

وجعلوا موضوع الجزء الأوّل منه (هل من تحريف في الكتاب الشريف)، وتصيّدوا فيه من الآراء المزّيفة ما الحقّ منه بريء ﴿وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾ ونحن نستعين الله ونستهديه...» [(١)] إلى آخر كلامه.

وقال المستشرق الألماني أتان كلبرك في مقدّمة تحقيقه لكتاب **التنزيل والتحريف** للسّياري:

«ليس بحوزة المسلمين نصّ من القرآن مكتوب بخطّ النبيّ بصرف النظر عن وجود مصحف كامل كتبه محمّد أو أيّده.

كلّ ما هو موجود عندهم هو آيات وسور، جمعها بعض أصحابه واحتفظ بها.

وقد أقدم أبو بكر بوصيّة من عمر على جمع تلك القصاصات ثمّ بقيت تلك القصاصات عند عمر ولم تعمّم ثمّ ورثتها حفصة...» [(٢)] إلى آخر كلامه.

وقال شفالي [(٣)]: «فبعد أن اضطرّ المؤمنون إلى التكيّف مع الحقيقة المرّة ـ وهي أنّ عثمان الحاكم العاجز وغير المحبوب قد أصبح الأب الروحي للنسخة الرسمية للقرآن ـ أرادوا على الأقلّ من منطلق المساواة أن ينسبوا لسلفه الّذي يفوقه أهمّية

(١) مناهل العرفان ١ : ٩٨.

(٢) التنزيل والتحريف للسياري ـ مقدمة التحقيق ـ أصل الكتاب باللغة الانجليزية، وقد ترجمها إلى الفارسيّة الأستاذ معزّي: ٢٥.

(٣) وهو الّذي أكمل كتاب تاريخ القرآن لتيودور نولدكه.

بمقدار كبير جزءا ممّا سبق من عمل على هذه النسخة...» [١].

فهذا كلام بعض المستشرقين وهذه بعض شبهاتهم، فهم تساءلوا بأسئلة كثيرة، منها: كيف يمكن الاعتماد على كتاب لم يدوّنه رسول الله ﷺ، بل لم تثبت كتابته من قبل أصحابه في عهده ﷺ؛ وقد جاء جمعه بعد أكثر من عقدين من وفاة الرسول الأعظم ﷺ، فكيف يمكن الاعتماد على كتابٍ هذه ملابساته وخلفيّاته؟ بل كيف لا يمكن وقوع التحريف والتزوير فيه؟ وهذا تاريخه، هذا ما تساءلوه وطرحوه في كتبهم المؤلّفة ضدّ الإسلام وحواراتهم مع المسلمين.

وعليه فهذه التساؤلات وأمثالها ـ التي طرحها سلمان رشدي وغيره ـ جاءت من خلال وجود روايات سقيمة في المجاميع الحديثية السنّية، وهذه الروايات هي التي أسست عند القوم أصولاً باطلة مخالفة للقيم والثوابت.

إنّ منهج مدرسة الخلافة الخاطئ في تاريخ جمع القرآن، وقولهم بتأخير تدوينه إلى العقد الثالث للهجرة، فسح المجال لأعداء الإسلام للنفوذ إلى عمق الدين وأصله وأساسه، ألا وهو القرآن المجيد والتشكيك في حجيته.

إنّ الجمهور اعتقدوا بأنّ ما قالوه في جمع القرآن هو الحقّ الّذي لا ريب فيه، لعدم وجود دراسات نقدية من قبل المسلمين تردّ الرأي المشهور عندهم، كما اتّضح لك مخالفة أُطروحتهم مع العقل والثوابت التاريخية والإسلامية.

ومن المؤسف أن نرى مؤلّفينا وأعلامنا يتناقلون روايات جمع القرآن الموجودة في

(١) تاريخ القرآن لتيودور نولدكه: ٢٥٥.

كتب أهل السنة والجماعة في كتبهم دون أي مناقشة وتعليق، كأنّها حقّ لا ريب فيه، أو أنهم قالوا بها تماشياً مع مرتكزات الآخرين وعقيدتهم.

وإنّي سعيت في دراستي هذه أن لا أكون من أولئك، وأن لا أنساق وراء كلامهم تقليداً، بل جئت لكي أُدلي بدلوي وأقول برأيي صريحاً في جمع القرآن وإن خالف المشهور عندهم؛ لأنّه جاء دفاعاً عن قدسيّة القرآن ومكانة النبيّ الأكرم، فلا تجوز المماشاة والمداراة مع الآخر أكثر من هذا، وخصوصاً بعد أن وقفنا على استغلال المستشرقين لتلك الرؤية التي نحن منها براء والتي كذبها أئمتنا، فأردت ببحثي هذا التأكيد على أنّ الشيعة الإمامية لا تقبل تلك الرؤية وتراها مجانفة للحقّ والعقل والشريعة.

فالجمهور كرّروا كلامهم في تاريخ جمع القرآن حتّى صار كأنّه حقيقة لا يمكن أن يتخطّاها أو ينكرها أحد من المسلمين، ولو انتقد أحدٌ تلك الفكرة اتّهم بتحريف القرآن والخروج عن الدين وإثارة الفتنة وأمثال ذلك من التهم، مع العلم أنّ أصول تلك الفكرة هي الداعية إلى التحريف والمساس بالدين حسبما وضّحناه، لا نَقْدُها والقول بأنّ هذا المصحف المتلوّ عندنا اليوم هو مصحف رسول الله وليس بمصحف أبي بكر وعمر وعثمان.

فمصحف عثمان بن عفان إن كان غير المصحف المتواتر على عهد رسول الله فلا يمكن الاعتماد عليه وهو غير حجة لأنّه جُمِعَ بيد غير معصوم بعد ثلاثة عقود من وفاة رسول الله وبشاهدين.

أما لو قيل بأنّه مصحف رسول الله والذي قرؤوا به على عهده ثم من بعده، فلماذا

يجعلونه لعثمان ولا يعدّونه للنبي؟ ونحن قد أثبتنا بأنّ هذا المصحف المتداول اليوم هو لرسول الله وقد دوّن من قبل أمير المؤمنين، فتكون حجّته جاءت من خلال رسول الله ووصيه واشتهاره بين المسلمين، لا بالبيّنة والشهود كما يدّعى في جمع مصحف عثمان. وبهذا تكون نسبته إلى رسول الله أولى من نسبته الى الخلفاء وهذا يفهمه من له أدنى إلمام بالعلم.

وعليه، فروايات جمع القرآن لم تكن مثل روايات تحريفه ـ الموجودة في كتبهم ـ اضراراً بالدين، بل هي أشدّ منها، فالثانية مع خطورتها واضحة للمطالع، ويفهمها كلّ النّاس، لجلاء نصوصها فيمكن اجتنابها بسهولة ووضوح، بخلاف روايات جمع القرآن بعد رسول الله، فهي في الظاهر جميلة لكنها تنخر الدين من الأعماق، وتحفر أنفاقاً تحت الثوابت والأُصول، فهي أخطر من روايات التحريف، وخصوصاً لو طرحت في إطار قواعد ثابتة، وأصول حديثية مقبولة، ورسمت لها مقدمات مثل: أنّ رسول الله كان أُمّياً لا يعرف القراءة، والصحابة لم يدونوا القرآن على عهد رسول الله بل اكتفوا بحفظه، إلى غيرها من عشرات المقدمات الباطلة والهادمة للفكر الإسلامي، والّتي بيّنّاها في تمهيد هذه الدراسة.

بين تدوين المصحف وتدوين الحديث

وهنا مسألة أخرى يجب توضيحها أيضاً، وهي ترتبط بالأحاديث عموماً، وبأخبار التحريف على وجه الخصوص، وكيفية الاستدراج في طرح الفكرة والتسلسل في تنظيم حلقاتها حتّى تصير قواعد مسلّمة وثوابت يجب الأخذ بها، ونحن لو وضعنا

هذه القواعد الواحدة منها تلو الأخرى لحصلنا على شيء خطير.

فغالب أهل السنة والجماعة يعتقدون بصحّة جميع ما في الكتب الستّة، مع اعتقادهم أيضاً بكون السنّة النبويّة قاضية على القرآن، فهذا لو جُمع مع فكرتهم القائلة بعدم جواز عرض الحديث على القرآن للتأكّد من صحّته، فيصير معنى كلامهم: عدم وجود ضابطة صحيحة لمعرفة الحديث الصحيح من السقيم، والغث من السمين، بل لزوم الأخذ بما في الكتب الستّة كما هي هي والتعبد بها دون أيّ اعتراض، لأنّها مروية بطرق صحيحة، وهي سنّة ثابتة الصدور عن رسول الله وصحيحة وقاضية على القرآن لا يمكن الخدشة فيها على حدّ قولهم، **هذا من جهة.**

ومن جهة أخرى: من المعلوم أنّ الروايات الدالّة على تحريف القرآن في المجاميع الحديثية عند أهل السنّة والجماعة تتجاوز العشرات بل تدخل حيّز المئات، وأنّ الباحث لو تأمّلها لرأى السهم الأوفر منها مروية عن عمر بن الخطّاب، ثمّ عن غيره من الصحابة بالدرجة الثانية.

فقد يكون عمر بن الخطّاب بنقله لتلك الأخبار كان يريد أن يبيّن للنّاس بأنّه قد وقف على آيات لم تكن في أيدي النّاس، وعليه أن يرشدهم إليها، أو أنّه: ذهب قرآن كثير مع محمد بن عبد الله. والعياذ بالله.

والمتأمل في سيرة عمر بن الخطّاب يراه يتعامل مع النّاس كالهادي والمرشد، يُصَحّحُ لهم ما يروونه ويحكونه عن رسول الله ﷺ في القرآن وفي غيره، فعليه أن يقول وعليهم أن يصدّقوا ويتبعوا، وأنّه بنقله آية رجم الشيخ والشيخة أو غيرها كان يريد أن يرشدهم إلى وجودها وإقرارها في القرآن، لكنّه كان يخاف من النّاس أن يُخَطِّئُوهُ

وأن يقولوا بأنّه زاد في القرآن.

والأسوأ من كلّ ذلك أنّ علماء مدرسة الخلفاء جاؤوا يفسّرون حديث نزول القرآن على سبعة أحرف ـ والّذي رواه عمر وغيره ـ بشكل يخالف الثوابت لكن يفيد مدرستهم، وهو يشابه ما قالوه في سبب اختلاف الحديث عن رسول الله ﷺ؛ لأنّ مشكلة القرآن عند الخلفاء تشابه مشكلة الحديث عندهم.

نحن وضّحنا في كتابنا **منع تدوين الحديث** مسألة اختلاف النقل عن رسول الله، وأنّ من أسبابه المهمة أنّ الخلفاء لمّا جلسوا على أريكة الحكم بعد رسول الله ﷺ كان عليهم أن يعرفوا جميع أحاديث رسول الله ﷺ وقضاياه، وحيث إنّهم لا يعرفون ذلك وقعوا في مشكلة.

وفي المقابل كان الناس قد اعتادوا أخذ الأحكام من رسول الله ﷺ ـ بفارق أنّ رسول الله ﷺ كان مشرّعاً، والخليفة غير مشرّع ـ فعلى الخليفة أن يحدّث عن رسول الله ﷺ، وبما أنّه كان لا يعرف جميع ما حدّث به رسول الله ﷺ، فكان عليه أن يسأل الصحابة عن تلك الأحكام حتّى يفتيهم بها.

وإنّ تكرار هذه الحالة كانت تضعّف مكانته وتؤذيه، فكم من مرّة تراه يفتي بشيء والصحابة يخطّؤونه بأحاديث سمعوها أو كتبوها عن رسول الله ﷺ.

فكان عليه أن يتلافى المشكلة ويغلق منافذها، إذ إنّ مقارنة فتاواه مع القرآن وأحاديث الرسول ﷺ، ثمّ بيان وجه الخلاف بين فتواه وبين أصول التشريع سيسوق النّاس إلى التجري والتعريض به والوقوف أمام آرائه، فكان عليه أن يشرّع الاجتهاد أولاً لجميع الصحابة ـ كي يعذر نفسه في فتاواه ـ ثمّ يحصرها في نفسه متأخّراً على أنّه

خليفة المسلمين وأعلم الناس بالأحكام، ولا يجوز لأحد أن يخالف رأيه، وقد فعل ذلك بالفعل.

إذن مشكلة القرآن كانت تشابه مشكلة الحديث، فأبو بكر من جهة ليس عنده مصحف رسول الله صلى الله عليه وآله بعينه ولم يعرف عنه أنّه عرض قراءته على رسول الله[١]. ومن جهة أخرى يريد الناس القرآن كُملاً منه وهو يتمنّى وجوده عنده، كما أنّ الناس يطالبونه بالإفتاء بالمسائل المستحدثة، وهو مشغول بمحاربة معارضيه، وفي مقابله الإمام عليّ عليه السلام عنده القرآن المكتوب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مع علمه بالتأويل وشأن النزول.

فأبو بكر من جهة كان لا يريد أن يعطي امتيازاً لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ومن جهة أخرى يريد الوقوف على القرآن الكريم مجموعاً مدوّناً عنده.

فسعى أن يجمع القرآن من أفواه الناس ومكتوباتهم من جديد بمنهجيته من خلال المكتوب والمحفوظ عندهم، مع عدم ضغطه على كبار الصحابة وأخذه مصاحفهم قسراً كما فعله عثمان.

فكبار الصحابة أمثال: أُبيّ بن كعب وابن مسعود وأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل كانوا في عهد الشيخين يَقْرؤُون القرآن ويُقْرِئونه للنّاس، ولا مخالفة من الشيخين لهم.

---

(١) مرّ عليك كلام الذهبي في (معرفة القراء الكبار) وعدم وجود اسمه مع الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله في الطبقة الأولى من الصحابة.

لكن هذه الحالة لم تدم كثيراً، إذ حصرهم عثمان على قراءة واحدة، فولّدت له مشكلة من لا مشكلة؛ لأنّ كتاب الله متلوٌّ عند المسلمين، والمصاحف موجودة، واختلاف القراءة ـ باعتبار اللهجة ـ جائز عند الصحابة لرفع الحرج، فلماذا يريد عثمان أن يوحّدهم على قراءة واحدة، وما يعني ذلك؟ وما السبب فيه؟

وعليه، فعمر بن الخطّاب لم يأتِ بما يخالف المشتهر عند الناس، بل لا يمكنه فعل ذلك لأنّهم كانوا لا يأخذون بالقراءات الشاذّة، وأنّ القرآن المتلوّ عنده كان نفس القرآن المتلوّ عند الصحابة مع تجويزه تعدّد القراءة فيه. ولهذا لم يواجه مشكلة أساسية مع المسلمين آنذاك، بخلاف عثمان.

عمر والأحرف السبعة

نحن لا نعارض صدور حديث الأحرف السبعة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، لكن الكلام ليس عن صحّة الحديث وسقمه، بل عن المقصود منه، هل الأوجه السبعة: كالأمر، والزجر، والحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال. أو: الأقسام السبعة كما جاء على لسان الإمام عليّ عليه السلام.

أو: أنّه إشارة إلى تعدّد اللغات واللهجات والقراءات.

فالسؤال هو: لماذا نراهم يؤكّدون ـ من خلال مبحث الأحرف السبعة ـ على

صحّة اختلاف القراءات فيها [١] تاركين الأقوالالأُخرى في تفسيرها.

قال ابن حبّان (ت ٣٥٤): «اختلف النّاس فيها على خمسة وثلاثين قولاً» [٢].

وأوصل ابن حجر (ت ٨٥٢) تلك الأقوال إلى أربعين قولاً، وقد يكون أكثر من ذلك.

المهمّ أنّ أتباع الخلفاء وبعد وفاة رسول الله ﷺ استغلّوا هذا الحديث وأمثاله للدلالة على إمكان تبديل النصّ القرآني والتوسعة فيه، بحجّة أنّها قراءات صادرة عن رسول الله ﷺ، وهذا الكلام فيه ما فيه؛ لأنّ وجود قراءة رسول الله بين تلك القراءات لا يعني قراءته ﷺ بجميعها، فمشكلة تفسير النصّ ليست بأقلّ من مشكلة ترك تطبيق النصّ.

وقد ذكر الزرقاني اسم اثنين وعشرين صحابيّا رووا حديث الأحرف السبعة عن رسول الله ﷺ، وقد كان اسم عمر بن الخطّاب على رأس تلك القائمة، وأنّ قصّته مع هشام بن حكيم واختلافه معه على عهد رسول الله ﷺ في سورة الفرقان ثمّ تصحيحه ﷺ لقراءتيهما مذكورة في الصحيحين.

ثمّ قال الزرقاني:

« لكنّك خبير بأنّ من شروط التواتر توافر جمع يُؤْمَن تواطؤهم على الكذب في كلِّ طبقة من طبقات الرواية.

---

(١) أي في معنى الأحرف السبعة.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ١: ٢١٢.

فهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخّرة» [(١)].

فالزرقاني يشكّك في تواتر خبر الأحرف السبعة في الطبقات المتأخّرة وإن كان متوفّراً في طبقة الصحابة!! والحق معه، لأنّ رسول الله كان قد أقرأ أصحابه القرآن غضاً طرياً، ثمّ عيّن أربعة أشخاص [(٢)] منهم لإقراء الناس، فقال: استقرئوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل [(٣)].

فلا يعقل أن يختلف هؤلاء الصحابة مع رسول الله في القراءة لأنّه هو الذي علّمهم.

كما لا يصح تصحيحه ﷺ لجميع القراءات ـ إن صحّ وقوع الاختلاف بينهم ـ كما جاء عنه في قصة عمر مع هشام بن حكيم وغيره، لأنّ القرآن نزل من عند الواحد وعلى رجل واحد وبلسان واحد.

نعم قد يمكن تصور الاختلاف في المنقول عن رسول الله، لأنّ أحدهم قد يكون سمع القرآن منه ﷺ عن طريق النقل الجماعي في صلاته أو في خطبة له، والآخر تلقاه وعرض قراءته عليه ﷺ وتثبت من نقله وهذان نقلاه للخليفة، فمن الطبيعي أن يكون النقل الأول هو الأقرب إلى رسول الله لأنّه كان بالعرض والقراءة لكن عمر ـ

---

(١) مناهل العرفان ١: ٩٩.

(٢) على أقل تقدير.

(٣) صحيح البخارى ٣: ١٣٧٢ / ح ٣٥٤٨، ١٣٨٥ / ح ٣٥٩٥.

في منهجيته الجديدة ـ جعل كلا النقلين في مرتبة واحدة، ومن خلاله جاء تشريع تعدد القراءات [١] ، ثمّ أُرْجِعَ أصله إلى عصر الرسول ﷺ لكسب الشرعيّة منه ﷺ وعلى لسانه.

إذ إنّ تعدّد القراءات قد سمح لأئمة المذاهب كالشافعي وأحمد وأبي حنيفة ومالك أن يختاروا بعض الروايات والقراءات من بين العشرات منها، وحتّى إنّا نرى القارئ الواحد ـ وإن كان من القراء السبعة ـ له اختياران أو أكثر.

فقد روى ابن مجاهد عن نافع إمام دار الهجرة قوله: قرأت على سبعين من التابعين، وحدثني محمد بن الفرج، قال حدثنا محمد بن إسحاق الميسي، عن أبيه، عن نافع أنه قال: أدركت هؤلاء الأئمة الخمسة [٢] ـ وغيرهم ممن سمى ـ فلم يحفظ أسماءهم قال نافع: فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذّ فيه واحد فتركته، حتّى ألّفت هذه القراءة في هذه الحروف [٣].

---

(١) بل ترى السياسة لها دور في التلاعب ببعض الكلمات التي لا تروقهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ حيث قرأ يعقوب الحضرمي (صراطُ عَلِيٌّ مستقيم) بصيغة (فعيل)، وهو يوافق اسم الإمام علي أمير المؤمنين،فقرؤوا (عَلَيَّ) وهو (على) الجارّة لضمير المتكلم وأمثالها.

(٢) وهم الأئمة الخمسة في القراءة في عصر نافع: عبدالرحمن بن هرمز، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب.

(٣) انظر السبعة: ٦٢.

كما روى ابن مجاهد عنه أيضا: تركت من رواية أبي جعفر سبعين حرفاً [١]. ومثله الكسائي ـ أحد القراء السبعة ـ فقد قرأ على حمزة لكنه خالفه في نحو ثلاثمائة حرف [٢].

وكذا أبو عمرو بن العلاء قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، لأنه قرأ على غيره، واختار من قراءته ومن قراءة غيره قراءة [٣].

كلّ هذه النصوص تؤكّد عدم موفّقية عثمان في توحيد المسلمين على قراءة واحدة [٤]، بل إنّ منهجه قد زاد في الطين بلّة، وإنّ المشككين استغلّوا روايات الأحرف السبعة ـ على رغم عدم تواترها ـ للطعن بثبوت النصّ القرآني والقول بتحريفه.

في حين أكدنا بأنّ روايات النقيصة في القرآن، واختلاف القراءات، كانت من تبعات منهج الخفاء الخاطئ في جمع القرآن وعدم أخذهم بمصحف رسول الله الموجود عند الإمام عليّ عليه السلام.

نعم إنّ الناس أخذوا بذلك المصحف بطريقة غير مباشرة، لأنّهم كانوا يقرؤون بما علّمهم رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وأنّ رسول الله كان مصدر الإقراء لهم؛ لقوله تعالى:

---

(١) معرفة القراء الكبار ١: ١٠٩.

(٢) انظر القواعد والاشارات في اصول القراءات: ٣٧ فصل في الاختلاف بين القراء.

(٣) الابانة: ٥٠.

(٤) هذا ما سنوضحه بعد قليل تحت عنوان (توحيد المصاحف).

﴿**وَقُرْآنا فَرَقْنَاهُ لِ تَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾، لكنّ الصحابة اختلفوا من بعد النبي صلى الله عليه وآله، وتغيّر معنى القراءة والإقراء عندهم، أي أنهم اكتفوا بالقراءة والأداء دون العلم بما في القرآن.

«فعن عثمان، وابن مسعود، وأُبيّ: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يُقرِئهم العشر فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتّى يتعلّموا ما فيها من العمل، فيعلّمنا القرآن والعمل جميعا» (١).

و«عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال لعليٍّ عليه السلام: يا عليّ تعلّم القرآن وعلّمه للنّاس فلك بكلّ حرف عشر حسنات...» (٢).

وفي الخبر أيضا: «كنّا إذا قرأنا الآية لا نجاوزها حتّى نعلم فيم أنزلت؟».

فالشيخان بعد وفاة النبيّ ووقوع أحداث السقيفة وبيعة أبي بكر استعانوا بالصحابة ومصاحفهم لتدوين القرآن من جديد.

وبما أنّ لغات أولئك الصحابة ولهجاتهم كانت مختلفة لذلك جوّزوا أوّلاً قراءة الآيات بأيّ لغة كانت شريطة أن تكون تلك اللغة متداولة وصحيحة عند العرب، ثم جوزوا القراءة بالمعنى. ونحن سنثبت بأنّ شرط موافقة أهل العربية قد وضع متأخراً من قبل النحويين لتثبيت قواعدهم وأصولهم، ثمّ تطوّر هذا الأمر إلى تبديل النصّ القرآني تحت عنوان القراءات، وبذلك اختلف معنى القراءة والإقراء عند المسلمين

---

(١) تفسير القرطبي ١: ٣٩ عن الداني في كتاب البيان: ٣٣.

(٢) كنز العمال ١: ٢٦٦/ ح ٢٣٧٧.

شيئاً فشيئاً عبر الزمن.

إذن ما انتهجوه من منهج في تدوين القرآن كان منهجاً خاطئاً، سواء أخذهم بشاهدين في تدوين الآيات، أو مشروعية الأخذ بجميع القراءات، أو قولهم بوجود اللحن في القرآن وعدم سعيهم لرفعه، وتركه للعرب كي يقومونه، أو كتابة المصحف الإمام بدون نقط وكتابته بشكل يحتمل كل الوجوه والقراءات، أو غيرها.

فــان منهج الخلفاء المغلوط قد يدعوهم ـ في بعض الأحيان ـ لترك الأخذ ببعض الآيات، لعدم وجود شاهد آخر يشهد بأنّه مكتوب على عهد رسول الله ﷺ! وهذا المنهج يدعو للتقليل من الآيات في القرآن، وبه يصحّ به قول عمر بن الخطّاب: «ذهب قرآن كثير مع محمّد»، لكنّ ذلك لم يتحقق والحمد لله.

ولو كان فقد ذهب ما جاء في تفسيره وتأويله لا أصله كما يريد ادعاءه.

معنى القراءة والإقراء

إنّ مدرسة الخلافة ولكي تصحّح ما قالته في جمع القرآن والأحرف السبعة، حرّفت مفهوم القراءة والإقراء ممّا كان عليه على عهد رسول الله إلى ما أرادوه، بحيث صار موضوع القراءات سلّما إلى التحريف ـ من حيث يشعرون أو لا يشعرون ـ فإنّ القراءة بمعنى التلاوة لم يكن لها جذر عربي، بل الأصل فيها بمعنى (جمع) أو (رمى) أو (أسقط)، وقد مر عليك كلام الزجاج: قرأت الماء في الحوض، بمعنى جمعته.

وقول قطرب: إنّه يسمى قرآناً لأن القارئ يظهره ويبيّنه ويلقيه من فيه. أخذاً من قول العرب: ما قَرَأَتِ الناقةُ سلى قط، أي ما رمت بولد، ونحو هذا قال أبو الهيثم

واللحياني: ما أسقطت ولداً قط: عن تهذيب الأسماء [١].

وكلام الزجاج وقطرب يوضحان صحة ما قلناه في الهدف من عرض رسول الله القرآن على جبرئيل في كلّ عام، وسر اللقاء الثنائي بينهما، وأنّهما كانا يجمعان النازل نجوماً بعضها إلى بعض ويرجعانها إلى ترتيب النازل دفعة واحدة، فإن أُلّف منها سورة قُرِأ بها المسلمون في صلاتهم وكتبوها في مصاحفهم، وهو معنى قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾.

هذا عن القراءة في عهد رسول الله.

أمّا **معنى القراءة بعد رسول الله** ﷺ فقد تحول من ذلك المعنى إلى معنى آخر وصار تعدد النص والاختلاف مشروعاً عند المسلمين حتى سمي تبديل النص القرآني اختياراً رضي به رسول الله وهو معنى الأحرف السبعة وهذا هو المعنيّ به من القراءة والإقراء في هذه الفترة، ثمّ تكاثرت تلك القراءات عند المسلمين شيئاً فشيئاً حتّى صارت مشكلة القراءات كبرى لا يمكن حلّها، فترى أحدهم يختار من سبعين قراءة ثلاث قراءات مثلاً، وآخر من ثلاثين قراءة قراءة واحدة، وهذا هو الذي دعى ابن مجاهد إلى أن يحصرها بسبعة، ثمّ تجاوز آخر فعدها عشرة، وثالث حصرها في أربعة عشر قراءة ...

وإنّك لو تأمّلت قليلاً في منطوق ومفهوم أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف

---

(١) انظر الإتقان ١: ١٤٤ / ح ٦١٤، تهذيب الاسماء ٣: ٢٦٣، الزاهر لابن الانباري ١: ٧٢ / الرقم ٢٧٠.

ـ طبق تفسير الجمهور ـ لرأيتها تنفلت من التقيّد بالنصّ القرآني الواحد، بل تجيز للقارئ القرآني تبديل النصّ بأيّ لفظ شاء، شريطة أن لا تصير آية رحمة آية عذاب، وآية عذاب آية رحمة!

لا أدري كيف يمكن للمسلم القبول بهذه السعة في كتاب ربه؟

فلا أرى إنسانا حكيما اليوم يرضى بتغيير كلامه، فلو كان كذلك، فكيف يمكن تصوّر ذلك في تغيير كلام ربّ الأرباب؟ إنّ لهذه الرؤية وأمثالها باعتقادي هي التي سمحت لبعض الكتاب المحدثين ـ أمثال: محمد أركون، وعابد الجابري، وغليوم، ونصر أبو زيد، تبعاً لبعض المستشرقين ـ بأن يقولوا إن القرآن وحي إلهي لكنّ نصّه مكتوب بيد البشر، ولهذا يجوز نقله بمعناه لا بلفظه ونصه.

فهل سمعت كاتباً أو شاعراً أو مؤلّفاً قد سمح للنّاس كلّ النّاس أن يغيّروا كلامه كيف ما شاءوا وحيثما شاءوا، بشرط أن لا يبدّلوا المدح ذمّا والذمّ مدحا؟

كلاّ، وألف لا، بل نراهم يحاسبون أصحاب المطابع على الأخطاء الموجودة في كتبهم مع أنّها هي اُمور سهوية يعذر فيها غير المعصوم.

لكنا نرى هذا عند الخلفاء الصحابة، فهذا يقول بجواز التغيير ما لم يجعل آية رحمة آية عذاب، وذلك يدعي بأنّ القرآن جاء من باب هلم وتعال وقصدي وإليّ، وثالث يدعي بأن للعرب أن ترفع اللحن الموجود في القرآن وأمثال ذلك.

فكيف يمكن للباحث تصوّر التبديل والتغيير في كلام الله الـمُعجِز في جمله وآياته وسوره؟ بل كيف يمكن تجويز التغيير في كتاب الله النازل على سبيل التحدّي والبلاغة؟

قال ابن الجزري:

«ولا زلت أستشكل هذا الحديث ـ أي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف ـ وأفكّر فيه وأمعن النظر من نيّف وثلاثين سنة، حتّى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله تعالى، وذلك أنّي تتبّعت القراءات صحيحها وشاذّها وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه...» (١)!!

إنّ فكرة تفسير نزول القرآن على سبعة أحرف وتحويلها إلى القراءات المتعدِّدة كان من ورائها علماء مدرسة الخلافة، وإنّ تفسيرهم لها لم يكن من قبل النبيّ كما يدّعون بل هو من اجتهاداتهم المخلة بالعقيدة.

نعم إنّهم أرادوا الاستفادة من حديث الأحرف السبعة لتصحيح القراءات المختلفة المنقولة عن الصحابة والتابعين في العصور اللّاحقة والتي أتو بها نسياناً أو قرؤوها طبقاً لما احتملوها وعرفوها من معنى وتفسير الآية وهذا المبرر غير صحيح، لأنّه ثبت في علم القراءات عدم تواتر القراءات عن رسول الله ﷺ، وأنّها إمّا كانت من اجتهادات القرّاء أو منقولة بالآحاد عن رسول الله ﷺ، وأقصى ما أمكن إثباته هو تواترها عن الأئمّة السبعة، إذ قد جوّز ابن الجزري وغيره الأخذ بأيّ قراءة بشرط أنّ توافق العربية ولو بوجه، سواء كانت تلك القراءة صادرة عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين، وذلك بعد انعدام التواتر فيه.

---

(١) النشر في القراءات العشر ١: ٢٦ وجه كون القراءات على سبعة أحرف.

فقراءة ﴿ يَطْهُرْنَ﴾ [١] بـ: (يَطَّهَّرْنَ) ـ والّذي من خلاله يختلف الحكم الشرعي ـ لم يأت طبقاً لرواية سمعوها من رسول الله ﷺ، بل هي من اجتهادات واختيارات القرّاء أو الفقهاء، وهذا ما قاله كثير من علماء الجمهور.

قال الزركشي في البرهان:

«واعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محّمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، وكيفّيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما، ثم هاهنا أمور: أحدها: أنّ القراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل: بل مشهورة.

وقال أيضا: والتحقيق أنّها متواترة عن الأئّمة السبعة. أمّا تواترها عن النبّي ﷺ ففيه نظر، فإنّ إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد» [٢].

وقال أبو شامة في ***مرشده*** *ـ في جواب من قال بأنّ القراءات السبع كلّها متواترة ـ قال:*

---

(١) في قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ من سورة البقرة: ٢٢٢.

(٢) البرهان ١: ٣١٨ ـ ٣١٩.

«والقطع بأنّها منزلة من عند الله واجب، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، واتّفقت عليه الفرق، من غير نكير له من أنّه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقلّ من اشتراط ذلك إذا لم يتّفق التواتر في بعضها» (١).

وعليه فالخدش في تواتر القراءات لا ينافي تواتر أصل القرآن، لأنّهما حقيقتان متغايرتان، وذلك لتواتر مادّته وإن اختلف في هيئته أو إعرابه.

فما حكي عن عمر بن الخطاب وأنّه كان يقرأ قوله تعالى: **﴿أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً﴾** (٢) (عظاما ناخرة) أو قوله تعالى: **﴿اللهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾** (٣) (الحي القيام).

على أن (ناخرة) و(نخرة) ليستا من الترادف في شيء بل تختلفان في المعنى، وحتّى لو قلنا بالترادف بينهما فلا يجوز الإبدال فيها، فلا يمكن مثلاً إبدال كلمة (المنزل) بالمسكن أو البيت أو العمارة بدعوى الترادف، لأنّا نعلم بأنّ أهل اللغة لحظوا معنى لكلِّ كلمة من هذه الكلمات» (٤).

---

(١) المرشد الوجيز: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) سور النازعات: ١١.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٥، سورة آل عمران: ٢.

(٤) هذا بناءً على وجود الترادف في كلام العرب، وأمّا على القول بعدم وجود الترادف فإنّ عدم جواز التبديل يكون أشدَّ وآكدَ.

فكما لا يجوز أن تقرأ (بسم الله الرحمن الراحم) بدل (الرحيم)، كذلك لا يجوز أن نقرأ (الحي القيّام) بدل (الحيّ القيّوم) وإن كانا مدحاً، ومثله قراءته (فأخذتهم الصعقة) بدل (الصاعقة)، وأشباهها من التحويرات التي جاءت في ألفاظ القرآن عنه وعن غيره من الصحابة.

فالنبيّ الأكرم لا يجيز تغيير دعاء علّمه البراء بن عازب والّذي فيه (ورسولك الّذي أرسلت)، فقرأه البراء (ونبيّك الّذي أرسلت) بدل (ورسولك)، فنهاه رسول الله ﷺ [1] مع أنّ كليهما حقّ، فمحمّد بن عبد الله هو رسول الله ﷺ ونبيّه معاً.

كما لا يجوز أن نقول في الأذان: أشهد أنّ أحمَدَ رسولُ الله، بدل أشهد أنّ محمّداً رسول الله.

فلو كان هذا هو موقف رسول الله ﷺ من دعاء علّمه البراء، فكيف يجيز للآخرين أن يغيّروا نصّ كتاب ربّه ويضعوا بدل ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (غفور رحيم) أو (سميع عليم).

أليس هذا بهتاناً من القول، لا يتّفق مع الثوابت الشرعية وسيرة الرسول الأعظم ﷺ.

إذ لـكلّ كلمة عربية ـ وكما قلنا ـ معناها الخاصّ بها ولا يجوز تبديلها بأخرى مثلها، فمثلاً قد يتصوّر شخص بأنّ (الجيد) و(العنق) و(الرقبة) هنّ شيء واحد، لكن الأمر لم يكن كذلك؛ لأنّ (الجيد) يتضمّن معنى الحسن، فيقال: جيد الفتاة ولا يقال:

---

(١) مناهل العرفان ١ : ١٣٣، شرح مشكل الآثار ٣ : ١٧٠ ـ ١٧٣.

ما أجمل عنق الفتاة.

أمّا (العنق) فيتضمّن معنى الطول، فيقال: طويل العنق أو مدّ عنقه.

أمّا (الرقبة) فهو اسم لجزء الإنسان الّذي يتضمّن معنى الكلّ فيقال: (عتق رقبة)، ولا يقال: أعتق عنقاً أو جيداً.

فلا يصحّ تبديل كلمة مكان أخرى لأنّه يفسد البلاغة، ولأجل هذه الدقّة اللّغوية بين معنى الكلمات وصف الله أمّ جميل زوجة أبي لهب بأنّ في جيدها [١] ـ بدلاً من القلادة التي تزيّن جيد الفتاة ـ حبلاً من مسد [٢].

وهكذا الحال بالنسبة إلى: أقبل، وتعال، وهلمّ، وحيّهلا.

فأقْبِلْ: فعل أمر من الإقبال: الإتيان من قِبَل الوجه، نقيض الإدبار لقوله تعالى: ﴿أَقْبِلْ وَلاَ تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ﴾.

وتعال: دعوة للمخاطب، كقوله تعالى ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾.

وهلمّ: يستعمل لإشراك الآخرين بعمل يهتمّ به الداعي إليه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ هذَا﴾.

وحيّهل وحيّهلا: وهذه الكلمة مركّبة من كلمة (حيّ) أي: أقبل، و(هلا) أي:

---

(١) ولم يقل في عنقها.

(٢) وهو ليف النخل تحمل به الحطب لإيذاء النبيّ صلى الله عليه وآله.

أسرع، ومعناه: أقبل مسرعا.

ومثله كلمات: اذهب، أسرع، عجّل.

فالذهاب: هو المضيّ من مكان إلى آخر كقوله تعالى: ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ وقوله تعالى: ﴿ اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذا فَأَلْقُوهُ﴾.

والإسراع: هو خلاف البطء فيه ماديّا كان العمل أم معنويّا، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

والعجلة: حالة نفسية تبعث على المبادرة بعمل ما، سواء كان الدافع الشوق أو الخشية والخوف من فوت الأمر أو بدافع السخط والغضب مثل قوله تعالى: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾ وقوله: ﴿ وَلاَ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ﴾.

وعليه فقد عرفت عدم إمكان تبديل الكلمات العربية والأدعية القرآنية بما يعجب الفرد، وإن سمح بذلك بعض الصحابة!!! وانّ القرآن ليس من قبل هلم وتعال وقصدي وإليّ، لأنّ لكلّ واحد من هذه الكلمات لها معناها الخاص.

فلا يمكن إبدال دعاء إبراهيم وإسماعيل ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ بـ: (ربّنا تقبّل منّا إنّك أنت التوّاب الرحيم).

أو قوله تعالى حكاية عن قوم موسى واتّباعهم العجل ﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فلا يجوز إبدالها بـ: (ثمّ تابوا من بعدها إنّ ربّك من بعدها لسميع عليم).

إذن علينا أن نعترف بأنّ طرح أمثال هذه الأفكار كان وراءها بعض كفّار قريش أمثال عبد الله بن سعد بن أبي سرح الّذي ارتدّ مشركاً والذي قيل عنه: إنّه كان كاتبا

للوحي، فقال لهم: «إنّي كنت أصرف محمّدا حيث أُريد، كان يملي عليّ (عزيز حكيم) فأقول (عليم حكيم) فيقول: نعم، كلٌّ صواب، فأنزل الله فيه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللهُ﴾. والذي استغل حديثاً من قبل بعض الكتاب مستشرقين كانوا أو مسلمين لتضعيف بلاغة النص القرآني.

فالفرق بين عزيز حكيم، وعليمٌ حكيم، يعرفه العربيّ البسيط، فكيف لا يفرّق بينهما سيّد الفصحاء محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله!!

وقد حكي عن الأصمعيّ قوله:

«كنت أقرأ: « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ [والله غفور رحيم]» وكان أعرابيٌّ.

فقال: كلام من هذا؟

فقلت: كلام الله.

فقال: أعد، فأعدت، فقال: ليس هذا كلام الله! فتنبهت، فقلت: «وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»فقال: أصبت هذا كلام الله!

فقلت له: أتقرأ القرآن؟ قال: لا. فقلت: فمن أين علمت أني أخطأت؟

فقال: يا هذا! عزَّ فحكم فقطع، ولو غفر ورحم لما قطع!» (١).

وقد استهجن السيّد الخوئي أطروحة الأحرف السبعة بالصورة التي يذهب إليها

---

(١) انظر زاد المسير ٢: ٣٥٤.

علماء الجمهور، فقال متسائلاً:

«هل يتوهّم عاقل ترخيص النبيّ ﷺ أن يقرأ القارئ ﴿**يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ * عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ * لِتُنذِرَ قَوْماً مَا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ**﴾ بـ: (يس، والذكر العظيم، إنك لمن الأنبياء، على طريق سويّ، إنزال الحميد الكريم، لتخوّف قوماً ما خوّف أسلافهم فهم ساهون)، فلتقرّ عيون المجوّزين لذلك. سبحانك اللهمّ إن هذا إلّا بهتان عظيم. وقد قال الله تعالى: ﴿**قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ**﴾» (١).

وقال الزركشي في كتابه **البرهان في علوم القرآن**:

«قاعدة في ألفاظ يظنّ بها الترادف وليست منه، وذكر من مصاديقه في القرآن الكريم: الخوف والخشية، البخل والضّنّ، السبيل والطريق، جاء وأتى، فعل وعمل، قعد وجلس، كمل وتم. وغيرها. وذكر الفروق بين معانيها» (٢).

إذ لا شكّ بأنّ ما قالوه عن الأحرف السبعة والقراءات كان من آثار عدم اعتقادهم بوجود مصحف على عهد رسول الله ﷺ، أو عدم أخذهم بمصحف الإمام

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ١٨١.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤: ٧٨ ـ ٨٦.

عليّ عليه السلام، بل قل سعيهم لرسم البديل وذلك بعملية جمع القرآن من جديد بشاهدين!

أجل إنّ علماء الجمهور ارتضوا فكرة الأحرف السبعة وجمع القرآن بعد رسول الله تعصّبا، وأخذوا يدافعون عنها، وفي كلامهم ما يدعم قولنا ويؤيده، وإليك الآن كلام الزرقاني في **مناهل العرفان** وهو يذكر (فوائد لاختلاف القراءة وتعدّد الحروف)، تلك الفوائد باعتقادي أنها أقرب إلى المساوئ من الفوائد، اذكرها بالنصّ دون أيّ تعليق:

«... وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربيّة، على نمط سياسة القرشيّين بل أوْفق. ومن هنا صحَّ أن يقال: إنّه نزل بلغة قريش، لأنّ لغات العرب جمعاء تمثّلت في لسان القرشيّين بهذا المعنى. وكانت هذه حكمة إلهية سامية؛ فإنّ وحدة اللسان العامِّ من أهمِّ العوامل في وحدة الأُمّة، خصوصا أوّل عهد بالتوثّب والنهوض.

ومنها بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه: ﴿**وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ**﴾ [1] قرأ سعد بن أبي وقّاص (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍ) بزيادة لفظ منْ أُمٍّ، فتبيّن بها أنّ المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقّاء ومنْ كانوا لأب، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

(١) سورة النساء: ١٢.

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفّارة اليمين: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (١)
وجاء في قراءة: (أو تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) بزيادة لفظ مُؤْمِنَةٍ، فتبيّن بها اشتراطُ الإيمان في الرقيق الّذي يعتق كفّارة يمين. وهذا يؤيّد مذهب الشافعي ومن نحا نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط.

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (٢) قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة (يطهرنَ)، ولا ريب أنَّ صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛ لأنّ زيادة المْبنَى تدلُّ على زيادة المعنى.

أمّا قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة. ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أنّ الحائض لا يقربها زوجها حتّى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض. وثانيهما أنّها لا يقربها زوجها أيضاً إلّا إن بالغتْ في الطهر، وذلك بالاغتسال، فلابدّ من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء. وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضا.

ومنها الدلالة على حكمين شرعيّين ولكن في حالين مختلفين: كقوله

---

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٢.

تعالى في بيان الوضوء: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾ (١) قرئ بنصب لفظ ﴿**أَرْجُلَكُمْ**﴾ (٢) وبجرها، فالنصب يفيد طلب غسلها لأن العطف حينئذ يكون على لفظ وجوهكم المنصوب، وهو مغسول. والجرُّ يفيد طلب مسحها؛ لأنّ العطف حينئذٍ يكون على لفظ ﴿**رُؤُوسِكُمْ**﴾ (٣) المجرور وهو ممسوح. وقد بيّن الرسول ﷺ أنالمسح يكون للابس الخفِّ، وأنَّ الغسل يجب على من لم يلبس الخفّ.

ومنها دفع توهّم ما ليس مراداً كقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ**﴾ (٤) وقرئ (فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ الله). فالقراءة الأولى يتوهّمُ منها وجوبُ السرعة في المشي إلى صلاهالجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهّم؛ لأنّ المضيِّ ليس من مدلوله السرعة.

ومنها بيان لفظ مبهمٍ على البعض نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَكُونُ الْجِبَالُ**

---

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) سورة المائدة: ٦. انظر كلامنا حول هذه الآية في البحث القرآني لكتابنا وضوء النبيّ.

(٣) سورة المائدة: ٦.

(٤) سورة الجمعة: ٩.

كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ (١) وقرئ (كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ) فبيّنت القراءةُ الثانية أنَ العهنَ هو الصوف.

ومنها تجلية عقيدة ٍ ضلَّ فيها بعضُ النّاس: نحو قوله تعالى في وصف الجنّة وأهلها: **﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾** (٢) جاءت القراءة بضمّ الميم وسكون اللام في لفظ **﴿وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾** (٣) وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه فرفعت هذه القراءةُ الثانية نقابَ الخفاء عن وجه الحقِّ في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة؛ لأنّه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار **﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾** (٤).

والخلاصة: أن تنوُّع القراءات، يقومُ مقام تعدُّد الآيات. وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز» (٥).

وعليه فإنّ نصوص الأحرف السبعة ـ حسبما يفسرونه ـ تجيز للإنسان أن يبدّل

(١) سورة القارعة: ٥.

(٢) الإنسان: ٢٠.

(٣) سورة الإنسان: ٢٠.

(٤) سورة غافر: ١٦.

(٥) مناهل العرفان ١: ١٠٤ ـ ١٠٥.

بعض الكلمات بأُخرى، والقول بهذا يهدم بلاغة القرآن ومعجزته الخالدة، وكونه حجة على النّاس، بل يدعو إلى هجر القرآن، والتفنّن في تغيير نصوصه، كل ذلك بتشريع من أبي بكر وعمر وعثمان، لأن **الأول** قدم وأخر في الآية «سكرة الحق بالموت» «سكرة الموت بالحق» وأجاز تدوين جمع القرآن مع وجوده، **والثاني** أجاز أن يقرأ القرآن بأي نحو كان بشرط أن لا يجعل آية عذاب آية رحمة باعتقاده بأنّ القرآن جاء من باب هلم وتعال، **والثالث** سمح لكل العرب رفع اللحن الموجود في القرآن وفي كلّ ذلك ترى فساد بلاغة القرآن وتجويز الاختلاف بين المسلمين في القراءة والأحكام.

ومن هذا الباب ما حكوه عن النبيّ ﷺ وأنّه قال: «لا تستطيع أمّتي القراءة على حرف واحد»، فإنّه كذب أيضا، إذ لا يعقل نسبة هذا الكلام إلى النبيّ الأكرم؛ لأنّ القرآن كان يقرأ على حرف واحد على عهده ﷺ لأنّه هو الذي قرأه من قبل جبرئيل الأمين على حرف واحد، وأنّ الاختلاف لو وقع بين المسلمين فقد وقع بعد رسول الله وفي عهد الخلفاء الثلاثة على وجه التحديد، ولا نقبل ما قالوه عن اختلافهم على عهد رسول الله وتجويزه ﷺ لقراءات الجميع، إذن الاختلاف في القراءات لا في أصل القرآن.

كما لنا أن نسأل الآخر: كيف استطاعت الأُمّة أن تقرأه على حرف واحد بعد عثمان، إذا كانت هي غير قادرة على قراءته على حرف واحد في عهد رسول الله ﷺ؟ إنّه كذب وبهتان.

ثمّ إنّه لو صحّ صدور أحاديث الأحرف السبعة عن رسول الله، ومنها: أنّ النبيّ ﷺ طلب من الله أن يخفّف على أمّته بأن يقرؤوه على سبعة أحرف، والله سمح

لهم بذلك وفتح باب رحمته لهم.

لو صحّ هذا، فكيف بعثمان يسدّ باب الرحمة ويشدّد على المسلمين بالقراءة الواحدة، بل كيف بالمسلمين وهم يرفضون ما أذن الله ورسوله لهم به، ويأخذون بكلام عثمان الداعي إلى توحيد القراءة!

فهل أنّ عثمان بن عفّان أرأف بالمسلمين من الله ورسوله؟! أو أنّه تنبّه إلى ما لم يتنبّه إليه رسول الله ﷺ من قبل؟!

نحن عقيدتنا أنّ نزول القرآن على حرف واحد هو الصحيح، وهو ما قاله أئمّة أهل البيت، فهم عليهم السلام وأتباعهم ذهبوا إلى الوحدانية في كلّ مجالات الشريعة لا التعدّدية وهو الذي يتفق مع قوله تعالى: ﴿ **أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيراً** ﴾[1].

وفي المقابل ترى أئمّة مدرسة الخلفاء وعلماءهم ذهبوا إلى التعدّدية في جميع مجالات الشريعة [2]، كي يصحّحوا قراءات الجميع، أو قل كي يدخلوا في القرآن بعض القراءات الشاذة لبعض الخلفاء، وهذا ما لا نقبله.

كما أنّهم استغلّوا تلك الرحمة الإلهية النبوية التي سمحت لغير العربي أن يقرأ القرآن بما يقدر عليه ويثاب على فعله، إلى إدخال ما لا يرتضيه الله ورسوله في القرآن من القراءات الشاذة.

---

(١) سورة النساء: ٨٢.

(٢) كالتعددية في المذاهب والتعددية في النقل عن رسول الله و.... .

ففي الخبر عن الإمام الصادق عليه السلام: « **أنّ الرجل الأعجمي من أُمّتي ليقرأ القرآن بعجمية فترفعه الملائكة على عربية**» (١) تشريفا من الله للمسلم وسعة عليه.

ولعلّ دعاة الأحرف السبعة استفادوا من هذا وأمثاله ليقولوا بأن الله ورسوله صلى الله عليه وآله سمحا لجميع المؤمنين في قراءة القرآن بالمعنى أو بالمترادف.

على أنّ قراءة أولئك الأعاجم لا تعتبر قرآن تلاوة وذكر، بل قرآن تبرّك وتسهيل وتوسعة لغير العربي، وهذا بعكس ما يريده القائل بالأحرف السبعة، الّذي يعتبر قرآنه قرآناً منزلاً يجوز القراءة به في الصلاة ويرجوه للعربي الفصيح القادر على النطق لكنه ينسى لفظ القرآن مع حفظه لمعناه فيريد أن يأتي بالمترادف مكان اللفظ.

فاللهجة شيء والسماح بقراءة أي شكل كان شيء آخر.

قال القرطبي في تفسير سورة الحمد:

«التاسعة والعشرون: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ولغة القرآن (الَّذين) في الرفع والنصب والجر؛ وهذيل تقول: الّلذونَ في الرفع.

ومن العرب من يقول: اللذو.

ومنهم من يقول: الّذي ...

وفي (عليهُمْ) بضمِّ الهاء وإسكان الميم.

و (عليهِمْ) بكسر الهاء وإسكان الميم.

و (عليهِمِي) بكسر الهاء والميم وإلحاق ياء بعد الكسرة.

(١) الكافي ١ : ٦١٩/ ح ١ باب أن القرآن يرفع كما أُنزل.

و (عليهِمُو) بكسر الهاء وضمِّ الميم وزيادة واو بعد الضمّة.

و (عليهُمُو) بضمِّ الهاء والميم كلتيهما وإدخال واو بعد الميم.

و (عليهُمُ) بضمِّ الهاء والميم من غير زيادة واو.

وهذه الأوجه الستّة مأثورة عن الأئمّة من القرّاء.

وأوجه أربعة منقولة عن العرب غير محكية عن القرّاء: (عليهُمِي) بضمِّ الهاء وكسر الميم وإدخال ياء بعد الميم، حكاها الحسن البصري عن العرب.

و (عليهُمِ) بضمّ الهاء وكسر الميم من غير زيادة ياء.

و (عليهِمُ) بكسر الهاء وضمّ الميم من غير إلحاق واو.

و (عليهِمِ) بكسر الهاء والميم ولا ياء بعد الميم. **وكلّها صواب**، قاله ابن الأنباري» [1].

قال السيّد مرتضى العسكري بعد أن نقل كلام القرطبي الآنف:

« إنّ قراءة (عَلَيْهِمْ) كانت موافقة لخطّ المصحف الّذي بأيدي النّاس كلّ النّاس اليوم، وكذلك ورثوه خلفاً عن سلف جيلاً بعد جيل، ولذلك قرأها النّاس كلّ النّاس منذ عصر رسول الله ﷺ حتّى اليوم ما عدا طبقة القرّاء منهم الذين اختلقوا القراءات...

أمّا اللغات التسع الباقية: فمنها ما اختلقها القرّاء بأنفسهم استحسانا منهم لها.

---

(١) تفسير القرطبي ١: ١٤٨ـ ١٤٩.

ومنها ما اقتبسوها من تلفُّظ بعض القبائل العربية لكلمة (عَلَيِهمْ) في محاوراتهم الخاصّة بهم.

ثمّ أخضعوا كلام الله المجيد لتلفّظ تلك القبائل، وهكذا اختلقوا في تسع قراءات مقابل النصّ القرآني لم ينزل الله بها من سلطان ولم يقرأها الرسول ﷺ ولا من كان في عصره سواء الصحابة منهم أم سائر المسلمين...

قال في الموفية الثلاثين: «قرأ عمر بن الخطّاب وابن الزبير (صراط من أنـعمت علـيهم) أي: أنّ هذه القراءة رويت عن عمر وابن الزبير خاصّة، ولم ترد في النصّ القرآني، ولم ترد عن رسول الله ﷺ، ودليلنا على ذلك أنّه قال قبله: إنّ قراءة ملك ومالك رويت عن النبيّ وأبي بكر وعمر).

وهكذا ذكر اسم النبيّ ﷺ في عداد من قرأ (ملك ومالك)، بينا نَسَبَ قراءة (صراط من أنعمت) إلى عمر وابن الزبير، ولم يذكر اسم النبيّ ﷺ في عداد من قرأ كذلك.

إذن فإنّ هذه القراءة تقابل النصّ القرآني ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيهِمْ**﴾ الّذي توارثه المسلمون خلفاً عن سلف وجيلاً بعد جيل إلى أن ينتهوا إلى الذين أخذوه عن فم الرسول ﷺ، وكتبوه بأمره، ونحن نعلم أنّ الرسول ﷺ أخذ هذه القراءة من الله سبحانه حيث قال تعالى: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنْسَى**﴾.

وبناءً على ذلك قالوا: أقرأ الله ورسوله ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ المسلمين كما هو في النصّ القرآني، وقرأ عمر وابن الزبير (صراط من أنعمت عليهم)!!!

ولست أدري كيف استساغوا أن يقولوا: قال الله ورسوله ﷺ، وقال الصحابة والقرّاء!!!

ولست أدري ممّنْ أخذ عمر وابن الزبير وغيرهما تلك القراءة؟ لست أدري...

وكذلك حرّفوا كلام الله بأنواع التحريف.

أ ـ تحريف كلمات كلام الله المجيد مثل تبديلهم: «**ننسه**» بـ: (ننساه) و﴿**وَلاَ الضَّآلِّينَ**﴾ ب: (غير الضالّين).

ب ـ تحريف الحركات الإعرابية والحروف الإعرابية لكلام الله مثل ما مرّ تبديلهم: ﴿**إِنْ هذَانِ**﴾: (إِن هذين).

ج ـ تحريف ضبط الكلمات، مثل تبديلهم: ﴿ **عَلَيْهِمْ**﴾ ب: (عَلَيْهُمْ) و(عَلَيهُمُ).

وهكذا حرّفوا القرآن تحريفاً بما لا يتيسّر عدّه، ومزّقوه تمزيقاً، ولم يجر نظيره على أي نصّ آخر سماويّا كان مثل التوراة والإنجيل المحرّفين، أو من كلام البشر مثل قصائد الشعراء الجاهليّين كامرئ القيس أو المخضرمين كأبي طالب وحسّان بن ثابت، أو العباسيّين كالمتنبيّ والحمداني، وكذلك في خطب الخطباء وتصانيف المؤلّفين في أيّ لغة من

لغات الإنسان.

ثمّ سمّوا كلّ ذلك التحريف للقرآن بعلم القراءة» [(١)]، انتهى كلام السيّد العسكري.

كان هذا بعض الشيء عن القراءات والأحرف السبعة، ذكرناها لتبيين بعض التوالي الفاسدة التي أعقبت ترك الأخذ بمصحف أمير المؤمنين.

بلى، إنّ عمر بن الخطّاب كان لا يعلم أشياء كثيرة وفي الوقت نفسه كان يتصور أنّها من القرآن، في حين أنّها كانت جملاً تفسيرية توضح معاني القرآن وليست من سوره وآياته في شيء، وهذا هو الّذي ألزمه أن يدّعي أنّها من القرآن ويقول: ذهب قرآن كثير مع محمّد، في حين أنّها لم تكن من القرآن في شيء.

إنّ روايات جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ استغلّت من قبل أعداء الإسلام للقول بتحريفه، وهي كغيرها من الروايات الموجودة في مدرسة الخلفاء والتي استغلت من قبل أمثال سلمان رشدي لتشويه سمعة رسول الله ﷺ ومكانته عند المسلمين.

وهذه الروايات لو صحّت فهي تعني أنّ الخلفاء أسقطوا من القرآن ما كان متواتراً، لأنّهم اشترطوا في الأخذ أن يوافق المحفوظ المكتوب بين يدي رسول الله، فقد يكونون أسقطوا بعض المحفوظ في ذاكرة الصحابة لعدم وقوفهم على مكتوب يؤيّده، وهذا هو الّذي دعاهم لترك الأخذ بالمسموع من الصحابي فقط.

---

(١) القرآن الكريم وروايات المدرستين ٢: ٢٣٩ ـ ٢٤١ بتصرف.

فلو احتمل إمكان النقيصة في القرآن، فكذلك أمكن احتمال الزيادة بكلمة أو كلمتين فيه، وأنّ القول بهذا الرأي خطير جدّا على القرآن وإعجازه، ويعود وزره على الذين أشاعوا فكرة عدم جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ.

كما أنّ ما قالوه في جمع القرآن بشاهدين أو قل بخبر الآحاد فيه ما فيه، ومعناه ثبوت القرآن بالبينة وهذا لا يتطابق مع ثبوت القرآن بالتواتر؟

والقطع باشتهار القرآن وشيوعه بين المسلمين، وتلاوته آناء الليل وأطراف النهار، هو سبب للقطع بكذب روايات جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ؟

وإنّ قول عمر: «والله لا ألبسُ كتاب الله بشيء أبدا» [١] أو قوله: «أُمنية كأمنية أهل الكتاب» [٢]، ثمّ اشتراك ما علّله في التشبّه ببني إسرائيل مع ما جاء على لسان النبيّ ﷺ والصحابة!!! يؤكد أنه وراء هكذا أقوال.

كما أنّ اقتراحه على النبيّ ـ في أكثر من مرّة ـ الاستزادة من علوم أهل الكتاب، وغضب النبيّ ﷺ من هذا الاقتراح [٣]، وفي المقابل عدم سماحه للصحابة بأن يأتوا النبيّ بكتف ودواة معلّلاً بأنّ «الرجل ليهجر» [٤] وقوله «حسبنا كتاب الله» [١]، ثمّ

---

(١) مصنف عبد الرزاق ١١: ٢٥٧/ ح ٢٠٤٨٤.

(٢) تقييد العلم ١: ٥٢.

(٣) تقييد العلم: ٥٢، المصنف لعبد الرزاق ٦: ١١٣/ح ١٠١٦٤، ١٠: ٣١٣/ ح ١٩٢١٣، مجمع الزوائد ١: ١٧٤.

(٤) صحيح البخاري ١: ٥٤/ ح ١١٤وفيه: قال عمر: غلبه الوجع، و٣: ١١١١/ ح ٢٨٨٨ وفيه: وقالوا: هجر رسول الله، ١١٥٥/ ح ٢٩٩٧وفيه: قالوا: ماله أهجر، ٤: ١٦١٢/ ح ٤١٦٨ ⇦

تعيينه زيد بن ثابت ذا الذؤابتين لكتابة المصحف، مع وجود كبار الصحابة كابن مسعود وأُبيّ بن كعب ومعاذ بن جبل.

كل هذه الأمور تؤكّد ارتباط موضوع جمع القرآن بموضوع الخلافة والإمامة، وهي تحتاج إلى وقفات أكبر مما كنا عليه، وهي تؤكد أنّ الخليفة كان يريد التفكيك بين القرآن والسنّة، وبينهما وبين العترة.

ثم إنّ مقولته «حسبنا كتاب الله» واضحة وصريحة في استغنائه عن كلام رسول الله ﷺ، وعدم احترامه لمقامه ﷺ، كما ترى مثله في قوله لعليٍّ عليه السلام: «انصرف مع قرآنك لا تفارقه ولا يفارقك»، فهو الآخر صريح في تفكيكه بين القرآن والعترة.

فمعنى هذه الأقوال والأفعال عدم وجوب اتّباع رسول الله ﷺ إلّا فيما أتى به

وفيه: فقالوا: ما شأنه أهجر استفهموه، و٥: ٢١٤٦/ ح ٥٣٤٥ وفيه: قال عمر: إن النبي غلبه الوجع، ٦: ٢٦٨٠/ ح ٦٩٣٢ وفيه: قال عمر: إنّ النبي غلبه الوجع، صحيح مسلم ٣: ١٢٥٧/ ح ١٦٣٧ وفيه: فقالوا: ما شأنه أهجر استفهموه، ٣: ١٢٥٩/ ح ١٦٣٨وفيه: فقالوا: إنّ رسول الله يهجر، وفي المنتقى من منهاج الاعتدال: ٣٤٧ وفيه: قال عمر: إن الرجل ليهجر حسبنا كتاب الله.

(١) صحيح البخاري ٥: ٢١٤٦ / ح ٥٣٤٥ وفيه قول عمر: قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله. وكذا في فتح الباري ١: ٢٠٩ وارشاد الساري ١: ٢٠٧ وعمدة القاري ٢: ١٧٢، باب العلم ١٨: ٦٣ باب مرض النبي ٢١: ٢٢٤، باب قول المريض قوموا عني، وشرح النووي على مسلم ١١: ٩٠ والمصنف لعبد الرزاق ٥: ٤٣٨/ ح ٩٧٥٧، مسند أحمد ١: ٣٢٤/ ح ٢٩٩٢، ١: ٣٦٦/ ح ٣١١١.

من قبل البارئ، وأنّ أوامره ونواهيه الصادرة عنه هي إرشادية يجوز مخالفتها، وهذا ما كانوا يسعون القول به مع رسول الله صلى الله عليه وآله ومع الوصيّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وفيه المبرّر لأعمالهم.

ولا يستبعد أن يكونوا قد جاؤوا بهذا التعليل [١] في الأزمنة المتأخّرة كي يعذروا الخلفاء في مخالفاتهم لأوامر رسول الله صلى الله عليه وآله.

فنحن من خلال التأكيد على هذه الأمور نريد القول أنّ عمر بن الخطّاب كان لا يحبّذ اقتران القرآن بالعترة، لما عرفت من موقفه من القرآن وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله، وذهابه إلى أنّ القرآن يشبه التوراة!!

وإنّ دعوته المسلمين إلى عدم التشبّه ببني إسرائيل بدعوى أنّهم اتّبعوا كتب علمائهم وتركوا التوراة، كان يريد من خلال ذلك الاكتفاء بالقرآن الكريم وترك الأخذ بحديث رسول الله.

إنّ عمر بن الخطّاب كان أوّل من شرّع بصراحةٍ صارخة مخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله ـ خلافا للقرآن الأمر باتّباعه ـ وذلك من خلال دعوته إلى الاكتفاء بالقرآن دون السنّة، ثم تبعه على ذلك بعض الأصحاب، ويمكن أن نعدّ عمرو بن العاص من الّذين اتبعوا سياسة عمر في (حسبنا كتاب الله) عند رفعه المصاحف أمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

في حين أكدنا أنّ منهج القرآن لا يرتضي مخالفة رسول الله، ولا يسمح بمقارنة

---

(١) أي أنّ أوامر الرسول إرشادية لا مولوية.

كلامه ﷺ بكلام أحبار اليهود، وأنّ رابطة القرآن بالسنّة تختلف عن رابطة الأحبار بالتوراة، وأنّ تشبيه عمر الأمرين أحدهما بالآخر فيه منتهى الغلط.

نعم، إنّ الإمام عليّ بن أبي طالب وقف أمام رؤية الخلفاء الخاطئة مؤكّدا للصحابة بأنّه ترجمان القرآن، ولا يمكن فهم القرآن إلّا به وبالأوصياء من ولده.

وإنّ في سؤال الفضل بن يسار عن نزول القرآن على سبعة أحرف وجواب الإمام الصادق عليه السلام: «كذبوا أعداء الله ولكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد» [١]، إشارة إلى وجود اتّجاه يدعم نزول القرآن على سبعة أحرف، ويدعو إلى تحريف القرآن.

في حين أنّا قد وضّحنا قبل قليل بأنّ الكلمات العربية ـ وخصوصا القرآنية منها ـ لها معانيها الخاصّة بها، فلا يمكن إبدال كلمة بأُخرى لأنّها تفسد بلاغة القرآن.

بهذا فقد اتّضح للجميع بأنّ كلّ هذه الأمور كانت من تبعات ترك أخذ الخلفاء بالمصحف الموجود خلف فراش رسول الله ﷺ.

وحيث إنّ عمر بن الخطّاب كان لا يريد الاعتماد على نسخة بعينها بدلاً عن نسخة الأصل الموجودة عند أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب؛ فقد سمح بتعدّد القراءات، لأنّه لو اعتمد نسخة بعينها لعادت المشكلة تارة أُخرى ولكان أمامه عليٌّ بن أبي طالب آخر، فدعا إلى شرعية تعدّدية الأحرف السبعة وتعدّد القراءات ليعذر نفسه وليصحح الاختلاف في القراءات أيضا، كل ذلك بتفسيره الخاصّ للأمور.

ونحن قد وضّحنا سابقا في دراستنا حول (منع تدوين الحديث) توجه عمر بن

---

(١) الكافي ٢: ٦٣٠ / ح ١٣.

الخطاب ومذهبه في الحديث، وقلنا بأن وجود قول لصحابي يشابه قول أحد الخلفاء الثلاثة يشكّكنا في صحّة المنسوب إلى ذلك الصحابي، وخصوصاً في المسائل الخلافية؛ لأنّهم قد ينسبون إلى أعيان الصحابة نفس ما ذهب إليه الخليفة تحكيماً لموقعيته ورأيه.

وبما أنّا نعلم بأنّ عمر بن الخطّاب كان من الراوين ـ بل من المتبنّين ـ لحديث الأحرف السبعة، فلا يستبعد أن ينسبوا أخباراً توافق رواية عمر إلى أُبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وغيرهم تأييدا لرأي الخليفة.

وعليه فالخلفاء الثلاثة تحت مقولة: «أغنانا ما عندنا من القرآن عمّا تدعونا إليه» وقعوا في مشاكل عديدة.

منها تشريع الاجتهاد لجميع الصحابة ثمّ حصرها بأنفسهم (١)، كما أنّ القول بنزول القرآن على سبعة أحرف جاء لتصحيح قراءاتهم، وأخيراً جاء عثمان ليحصر القراءات في قراءة واحدة فصارت له مشاكل كثيرة حتى انتهت إلى قتله.

والأسوأ من كلِّ ذلك أنّهم جاءوا ليشكّكوا في موقعية الإمام علّي عليه السلام العلمية ومعرفته بالقرآن، بل التشكيك في موقعية كل صحابيّ قيل عنه بأنّه جمع القرآن على عهد رسول الله وكان عالما به مثل أُبيّ وابن مسعود وغيرهم، لكون هؤلاء من المنافسين الحقيقيين للخلفاء في أمر القرآن.

كما أنّهم أشاعوا عن رسول الله أنّه لم يخصّ عليّا ولا أحداً من أهل بيته بشيء من العلم؛ وأنّه صلى الله عليه وآله لم يترك علماً غير القرآن ثمّ زعموا أنّ القرآن غير مجموع كاملاً.

---

(١) راجع كتاب منع تدوين الحديث لنا.

قالوا بكلّ ذلك والإمام عليه السلام ساكت غير معترض، لأنّه كان صاحب القرآن الّذي يقرأ به المسلمون، وهو يعلم بأنّ منهج أولئك لا يؤثر على حجية القرآن بل لا يؤثر في قراءات النّاس وقناعاتهم في القرآن، لأنّهم كانوا قد عرفوا ذلك القرآن وقرؤوه مع رسول الله، كما أنّهم كانوا يسمعون الصحابة وآل البيت وقبلهم رسول الله والإمام عليّ عليه السلام وفاطمة الزهراء والحسن والحسين عليهما السلام يقرؤن بذلك القرآن، فلو كان الحال كذلك فلا ضرورة لاعتراضه على الخلفاء في ذلك.

نعم، إنّالإمام عليّاً سكت ولم يعترض على الخلفاء لأنهم لم يمكنهم أن يزيدوا أو ينقصوا من هذا القرآن، لأن الله وعد بصون كتابه مع علمه وعلمنا جميعاً بأنّهم كانوا يريدون بدعواهم أن يسلبوا شرف جمع القرآن بين الدفّتين من يد عليّ بن أبي طالب عليه السلام ليشرّفوا به أنفسهم.

وعليه فلو كان هناك تحريف للقرآن على عهد أبي بكر وعمر لجهر الإمام عليّ عليه السلام بالحقّ وصحّح ذلك للنّاس، ومعنى كلامي عدم قبولي صحّة الأحاديث السابقة الّتي جاءت على لسان الصحابة المفهمة بتحريف القرآن، وأنّ اعتراضي كان على منهجهم المغلوط في الجمع ليس الا وإن كاد أن يوقع المسلمين في التحريف لولا اشتهار القرآن ووجود المعصوم بينهم.

أجل، إنّ الإمام لم يرَ في عمل الخلفاء ما يسيء إلى أصل القرآن وإن كان في حرق المصاحف هتك عظيم لكن القرآن على كل حال مصون ببركة آل محمد صلوات الله تعالي عليهم وإشتهاره بين الامة، فتركهم على حالهم.

وهكذا الحال بالنسبة إلى ابنه الإمام الحسن عليه السلام فقد استشهد بهذا القرآن لا لأنّه

قرآن أبي بكر وقرآن عمر وقرآن عثمان بل لأنّه قرآن الله وقرآن رسوله صلى الله عليه وآله وهو القرآن المتواتر والمشهور قراءته بين المسلمين والمحفوظ في بيت رسول الله والموجود نسخة منه عند أبيه الإمام علي وعنده وعند أخيه الحسين وأولاد أخيه المعصومين.

إذن فقبول الإمام عليّ عليه السلام بما يسمّى بالمصحف العثماني!!! واستشهاده بآياته يؤكّد عدم وقوع التحريف، إذ أنّ جمعهم كان جمعاً للمجموع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أُمضي من قبل المعصوم فالإمام قبل بذلك رغم تجاوزهم على ارادة الأمة ومصادرتهم عمل الرسول والصحابة ونسبة كل ذلك الى عثمان بن عفان مغالاة فيه.

بهذا فقد اتّضح لك من مجموع ما قلناه بأنّ الخلفاء الثلاثة وأتباعهم أرادوا حيازة شرف كونهم جامعين للقرآن مع استنقاص الإمام عليّ عليه السلام وكبار الصحابة ـ على حساب القرآن ـ ثمّ رسم البديل، وتعويض الأُصول الصحيحة المتبنّاة بأصول خاطئة، لكنهم لم يوفقوا في أطروحتهم ولم ينجحوا فرجعوا صاغرين إلى رأي الأئمّة والأُمّة فيه.

مع أنّ أفكارهم السقيمة ومناهجهم الباطلة كانت قد فسحت المجال لأصحاب الأهواء والحشويّين من المحدّثين وأعداء الدين لكي يدرجوا بعض الأخبار الّتي يستشمّ منها رائحة التحريف في المعاجم الحديثية، لكن القرآن بقي بعيداً عن كلّ ذلك لا تطاله يد التحريف والتزوير.

كما أنّ تلاوة الصحابة وأهل البيت عليهم السلام لآياته آناء الليل وأطراف النهار وفي صلواتهم، وتعليمهم المسلمين وغيرها، حفظته من التبديل والتحريف، وفوق كلّ ذلك تعلّق إرادة ربّ العالمين بصون كتابه العزيز من التحريف والتبديل.

٤ ـ الجمع في عهد عثمان بن عفان:

المشهور عند غالب المسلمين أن عثمان هو جامع الذكر الحكيم، لكنّهم فسروا هذا الجمع بمعنى توحيد المصاحف، وأعطوه صفة الجامع للقرآن، وإعطاء هذه الصفة يأتي بمعنيين:

الأول: بمعنى تأليف القرآن وتدوينه وجمعه بين الدفتين.

والثاني: بمعنى توحيد المصاحف. وإليك النصوص في كلا السياقين:

١ ـ أخرج البخاري والترمذي عن أنس: أنَّ حُذَيْفَة بن اليمان قَدِمَ على عثمان ـ وكان يُغَازِي أَهْلَ الشّامِ في فَتْحِ أرْمينيَّة وآذَرْبَيجَان مع أهل العراق ـ فَأَفْزَعَ [١] حُذَيْفَةَ اخْتِلافهُمْ في القراءة، فقال حذيفةُ لعثمان: يا أميرَ المؤمنين، أدْرِكْ هذه الأمة قبل أن يختلفُوا في الكتابِ اختلاف اليهودِ والنَّصَارَى، فأرسلَ عثمان إلَى حفصةَ: أَنْ أَرْسِلي إلينا بالصُّحفِ نَنْسَخُها في المصاحِفِ، ثُمْ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأَمَرَ زَيْدَ بن ثَابِتٍ وعبد الله بنَ الزبير وسعيدَ بنَ العاص، وعبد الرحمان بنَ الحارث بن هشامِ فَنَسَخُوها في المصاحِفِ، وقالعثمان للرَّهْط القُرَشِيِّينَ: إذا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُم وزيدُ بنُ ثابت في شيء من القرآنفاكْتُبُوهُ بلِسَانِ قُرَيشٍ فإنما نزل بلسانهم، فَفَعَلُوا، حتَّى إذا نَسَخُوا الصحفَ في المصاحِفِ، رَدَّ عثمانُ الصحفَ إلى حفصَةَ، وأرْسَلَ إلى كُلِّ أُفُقٍ بمُصْحَفٍ مما نَسَخُوا، وأَمَرَ بما سواه من القرآن في كل صحيفَةٍ أوْ مُصْحَفٍ أنْ يُحْرقَ.

قال ابن شهاب: «وَأَخْبَرَنِي خَارِجةُ بْنُ زَيْدِ بن ثابت، أنّه سمع زيد بن ثابتٍ قال:

---

(١) قوله «فأفزع حذيفة» من الإفزاع. وفي رواية بن سعد فراى.

فقدتُ آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كُنْتُ أسمع رسولَ الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسْناها، فَوَجَدْنَاهَا مع خزَيْمَةَ بن ثابتٍ الأنصاري ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ﴾ فألْحَقْنَاهَا في سُورَتِهَا، في المصحف» (١).

قال في رواية أبي اليمان: «خُزَيْمَةَ بنُ ثابتِ الذي جعل رسولُ الله ﷺ شهادتَهُ شهادة رجلين» (٢).

زاد في رواية أُخْرَى: قال ابن شهابٍ «اختلفوا يومئذ في (التابوت) فقال زيدٌ: (التَّابُوهُ) وقال ابنُ الزُّبَيْر وسَعِيدُ بنُ العاص (التابوت)فَرفِعَ اختلافُهم إلى عثمانَ، فقال: اكْتُبُوهُ (التابوت) فإنَّهُ بِلِسَانِ قُرَيشٍ» (٣).

٢ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن أبي قلابة، قال: لما كان في خلافة عثمانَ جعلَ المعلِّمُ يعلمُ قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمانُ يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، حتى كَفَّرَ بعضُهم بقراءة بعضٍ، فبلغَ ذلك عثمانَ، فقام خطيباً، فقال: أنتم عندي تختلفُون وتلحنون، فمن نأى عني من الامصار أشدُّ اختلافا وأشدُّ لحناً، فاجتمعوا يا أصحابَ محمدٍ فاكتبوا للناس إِماما.

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٩٠٨/ ح ٤٧٠٢، سنن الترمذي ٥: ٢٨٤ / ح ٣١٠٤، مسند أبي يعلى ١: ٩٢ / ح ٩٢.

(٢) صحيح البخاري ٣: ١٠٣٣/ ح ٢٦٥٢، ٤: ١٧٩٥ / ح ٤٥٠٦، مسند أحمد ٥: ٢١٥ / ح ٢١٩٣٣.

(٣) انظر سنن الترمذي ٥: ٢٨٥، ذيل الحديث ٤١٠٤، مسند أبي يعلى ١: ٦٤ / ح ٦٣، سنن البيهقي الكبرى ٢: ٣٨٥ / ح ٣٨٠٦، ٣٨٠٧.

فقال أبو قلابة: فحدثني مالك بن أنس، قال أبو بكر بن داوود: هذا مالك بن أنس جد مالك بن أنسٍ، قال: كنتُ فيمن أُملي عليهم فربَّما اختلفوا في الآية، فيذكرون الرجل قد تلقّاها من رسول الله ﷺ ولعله أن يكون غائباً أو في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها ويَدَعُون م وضعها حتى يجيءَ أو يُرسِل إليه، فلما فرغَ من المصحف، كتبَ إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وصنعت كذا، ومحوتُ ما عندي فامحوا ما عندكم (١).

٣ ـ ابن أبي داوود، عن محمد بن سيرين قال: كان الرجل يقرأُ حتى يقول الرجل لصاحبه: كفرتُ بما تقول، فرُفعَ ذلك إلى عثمان بن عفان، فتعاظمَ ذلك في نفسه، فجمع اثنى عشر رجلاً من قريشٍ والأنصار، فيهم أبَّي بن كعبٍ، وزيد بن ثابتٍ، وسعيد بن العاص، وأرسل إلى الرَّبعة (٢) التي كانت في بيت عمر، فيها القرآن، وكان يتعاهدُهم، فقال محمدٌ: فحدثني كثيرُ بن أفلحَ أنّه كان يكتُب لهم، فربّما اختلفوا في الشيءِ فأخروه، فسألتُه لِمَ كانوا يُؤخرونه؟ فقال: لا أدري، فقال محمدٌ: فظننتُ فيه ظنَّا فلا تجعلوه أنتم يقينا، ظننتُ أنّهم كانوا إذا اختلفوا في الشيءِ أخَّروه، حتى ينظروا أحدَثهم عهداً

---

(١) المصاحف لابن أبي داود ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤ / ح ٧٤، ٧٥، كنز العمال ٢: ٢٤٦ / ح ٤٧٧٦.

(٢) الرَّبعة: هي الكتب المجتمعة، وكانت عند حفصة، فلما جمعها عثمان في المصحف ردها اليها ولم يحرقها في جملة ما حرقه مما سواها، لأنها هي بعينها الذي كتبه وإنما رتبه، قاله ابن كثير في فضائل القرآن، فالسؤال: لو كانت هي بعينها الذي كتبه، فما يعني حرق مروان لها بعد ذلك؟

بالعرْالأخيرة فيكتَبوه على قوله [١].

٤ ـ ابن أبي داوود، عن ابن شهاب، قال: بلغنا أنّه كان أُنزل قرآنٌ كثيرٌ فقتل علماؤه يومَ اليمامة الذين كانوا قد وعوه، ولم يعلم بعدهم ولم يكتب، فلما جمع أبو بكر وعمر وعثمان القرآن ولم يوجد مع أحدٍ بعدهم، وذلك فيما بلغنا حملهم على أن تتَّبعوا القرآن، فجمعوهُ في الصحفِ في خلافة أبي بكر، خشيةَ أن يقتل رجالٌ من المسلمين في المواطن، معهم كثيرٌ من القرآن، فيذهبوا بما معهم من القرآن، فلا يوجدُ عند أحدٍ بعدهم، فوفَّق الله عثمان فنسخَ تلك الصحف في المصاحف، فبعثَ بها إلى الأمصار وبثَّها في المسلمين [٢].

٥ ـ ابن أبي داوود: عن مصعب بن سعدٍ، قال: قام عثمانُ يخطب الناس: فقال يا أيّها الناسُ عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة، وأنـتم تمترونَ في القرآن، تقولون قراءةُ أُبَي، وقراءةُ عبد الله، يقولُ الرجلُ: والله ما تقيمُ قراءَتك، فأعزمُ على كلِّ رجلٍ منكم كان معه من كتابِ الله شيءٌ لما جاء بِه، فكانَ الرجل يجيءُ بالورقةِ والأديمِ فيه القرآنُ، حتى جُمِعَ من ذلك أكثرهُ، ثم دخل عثمانُ فدعاهم رجلاً رجلاً فناشدهَم: لسمعتَ رسول الله صلى الله عليه وآله وهو أملاه عليك؟ فيقولُ: نعم، فلّما فرغ من ذلك عثمانُ قال: مَن أكْتَبُ الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله صلى الله عليه وآله زيد بن ثابت، قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا سعيدُ بن العاص، قال عثمانُ: فلْيملَّ سعيدٌ وليكتب زيدٌ، فكتب زيدٌ وكتب معه

---

(١) كنز العمال ٢: ٢٤٨/ ح ٤٧٨٢ عن المصاحف لابن أبي داوود ١: ٢١٢ / ح ٨٧ ـ ٩١.

(٢) كنز العمال ٢: ٢٤٧/ ح ٤٧٧٨ عن المصاحف لابن أبي داوود ١: ٢٠٨ / ح ٨١.

مصاحفَ ففرَّقها في الناس، فسمعتُ بعضَ أصحاب محمد يقولون: قد أحسن [(١)].

٦ ـ ابن أبي داوود: عن مصعب بن سعد، قال: سمع عثمانُ قراءةَ أبّي وعبد الله ومعاذ فخطب الناسَ، ثم قال: إنما قبضَ نبيكم ﷺ منذُ خمسَ عشرةَ سنةً، وقد اختلفتم في القرآن، عزمتُ على من عنده شيءٌ من القرآنِ سمعَه من رسول الله ﷺ، لمَا أتاني به، فجعل الرجلُ يأتيه باللوحِ والكتفِ والعسب فيه الكتابُ، فمن أتاه بشيءٍ قال: أنتَ سمعتَ من رسول الله ﷺ؟ ثم قال: أي الناس أفصحُ؟ قالوا: سعيد بن العاص، ثم قال: أيُّ الناس أكتبُ؟ قالوا: زيد بن ثابت، قال فليكتبُ زيد وليملَّ سعيدٌ، فكتب مصاحف فقسَّمها في الأمصار، فما رأيتُ أحداً عابَ ذلك عليه [(٢)].

٧ ـ ابن سعد: عن عطاء: أنّعثمان بن عفان لمّا نسخ القرآن في المصاحف أرسل إلى أُبّي بن كعب، فكان يملي على زيدٌ بن ثابت وزيد يكتب ومعه سعيد بن العاص يُعْرِبُهُ، فهذا المصحف على قراءة أُبّي وزيد [(٣)].

وفيه عن مجاهد أيضا: أنّ عثمان أمر أُبي بن كعب يملي، ويكتب زيد بن ثابت، ويعربه سعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث [(٤)].

٨ ـ ابن أبي داوود، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله وخارجةَ: أن أبا بكر

(١) كنز العمال ١: ٢٤٧/ ح ٤٧٧٩ عن المصاحف عن ابن أبي داوود ١: ٢٠٨ / ح ٨٢.

(٢) كنز العمال ٢: ٢٤٨ / ح ٤٧٨٠ عن المصاحف لابن أبي داوود ١: ٢٠٩ / ح ٨٣.

(٣) كنز العمال ٢: ٢٤٩ / ح ٤٧٨٩ عن ابن سعد.

(٤) تاريخ دمشق ٣٤: ٢٧٦، كنز العمال ٢: ٢٤٩ / ح ٤٧٩٠.

الصديق كان جمعَ القرآنَ في قراطيسَ، وكان قد سألَ زيد بن ثابتٍ النظرَ في ذلك، فأبى حتى استعانَ عليه بعمرَ، ففعلَ، فكانت الكتبُ عند أبي بكر حتى توفي، ثم عند عمرَ حتى توفي، ثم كانت عند حفصةَ زوج النبي ﷺ فارسلَ إليها عثمان فابتْ أن تدفَعها، حتى عاهدها ليُرُدَّنها إليها، فبعثتْ بها إليه، فنسخَها عثمانُ هذه المصاحفَ، ثم ردَّها إليها فلم تزل عندها، [حتى أرسل مروان فأخذها فحرقها] قال الزهري أخبرني سالمُ بن عبد الله أنّ مروانَ كان يرسلُ إلى حفصةَ يسألها الصحفَ التي كُتبَ فيها القرآنُ، فَتَأْبى حفصة أن تُعطيه إياها، فلما توفيتْ حفصةُ ورجعنا من دفنها أرسلَ مروانُ بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسل إليه بتلك الصحف، فارسلَ بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروانُ فشقِّقتْ، وقال مروانُ إنما فعلتُ هذا لأنّ ما فيها قد كتبَ وحفظ بالصحفِ فخشيتُ إن طال بالناس زمانٌ أن يرتابَ في شأن هذا المصحفِ مرتابٌ أو يقولَ: إنّه قد كان فيها شيءٌ لم يكتب (١).

٩ـ كنز العمال، عن أبي هريرة: أنّه قال لعثمان لما نَسخَ المصاحفَ: أصبتَ ووُفقتَ، أشهدُ لَسمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إنّ أشدَّ أُمتي حبّاً لي قومٌ يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني، يعملون بما في الورَقِ المعلَّق، فقلتُ: أيُّ ورقٍ؟ حتى رأيتُ المصاحفَ، فأعجبَ ذلك عثمان، وأمرَ لأبي هريرة بعشرة آلاف، وقال: والله ما علمتُ أنك لَتَحبِسُ علينا حديثَ نبينا (٢).

---

(١) كنز العمال ٢: ٢٤٢/ ح ٤٧٥٥ عن المصاحف لابن أبي داوود ١: ٢١١ / ح ٨٥.

(٢) كنز العمال ٢: ٢٤٩/ ح ٤٧٩٦، تاريخ دمشق ٣٩: ٢٤٤.

١٠ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن ابن عباس قال: قلتُ لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءةَ وهي من المئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبُوا بينهما سطرَ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ ووَضعتُموهما في السبع الطوال، ما حملكم على ذلك؟

فقال عثمانُ: إنّ رسول الله ﷺ كان مما يأتي عليه الزمان تنزلُ عليه السورُ ذواتُ العددِ، وكان إذا نزَل عليه الشيءُ يدعو بعض من يكتبُ عنده، فيقول: ضعوا هذه في السورة التي يُذكرُ فيها كذا وكذا، وتنزل عليه الآيات فيقول: ضعوا هذه في السورة التي يذكرُ فيها كذا وكذا، وكانت الأنفالُ من أوّل ما أُنزل بالمدينة، وكانت براءةُ من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها، فظننتُ أنّها منها، وقُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يبيِّن لنا أنّها منها [1]، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطرَ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ ووضعتهما في السبعِ الطوالِ [2].

١١ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن سويد بن غَفَلة، قال: سمعتُ عليَّ بن أبي طالب يقول: يا أيها الناس لا تَغْلوا في عثمان ولا تقولوا لَهَ إلا خيراً في المصاحف وإحراق المصاحِف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منّا جميعاً، فقال: ما تقولون في هذه القـراءة؟ فقد بلغني أنّ بعضهم يقولُ: قراءتي خير من قراءَتك،

---

(١) إنّه اتّهام لرسول الله ﷺ .

(٢) كنز العمال ٢: ٢٤٩/ ح ٤٧٧٠ عن ش حم د ت ن ابن المنذر، وابـن أبي داوود وابـن الأنبـاري معا في المصاحف، والنحاس في ناسخه، حب، وأبو نعيم في المعرفة، وابن مردويه، ك ق ص.

وهذا يكادُ أن يكون كفراً، قلنا فما ترى؟ قال: نرى أن يجمع الناسُ على مصحف واحدٍ بلا فرقةٍ، ولا يكون اختلافٌ، قلنا: فنعم ما رأيتَ، قال: أيُّ الناس أفصحُ وأيُّ الناس أقرأُ؟ قال: أفصحُ الناس سعيد بن العاص، وأقرُأهم زيد بن ثابتٍ، فقال: ليكتب أحدُهما ويُملي الآخر، ففعلا وجمعَ الناس على مصحفٍ، قال علي: والله لو وَليتُه لفعلتُ مثلَ الذي فعل [١].

١٢ ـ ابن أبي داوود، والصابوني في «المأتين» عن سويد بن غَفلة، قال: قال عليٌ حين حرَّق عثمان المصاحف: لو لم يصنعهُ هو لصنعته [٢].

١٣ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن مصعب بن سعدٍ، قال: أدركتُ الناسَ متوافرين حين حَرَّقَ عثمان المصاحفَ، فأعجبهم ذلك، ولم ينكر ذلك منهم أحدٌ [٣].

١٤ ـ ابن أبي داوود وأبو الشيخ في السُّنَّة، عن عبد الرحمان بن مهديّ، قال: خصلتانِ لعثمان بن عفان ليستا لأبي بكر ولا لعمر صبره نفسَه حتى قُتِل، وجمعهُ الناسَ على المصحفِ [٤].

١٥ ـ ابن أبي داوود، عن أبي المليح، قال: قال عثمانُ بن عفان حين أراد أن يكتب

---

(١) كنز العمال ٢: ٢٤٧ / ح ٤٧٧٧ عن ابن أبي داوود وابن الأنباري في المصاحف ك ق.

(٢) كنز العمال ٢: ٢٤٩/ ح ٤٧٩١ عن ابن أبي داوود في المصاحف والصابوني في المأتين.

(٣) كنز العمال ٢: ٢٤٦/ ح ٤٧٧٣ عن البخاري في خلق أفعال العباد وابن أبي داوود وابن الأنباري في المصاحف.

(٤) كنز العمال ٢: ٢٤٦ /ح ٤٧٧٤ عن المصاحف لابن أبي داوود وأبو الشيخ في السنة حل كر.

المصحفَ: تُملي هُذيلُ وتكتبُ ثَقيفُ (١).

١٦ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن عبدالأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي، قال: لما فُرِغَ من المصحف أُتي به عثمان فنظَر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أَرى شيئاً من لحنٍ ستُقِيمُه العرَبُ بألسنتها (٢).

١٧ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن قتادةَ: أنّ عثمانَ لما رُفع إليه المصحفُ قال: إِنّ فيه لحناً وستقيمهُ العربُ بألسنتها (٣).

١٨ ـ ابن أبي داوود، عن قتادةَ، عن نصر بن عاصمٍ الليثي، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحيى ابن يَعمرَ قال: قال عثمانُ: إن في القرآن لحناً وستقيمهُ العربُ بألسنتها (٤).

١٩ ـ ابن أبي داوود وابن الأنباري، عن عكرمة، قال: لما أُتي عثمانُ بالمصحفِ رأى فيه شيئاً من لحن، فقال: لو كان المُملي من هُذيلٍ والكاتبُ من ثقيفٍ لم يوجد فيه هذا(٥).

٢٠ ـ ابن أبي داوود بسنده عن الوليد، قال: قال مالك: كان جدّي مالك بن أبي

---

(١) كنز العمال ٢: ٢٤٨ / ح ٤٧٨٣ عن المصاحف لابن أبي داوود ١: ٢١٥ / رقم ٩٢.

(٢) كنز العمال ٢: ٢٤٨ / ح ٤٧٨٤ عن المصاحف لابن أبي داوود وابن الأنباري.

(٣) كنز العمال ٢: ٢٤٨ / ح ٤٧٨٥ عن المصاحف لابن أبي داوود وابن الأنباري.

(٤) كنز العمال ٢: ٢٤٨ / ح ٤٧٨٦، عن المصاحف لابن أبي داوود.

(٥) كنز العمال ٢: ٢٤٩ / ح ٤٧٨٧، عن المصاحف لابن أبي داوود وابن الأنباري.

عامر ممَّن قرأ في زمان عثمان، وكان يكتب المصاحف [١].

المناقشة

هذه عشرون نصّاً جئت بها من المصادر الأصلية عند الجمهور، وهي كما تراها مضطربة أو معارضة بنصوص أخرى أحياناً، بل إنّ عملية جمع عثمان للمصحف على قراءة واحدة يعارض ما روي في نزول القرآن على سبعة أحرف الذي شُرِّع تسهيلاً على الأُمة كما يقولون، بل يُخَطِّئُ ما قاله مكّي بن أبي طالب في الإبانة من أنّ الصحابة تعارف بينهم في عهد النبي ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر، وذلك لقول النبي: أنزل القرآن على سبعة أحرف فأقرؤوا بما شئتم [٢]، وهو المروي في البخاري عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله، فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأها رسول الله، واختلف عمر معه حتّى أتيا رسول الله، فقال لهم: كذلك أنزلت، إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأ ما تيسّر منه [٣].

فلو صحت نصوص الأحرف السبعة حسبما فسروه فهو يصحح ما قاله أمثال:

---

(١) المصاحف لابن أبي داوود ١: ٢١٥ / ح ٩٣.

(٢) راجع الإبانة: ٤٦ ـ ٤٧.

(٣) صحيح البخاري ٤: ١٩٠٩/ ح ٤٧٠٥ من الباب ٥.

نصر أبي زيد وعابد الجابري وغليوم وأركون وغيرهم، ومعناه: أنّ الوحي إلهيّ لكنّ النص بشري يجوز تغييره والزيادة والنقصان فيه، وهذا الكلام باطل ويخطئه فعل عثمان إذ جمعهم على قراءة واحدة!!

فمن جهة يقولون بشرعية تعدّد القراءات، وأنّ القراءات العشر متواترة عن رسول الله، ومن جهة أخرى يقولون بلزوم وحدة القراءة وعدم التخطّي عن قراءة زيد بن ثابت ومصحف عثمان!!

فالتعددية في القراءات، إمّا مطلوبة للشارع تيسيراً على الأمة، أو أنّها منهيٌّ عنها خوفاً من وقوع الناس في الاختلاف؟ ولا يجوز التهافت بأن يقولوا من جهة بأنّ الله جوّز تعدّد القراءة سعة على الأمة، ومن جهة أخرى يقولون: إنّ الاختلاف وقع بين أهل العراق والشام حتّى كاد أن يكفّر أحدهم الآخر، أو أنّ المعلّمين اختلفوا في تعليم الصبيان في القراءات وأنّ عثمان جمعهم على حرف واحد رفعاً للاختلاف وكتب مصحفه بشكل يتّفق مع قراءة الجميع، والآن مع مناقشة بسيطة للنصوص، نصاً بعد نصّ:

أمّا النص الأول، فيوقفنا على عدة أمور:

أوّلاً: أنّ حذيفة بن اليمان قدم من غزوة كان يحارب فيها بجنب أهل الشام وأهل العراق لفتح أرمينية بآذربايجان، وقد رأى اختلاف المسلمين في القراءة، فقدم على عثمان بن عفان يخبره بذلك.

ومعنى هذا النص وجود اختلاف بين المسلمين في القراءات على عهد عثمان، وأنّ قراءة أهل الشام تخالف قراءة أهل العراق، أو: أنّ قراءة أبي بن كعب ـ التي يقرأ بها

أهل الشام ـ تختلف عن قراءة ابن مسعود التي يقرأ بها أهل الكوفة = العراق. فالاختلاف لم يكن في تقديم وتأخير السور بل في قراءة الآيات.

ثانياً: أنّ اختلافهم في القرآن كان جزئياً، ولأجل ذلك قال له: «يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلف في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى»، وهذا يدعونا للبحث عن الاختلاف الواقع في الكتاب المقدس عند اليهود والنصارى، وهل هو في النص أو في الفهم، فقد قال ابن كثير في «فضائل القرآن»:

إنّ اليهود والنصارى مختلفون فيما بأيديهم من الكتب، فاليهود بأيديهم نسخة من التوراة، والسامرة يخالفونهم في ألفاظ كثيرة ومعانٍ أيضا، وليس في توراة السامرة حروف الهمزة، ولا حرف الهاء ولا الياء.

والنصارى أيضاً بأيديهم توراة يسمّونها العتيقة، وهي مخالفة لنسختي اليهود والسامرة.

وأمّا الأناجيل التي بأيدي النصارى فأربعة: إنجيل مَرْقُس، وإنجيل لُوقا، وإنجيل مَتّى، وإنجيل يُوحَنّا، وهي مختلفة أيضاً اختلافا كثيراً... وهي مع هذا مختلفة كما قلنا. وكذلك التوراة مع ما فيها من التحريف والتبديل، ثمّ هما منسوخان بعد ذلك بعده بهذه الشريعة المحمدّية المطّهرة (١).

ثالثاً: أنّ عثمان طلب من حفصة أن تعطية الصحف التي كانت عندها كي

---

(١) فضائل القرآن: ٧٠، باب كتابة عثمان للمصاحف.

يستنسخ نسخاً عنها ثمّ يردها إليها، وهذا الكلام يؤكّد وجود صحف مكتوبة عند المسلمين قبل جمع عثمان المصاحف، وبمعنى آخر: أنّ الصحابة الخلفاء (أبا بكر وعمر) كانوا قد دونوا القرآن قبل عثمان بن عفان.

مع التنوية إلى أنّ الصحف الموجودة بيد حفصة لم تكن من إرثها الشخصي بل هي حق للمسلمين، لأنّ أبابكر كان قد عمل هذه الصحف للمسلمين، ثمّ صارت من بعده في حوزة عمر بن الخطاب، فكان من اللازم أن تنقل حفصة تلك الصحف إلى عثمان باعتباره خليفة المسلمين، ولا داعي لبقائها في يد حفصة، إلّا أن نقول بأنّ صحف حفصة غير ما دوّنه زيد في عهد أبي بكر، وهذا مالا يقول به أحد.

رابعاً: أنّ عثمان ألّف لجنة من أربعة أشخاص هم: ١ـ زيد بن ثابت ٢ـ عبد الله بن الزبير ٣ـ سعيد بن العاص ٤ـ عبد الرحمن بن الحارث لاستنساخ ما دوّن على عهد الشيخين، والذي كان موجوداً عند حفصة، وهؤلاء نسخوها في المصاحف.

ولا يخفى عليك بأن هؤلاء جميعهم كانت لهم صلة قرابة بالأمويين وبعثمان على وجه الخصوص.

والسوال هو: هل أنّهم نسخوها من الصحف كما هي وجعلوها مصاحف؟ أم أنّهم أضافوا إليها بعض القراءات من المصاحف الأخرى؟

فلو قام عثمان بتغيير بعض الآيات في مصحف حفصة فعمله هذا لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون تحريفاً للقرآن، أو اصلاحاً له.

فإن كان الأوّل فلا ريب في شناعة فعله وفي التحريف في كلام الله، وإن كان الثاني فلا بدّ من الوقوف على موارد التصحيح عنده في مصحف حفصة، بل لماذا لا

يعامل مصحفها بما عامل به مصاحف سائر الصحابة كالحرق والتمزيق، وحينما لا نرى تلك المعاملة مع مصحف حفصة علمنا أنّ مصحفه هو نسخة أخرى لمصحف حفصة!!

وأراد الاستاذ أبو زهرة أن يدعي في «المعجزة الكبرى» بأنّ مصحف عثمان لم يكن نسخاً لنسخة حفصة، بل أخذوا نسختها لمطابقتهما، قال:

ولقد قال الطبري: إنّ الصحف التي كانت عند حفصة جعلت إماما في هذا الجمع الأخير، ويقول القرطبي: «هذا صحيح». ومعنى صحّته أنّه بعد الجمع الذي قام به زيد بأمر عثمان، وعاونه المؤمنون الحافظون، قد روجع على مصحف حفصة، وكانت هي المقياس لصحّته، فبالمقابلة بينهما بعد الجمع تبّينت صحّتهما بصفة قاطعة لا ريب فيها. فكانت هذه الإمامة، حتّى ظنّ أنّه نسخ منها.

إلى أنّ قال: إنّ الإمام العظيم عثمان قد كتب المصحف خاليا من النّقط والشكل، كما كان المصحف الموجود عند حفصة خالياً من النّقط والشكل، ولم يكن نقط وشكل إلّا بعد ذلك. ولكن لماذا خلا من ذلك؟

ثمّ أجاب أبو زهرة عن ذلك بالقول:

والجواب عن ذلك: أنّ القرآن له قراءات مختلفة هي سبع قراءات، وليست هي الحروف كما ذكرنا من قبل، ولكي يكون المكتوب محتملاً لهذه القراءات المروّية بطرق متواترة كلّها، كان لا بدّ أن يكون غير منقوط ولا مشكول، كما ذكرنا في اختلاف القراءة في «أنفسكم»، وكما

ذكرنا في اختلاف القراءة في «فتبّينوا»، وما كان يمكن أن يحتمل النص القراءتين إذا كان منقوطا ومشكولاً .

ومن جهة أخرى: أنّ الاساس في تواتر القرآن هو الحفظ في الصدور لا في السطور، حتّى لا يعتريه المحو والإثبات، فلو كان القرآن منقوطاً ومشكولاً لاستغنى طالب القرآن عن أن يُقْرِئَهُ مقرئ، فلا يكون التواتر الصحيح الذي يقتضي الإجازة ممّن أقرأه، ولقد جاء التحريف في الكتب الأخرى، لاعتمادها على المكتوب في السطور، لا المحفوظ في الصدور [1].

هذا ما علله، ومعناه صحة كلا القراءتين وإن اختلفتا في المعنى، فمعنى ﴿أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ يختلف عن «أو لمستم النساء».

وهناك سؤال آخر: لماذا لم يُعْتَمَد مصحف عائشة واعتمد مصحف حفصة؟

أجابوا عنه بأنّ عثمان اعتمد مصحف عائشة كذلك، وقد كتب إلى الأمصار اعتماده على ذلك، فلو صح ذلك فلماذا لا يكون في مصحف عثمان قراءتها وما كانتا تدعوان الناس إليه، مثل زيادة «والعصر» في قوله تعالى: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى** وهي صلاة العصر **وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ**﴾ وأمثالها؟

فكل ذلك يؤكد بأنّ هذا أصل المصحف الرائج اليوم هو مصحف رسول الله وما تواترت عليه الأمة وهو ليس بمصحف حفصة ولا مصحف عائشة ولا مصحف أبي

---

(١) المعجزة الكبرى: ٤٠ ـ ٤٢.

بكر ولا عمر ولا مصحف عثمان ولا مصحف زيد، وقد يمكننا أن نقول بأنّه مصحفهم جميعاً أُسوةً بباقي مصاحف المسلمين الجامعين له.

خامساً: أنّ توجيه عثمان خطابه للقرشيين: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنّما نزل بلسانهم، ففعلوا» معناه أنّ قراءة زيد لم تكن هي القراءة المعتمدة عند المسلمين آنذاك، وهذا يخالف القول المشهور بأنّ عثمان جمعهم على قراءة زيد بن ثابت، بدعوى أنّه حضر العرضة الأخيرة!!

ويؤيد المدّعى ما جاء في رواية أخرى عن ابن شهاب بأنهم اختلفوا في «التابوت» فقال زيد «التابوه» وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص «التابوت» فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه «التابوت» فإنّه بلسان قريش.

سادساً: بعد نسخ اللجنة الرباعية لمصحف حفصة ردّها عثمان إليها، فلماذا ردّها ولم يحرقها كما حرق مصاحف الصحابة؟ بل من هم أعضاء اللجنة، هل المذكورون الأربعة أم ما جاء في كتاب المقنع للداني، وفيه عبد الله بن عمرو بن العاص وابن عبّاس مع حذف اسم سعيد بن العاص (١).

نعم انّ نولدكه علّق على كلام صاحب المقنع بالقول: ثمة رواية في المقنع تسقط سعيداً وتضع مكانه عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس، تميّز الأول بتقواه الغيورة والنسكية وبحفظه للحديث وقدرته على الكتابة ويقال عنه انّه وضع مجموعة أحاديث غير أنّ انتماءه إلى اللجنة مستبعد، وذلك لأنّ أباه الذي أقصاه عثمان

---

(١) المقنع للداني: ٤.

سنة ٢٨ هجرة عن حكم مصر انتقل إلى صفوف أعداء الخليفة.

ربّما كان ابن عباس بمعرفته الكبيرة في علم الكلام والتفسير الشخص المناسب لهذه المهمة إلا أن تسميته تعود دون شك إلى الرغبة في أن يكون هناك شخص من عائلة النبي في تشكيل النص الرسمي للقرآن(١).

سابعاً: أرسل عثمان بخمس نسخ أو ست أو ثمان إلى الأمصار، ثمّ أمر بحرق سواها من الصحف والمصاحف، فالسؤال: هل المصحف المرسل إلى الأمصار هو مصحف عثمان بن عفان، أم أنّه مصحف الشيخين الذي كان عند حفصة، أم أنّه مصحف ثالث مؤلّف من مجموع مصاحف الصحابة؟ وإذا كانت مصاحف عثمان فلماذا تقع الاختلافات بينها حسبما أتى بها ابن أبي داود في كتابه المصاحف.

ثامناً: ادّعى زيد بن ثابت أنّه فقد آية من سورة الأحزاب ثمّ وجدها مع خزيمة بن ثابت أو أبي خزيمة، ومعنى كلامه عدم وجود هذه الآية في مصحف حفصة المستنسخ عنه، وهو يؤكد نقصان الصحف الموجودة عند حفصة، وهو مما يتطلّب تكميلها.

وقد فرق ابن حجر بين أبي خزيمة وبين خزيمة فقال: عن أبي خزيمة أنه الذي وُجد عنده آخر سورة التوبة ﴿ **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ**﴾، بخلاف خزيمة الذي وُجد عنده آية الاحزاب ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم**

(١) تاريخ القرآن ٢ : ٢٨٢.

مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ ثمّ قال الحافظ في شرحه:

هذا يدل على أنّ زيداً لم يكن يعتمد في جمع القرآن على علمه ولا يقتصر على حفظه لكنّ فيه إشكال، لأنّ ظاهره أنّه اكتفى مع ذلك بخزيمة وحده، والقرآن إنما يثبت بالتواتر، والذي يظهر في الجواب أنّ الذي أشار إليه أنّه فقده فقد وجدها مكتوبة لا فقد وجودها محفوظة، بل كانت محفوظة عنده وعند غيره، ويدل على هذا قوله في حديث جمع القرآن: فجعلت أتتبعه من الرقاع والعسب (١).

تاسعاً: إذا كان عثمان بن عفان من كتّاب الوحي على عهد رسول الله حسب ادّعاء الذهبي في (معرفة القرّاء الكبار) (٢) فلِمَ لا يكتب المصحف بنفسه، بل أين ذهب مصحفه، بحيث لا نرى له أثراً في جمع القرآن؟

وكذا الحال بالنسبة إلى زيد، فإذا كان قد جمع القرآن من الرقاع وكان من الكَتَبَة والحفظة على عهد رسول الله، فلماذا لا يُعْتَمَدُ ما جمعه عند كتابة المصحف؟

ومن الطريف الإشارة إلى الشبهات السبع التي أُثيرت حول جمع القرآن والتي ذكرها الزرقاني في «مناهل العرفان»، والتي كان من بينها الشبهة التي أثيرت حول حذف الصحابة آيات من القرآن، وسعي عمر لإضافة سورتي الحفد والخلع وآية رجم الشيخ والشيخة، ودعوى إسقاط الإمام علي آية المُتعة من القرآن، قال الزرقاني:

«ثالثا: أنّ الصحابة حذفوا من القرآن كل ما رأوا المصلحة في حذفه،

---

(١) فتح الباري ٨: ٥١٨.

(٢) انظر الطبقة الأولى منه.

فمن ذلك آية المتعة، أسقطها على بن أبي طالب ﷺ، وكان يضرب من يقرؤها. وهذا مما شنّعت عائشة به فقالت: إنّه يجلد على القرآن، وينهى عنه، وقد بدّله وحرّفه» (١).

إنّ إسقاط الإمام علي آية المتعة افتراءٌ لم يقله غير الزرقاني، بل آية المتعة كانت موجودة في القرآن واستدل بها الصحابة وأئمة أهل البيت، وهي غير سورتي الحفد والخلع ـ اللتين تناقلتها كتب أهل السنة كثيراً، والموجودتين ضعيفاً عند الشيعة أيضاً ـ بعكس دعوى حذف آية المتعة من القرآن والتي كان يعمل بها الصحابة على عهد رسول الله ثمّ من بعده، والتي استدلّوا بها في احتجاجاتهم، فلا نرى خبراً بهذا المضمون عند الشيعة، وإن كان هذا الخبر موجوداً عند أهل السنة فهو شاذّ ومردود، فنحن نعيد كلام الزرقاني على نفسه حيث قال: «بأنّ الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أحرص الناس على الاحتياط للقرآن، وكانوا أيقظ الخلق في حراسة القرآن، ولهذا لم يعتبروا من القرآن إلّا ما ثبت بالتواتر، وردّوا كل ما لم يثبت تواتره لأنّه غير قطعي ويأبى عليهم دينهم وعقلهم أن يقولوا بقرآنية ما ليس بقطعي... لأنّ المسلمين [الشيعة] كانوا ولا يزالون أكرم على أنفسهم من أن يقولوا في كتاب الله بغير علم، وأن ينسبوا إلى الله ما لم تقم عليه حجة قاطعة، وأن يسلكوا بالقرآن مسلك الكتب المحرّفة والأناجيل المبدّلة. وإنّنا نذكّر هؤلاء بتلك الكلمة التي يردّدونها هم، وهي: «من كان

---

(١) مناهل العرفان ١: ١٨٤.

بيته من زجاج فلا يرجمنّ الناس بالحجارة» [١].

أما النص الثاني: فلا نرى فيه اسم حذيفة كساعٍ لرفع الاختلاف، بل نرى الاختلاف بين المعلّمين وأنّ بسبب ذلك الاختلاف كاد أن يكفّر بعضهم البعض الآخر منهم لقراءته، وهذا هو الذي ألزم عثمان أن يخطب في الصحابة طالباً منهم أن يكتبوا مصحفاً إماماً.

كما نرى في النص الثاني أنّ جد مالك بن أنس أخبر عن الصحابة وأنهم كانوا يتحرون العرضة الأخيرة عند اختلافهم فينتظرون الرجل الذي قد تلقى الآية من رسول الله، ولعله كان غائبا أو في بعض البوادي فينتظرونه يأتي فيكتبون ما قبلها وما بعدها ويبقون المشكوك إلى أن يأتي ليأخذوا منه، وأنّ عثمان لما فرغ من كتابة المصحف كتب إلى الامصار: (**إني قد صنعت كذا وصنعت كذا ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم**)، وهذا العمل من قبل عثمان خطير، لأن الذي قد محاه عثمان قد لا يصل إلى الكتبة للمصاحف فيبقى في مصاحفهم ما ليس في مصحف عثمان وهم على اعتقاد بأن ما عندهم قرآن وبذلك تتعدد المصاحف، وقد يكون من هذا الباب جاء اعتقاد بعض الصحابة وعلى رأسهم عمر بن الخطاب بأن آية الرجم وسورتي الحفد والخلع من القرآن وهي مما حذفه عثمان من مصحفه، قال العلامة الحلي في تذكرة الفقهاء: روى واحدٌ من الصحابة سورتين، إحداهما اللّهم إنا نستعينك ونستغفرك ... والثانية: اللهم إيّاك نعبد ولك نصلي، فقال عثمان: اجعلوهما في القنوت، ولم يثبتهما في

---

(١) مناهل العرفان ١ : ١٨٨ ـ ١٨٩.

المصحف [١].

وباعتقادي إن الاختلاف عند تعليم المعلم ـ بحدّ ذاته ـ وإن ارتقى من الغلمان إلى المعلمين ثمّ إلى الأمة لا يوجب التكفير، لأن الرسول والاصحاب كانوا يعلمون الناس القرآن في المسجد وفي غيره وقيل عنهم بأنهم كانوا يختلفون! ولا سبب لتكفير بعضهم الآخر.

نعم، إنّ هناك قراءات باطلة شرعت بجنب القراءات الصحيحة، وهذا هو الذي سبب تكفير بعضهم البعض الآخر، أي أنّهم خلطوا عملا متقناً صحيحاً بعمل ضعيف آخر، فضاعت أو كادت أن تضيع القراءة الشائعة المشهورة والتي عرفوها على عهد رسول الله بين تلك القراءات الباطلة الأُخرى.

فلا اختلاف ولا تكفير بين الصحابة الكبار، فأحدهم يصلّي خلف الآخر، بل قل: إنّ أحدهم كان يقدّم الآخر ليصلي به، فاليك ما رواه ابن أبي داود بسنده عن عبد الأعلى بن الحكم الكلابي، قال:

> أتيت دار أبي موسي الأشعري فإذا حذيفة بن اليمان وعبدالله بن مسعود وأبو موسى الأشعري فوق إجّار [٢] لهم، فقلت: هؤلاء ـ والله ـ الذين أريد، فأخذت أرتقي إليهم، فإذا غلام على الدرجة فمنعني، فنازعته،

---

(١) تذكرة الفقهاء ٣: ٢٦٣، استحباب رفع اليدين بالقنوت.

(٢) الإجار: بالكسر والتشديد، السطح الذي ليس حوله ما يرد الساقط عنه. لسان العرب ١: ٣٢ مادة أجر.

فالتفت إليه بعضهم قال: خلِّ عن الرجل! فأتيتهم حتى جلست إليهم، فإذا عندهم مصحف أرسل به عثمان وأمرهم أن يقيموا مصاحفهم عليه.

فقال أبو موسى: ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادة فلا تنقصوها وما وجدتم من نقصان فاكتبوه.

فقال حذيفة: كيف بما صنعنا؟ والله ما أحد من أهل هذا البلد يرغب عن قراءة هذا الشيخ ـ يعني ابن مسعود ـ ولا أحد من أهل يمن يرغب عن قراءة هذا الشيخ ـ يعني أبا موسى الاشعري ـ وكان حذيفة هو الذي أشار على عثمان رضي الله عنه بجمع المصاحف على مصحف واحد، ثم إن الصلاة حضرت، فقالوا لأبي موسى: تقدّم فإنّا في دارك، فقال: لا أتقدم بين يدي ابن مسعود، فتنازعوا ساعة، وكان ابن مسعود بين حذيفة وأبي موسى فدفعاه حتى تقدم فصلّى بهم(١).

أما النص الثالث: فهو يشبه النص الثاني إلا أن فيه اسم أبي بن كعب والذي توفي في سنة ٢٤ على المشهور، أي قبل تدوين المصاحف الذي كان في حدود سنة ٣٠ للهجرة.

كما فيه أنّ عثمان جمع إثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، في حين أنّ العدد الذي أناط بهم هذه المهمة في غالب المصادر هم أربعة لا اثنا عشر.

---

(١) المصاحف للسجستاني ١: ٢٤٠ / رقم ١١٧.

وفي النص أيضا بأن محمد بن سيرين احتمل أن يكون سبب تأخيرهم في تثبيت الآيات هو وقوفهم علي الذين حضروا العرضة الأخيرة من الصحابة، في حين ترى أن هذا الاحتمال صار أمر يقينياً يعتمد في الاستدلال لزيد بن ثابت، ولو راجعت كتب القراءات لرأيت وجود قراءات تخالف قراءة زيد، وهي توكد بأن قراءة زيد لم يكن طبقاً للعرضة الأخيرة، وذلك لعدم أخذهم به.

فابن مسعود مثلا كان يرى نفسه هو الأولى أن يسند إليه جمع القرآن لأنه حضر العرضة الأخيرة، ولا يصح ما قاله الزرقاني: (بأن اعتراض ابن مسعود كان منصبّاً على طريقة تأليف لجنة الجمع لا على صحة نفس الجمع.

مع أن كلمة ابن مسعود السالفة لا تدل على أكثر من أنه كان يَكْبُر زيداً بزمن طويل، إذ كان عبدالله مسلماً وزيد لا يزال ضميراً مستتراً في صلب أبيه، وليس هذا بمطعن في زيد، فكم ترك الأوّل للآخر، ولو كان الأمر بالسن لاختل كثير من نظام الكون ...) (١)

لأن العُمْر بما هو عُمْر ليس له مدخلية في الترجيح، ولو اعتمد ذلك لاختل حقّاً نظام الكون، وهذا ما فعلوه وشاهدناه في تقديمهم أبابكر على علي بن أبي طالب لكونه أكبر سنّاً من الامام علي، فالسوال: كيف تقدّمون أبابكر على عليٍّ بدعوى أنه أسنّ، وهنا تقولون إنّ السن ليست بمرجح. والمتأمل في نصوص ابن مسعود يرى معيار الكفاءة هي المنظورة في كلماته لا السن، ولا لكونه كان في صلب أبيه الكافر، بـل كان

---

(١) مناهل العرفان ١: ١٩٧.

يريد القول بأن الارجحية له لسابقته في الإسلام، وشهادة النبي بحسن قراءته، ولكونه حضر العرضة الأخيرة، وأمثالها.

بل كيف يصح للمسلم أن يقول لأخيه المسلم: كفرتً، ورسول الله كان قد أجاز قراءة القرآن على سبعة أحرف كما يقولون؟! فلا بد لنا من تصحيح إحدى الرويتين.

ثّم ما قالوه في لزوم الأخذ عن أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة، ما يعنون به؟ هل يعنون العرضة الأخيرة التي مات بعدها رسول الله؟ أم العرضة الاخيرة من كلّ عام؟ أي بعد اللقاء الثنائي بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين في رمضان من كل عام.

فإن قالوا بأنّ مقصود ابن سيرين هو أنّهم كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخّروه حتّى ينظروا أحدثـهم عهداً بالعرضة الأخيرة التي مات بعدها رسول الله، فهذا غير صحيح، لأنّ القرآن نزل منجما طوال ثلاثة وعشرين عاماً، وأن الصحابة كانوا يقرؤون بسوره وآياته أيام رسول الله وقد أنسوا به، فلا يعقل أن يكون مكان الآيات في السور مختلفاً فيه بين الصحابة وغير معلوم حتى لقاء رسول الله ربه.

فالآيات في السور كان معلوم موضعها في كلّ عام بعد العرضة الأخيرة، وإنّ الصحابة كانوا يكتبون الآيات في السور ما قبلها وما بعدها ويدعون موضع الاختلاف إلى أن يأتي الذي سمعها من رسول الله فيقرّر مكانها.

أما النصوص الرابعة والخامسة والسادسة فهي صريحة بأن الجمع للقرآن كان جمع كتابة لا توحيد للقراءات كما يقولون.

ففي النص الرابع: نرى إشارة من ابن شهاب الزهري إلى كلام عمر بن

الخطـاب، لقوله (بلغنا)، والذي أُوِّلَ وصُحِّح بأنه إشارة إلى تفسير النازل على رسول الله وتأويله لا إلى أصل القرآن؛ لقول ابن شهاب: (فقتل علماؤه يوم اليمامة ... الذين كانوا قد وعوه ولم يعلم بعدهم ولم يكتب). وقد نقل الزرقاني ما نسب إلى ابن عمر من قوله: (لا يقولن أحدكم: أخذت القرآن كلّه، وقد ذهب منه كثير، ولكن لِيَقُلْ: قد أخذتُ ما ظهر منه) ثم قال معلّقاً: هي نسبة خاطئة كاذبة وعلى فرض صحتها فهي موقوفة وليست بمرفوعة إلى النبي، وعلى فرض رفعها فهي معارضة للأدلة القاطعة المتوافرة في تواتر القرآن وسلامته من التغيير والزيادة والنقصان، ومعارِضُ القاطع ساقطٌ مهما كانت قيمة سنده في خبر الواحد [١].

لكن نقول: إذا كانت تلك الأُمور التي لم تكتب هي تفسير للقرآن وليست بقرآن فلماذا هم يَعُدُّونها قرآنا في الأخبار، فيقول الخبر: فلّما جمع أبوبكر وعمر وعثمان القرآن ولم يوجد مع أحد بعدهم ... إلى أن يقول: فجمعوه في الصحف في خلافة أبي بكر خشية أن يقتل رجال من المسلمين في المواطن، معهم كثير من القرآن، فيذهبوا بما معهم من القرآن، فلا يوجد عند أحد بعدهم...

إنهم يعدّون الضائع قرآنا، وبكلامهم هذا يمهّدون لطرح شبهة على القرآن والقول بأن القرآن الحالي لا يتضمّن جميع ما أنزل وما كان مسطوراً في اللوح المحفوظ.

وفي النص الخامس: تأكيد على كون الجمع جمع كتابة إذ فيه: (فكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن حتى جمع من ذلك أكثره) لاجميعه! ثم يستمر الراوي

---

(١) مناهل العرفان ١: ٢٠٠.

بالقول:

(ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً فناشدهم: لسمعتَ رسول الله وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله زيد بن ثابت، قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص)، فهذا النص يذكرنا بما تساءلناه سابقاً عن جملة (من أكتب الناس؟ ومن أعرب الناس؟) وهل هي من أقوال عمر بن الخطاب أم من أقوال عثمان بن عفان؟ ومتى صدرت هذه الجملة هل في عهد عمر أو في عهد عثمان، أو أنها تكررت في عهدهما معاً، أو أنّها صدرت من أحدهما ونسبت إلى الآخر أيضا.

وقبله أشار إلى أن عثمان قام خطيباً في الناس وقال: يا أيّها الناسُ عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة، وأنتم تمترونَ في القرآن، تقولون: قراءةُ أُبي، وقراءةُ عبد الله، يقولُ الرجلُ: والله ما نقيمُ قراءَتك، فأعزمُ على كلِّ رجلٍ منكم كان معه من كتابِ الله شيءٌ لما جاء بِه ...

وفيه إشاره إلى أنّ الجمع جمع كتابة وتدوين لا توحيد للقراءة كما يقولون.

كما فيه إشاره إلى أنّ الاختلاف قد حدث بعد عهد رسول الله ولم يكن له عين ولا أثر في عهده الشريف، لقوله: عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن.

وقد يمكن أن يجاب ما قالوه بأن رسول الله هو الذي أراد أن يمترون بالقرآن ويختلفوا فيه لحديث الاحرف السبعة!

وهو الآخر يشير إلى وجود قراءات ومصاحف عند الصحابة بعد رسول الله وأن عثمان يريد السيطرة عليها لقوله: على كل رجل منكم كان معه من كتاب الله شيء لما

جاء به فكان الرجل يجيء بالورقة والاديم فيه القرآن. وهو يشابه موقوف عمر بن الخطاب في المنع من كتابة الحديث فأن القاسم بن محمد بن أبي بكر: إن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهرت في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: أيها الناس! إنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقينّ أحد عنده كتاب إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي.

قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار!!

ثم قال: أمنية كأمنية أهل الكتاب [١].

وهذا ما أشار إليه (Burton, the collection, p. ٢٢٨) برتون من أن تمسك بنقول مصاحف الصحابة كان للمقابلة مع مصحف عثمان أو الفرار منه، كما أن ما جاء في روايات جمع الشيخين للقرآن فقد وضعت للمواجهه لجمع عثمان. [٢]

وبهذا فقد اتضح بأن جمع القرآن مر بثلاث مراحل حسبما قاله الزرقاني:

١ ـ عهد النبي فكان عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها ووضعها في مكانها الخاص من سورها، ولكن مع بَعْثَرَةِ الكتابة وتفرقها بين عُسُب وعظام، وحجارة ورقاع، ونحو ذلك حسبما تتيسر أدوات الكتابة، وكان الغرض من هذا الجمع زيادة التوثق

---

(١) تقييد العلم: ٥٢، وانظر الطبقات الكبرى ٥: ١٨٨، وتاريخ الإسلام ٧: ٢٢٠ ـ ٢٢١، وسير أعلام النبلاء ٥: ٥٩ وفيهم: مثناة كمثناة أهل الكتاب.

(٢) انظر خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن: ١١٤.

للقرآن، وإن كان التعويل أيامئذ كان على الحفظ والاستظهار.

٢ ـ عهد أبي بكر فقد كان عبارة عن نقل القرآن وكتابته في صحف مرتب الآيات أيضا، مقتصرا فيه على ما لم تنسخ تلاوته مستوثقا له بالتواتر والإجماع. وكان الغرض منه تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعا مرتبا، خشية ذهاب شيء منه بموت حملته وحفاظه.

٣ ـ عهد عثمان فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الآفاق الإسلامية ... [1].

أما النص السادس: ففيه مضافا إلى اضطراب عثمان في كلامه، فأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعبدالله بن مسعود إمّا أنّهم كانوا قد سمعوا قراءة رسول الله أو لا؟ فإن كانوا قد سمعوا رسول الله وعرضوا قراءتهم عليه وصححها صلى‌الله‌عليه‌وآله فلا معنى لقوله: «إنّما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة وقد اختلفتم في القرآن ...» لأنّ بعد التأكّد من إقراء رسول الله لا معنى لقوله: «عزمت على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله لما أتاني به ، فجعل الرجل يأتيه باللوح والكتف والعسيب فيه الكتاب...».

فإن قيل بأنهم لم يسمعوا القرآن من رسول الله، فهذا باطل ترده النصوص الكثيرة الموجودة في كتب الفريقين، لأنّ أبيّ بن كعب ومعاذ بن جبل وعبدالله بن مسعود قد عُدُّوا ضمن الجامعين للقرآن على عهد رسول الله، وعثمان نفسه يقرّ بهذه

(١) مناهل العرفان ١: ١٨٣ وانظر الاتقان ١: ١٦٧ / الرقم ٧٧٦ ـ ٧٧٨، النوع الثامن عشر.

الحقيقة ولا ينكرها، فما يعني تشكيكه بكلامهم واعتراضه على اختلافهم مع أنّ هذا هو من موارد نزول القرآن على سبعة أحرف عنده؟!

وكيف يتّهم أبيّاً سيد القراء، وابن مسعود الذي شهد رسول الله بأنه كان يقرأ القرآن غضاً طرياً كما أنزل (١)، ومعاذاً الذي قال عنه عبدالله بن عمرو بن العاص: سمعت رسول الله يقول خذوا القرآن من أربعة: من عبدالله بن مسعود، وسالم [مولى أبي حذيفة]، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب (٢).

بل لماذا التأكيد على صغار الصحابة أمثال زيد وسعيد بن العاص وتناسي دور أبي بن كعب وابن مسعود ومعاذ وغيرهم من أعيان الصحابة؟

بل كيف يمكننا تصديق هذا الخبر مع أنّ المعروف عن أبي بن كعب أنه مات في سنة ٢٤ هـ أي أوائل خلافة عثمان، ومعاذ بن جبل الذي مات في طاعون عمواس سنة ١٧ هـ.

بل ماهي خصوصية هذه الأسماء الثلاثة؟ ولماذا لا ينقل مصعب بن سعد ـ راوي الخبر ـ سماع عثمان لقراءة عائشة وحفصة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي العصر وقوموا لله قانتين).

أو قراءة عمر: غير المغضوب عليهم وغير الضالين، أو قراءته بأية رجم الشيخ والشيخة.

---

(١) تاريخ بغداد ٤: ٣٢٦.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٩١٢/ ح ٤٧١٣ الباب ٨، صحيح مسلم ٤: ١٩١٣ / ح ٢٤٦٤.

أو قراءة أبي بكر: وجاءت سكرة الموت بالحق.

أو قراءة غيرهم بغيرها، فلماذا سمع قراءة أبي وابن مسعود ومعاذ ولم يسمع قراءة غيرهم؟ بل كيف بعثمان يخطب بالناس على أثر سماعه قراءة أكابر الصحابة الذين شهد بفضلهم وصحة قراءتهم رسول الله؟ أليست قراءتهم هي قراءة صحيحة طبقاً للأحرف السبعة التي يقولون بها؟ فما يعني مطالبتهم أن يأتوه بما عندهم من القرآن حتى جعل الرجل يأتي باللّوح والكتف والعسيب.

ألا يدل هذا النص وأمثاله على وجود الكتابة على عهد رسول الله، وأنه لم ينحصر بالحفظ كما يقولون، مع التأكيد على أن الجملة الموجودة في آخر رواية: (فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه) غير صحيحة وغير واقعية، لأنّ الكثير من الصحابة قد عابوا على عثمان فعله في المصاحف وفي غيره، بل كتب أهل المدينة إلى من بالأمصار: أن أقدموا فقد أحدث مَنْ خَلْفَكُم ـ أو خليفتكم ـ دين محمد، إلى غيرها من العبارات التي سنأتي بنصوصها في آخر الكتاب مبحث (توحيد المصاحف).

أما النص السابع: فهو لا يتفق من جهة مع رواية أبي العالية التي جئنا بها في عهد أبي بكر وأنّ أبيّ بن كعب كان قد جمع القرآن على عهد الأوّل.

فإن أريد بالنص أنّ عثمان لما نسخ القرآن في المصاحف أرسل إلى ورثة أبيّ أن يأتوه بمصحفه، فهذا لا يتفق مع كونه مملياً على زيد وزيد يكتب ومعه سعيد بن العاص يعربه.

وإن قيل بأنَّ أبيّاً كان حيّاً إلى وقت كتابة المصاحف ـ وهو غير صحيح ـ فهل كان أُبيٌّ يملي من مصحفه أو من حفظه؟ وعلى كلا التقديرين يكون المصحف الرائج هو

مصحف أبي بن كعب وليس بمصحف زيد بن ثابت، أو القول بأنه مصحفهما معاً، فلماذا يحشر زيد مع أبي بن كعب؟ وهل الكاتب بمنزلة المملي؟ والناسخ والمُعرب بمنزلة المملي للقرآن؟ وهل يمكن نسبة المصحف إلى الناسخ أو إلى المعروض عليه القرآن والقاري والمعرب؟

أما النص الثامن: فهو صريح بأنّ القرآن كان قد جمع في قراطيس على عهد أبي بكر، وقد كانت عنده حتّى توفي، ثمّ كانت عند حفصة بنت عمر ـ زوج النبي ـ فأرسل إليها عثمان فأبت أن تدفعها إليه حتّى عاهدها ليردنَّها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخها عثمان ثم ردها إليها.

(فلم تزل عندها حتى أرسل إليها مروان بن الحكم يطلبها، فلم تعطه حتى ماتت، فأخذها من عبدالله بن عمر، فحرقها لئلا يكون فيها شيء يخالف المصاحف الأئمّة التي أنفذها عثمان إلى الآفاق) [١].

فما يعني ما حكاه الزهري عن سالم بن عبدالله: أنّ مروان كان يرسل إلى حفصة يسألها الصحف التي كتب فيه القرآن فتأبى حفصة أن تعطية إيّاها... فهل كان يرسل إليها قبل طلب عثمان مصحفها أو بعده؟

فإن كان قبل طلب عثمان فلماذا تعطية لعثمان ولا تعطية لمروان؟

وإذا كان بعد انتهاء عمل عثمان فما يعني إصراره على الوقوف على المصحف تارة أخرى؟ فهل في مصحف حفصة ما يخالف مصحف عثمان، أو في مصحف عثمان ما لا

(١) فضائل القرآن لابن كثير: ٧٧.

يرضاه مروان؟ ولماذا يشقّق مروان أو يحرق ذلك المصحف في حين لم يشقه أو يحرقه عثمان؟ وهل الموجود بأيدينا هو ما يوافق مصحف حفصة أو ما يوافق مصحف عثمان؟

وهل مسألة حرق المصاحف كانت مسألة سياسية مروانية أم سياسية عثمانية؟

قال الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ في هامش تحقيقه لكتاب المصاحف للسجستاني [1]: وخلاصة الأمر: أنّ عثمان بن عفان رضي الله عنه أمر بتحريق المصاحف العامة، ومروان حرق الصحف التي كتبها أبوبكر الصديق رضي الله عنه وكانت عند حفصة رضي الله عنها ، وهذا ما قرّره الحافظ في فتح الباري ٩: ٢١، وانظر: فضائل القرآن لابن كثير ٦٨، ٧٧.

وأما النص التاسع: فهو حديث موضوع، لأنّ الصحف المدونة والمجموعة على عهد رسول الله أو المجموعة من بعده لا ارتباط لها بمصطلح الورق المعلَّق، بل الورق المعلق يذكرنا بالمعلقات السبع وأمثالها في الجاهلية، والتي كانت تعلّق على الكعبة، وليس بين تلك وما يريده عثمان من شَبَه، وأين كانت تعلق تلك الأوراق؟ ولماذا يقال لها (المعلَّق) ولا يقال لها: (الورق المكتوب) أو (المجموع) أو (المطوي)؟! أليس في هذا محاباةً إلى ما يريده عثمان من تحكيم الأسس الأموية؟ ثمّ لماذا يعطي عثمان أبا هريرة عشرة الاف؟ وهل أعطاه إياها من بيت المال أو من ماله الشخصي؟ وهل كانت استحقاقاً وعرفاناً لحقه أو لأنّه أدخل السُّرور على قلبه؟

---

(١) انظر هامش المصاحف ١: ١٩٧.

بل ما تعني رواية أبي هريرة لهذا الحديث في عهد عثمان بن عفان وعدم روايته في عهد الشيخين، هل لكثرة المصاحف في عهد عثمان وندرتها أو قلّتها في عهد من سبقه أم لشيء آخر؟ إنها تساؤولات تريد إجابة.

أما النص العاشر: فهو يؤكد على عدة أشياء.

١ ـ عدم إشراف رسول الله على ترتيب جميع القرآن، وأنّ جمع القرآن الحالي هو من عثمان لا من رسول الله، فقال ابن كثير في فضائل القرآن: ... وكأنّ عثمان والله أعلم رتّب السّور في المصحف وقدّم السبع الطوال وثنّى بالمئين ... إلى أن يقول:

ففهم من هذا الحديث أن ترتيب الآيات في السور أمر توقيفي متلقَّى عن النبي، وأما ترتيب السور فمن أميرالمؤمنين عثمان بن عفان، ولهذا ليس لأحد أن يقرأ القرآن إلّا مرتّباً آياته، فإن نَكَسَهُ أخطأ خطأً كبيراً.

وأمّا ترتيب السور فمستحب اقتداء بعثمان، والأولى إذا قرأ أن يقرأ متوالياً كما قرأ عليه السلام في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين، وتارة بسَبِّحْ وهل أتاك حديث الغاشية، فإن فرّق جاز ... [1].

٢ ـ إمكان تغيير السور من قبل الصحابي.

٣ ـ اعتراض ابن عباس ـ من علماء أهل البيت ـ على عمل عثمان لا قبول أهل البيت به.

٤ ـ وجود كتابة للصحف على عهد رسول الله وإشرافه على وضع الآيات في

---

(١) فضائل القرآن لابن كثير: ٧٣.

السور.

٥ ـ ادّعاء عثمان بأنه هو الذي لم يكتب البسملة قبل براءة، مع أنّنا ذكرنا عن الإمام علي أنّ البسملة لم تنزل في هذه السورة على وجه الخصوص لأنّها سورة عذاب.

وأما النص الحادي عشر: ففيه دعاوى كثيرة، منها:

١ ـ نهي الإمام عليّ من انتقاد عثمان في حرقه للمصاحف.

٢ ـ وإقراره لفعله وأنه ما فعل إلّا عن رأي منّا جميعاً.

٣ ـ وقوله: والله لو وليت لفعلتُ الذي فعل.

وكلّها دعاوى غير صحيحة، لأنّ النفس الأمّة ثارت عليه لإحداثاته، ومن أهمّها إحراقه للمصاحف، وقد سُمِّيَ بـ: حراق المصاحف، فانظر إلى تاريخ الطبري وغيره لتقف على حقيقة الأمر.

كما أن قوله: إنّه ما فعل الذي فعل إلّا عن مَلَأ منّا جميعا. فهو الآخر غير صحيح، إذ كيف يكون الفعل ناشئاً عن رأي لهم جميعاً، ونحن نرى خروج الصحابة عليه وتجويزهم قتله حسبما سنذكره بعد قليل.

نعم، قد تصحّ الفقرة الأخيرة منه والتي مفادها جمع الأمّة على قراءة واحدة وهي قراءة رسول الله، فهذا ما يتمنّاه كلّ مسلم، أمّا تجويز حرق المصاحف فلا يجيزه أميرالمؤمنين عليّ ولا يرضي به غيره من الصحابة الأجلّاء.

بقي شيء: وهو التأكيد على عدم صحّة ادّعاء عثمان بأنّ من اعتقد أنّ قراءته خير من قراءة غيره من الصحابة فإنّ ذلك يكاد أن يكون كفراً، لأنّه يخالف ما رووه عن رسول الله من أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وتجويزهم قراءة الآيات ما لم تُصَيَّرْ آية

رحمة آية عذاب وأمثالها.

أمـا النص الثاني عشر: فهو كذب يقيناً، لأنه لو أراد محو المصاحف لأماثها بالماء، لأنّ كلام الله لا يحرق، وأن رسول الله لم يسمح بحرق التوراة المحرَّفة فكيف يسمح الإمام بحرق القرآن المنزل من السماء على صدر النبي محمّد صلى الله عليه وآله؟!

وقد قال القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن) حين مناقشته للحلولية والحشوية ما يشير إلى أن عثمان بن عفان بحرقه للمصاحف قد فارق الدين، وإن كان هو بصدد الدفاع عنه وأنّ حرقه للمصاحف ليس حرقاً لكلام الله! لكنّه لم يتمكن أن ينكر بأن ذلك إهانة وتَعَدٍّ، فقال:

> فيقال لهم [أي للحلولية والحشوية]:ما تقولون في كتاب الله تعالى، أيجوز أن يذاب ويمحى ويحرق؟ فإن قالوا: نعم، فارقوا الدين [١].

أما النص الثالث عشر والرابع عشر: فقد وضحناهما فيما سبق، ولا أدري كيف أعجب الصحابة حرق المصاحف ولم ينكر أحد منهم على عثمان، ونحن نرى أهل مصر يعترضون عليه لتمزيقه المصاحف، وقد سَمَّوه بحراق المصاحف.

أما النص الخامس عشر: فإذا كان صحيحاً فلماذا لا يأخذ عثمان بقراءة ابن مسعود الهذلي، وكتابة فلان الثقفي، بل يترك الأمر إلى زيد الانصاري و...

بل ما تعني هاتان الكلمتان هذيل وثقيف عنده!

وأما النص السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر: فهو لا يستقيم، وقد

---

(١) الجامع لاحكام القرآن ١: ٥٥ وانظر الحديث في صحيح مسلم ٤: ٢١٩٧ / ح ٢٨٦٥.

تكون مثلبة للخليفة وليست بمنقبة، لأنه لم يرفع ذلك النزر القليل من اللَّحن في المصحف ولم يعيّن لجنة لرفعه، وقد تركه للعرب كل العرب من زمانه إلى زماننا هذا لتُغَيِّر فيه، ولم يحدده بالصحابة والتابعين القريبين إلى عصر النص، وهذا ما وضحناه في الصفحات اللاحقة.

وأما النص التاسع عشر: فهو يشابه النص الخامس عشر، وهو يشير إلى عدم تحقق أمنية عثمان في الجمع، وأنه لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا اللحن، والخليفةُ بعدم إناطته الأمر بهاتين القبيلتين يدين نفسه من حيث لا يشعر، لأنّه هو الذي قصّر في تحقيق هذه الأمنية.

وأما النص العشرون: فليس فيه ما يستحق التعليق عليه.

تاريخ المصحف الشريف عبر العصور

ولنجمل ما قلناه لحد الآن من خلال بيان تاريخ تدوين المصحف الشريف والملابسات التي رافقته عبر القرون المختلفة.

المصحف على عهد رسول الله

من الثابت المعلوم أنّ رسول الله لم يترك تدوين كتاب ربّه والمنزل عليه، فكان يأمر كتّاب الوحي بكتابته، وأنّ تلك الصحف كانت محفوظة في بيته ﷺ مع سماحه للصحابة بالاستنساخ عنها لأنفسهم، ومع تعيينه أماكنها في قرآن التلاوة، وأنّ تلك الصحف هي أصل للمصحف الرائج اليوم لا ما جمعه زيد بن ثابت من أفواه الصحابة ومدوناتهم على العسب واللخاف والحرير والكتف و ...

ففي رواية علي بن إبراهيم القمي الإمامي الشيعي قال رسول الله لعلي: «**يا علي القرآن خلف فراشي في الصحف والحرير والقرطاس فخذوه وأجمعوه ولا تضيعوه...**».

وفي هذا النص إشارة إلى أنّ (المصحف الإمام) يجب أن يعتمد على الأصل الموجود في بيت رسول الله لا الموجود في صدور ومدوّنات الصحابة، وترى أنّ مثل هذا القول موجود عند المحاسبي إذ قال: «... **وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في**

بيت رسول الله ﷺ، فيها القرآن منتشـراً، فجمعها جامع وربطها بخيط حتّى لا يضيع منها شيء» (١).

إذن القرآن جمع أولاً في اللقاء الثنائي بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين في رمضان من كلّ عام، ثمّ وحّد شكله وجمعه بين الدفتين علي بن أبي طالب بعد وفاة رسول الله وبوصية منه ﷺ.

وأنّ رسول الله كان لا يكتفي بقراءة السور السابقة، بل يأتي الناس كلّ عام بجديد من السور القرآنية: ﴿**وَقُرْآنا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ ثمّ انّه جمع ذلك المتفرق المشتت ورتبه بالتنسيق مع جبرئيل الأمين لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ .

المصحف في عهد أبي بكر

إنّ الخليفة كان لا يعجبه الأخذ بما جمعه الإمام علي، فسعى لجمعه مرة أخرى بمنهجية خاصة وضّحنا أصولها سابقاً، وهذا الاهتمام الجديد من قبل أبي بكر لم يقلل من عزم الإمام عليه السلام لجمع الصحف الموجودة في بيت رسول الله، لأنّ المجموع عند الإمام هو جمع للصحف الأولى المدونة على عهد رسول الله ﷺ وقد جاء امتثالاً لأمره ﷺ وبوصية منه. وأن هذا الجمع يختلف عن جمع أبي بكر لأنّ الإمام كان المباشر في

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ : ٢٣٨، مناهل العرفان ١ : ١٧٤.

عملية الجمع بعكس أبي بكر الذي كلّف زيد بن ثابت لذلك، وبذلك صار عند المسلمين جمعان: **أحدهما** للخليفة بواسطة زيد بن ثابت، **والآخر** بمباشرة الإمام علي بن أبي طالب، وقد جمع الإمام (المنزل) و(المفسر) معاً على انفراد، وقد كان الجمع الأولي هو للمصحف المنزل وقد استغرق ثلاثة أيام وقد جمعه في ثوب لكي (لا يزاد في القرآن) أو (لا ينفلت القرآن) أو (لا ينقلب القرآن) أما الجمع الثاني فكان في ستة أشهر وقد حمل على حمل بعير، لأنّه كتاب علم وتاريخ، وفيه كلّ شيء.

المصحف في عهد عمر بن الخطاب

مما لا خلاف فيه أنّ الأمة كانت تقرأ القرآن بقراءة رسول الله على عهده ثم من بعده، لأنّهم كانوا قريبوا العهد به وبكتابه، وقد كان ﷺ أقرأهم القرآن على مكث، لكنّ المنهجية الخاطئة التي اتخذها الشيخان بعد رسول الله فتحت المجال لدخول القراءات الشاذة والغير المعتمدة في القرآن، لأنّهم أجازوا أن يُقرأ القرآن بأيّ شكل كان ما لم تجعل آية عذاب آية رحمة، وهذه المنهجية وإن كانت خاطئة لكن إقرارها والدفاع عنها لم تؤثّر كلّيّاً على القرآن لوجود الصحابة الجامعين له، ولإقراء رسول الله أمته القرآن على مكث، ويؤيده ما جاء في كتاب سليم: إنّ طلحة سأل الإمام علي بن أبي طالب بقوله: اخبرني عما كتب عمر وعثمان أقرآن كلّه أم فيه ما ليس بقرآن؟ قال عليه السلام: بل هو قرآنٌ كلّه، إن أخذتم بما فيه نجوتم من النار ودخلتم الجنة، فإن فيه

حجّتنا وبيان أمرنا وفرض طاعتنا[١].

فأمير المؤمنين بهذا المنطق القاطع وقف أمام المتسائلين والمشككين أو قل المتربّصين، محافظاً على وحدة الكلمة في القرآن الكريم، وهذا لا يعني إقراره عليه السلام بمنهجيتهم بل عدم تأثر القرآن بتلك المنهجية، لأنّ نقل الصحابي ما سمعه من آيات من رسول الله بالنقل الجماعي هو قرآن أيضاً وإن كان النقل الخاص ـ العرضي ـ هو الأضبط والأصح والذي يجب أن يعتمد في القراءة، وهذا الكلام ـ من عندنا ـ لا يصحح ما حكي عن عمر من أنّه كان يريد أن يؤلّف سورة من بعض الآيات لولا خوفه من الناس، أو أنّه كان يريد الوقوف على المصحف المفسر للإمام علي لغرض سياسي كان يرجوه!! فالإمام وقف أمام إرادته في كلا المجالين مما دعاه أن يغضب ويقول: (إنّ ابن أبي طالب يحسب انّه ليس عند أحد علم غيره)[٢].

---

(١) كتاب سليم : ٢١٢، الاحتجاج ١ : ٢٢٢.

(٢) كتاب سليم : ٣٦٩، الاحتجاج ٢ : ٧.

المصحف في عهد عثمان

وقفت في ما مضى على اقتراح حذيفة بن اليمان على عثمان بن عفان لتوحيد قراءة المسلمين وأنّ عثمان جمع جميع المصاحف وأحرقها (ومزّق مصحف أبي بن كعب وابن مسعود وحرقهما بالنار) [١].

لكن المصحف العلوي بقى سالماً في عهده لم ينله الإحراق باعتراف الجميع فما يعني هذا؟ وعلى أي شيء يدل؟ قد يصحّ أن يكون ما احتمله السيد ابن طاووس بأنّ المصحف المعتمد عند المسلمين هو مصحف الإمام علي لأنّه قد سربه إلى عثمان من طريق حذيفة بن اليمان كي يُعتمد.

ونقل هذا الرأي وتعضيده يضاد ما اشتهر على الألسن بأنّ المصحف الرائج هو مصحف عثمان وأنّ رسم الخط الموجود فيه هو رسم الخط العثماني وما شابه ذلك، وستقف بعد قليل في توحيد المصاحف على أشياء كثيرة تنفي الرأي المشهور.

المصحف في عهد علي بن أبي طالب عليه السلام

عرفت في ما مضى أن عثمان أحرق جميع المصاحف إلا مصحف الإمام علي، كما أنّ ابن أبي قحافة لم يمنع علياً من جمع القرآن في عهده، فجعل شخص آخر بجنبه يجمع القرآن للدولة تضعيفاً للإمام، وهكذا فعل عمر بن الخطاب، ونحن في دراستنا

---

(١) كتاب سليم : ٢١٢، الاحتجاج ١ : ٢٢٢، بحار الأنوار ٣١ : ٤٢٣ و ٨٩ : ٤١.

هذه رجّحنا ما احتمله ابن طاووس في المصحف الرائج لأنّ حذيفة بن اليمان كان من أصحاب رسول الله ومن المقرّبين للإمام علي، كما انّه كان الرابط بين الخلفاء والإمام والداعي لوحدة النص القرآني بين المسلمين، فلا يستبعد أن يكون قد سرب مصحف الإمام المجرّد عن التفسير إلى عثمان كي يعتمده، وقد اعتمده بالفعل دون الإشارة إلى إسم الإمام، ويؤيد هذا الكلام وجود قرائن كثيرة منها وجود البسملة في أول كل سورة من المصحف الرائج مع تحفظ مدرسة الخلافة على جزئيتها، في حين أن مدرسة أهل البيت تعتبر الجهر بها إحدى علائم المؤمن، وفي المقابل عدم وجود سورتي الحفد والخلع التي كان يقرأ بها عمر بن الخطاب، أو عدم وجود آية رجم الشيخ والشيخة أو سكرة الحق بالموت بدل سكرة الموت بالحق وأمثالها في هذا القرآن الرائج اليوم.

كلّ ذلك يؤكّد بأنّ هذا المصحف هو ليس لعثمان بل لرسول الله، وأنّ هذا القرآن هو ذلك المصحف المعصوم الذي جُمع بيد المعصوم، وهو المصحف الذي كان يقرأ بآياته وسوره رسول الله والإمام علي وجميع الصحابة، فلو كان هذه المصحف محرفاً لما رضي الإمام بالتحكيم إليه وهو في صراع مع القاسطين والمارقين والخارجين، وأنّ قراءة الإمام علي والسيد فاطمة الزهراء والحسن والحسين وغيرهم بسور هذا القرآن والاستشهاد بآياته في رسائلهم وخطبهم وأقوالهم والدفاع عنه في حوارياتهم واحتجاجاتهم[1] يؤكّد عدم وقوع التحريف فيه.

---

(١) راجع بحار الأنوار ٩٠ : ٩٨ ـ ١٤٢ احتجاجات أمير المؤمنين على الزنديق المدعي بوجود التناقض في القرآن عن الاحتجاج والتوحيد، وما ورد عن أمير المؤمنين في أصناف آيات القرآن ⇦

فالإمام هو الأول من الصحابة الذين حافظوا على وحدة الكلمة في القرآن ولم يسمح بتغيير ﴿**طلحٍ مَنْضود**﴾ بطلع منضود قائلاً: إنّ القرآن لا يهاج بعد يومنا هذا.

المصحف في عهد الأئمة من آل الرسول

لم نقف على شيء يثير الاهتمام في عهد السبطين ومن بعدهم من الأئمة فهم كغيرهم من المسلمين كانوا يقرأون بالمصحف الرائج ولا يجيزون المخالفة معه وقد مرّ عليك سندهم إليه، وأنّهم أخذوا القراءة عن أمير المؤمنين وجعلوا القرآن معياراً لمعرفة صحة المروي عنهم، وقد قعّدوا قواعد الجرح والتعديل عليه، ولو راجعت أقوالهم وخطبهم ورسائلهم فلا ترى أحداً منهم قد استشهد بآية تخالف القراءة المشهورة عند المسلمين. كلّ ذلك يؤكّد وحدة كلمتهم وكلمة جميع المسلمين في قرآنية هذا القرآن.

وأنواعها وتفسيره لبعض آياتها.

٤ ـ توحيد المصاحف:

المصحف العثماني والأحرف السبعة

إنّ توحيد المسلمين على قراءةٍ واحدة هي أُمنية كلّ مسلم، وهدفٌ مقدّس يرجوه كلّ الصحابة، وخصوصاً بعد توسّع الاختلاف بينهم في القراءات، إذ عرفتَ بأنّ هذا الاختلاف كان سببه الخليفة عمر بن الخطّاب، حيث روّج فكرة الأحرف السبعة وسمح بالقراءة بأيّ شكلٍ كان ما لم تصبح آيةُ رحمةٍ آيةَ عذاب، مع اتّخاذه سياسة عدم توحيد القراءات وكتابة المصحف الإمام، قال بهذه الرؤية ومدرسة أهل البيت ﷺ خالفته، أو قل كذّبته، لأنّ القرآن نزل من عند الواحد على رجلٍ واحدٍ وبلسانٍ واحد، دلالة على عدم رضاهم بتعدّد القراءات، ولأنّ الاختلاف بين المسلمين في القراءة لا يمكن تصوره على عهد رسول الله لأنه ﷺ كان قد أقرأهم القرآن كما أُنزِل عليه ﴿لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ فما كان يتجاوز عشر آيات حتّى يعلّمهم إيّاها، وقد عيّن جمعاً من الصحابة لإقرائهم، كما أنه كان يحب أن يسمع قراءتهم، كُلّ ذلك دقةً في الضبط.

أما توحيد المصاحف في عهد عثمان، فقد اشتُهر في كتب التاريخ بأن حذيفة بن اليمان هو الذي اقترح على عثمان توحيد المصاحف، وفي بعض النصوص أنّه قال لسعيد بن العاص ـ بعد الرجوع من غزوةٍ في بقاع أرمينية وآذربايجان ـ: لقد رأيت في سفرتي هذه أمراً، لئن ترك الناس ليختلفن في القرآن ثم لا يقومون عليه أبداً، قال: وماذا؟ قال: رأيتُ أُناساً من أهل حمص يزعمون أنّ قراءتهم خيرٌ من قراءة غيرهم، وأنّهم أخذوا القراءة عن المقداد، ورأيتُ أهل دمشق يقولون: إنّ قراءتهم خيرٌ من قراءة غيرهم، ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك، وأنّهم قرؤوا على ابن مسعود،

وأهل البصرة يقولون مثل ذلك، وأنّهم قرؤوا على أبي موسى، ويسمّون مصحفه (لُباب القلوب). فلّما وصلوا إلى الكوفة أخبر حذيفة الناس بذلك وحذّرهم ما يخاف، فوافقه أصحاب رسول الله ﷺ وكثير من التابعين.

وقال له أصحاب ابن مسعود: ما تنكر؟ ألسنا نقرأه على قراءة ابن مسعود؟ فغضب حذيفة ومن وافقه، وقالوا: إنّما أنتم أعراب، فاسكتوا فإنّكم على خطأ. وقال حذيفة: والله لئن عشتُ لآتينّ أمير المؤمنين ولأشيرنّ عليه أن يحول بين الناس وبين ذلك.

فأغلظ له ابن مسعود، فغضب سعيد وقام، وتفرّق الناس، وغضب حذيفة وسار إلى عثمان فأخبره بالّذي رأى ... (١) إلى آخر الخبر.

ويروي ابن داوود: أنّ ناساً كانوا بالعراق يسأل أحدهم عن الآية، فإذا قرأها قال: فإنّي أكفر بهذه. ففشا ذلك في الناس واختلفوا في القرآن (٢).

إذن، فالمصاحف كانت موجودةً على عهد الشيخين، وقد كان الاختلاف مشهوداً بينها في العصور المتأخرة عن عصر الرسول، كما أن ثقافة كتابتها كانت موجودة أيضاً، حتّى قيل بأنّ ابن مسعود كان يملي المصاحف في الكوفة عن ظهر قلب في خلافة عمر (٣)، وأنّ أهل الشام سافروا إلى المدينة في خلافة عمر لُيكتب لهم

---

(١) انظر الكامل في التاريخ ٣: ٨ في ذكر غزو حذيفة وأمر المصاحف.

(٢) المصاحف ١: ٢٠٦ / ح ٨٠، تاريخ المدينة ٢: ١٢١ / ح ١٧٢٥.

(٣) انظر المصاحف ٢: ٥٠٩ / ح ٤١٢.

مصحفٌ [(١)]، وأنّ أبا الدرداء ركب إلى المدينة في نفرٍ من أهل دمشق ومعهم المصحف الّذي جاء به أهل دمشق ليعرضوه على أُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وعليّ وأهل المدينة [(٢)].

ويـروي أبو عبيد: أنّ عمر بن الخـطّاب وجد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلمٍ دقيق، فقال: ما هذا؟ فقال: القرآن كلّه. فـكره ذلـك وضربه، وقال: عَظِّموا كتاب الله، قال: وكان عمر إذا رأى مصحفاً عظيماً سُرَّ به [(٣)].

فأُمنية جمع المسلمين على مصحفٍ واحد هي أُمنية كلّ مسلم، وهي مشروعة، وخصوصاً بعد الوقوف على اختلافهم في القراءات، لكنّ السؤال: هل وُفّق الخليفة عثمان بن عفان لتحقيق هذه الأُمنية، أم أنّه بمنهجيّته الخاطئة واعتماده على صغار الصحابة ومشكوكيهم ـ كابن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث وزيد بن ثابت ـ وتركه الأخذ بمصاحف علّيّة الصحابة ـ أمثال: ابن مسعود وعليّ بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأُبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري ـ قد أثّر على عمله وخدش فكرة توحيد المصاحف بين المسلمين؟

ولأطرح السؤال بالصيغة التي طرحها الزرقاني في (مناهل العرفان)، إذ قال:

هل الأحرف السبعة الّتي نزل بها القرآن الكريم لها وجودٌ في المصاحف العثمانيّة

---

(١) نفس المصدر ٢: ٥٦٢ / ح ٥٢١.

(٢) نفس المصدر٢: ٥٥٩ / ح ٥١٦.

(٣) فضائل القرآن: ٣٩٨ باب كتّاب المصاحف.

[أم أنّها حُصرت في حرفٍ واحد اعتمده عثمان]؟ (١)، فقال:

ذهب جماعةٌ من الفقهاء والقرّاء المتكلّمين إلى أنّ جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانيّة، واحتجّوا بأنّه لا يجوز للأُمّة أن تهمل نقل شيءٍ منها، وأنّ الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانيّة من الصحف الّتي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، ومعنى هذا أنّ الصحف الّتي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانيّة بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمّة المسلمين إلى أنّ المصاحف العثمانيّة مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة الّتي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمّنة لها.

وذهب ابن جرير الطبري ومَن لفّ لفّه إلى أنّ المصاحف العثمانيّة لم تشتمل إلّا على حرفٍ واحدٍ من الحروف السبعة، وتأثّروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أنّ هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيّام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدرٍ من خلافة عثمان. ثم رأت الأُمّة بقيادة عثمان أن تقتصر على

---

(١) أي أن الزرقاني أراد أن يطرح ما قاله القوم في مصحف أبي بكر أراد أن يطرحه في مصحف عثمان وأنّه جمع طبقاً للأحرف السبعة.

حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين، فأخذت به وأُهمل كلُّ ما عداه من الأحرف الستّة ...

لكنّ الزرقاني بتّ برأيه وقال:

إنّ المصاحف العثمانيّة قد اشتملت على الأحرف السبعة كلّها، ولكن على معنى أنّ كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلًّا أو بعضاً، بحيث لم تخلُ المصاحفُ من مجموعها على حرفٍ منها رأساً.

ثمّ بيّن الوجوه السبعة في القرآن وتهجّم على الّذين قالوا:

بأنّ «الباقي الآن حرفٌ واحد من السبعة الّتي نزل عليها القرآن، أمّا الستّة الأُخرى فقد ذهبت ولم يعد لها وجود ألبتة ... وادّعوا إجماع الأُمّة على أن تثبُتَ على حرفٍ واحد، وأن ترفُضَ القراءة بجميع ما عداه من الأحرف الستّة. وأنّى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه؟ هنالك احتالوا على إثباته بوَرطَةٍ ثالثة، وهي القول بأنّ استنساخ المصاحف في زمن عثمان كان إجماعاً من الأُمّة على ترك الحروف الستّة والاقتصار على حرفٍ واحد هو الّذي نسخ عثمانُ المصاحفَ عليه ...».

ثمّ وثّق كلامه بطرح سؤال:

كيف يوافق أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستّة حروف نزل عليها القرآن دون أن يُبقوا عليها، مع أنّها لم تُنسَخ ولم تُرفَع؟ وعلى حين أنّ الرسول ﷺ قرَّر بقوله وفعله أنّه لا يجوز لأحدٍ أيّاً كان أن يمنع أحداً أيّاً كان من القراءة بحرف من السبعة أيّاً كان، فقد صوّب قراءة كلّ من

المختلفين، وقال لكلٍّ: «هكذا أُنزِلَت»، وضرب في صدر أُبيّ بن كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف في القراءة ...

وقُصارى القول أنّنا نربأُ بأصحاب رسول الله ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكّروا، فضلاً عن أن يتآمروا على ضياع أحرف القرآن الستّة دون نسخ لها، وحاشا عثمان أن يكون قد أقدم على ذلك وتزعّمه!

وكيف ينسب إليه هذا؟ والمعروف أنّه نسخ المصاحف من الصحف الّتي جمعت على عهد أبي بكر قبل أن يدبّ النزاع في أقطار الإسلام بسبب اختلاف حروف القراءة في القرآن، فكانت تلك الصحف محتملةً للأحرف السبعة جميعاً، وموافقةً لها جميعاً، ضرورةَ أنّه لم يحدُث وقتئذٍ من النزاع والشقاق ما يدعو إلى الاقتصار على حرفٍ واحدٍ في رأيهم، ولم يثبت أنّ الصحابة تركوا من الصحف المجموعة على عهد أبي بكر حرفاً واحداً فضلاً عن ستّة حروف، ولو كان ذلك لنُقل إلينا متواتراً؛ لأنّه مما تتوافر الدواعي على نقله تواتراً.

ثم كيف يفعل عثمان ذلك وهو الذي عرف أن علاج الرسول لمثل هذا النوع الّذي دبّ في زمانه كان بجمع الناس، وتقريرهم على الحروف السبعة، لا بمنعهم عنها كلاً ولا بعضاً.

ثّم كيف يفعل عثمان ذلك، وتوافقه الأمة، ويتم الاجتماع؟ ثّم يكون خلافٌ في معنى الأحرف السبعة مع قيام هذا الإجماع؟ أي كيف تُجمِع الأُمّة على ترك ستّة أحرف وإبقاء حرفٍ واحد، ثّم يختلف العلماء في

معنى الأحرف السبعة على أربعين قولاً، ويكادون يتّفقون ـ رغم خلافهم هذا ـ على أنّ الأحرف السبعة باقية، مع أنّ الإجماع حجّةٌ عند المسلمين، وبه ينجلي ظلام الشكّ عن وجه اليقين!!

ولنفرض جدلاً أنّ نزاع المسلمين في أقطار الأرض أيام خلافة عثمان، قضى عليه أن يَجمع المسلمين على حرفٍ واحد في القراءة، فلماذا لم تسمح نفسُه الكريمة بإبقاء الستّة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة، مع أنّ الضرورة تقدَّر بقدرها، وهذه الستة الأحرف لم تنسخ لا تلاوةً ولا حكماً حتّى تذهب بجرّة قلمٍ كذلك، ثمّ يبخل عليها بالبقاء للتاريخ وحده في أعظم مرجع وأقدس كتاب، وهو القرآن الكريم، على حين أنّ الصحابة حفظوا للتاريخ آيات نُسخت تلاوتها ونُسخت أحكامها جميعاً، وعلى حين أنّهم حفظوا قراءاتٍ شاذّة في القرآن، ثم نُقلت إلينا وكُتب لها الخلود إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم، بل نقلوا إلينا أحاديث منسوخة، وتناقل العلماء أحاديث موضوعة، ونصّوا على حكم كلٍّ منها وعلى إهمال العمل بها [(١)].

قال الزرقاني (ت ١٣٦٩ هـ / ١٩٤٨ م) بكلّ ذلك كي يمهّد للقارئ شرعيّة اختلاف مصاحف عثمان المرسلة إلى الأنصار، وأنّها كانت مقصودة للحفاظ على

---

(١) مناهل العرفان ١ : ١١٨ ـ ١٢٥، وانظر كلام السيوطي في الاتقان ١ : ١٣٠ (تنبيه) آخر مبحث اختلاف الأقوال في نزول القرآن على سبعة أحرف.

الأحرف الستّة الباقية، وأنها امتداد للحفاظ على الأحرف السبعة التي رجاها عثمان من أخذه بمصحف أبي بكر، وأنّه يعني الاختيار الذي سمح به رسول الله للأمة في الأخذ به، لكنّ كلامه باطل، يشهد على بطلانه: الشهرة بين المسلمين بأنّه جمعهم على قراءة زيد بن ثابت، وأنّ ابن مسعود وغيره اختلفوا معه لهذا الغرض.

فلو كانت قراءة ابن مسعود وأمثاله مما يرتضيه الخليفة، فما هو السبب للمعارضة مع جمع عثمان؟

ألم يكن سبب اعتراض ابن مسعود على عثمان هو تبنّيه لقراءة زيد فقط وترك مصحف ابن مسعود وقراءته؟ وألم يقولوا في سبب تبنّي عثمان لحرف زيد هو حضوره العرضة الأخيرة؟ وألم يؤكد ابن مسعود بأنه هو الذي حضر العرضة الاخيرة قبالاً لذلك، وألم وألم؟؟!

ولكي تعرف الحقيقة إليك بعض الروايات والأقوال في تبنّي عثمان لحرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة لا جميعها:

أخرج ابن شبة (ت ٢٦٢ هـ)، عن توبة بن أبي فاختة، عن أبيه، قال: بعث عثمان إلى عبد الله أن يدفع المصحف إليه، فقال: ولمَ؟ قال: **لأنّه كتب القرآن على حرف زيد** ... [(١)].

وفي (المقنع) للداني (ت ٤٤٤ هـ): **فجمع عثمان الناس على هذا المصحف، وهو**

---

(١) تاريخ المدينة ٢: ١٢٤ / ح ١٧٤١.

حرف زيد [١]. وفي آخر: **وعثمان الّذي جمع المصاحف على مصحفٍ واحد** [٢].

وقال أيضاً في سبب اختلاف مرسوم المصاحف:

إنّ أبا بكر كان قد جمعه أوّلاً على السبعة الأحرف الّتي أذن الله عزّ وجلّ للأُمّة في التلاوة بها، ولم يخصّ حرفاً بعينه، فلمّا كان زمان عثمان ووقع الاختلاف بين أهل العراق وأهل الشام في القراءة وأعلمه حذيفة بذلك، رأى هو ومن بالحضرة من الصحابة **أن يجمع الناس على حرفٍ واحدٍ من تلك الأحرف وأن يُسقِط ما سواه، فيكون ذلك ممّا يرتفع به الاختلاف ويوجب الاتّفاق**، إذ كانت الأُمّة لم تؤمر بحفظ الأحرف السبعة، وإنّما خُيّرت في أيّها شاءت لزمته وأجزأها، كتخييرها في كفارة اليمين بالله بين الإطعام والكسوة والعتق، لا أن يجمع ذلك كلّه، فكذلك السبعة الأحرف [٣].

وقال أبو عمرو: ... وهذا كلّه يدلّ على أنّ السبعة أحرف الّتي أُشير إليها في الحديث، ليس بأيدي الناس فيها إلّا **حرف زيد بن ثابت الّذي جمع عثمانُ عليه المصاحف** [٤].

ونقل الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) كلام المحاسبي، وفيه: ولمّا احتيج إلى جمع الناس

(١) المقنع: ٦.

(٢) المقنع: ٨.

(٣) المقنع: ١٢٠.

(٤) البرهان ١: ٢٢٢ النوع الحادي عشر.

على قراءةٍ واحدة، وقع الاختيار عليها في أيّام عثمان، فأخذ ذلك الإمام ونسخ في المصاحف الّتي بعث بها إلى الكوفة، وكان الناس متروكين على قراءة ما يحفظون من قراءاتهم المختلفة حتّى خيف الفساد، فجُمعوا على القراءة الّتي نحن عليها. قال: والمشهور عند الناس أنّ جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، **إنّما حمل عثمان الناس على القراءة بوجهٍ واحد** على اختيارٍ وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لمّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام ...[1].

وعلّل الطبري الأمر بشكل آخر، فقال:

فإن قال: فما بال الأحرف الستّة غير موجودة إن كان الأمر في ذلك على ما وصفت وقد أقرأهنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أصحابه وأمر بالقراءة بهنّ وأنزلهنّ الله من عنده على نبيّه صلى الله عليه وآله، أَنُسِخَت فرُفعت، فما الدلالة على نسخها ورفعها؟ أم نسيتهنّ الأُمّة؟ فذلك تضييع ما قد أُمروا بحفظه، أم ما القصّة في ذلك؟

قيل له: لم تنسَخ فترفع، ولا ضيّعتها الأُمّة وهي مأمورة بحفظها، ولكنّ الأُمّة أُمَرت بحفظ القرآن وخُيّرت في قراءته وحفظه بأيّ تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أُمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفّر بأيّ الكفّارات الثلاث شاءت، إمّا بعتقٍ أو إطعام أو كسوة، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفّارات الثلاث دون حظرها التكفير

---

(١) البرهان ١: ٢٣٩ النوع الثالث عشر: نسخ القرآن في المصاحف.

بأي الثلاث شاء المكفّر كانت مُصيبةً حكمَ الله مؤدّيةً في ذلك الواجب عليها من حقّ الله، فكذلك الأُمّة أُمرت بحفظ القرآن وقراءته وخُيّرت في قراءته بأيّ الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلّةٍ من العلل أوجبت عليها **الثبات على حرف واحد وقراءته بحرف واحد** ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية [١] ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أُذِنَ له في قراءته به.

فإن قال: وما العلّة التي أوجبت عليها الثبات على حرفٍ واحد دون سائر الأحرف الستة الباقية ... [٢].

إلى أن يقول:

وجَمَعَهم على مصحفٍ واحد أو حرفٍ واحد، وحرَقَ ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كل مَن كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه، فاستوثقت له الأُمّة على ذلك بالطاعة، ورأت أنّ فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستّة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعةً منها له ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملّتها، حتى درست من الأُمّة معرفتها وتعفّت آثارها، فلا سبيل لأحدٍ اليوم إلى القراءة بها

---

(١) كيف يرفض القراءة بالأحرف الستة وهي مسموحة من قبل رسول الله حسبما يقولون.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ١: ٢٠ طبعة دار المعرفة.

لدُثُورها وعُفُوّ آثارها وتتابُعِ المسلمين على رفض القراءة بها [(١)]، من غير جحود منها صحّتها وصحّة شيء منها، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها، فلا قراءة اليوم للمسلمين إلّا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية [(٢)].

كانت هذه بعض النصوص، والمتروك منها أكثر من هذا بكثير، فعثمان بن عفّان كان يريد أن يحلّ المشكلة باعتماده حرفاً، وهو حرف زيد، لكنّه وقع في مشكلة أكبر منها، وهي مخالفة قراءة زيد مع قراءات الآخرين، أو قل عدم قبول الآخرين بقراءته، لأنهم أعلم وأقدم إسلاماً منه، فادّعى الحكّام حينئذ بأنّ زيداً حضر العرضة الأخيرة رفعاً لهذا الاختلاف وترجيحاً لقراءته على قراءات الآخرين، لكنّ ابن مسعود وغيره كانوا يرون أنّهم هم الذين حضروا العرضة الأخيرة، وبمعنى آخر: أنّ دعوى حضور العرضة الأخيرة لزيد بن ثابت كان في الإطار الذي احتَمَوا به، وقد نُقِض من قبل ابن مسعود، كما نقض باستمرار الخلاف بين المسلمين في القراءات القرآنية بعد

---

(١) إنّ السياسة هي التي أعفتها، مع أنّ بعض الناس كانوا يقرؤون بها في الأزمنة اللاحقة، فالقراءة بتلك لا تقلّ عن القراءات الشاذة المسموح بها، لكن مع كل ذلك كان أهل بيت الرسالة لا يرتضون إلا القراءة بالمشهور عند الناس وعدم تخطي ذلك، لأنّها هي القراءة القريبة جدّاً من قراءة أهل البيت عليهم السلام ومن مصحف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام دون إقرار باقي القراءات.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن ١: ٢٢ طبعة دار المعرفة.

جمع عثمان للمصاحف.

انّ تقديم أبي بن كعب وابن مسعود على زيد بن ثابت يقر به حتّى المستشرقين فقال نولدكه: ... لأنّ الرواية التي تتعلق بمجموعة زيد تتضمن أخطاء، كما لا يجب أن تنسى انّ ابن مسعود وأبي كانا أكبر سناً من زيد، وقد أمضيا وقتاً أطول في خدمة النبي(١).

اذن انّ التفسير السابق وهذه الأقوال هي التي سمحت للمستشرق جون جيلكرايست (٢) أن يقول: إن الغاية الحقيقية من فرض مصحف زيد هو القضاء على السلطة السياسية التي كان يتمتّع بها بعض قرّاء القرآن في الأمصار التي كان عثمان يفتقد فيها شيئاً من المصداقية بسبب السياسة التي كان ينتهجها، حيث إنّه كان يعيّن أقرباءه من بني أمية أعداء محمّد كعمّال على حساب الصحابة الذين ظلوا أو فياء لمحمّد

---

(١) تاريخ القرآن ٢ : ٢٧٥.

(٢) ردّ أقوال هذا المستشرق ثلاثة من علماء أفريقيا الجنوبيّة، والذين ردّوه هم:

١ ـ كوكب الصديق في مقال له: (قول الداعية المسيحي الكذاب: القرآن ليس كلام الله) والمطبوع في مجلة البلاغ سنة ,١٩٨٦

٢ ـ عبد القادر عبد الصمد في مقال: كيف جمع القرآن، طبع سنة ,١٩٨٦

٣ ـ مولانا ديزاي في مقال: (القرآن فوق كل اتهام) طبع سنة ١٩٨٧.

فالمستشرق طبع كتابه تاريخ القرآن History of Quran the textual سنة ١٩٨١، ثمّ نشر بعد ذلك كتاباً آخر سنة ١٩٨٤ بعنوان (دلائل أو شواهد على جمع القرآن Evidences for the collection of Quran.

طيلة حياتهم (١).

ثمّ جاء جيلكرايست ليرد كلام أحد العلماء المسلمين الذين اعتبروا الهدف من إرجاع الصحابة إلى مصحف زيد هو توحيدهم على قراءة واحدة، فقال:

لو كان الخلاف في القراءات فهذا مرجعه النص المنطوق، ولا يظهر في النص المكتوب، لكنّ عثمان أمر بإحراق نصوص مكتوبة خاصة، وإنّ الفترة التي جمع فيها القرآن لم يكن هناك تشكيل للكلمات ولا حروف مقطعة.

ثمّ يصل إلى نتيجة بحثه ويقول: إنّ مشروع عثمان صحيح، وإنّه جمع المسلمين على نص قرآني واحد، لكنّه سبّب ضياع الكثير من المصاحف الأخرى التي لها نفس مصداقية مصحف زيد وكانت شائعة ومقبولة عند فئة عريضة من المسلمين، بدليل أنّ المسلمين عابوا على عثمان إسقاطه المصاحف الأخرى مع ما لها من الموثوقية والشرعية ما لم يكن يتمتّع به مصحف زيد (٢).

وعـليه فلو كان جمع عثمان هو ما أجمع عليه المسلمون في عهده وقد كان عن ملئهم، فلا معنى لانتشار الاختلاف بينهم من بعده، إلّا أن نقول بأن منهجيته هي التي أدّت إلى ذلك، فقد قال ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) بعد أن أتى بخبر ابن عباس الناصّ على أنّ ابن مسعود هو الذي شهد العرضة الأخيرة:

... فشهد عبد الله يعني ابن مسعود ما نُسِخَ منه وما بُدّل، فقراءة عبد

---

(١) مجلة المصباح العدد الخامس ربيع ١٤٣٢ / ٢٠١١ ص ١٢٢.

(٢) المصدر السابق.

الله: الأخيرة؛ وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أنّ الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحقّقوا أنّه القرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحقّقوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ، وإن لم تكن داخلةً في الأخيرة؛ ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك (١).

وعليه، فان انتخاب حرف زيد من بين الأحرف قد وسّع الخلاف بين الصحابة، لا أنه قلّله كما يقولون، لأنّ كلّ واحدٍ من الصحابة يكتسب شرعيّة مصحفه من النبي ويدّعي أن قراءته هي القراءة المتواترة عنه ﷺ.

عثمان ودعوى اللحن في القرآن

والأهمّ من ذلك أنّ زيد بن ثابت كان من الأنصار ، والأنصار رُموا باللحن في كلامهم من قبل عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان أيضاً قال: إنّ في القرآن لحناً ستقيمة العرب بألسنتها.

فلو كان عثمان قد وقف على وجود اللحن في المصحف ـ وقد وقف ـ كان عليه أن يرفعه، لا أن يتركه للعرب كي يقوّموه، أو أن يعطي لامثال الحجّاج الجرأة كي يغيّروا ما في المصحف، بتبرير وجود اللحن فيه.

(١) النشر في القراءات العشر ١: ٣٢.

فقول عثمان (**أرى فيه لحناً**)، وعدم تحديد مظان وجوده في القرآن، يعني إعطاء صك مفتوح للعرب في أن يغيروا جميع القرآن لا أن يغيروا مفردات خاصة فيه.

فاللحن في القرآن لا يقصد به اللهجة [١] مطلقاً كما يقولون، بل هو الخطأ في الإعراب كما قاله سعيد بن جبير:

في القرآن أربعة أحرف لحن: ﴿**والصابئون**﴾، ﴿**والمقيمين**﴾، و﴿**فأَصَّدَّقَ وَأَكُن منَ الصَّالحينَ**﴾، و﴿ **إنْ هَذَان لَسَاحَران**﴾ [٢].

فقوله تعالى في سورة المائدة الآية ٦٩: ﴿**إنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَالَّذينَ هَادُوا وَالصَّابئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بالله وَالْيَوْم الْآخر وَعَملَ صَالحاً فَلَا خَوفٌ عَلَيْهمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ يجب أن تكون (الصابئين) بالنصب، وقد جاءت هذه الآية بالنصب في سورة الحجّ الآية ١٧: ﴿**إنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَالَّذينَ هَادُوا وَالصَّابئينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذينَ أَشْرَكُوا إنَّ اللهَ يَفْصلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقيَامَة إنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهيدٌ**﴾، فما الّذي أدّى إلى نصبها في سورة الحج ورفعها في سورة المائدة؟ كما أنّها جاءت في سورة البقرة الآية ٦٢: ﴿**إنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَالَّذينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابئينَ مَنْ آمَنَ بالله وَالْيَوْم الْآخر وَعَملَ صَالحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عنْدَ رَبِّهمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ بالنصب.

وهكذا هو حال الآية ١٦٢ من سورة النساء، والّتي أوّلها: ﴿**لَكن الرَّاسخُونَ في**

---

(١) كان تقرأ ﴿ **لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا**﴾ لايضرركم كيدهم، أو ﴿**إنّا أَعطَيناكَ الكَوْثَر**﴾ إنا انطيناك الكوثر، أو ﴿**إذَا بُعْثرَ مَا في الْقُبور**﴾ إذا بحتر ما في القبور، و﴿ **حتّى حين**﴾ عتّى حين، وأمثالها.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ١: ٢٣٠ / ح ١١١.

الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، إذ تجب أن تكون: (والمقيمون) بالرفع، لكنّهم علّلوا النصب بأنّه على الاختصاص، أي: وأمدح المقيمين، وهو تعليلٌ عليل.

وقد سئل أبان بن عثمان: كيف صارت ﴿**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**﴾ ما بين يديها وما خلفها رفع وهي نصب؟

قال: من قِبل الكُتّاب، كتب ما قبلها، ثم قال: ما أكتب؟ قال: اكتب المقيمين الصلاة. فكتب ما قيل له [١].

كما سئلت عائشة عن اللحن الوارد في قوله: ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾، وقوله عزّ من قائل: ﴿ **وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**﴾، وقوله عزّ وجل: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ**﴾، فقالت: يابن أخي هذا من عمل الكُتّاب، أخطؤوا في الكتاب (٢).

فكان يجب أن تقرَأ: (إن هذين لساحران)، مثلما قرأ به أبو عمرو ويعقوب.

ونحوه قوله تعالى في سورة المنافقين الآية ١٠: ﴿ **وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ**

---

(١) المصاحف ١: ٢٣٣ / ح ١١٢.

(٢) مناهل العرفان ١: ٢٧١.

﴿الصَّالِحِينَ﴾، يراد بذلك أنه يجب أن يكون (فأصّدّق وأكون من الصالحين)، وهي قراءة أبي عمرو.

العرب وتصحيحها للرسم العثماني

هذا وقد علل الداني (ت ٤٤٤ هـ) ـ بعد تضعيفه ما روي عن عثمان من وجود اللَّحْن في القرآن، وأنّ العرب ستقوّم المصحف ـ بأنّ المقصود من الخبر بأنّ العرب تقرأ الرسم العثماني صحيحاً وإن كان مكتوباً خطأً [١]، إذ قال:

قلت: هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجّة ولا يصحّ به دليل، من

(١) وهذا ما قالوه في النسخة المنسوبة إلى أميرالمومنين علي عليه السلام وفيه: (كتبه علّي بن أبو طالب)، وأتوا بشواهد عليه، منها قول الصفدي كان بعض الناس يكتبون: علي بن أبو طالب، لكن كانوا يتلفظونه علي بن أبي طالب، انظر الوافي بالوفيات ١: ٥١ فصل في الهجاء.

وقال الكتاني في (التراتيب الادارية ١١: ١٥٥) بأن قريش كانت لا تغير تلفظ الكلمة في الرفع والنصب والجر، يعني كانت تقرأ: أبو طالب، تبت يدا أبو لهب.

وقال ابن الاثير في (النهاية ١: ٢٠) مادّة أبأ والزمخشري في الفائق ١: ١٤ في حرف الهمزة مع الباء في حديث وائل بن حجر: من محمّد رسول الله إلى المهاجر بن أبو اُمية .

وقال الدكتور حميدالله حيدر آبادي: رأيت في جنوب جبل سلع مكتوباً: أنا علي بن أبو طالب.

وهذا يدلّ على أنّ الأعلام المركبة (كأبي طالب) كان يُتعامل معها كالأعلام المفردة .

لكني لا أقبل هذا الكلام وأراه مجانفاً للحقيقة، وقد وُضع لتصحيح لحن الصحابة، وعليٌّ بن أبي طالب منه براء.

جهتين:

إحداهما: أنّه مع تخليطٍ في إسناده واضطراب في ألفاظه مرسل، لأنّ ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ولا رأياه، **وأيضاً** فإنّ ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان؛ لما فيه من الطعن عليه مع محلّه من الدين ومكانه من الإسلام وشدّة اجتهاده في بذل النصيحة واهتمامه بما فيه الصلاح للأُمة، فغير ممكن أن يتولّى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثمّ يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأً يتولّى تغييره من يأتي بعده ممّن لا شكّ أنّه لا يدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده، هذا ما لا يجوز لقائلٍ أن يقوله ولا يحلّ لأحدٍ أن يعتقده.

فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صحّ عن عثمان؟

قلت: وجهه أن يكون عثمان أراد باللحن المذكور فيه **التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تُلي على حال رسمه لانقلبت بذلك معنى التلاوة وتغيّرت ألفاظها**، ألا ترى قوله: ﴿**أَوْ لَأَاذْبَحَنَّه**﴾، و﴿**لَأَاوضعوا**﴾، و﴿**من نباءِي المرسلين**﴾، و﴿**سَأُورِيكُم**﴾، و﴿**الرِّبوا**﴾، وشبهه ممّا زيدت فيه الألف والياء والواو في رسمه، **لو تلاه تالٍ لا معرفة له بحقيقة الرسم على حال صورته في الخطّ لصيّر الإيجاب نفياً ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله، فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه مع كون رسم ذلك كذلك جائزاً مستعملاً**، فأعلم عثمان إذ وقف على ذلك أنّ من فاته تمييز ذلك وعزبت معرفته عنه ممّن

يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب، إذ هم الّذين نزل القرآن بلغتهم، فيعرّفونه بحقيقة تلاوته ويدلّونه على صواب رسمه، فهذا وجهٌ عندي، والله أعلم [١].

أقول للداني:

إنّ هذا الوجه المذكور مجرّد فرضٍ واحتمال، وكلام عثمان أعمّ منه وأشمل.

ثمّ إنّ الإشكال باقٍ على حاله؛ إذ لماذا لا يُصحَّح الرسم بشكل بعيد عن الالتباس؟ خصوصاً في المصاحف التي أُرسلَت إلى الأمصار!

إنّ القرآن هو كتاب الله للمسلمين جميعاً ولا يختصّ بالعربي، فلو قبلنا كلامك في العربي فماذا تقول في الذي لا يعرف بحقيقة تلاوته اليوم والذي يقرأ القران على الإملاء الجديد؟ وحتى أن قراءة الهندي والفارسي والانجليزي القران بالرسم العثماني تربكه لأنه يرى زيادة في (لاذبحنه) لا يراها في (لاعذبنه).؟

بلى، إنّ الرسم العثماني القديم قد يغيّر معنى بعض الألفاظ، كما تراه في كلام حكاه الباري عن تهديد سليمان للهدهد في قوله: «**لأذبَحَنَّه**» والّتي وردت بأداتَي التوكيد: لام القسم ونون التوكيد الثقيلة، تقرأها في المصحف الرائج اليوم: ﴿**لَأَاْذْبَحَنَّهُ**﴾ [٢]، بصورة نفي الذبح لا تأكيده، مع أنّ قوله تعالى: ﴿**لَأُعَذِّبَنَّهُ**﴾ مرسومة حسب النطق تماماً بأداتَي توكيدها، فما السبب في اختلاف هذين الرسمَين

---

(١) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ١١٥.

(٢) سورة النمل: ٢١.

وتناقض هاتين الكلمتين؟! وما هي حُجّة القرّاء والمتمسّكين بالرسم القديم في هذا؟

فإذا كانت تُقرَأ (لأذبحنّه)، فلماذا تُكتَب: ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُ ﴾؟ وما الفرق بينها وبين ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ﴾ القرانية إنّهم قالوا في جواب هذا الإشكال: إنّه إشارة إلى أنّ الذبح لم يحصل، فجوابنا أنّ التعذيب لم يحصل أيضاً، فما الفارق بينهما؟

كما نرى أن الرسم القديم يُلبِسُ الأمر على القارئ، وخصوصاً بعد علمنا بعدم تنقيط المصاحف على عهد عثمان.

فالقارئ لا يمكن أن يفرّق بين لفظة﴿يَا صَالِحُ﴾ ولفظة (يَصلُح)، أو بين ﴿لِيَسُوءُوا﴾ و(لَيسوا)، أو بين ﴿صَافَّاتٍ﴾ و(صفَّت)، وأمثالها.

ومثلها كلمة ﴿عَتَوْا﴾، فتارةً تكتَب مع ألفٍ [١] وأُخرى بغيرها [٢]، مع أنّ كلمتَي (أَتَوْا) و(دَعَوْا) قد وردت في السورة نفسها مع ألف [٣]، فما المبّرر في كتابتها في الآية ٢١ من سورة الفرقان بدون ألف، وكتابتها في الآية ٧٧ من سورة الأعراف مع الألف؟

بل ما الداعي لإثبات ألف بعد الواو في سورة فاطر ﴿يَدْعُواْ حِزْبَهُ﴾ مع أنها ليست بواو جماعة ولا داعي لزيادتها، في حين تحذف الألف من الآية ٦١ من سورة البقرة: ﴿وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ﴾، ومن الآية ١١٦ من سورة الأعراف: ﴿وَجَاءُو

---

(١) سورة الأعراف: ٧٧ ﴿ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾، سورة الأعراف: ١٦٦ ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَا نُهُوا عَنْهُ﴾، سورة الذاريات: ٤٤ ﴿فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾.

(٢) سورة الفرقان: ٢١ ﴿وَعَتَوْ عُتُوّا كَبِيراً﴾.

(٣) سورة الفرقان: ١٣ ﴿دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورا﴾، سورة الفرقان: ٤٠ ﴿ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ﴾.

بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾، والآية ٥١ من سورة الحجّ، والخامسة من سورة سبأ: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾، مع أنّها جاءت بصيغة الجمع، والّتي يجب أن تكون مع الألف.

وقد تجيء كلمة ﴿يمحُ﴾ تارةً بدون الواو [(١)] وأُخرى معها [(٢)]، أو ﴿شيء﴾ و﴿لَشَيء﴾ ـ بفتح اللّام ـ فإنّها تكتَب في جميع مواضع المصحف بغير ألف، بخلاف ﴿لِشَيء﴾ ـ بكسر اللّام ـ، فتارةً تكتب بغير ألف [(٣)] وأُخرى معها [(٤)].

ونحوه ﴿نعمة الله﴾، فتارةً تكتب بالتاء المربوطة [(٥)] وأُخرى بالتاء المبسوطة [(٦)]، ومثله ﴿سنّة﴾ [(٧)]، و﴿جنّة﴾ [(٨)]، و﴿لعنة﴾ [(٩)].

فلماذا تُكتَب ﴿امْرِأت عمران﴾ و﴿بَقّيت الله﴾، أو ﴿فطِرَتَ الله﴾، أو ﴿شَجَرَت

---

(١) سورة الشورى: ٢٤ ﴿وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ﴾.

(٢) سورة الرعد: ٣٩ ﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ﴾.

(٣) سورة النحل: ٤٠ ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾.

(٤) سورة الكهف: ٢٣ ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذلِكَ غَدا﴾.

(٥) كما في سورة المائدة: ٧ ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ الله عَلَيْكُمْ﴾.

(٦) كما في سورة البقرة: ٢٣١ ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ الله عَلَيْكُمْ﴾.

(٧) فقد جاءت بالتاء المربوطة في سورة الفتح: ٢٣، وبالتاء الممدودة ثلاث مرات في سورة الأنفال: ٣٨، وسورة فاطر: ٤٣، وسورة غافر: ٨٥.

(٨) فقد جاءت بالتاء المربوطة في جميع القرآن، إلّا في الآية ٨٩ من سورة الواقعة.

(٩) فقد جاءت بالتاء الممدودة في سورة آل عمران: ٦١، وفي كثير من مواضع المصحف الشريف بالتاء المربوطة.

الزقّوم﴾، أو ﴿**مَعْصِيَت الرسول**﴾، أو ﴿**رَحمت الله**﴾ بالتاء المبسوطة، في حين نرى هذه الكلمات تكتب بالتاء المربوطة في أماكن أخرى،

بل لماذا تكتب ﴿**بسطة**﴾ بالسين في سورة البقرة الآية ٢٤٧، وبالصاد في سورة الأعراف الآية ٩٦.

وهكذا الحال بالنسبة إلى كلمتَي (ابن) و(أُم)، فتارةً نراهما منفصلتَين [١] وأُخرى مجتمعتَين [٢]، ومثلها كتابة أن لا (ألا) وعن ما (عما) وفي ما (فيما) وأين ما (أينما) وكلّ ما (كلّما) ولكي لا (لكيلا) وعن من (عمّن) وأن لن (ألن) وأن لم (ألم)، فقد تكتَب متّصلةً في أماكن ومنفصلة في أماكن أُخرى.

بل كيف يجوز جعل التأكيد نفيا، وكيف يكون رسم ذلك جائزاً في القرآن؟ ولو أُجيز فما الفائدة من قراءته؟ وأليس الله قد حلّل وحرّم أموراً بألفاظ وقال: ﴿**إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّـهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾؟ وأليس النكاح مثل السفاح، وقد أحلّ الله النكاح بألفاظ خاصة؟ لا طبقا للتوافق ورضى الطرفين، فما يعني تجويزه القراءة بأيّ شكل كان؟

ولو كان رسول الله قد سمح بتغيير كلام الله ـ والعياذ بالله ـ شريطة أن لا تصير آية رحمة آية عذاب، فهل يجيز ﷺ جعل التأكيد والقسم في ﴿لأاذبحنّه﴾ نفياً للذبح أيضاً؟

---

(١) كما في سورة الأعراف: ١٥٠ ﴿ **قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي**﴾.

(٢) كما في سورة طه: ٩٤ ﴿ **قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي**﴾.

فما الضابطة في كلّ تلك الأُمور؟ بل لماذا لو أنقص كاتب المصحف ألفاً من قوله: ﴿لِ شأْيءِ﴾ فصارت موافقةً للإملاء الجديد (لشيء)، أو أضاف ألفاً في قوله تعالى: ﴿طغين﴾ فجعلها (طاغين) لكان من الكافرين، أو زاد ألفاً في ﴿سموت﴾ وكتبها كما هي مكتوبة في سورة فصّلت الآية ١٢: ﴿فقَضاهنّ سبع سموات﴾ لكان من المخلّدين في الجحيم؟

بل ما السرّ في كتابة ﴿تُغْنِ﴾ في سورة القمر بدون الياء [(١)]، وفي سورة يونس معها [(٢)]، إنّي لا أُريد أن آتي بكلّ ذلك، فهو كثيرٌ في المصحف الشريف الرائج، بل أُريد أن أُؤكّد بأن رسم المصحف العثماني! ليس بتوقيفيّ كما يقولون، والذهاب إلى ذلك ليس بخدش في القرآن الكريم بل عدم القبول بتوقيفية الرسم، وأنّ من لم يعتقد بذلك الرسم والخط فهو ليس بكافر ولا فاسق، بل إنّه يؤكّد صحّة كلام رسول الله بأنّ أُمّته أمة أُمّيّة لا تعرف القراءة والكتابة وأنّ أصحابه لا يفوقون الأجيال الأخرى في الخط والكتابة، لقوله: « إنّا أُمّةٌ أُمّية، لا نكتب ولا نحسب» [(٣)].

فإذا كان الكاتب يخطأ ـ كما قالت عائشة [(٤)] ـ، والأُمّة أُمّيّة لا تعرف الكتابة، وفي المصحف يوجد لحن ـ كما جاء عن سعيد ابن جبير وقوله:

---

(١) سورة القمر: ٥ ﴿فَما تُغْنِ النُّذُرُ﴾.

(٢) سورة يونس: ١٠١﴿وَمَا تُغْنِي الآياتُ وَالنُّذُرُ﴾.

(٣) صحيح البخاري ٢: ٦٧٥ / ١٨١٤، صحيح مسلم ٢: ٧٦١ / ١٠٨٠.

(٤) التفسير الكبير ٢٢: ٦٥، تفسير القرطبي ١١: ٢١٦.

في القرآن أربعة أحرف لحن: ﴿والصابئون﴾ [١]، ﴿والمقيمين﴾ [٢]، و ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [٣]، و ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [٤]، وأمثال ذلك ـ فلماذا هذا التهويل في لزوم التعبّد برسم المصحف؟

مع التنبيه والتأكيد على أنّ هذه الاختلافات والخروج عن المألوف في النظام الإملائي، لا يُحدث خللاً في القرآن ولا يمسّ بصحة قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [٥]، وإنّما يثبت عدم توقيفيّة الخطّ، وأنّ ما قالوه هو مغالاةٌ وتعسّف ليس إلّا.

وخير دليل على عدم توقيفيّة الرسم العثماني هو اختلاف زيد مع غيره في كتابة كلمة (التابوت) هل هي بالتاء المبسوطة أم بالمربوطة؟ فلو كان الرسم توقيفيّاً لما اختلفوا؟

نعم إنّ مسألة التأكيد على الرسم العثماني فيه مغالاة، فقال الدكتور صبحي الصالح:

وأما مسألة احترام وتقدير العمل الّذي قام به عثمان وتفضيل اتّباع سبيله في كتابة

---

(١) كما في آية ٦٩ من سورة المائدة.

(٢) كما في الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٣) في الآية ١٠ من سورة المنافقين.

(٤) كما في الآية ٦٣ من سورة طه.

(٥) سورة الحجر: ٩.

المصحف فهي شيءٌ، والقول بأنّ هذا العمل توقيفيّ شيءٌ آخر [١]. بل اعتبر الاستاذ الدكتور ما قالوه من توقيفيّة الكتابة أنّه إفراطٌ بعيد عن المنطق.

وقد أشار الدكتور طيار آلتي قولاچ إلى ظاهرة الغلوّ فقال:

> ... مَن يزعم أنّ الصحابة يفوقون الأجيال التالية في أُمور الزراعة وتربية الحيوان والفلَك والحساب والهندسة والطب، ومن يقول أنّهم كانوا يجيدون الخطّ والكتابة أكثر من الأجيال الّتي أعقبتهم... ـ حتى يقول ـ:
>
> وبناءً على ما ذكرنا فإنّ الصحابة خير أُمّة أُخرجت للناس، وتمتّعهم بالصفات الحميدة وشرف مكانتهم، باعتبارهم الجيل المثاليّ الّذي صاحب الرسول، أمر لا يقتضي بالضرورة أن يكونوا ممّن يجيدون الخطّ والكتابة بدرجةٍ لا قصور لها.
>
> فالواقع أنّ طريقة الإملاء الّتي استخدمها الصحابة لم تكن قد بلغت حدّ الانضباط العلميّ الأوفى بحسب البحوث الّتي قام بها رجال العلم حول الموضوع [٢].

وقد كان الدكتور طيار قد انتقد قول ابن فارس في توقيفيّة الإملاء المستخدَم في

---

(١) مباحث في علوم القرآن: ٢٧٥ ـ ٢٨٠، نقلاً عن مقدّمة المصحف المنسوب لعلي: ٥٦.

(٢) المصحف الشريف المنسوب لعليّ بن أبي طالب (نسخة صنعاء): ٥٩ ونحن سنوضح هذا الأمر أكثر مما قلناه هنا في آخر الكتاب (توحيد المصاحف).

المصاحف سابقاً بقوله:

... ولا يمكننا أن نتصوّر أنّ النبيّ محمّد طلب من كتّاب الوحي مثلاً أن يكتبوا كلمة (**إِبْرَاهِيمُ**) بدون الياء دائماً ﴿**إِبْرَاهِمُ**﴾ في سورة البقرة، وأن يكتبوها بالياء ﴿**إِبْرَاهِيمُ**﴾ في كافّة السور [١].

إذن خطأ الكتّاب ووجود اللحن في القرآن هو مما يؤذي الآخرين، و أنّ ابن تيميّة أراد التشكيك فيما روي عن عثمان بالسماح للعرب أن يقوّموا القرآن بقوله:

هذا خبرٌ باطل لا يصحّ من وجوه:

أحدهما: أنّ الصحابة كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يقرّون اللحن في القرآن، مع أنّه لا كلفة عليهم في إزالته.

والثاني: أنّ العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف.

والثالث: أنّ الاحتجاج بأنّ العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم، لأنّ المصحف الكريم يقف عليه العربيّ والعجمي.

والرابع: أنّه قد ثبت في الصحيح أنّ زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار، فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولمّا بلغ عمر أنّ ابن مسعود قرأ: (عتّى حين) على لغة هذيل، أنكر ذلك عليه وقال: أقرئ الناس

---

(١) المصحف الشريف المنسوب لعليّ بن أبي طالب (نسخة صنعاء): ٥٦.

بلغة قريش، فإنّ الله تعالى إنّما أنزله بلغتهم ولم يُنزِله بلغة هذيل ... [١].

أقول لابن تيميّة:

أولاً: ألم يكن ابن مسعود من كبار الصحابة، ومن المسارعين إلى الاعتراض على عثمان في إناطة أمر القرآن بصغار الصحابة؟ والقائل: يا معشر المسلمين، أُعزَل عن نسخ كتابة المصاحف ويولّاها رجل، والله لقد أسلمتُ وإنّه لفي صلب أبيه كافر [٢]، وقوله: وكيف يأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأتُ مِن فِي رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، وإنّ زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان ... [٣]. وأمثال ذلك.

بل كيف يغلب ابنَ مسعود هواه ـ وهو سادس الصحابة ـ فيقول لعثمان معترضاً على تولية زيد بن ثابت لكتابة المصحف: أُعزَل عن نسخ كتابة المصاحف ويولّاها رجل [٤]؟

ألم يقل ابن مسعود لحذيفة: أما إنّي إذاً لم أُظلُّهم، وما من كتاب الله آية إلّا أعلم حيث نزلت وفيم نزلت، ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله منّي تبلّغنيه الإبل لرحلتُ

---

(١) شرح شذور الذهب: ٥٠ ـ ٥١.

(٢) المصاحف ١: ١٩٠/ ح ٦٣، تاريخ دمشق ٣٣: ١٣٩.

(٣) المصاحف ١: ١٨٦ / ح ٥٥، تاريخ دمشق ٣٣: ١٣٦.

(٤) سنن الترمذي ٥: ٢٨٥ أخرجه الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة.

إليه [١].

وقد وَفَى ابن مسعود بما قاله، وأخذ من أميرالمومنين عليّ بن أبي طالب ما بعد السبعين من السور التي أخذها من فِي رسول الله، وقد مرّ قوله في ذلك سابقاً.

وألم يَثُر أهل مصر على عثمان لحرقه المصاحف؟ [٢]

وألم يستنجد الصحابةُ بإخوانهم في الأمصار ضجراً من أعمال عثمان؟ ففي (تاريخ الطبري: حوادث سنة ٣٤): لما كانت سنة أربع وثلاثين، كتب أصحاب رسول الله بعضهم إلى بعض أن أقدموا، فإن كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد [٣].

وفي رسالة مَن بالمدينة من أصحاب محمّد ﷺ إلى مَن بالآفاق، جاء فيها: إنّكم

---

(١) المصاحف ١: ١٨١ / ح ٤٩.

(٢) جاء في المصاحف بسنده عن اسماعيل بن ابي خالد، قال: لما نزل أهل مصر ـ الجحفة يعاتبون عثمان صعد عثمان المنبر فقال: جزاكم الله يا أصحاب محمد عني شراً، أذعتم السيئة وكتمتم الحسنة وأغريتم بي سفهاء الناس، أيكم ياتي هؤلاء القوم فيسألهم ما الذي نقموا؟ وما الذي يريدون؟ ثلاث مرات فلا يجيبه أحد.

فقام علي رضي الله عنه : فقال: أنا، فقال عثمان: أنت أقربهم رحما وأحقهم بذلك، فأتاهم فرحبوا به وقالوا: ما كان يأتينا أحد أحبّ إلينا منك.

فقال: ما الذي نقمتم؟ قالوا: نقمنا أنه محا كتاب الله عز وجل، وحمى الحمى، واستعمل أقاربه وأعطى مروان مائتي ألف وتناول أصحاب النبي.

فرد عليهم عثمان: أما القرآن فمن عند الله، إنما نهيتكم لإني خفت عليكم الاختلاف فاقرؤوا على أي حرف شئتم، وأما الحمى ... إلى آخر الخبر.

(٣) تاريخ الطبري ٢: ٦٤٤، أحداث سنة ٣٤.

إنما خرجتم أن تجاهدوا في سبيل الله تطلبون دين محمّد، فإنّ دين محمّد قد أفسده من خلَفَكم [وفي الكامل: خليفتكم]، وترك ...، فأقيموا دين محمّد [١].

إذن، فالصحابة لم يكتفوا بالاعتراض على وجود اللحن في القرآن وحرق عثمان للمصاحف، بل إنّهم وقفوا أمام سياسات عثمان وإحداثاته المتكرّرة الأُخرى، وكانوا من المسارعين في ذلك، حتّى أهدروا دمه، مؤكّدين بأنّه (أحدث) و(غيّر) و(بدّل) في الدين، وهذه اصطلاحات شرعية تؤكّد إدخال في الدين ما ليس فيه، وقد ذكر البلاذريّ في أنسابه: أنّ طلحة خاطب عثمان بقوله: إنّك أحدثت أحداثاً لم يكن الناس يعهدونها ... [٢].

وجاء في شرح النهج: أنّ الزبير كان يقول عن عثمان: اقتلوه، فقد بدّل دينكم [٣].

وقال ابن مسعود ـ مضافاً إلى اعتراضاته الّتي مرّت ـ: وما أرى صاحبكم إلّا وقد غيّر وبدّل، أيُعزَل سعد بن أبي وقّاص ويولّى الوليد بن عقبة؟ [٤]

وقال عمرو بن العاص لعمّار بن ياسر: فلمَ قتلتموه؟ قال عمّار: أراد أن يغيّر ديننا

---

(١) تاريخ الطبري ٢: ٦٤٤، والكامل في التاريخ ٣: ٥٨.

(٢) أنساب الأشراف ٥: ١٥٦ باب في أمر المسيَّرين من أهل الكوفة إلى الشام.

(٣) شرح نهج البلاغة ٩: ٣٦ شرح الخطبة ١٣٧.

(٤) أنساب الأشراف ٦: ١٤٦ في أمر عبد الله بن مسعود.

فقتلناه [١].

وفي (الإمامة والسياسة)، قال سعد بن أبي وقاص: وأمسكنا نحن، ولو شئنا دفعنا عنه، ولكنّ عثمان غيّر وتغيّر [٢].

وقد شبّهته عائشة بنعثل اليهودي وكفّرته، وقالت: اقتلوا نعثلاً فقد كفر [٣].

وأمثال هذه النصوص كثيرة في كتب التاريخ والحديث، كلّها تؤكد عدم ارتياح الصحابة وأُمّهات المؤمنين من أفعال عثمان ومسارعتهم إلى إنكار منكراته، وعلى رأسها حرقه للمصاحف.

وثانياً: صحيح أنّ العرب كانت تستقبح اللّحن غاية الاستقباح في الكلام، وقد جاء عن رسول الله قوله: أنا من قريش ونشأت في بني سعد، فأنّى لي اللحن [٤].

وصحيحٌ أنّ عثمان العربي استقبح ذلك، لكنّه في نفس الوقت أخطأ في حلّ المشكلة، لعدم تصحيحه تلك المفردات لإيكال الأمر إلى العرب لتقويمه وتصحيحه.

كما أنّ عائشة وابن عبّاس العربيَّين حملا اللّحن في القرآن على خطأ الكتّاب، وقد حُكي عن أبي بكر قوله: لئن أقرأ فأُسقِط، أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن [٥].

إذن العرب كانت تستقبح اللحن وتسعى لبيان وجهٍ له عندهم، إلّا أنّ هذا بعينه

---

(١) صفين: ٣٣٩ ـ عنه: شرح نهج البلاغة ٨: ٢٢ باب عودٌ إلى أخبار صفين.

(٢) الإمامة والسياسة ١: ٤٨.

(٣) تاريخ الطبري ٣: ١٢، الامامة والسياسة ١: ٥٢، الفتوح ٢: ٤٣٧.

(٤) المزهر ٢: ٣٤١.

(٥) المصدر السابق.

يرد على عثمان نفسه لإقراره بوجود اللحن وتركه الأمر للعرب وعدم سعيه لازالته، مع أنه لا كلفة عليه ولا على غيره من الصحابة في إزالته.

منشأ اللحن

ولنا أن نتساءل عن اللحن الذي شاهده في المصحف، هل كان قد عرفه وسمعه أيام رسول الله، أم أنه أمرٌ حادث طارئ؟ فلو كان ـ والعياذ بالله ـ هو مما شاهده وسمعه على عهد رسول الله وقد كان موجوداً في المصحف الذي جمعه على عهده ﷺ، فيكون المصحف بذلك هو القراءة الصحيحة فلا يجوز تغييره.

وإن كان أمراً حادثاً وطارئاً في العصور التالية، فكان عليه حذفه وأن لا يخاف في ذلك لومة لائم.

وقد يمكننا جمعاً بين القولين أن نقول بأنّ ما قيل عن عثمان من أنه جمع القرآن على عهد رسول الله غير صحيح؛ وذلك لعدم ثبوت جمعه القرآن بنفسه، بل عدم تصحيحه ما رآه من لحن في المصحف المجموع وإرجاعه إلى العرب كي يصحّحونه، لأنّه لو كان قد أقرأ بعض التابعين حقّاً لكانت قراءة هؤلاء هي الصحيحة والمعتمدة ولا تترك في الأزمنة اللاحقة، لكنّا نرى الشيء الكثير قد ورد في قراءة عبد الله بن عامر المنسوبة إلى عثمان والمتروكة اليوم عند المسلمين.

أجل، إنّ العصبية والغلوّ في الصحابة وإعطائهم هالة من التقديس لا يسمح بمناقشة ما نُسِب إلى عثمان، فاستمع لما يقوله علماء مدرسة الخلافة، قال القرطبيّ:

بأنّ أصحاب القراءات من أهل الحجاز والشام والعراق كلّ منهم عزا قراءته

التي اختارها إلى رجل من الصحابة قرأها على رسول الله لم يستثنِ من جملة القرآن شيئاً، فأسند عاصم قراءته إلى عليّ وابن مسعود، وأسند ابن كثير قراءته إلى أُبيّ، وكذلك أبو عمرو بن العلاء أسند قراءته إلى أُبي، وأما عبد الله بن عامر فإنّه أسند قراءته إلى عثمان، وهؤلاء كلّهم يقولون: قرأنا على رسول الله وأسانيد هذه القراءات متصلة ورجالها ثقات، قاله الخطابي (١).

وقال الزركشي: فائدة: قيل: قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو راجعة إلى أُبيّ، وقراءة ابن عامر إلى عثمان بن عفان، وقراءة عاصم وحمزة والكسائي إلى عثمان وعلي وابن مسعود (٢).

وقال الدكتور حسين عطوان في الفصل الخامس من كتابه (القراءات القرآنية في بلاد الشام): أجمع علماء القراءات على أنّ المغيرة بن أبي شهاب المخزومي كان شيخ ابن عامر المقدم في القراءة (٣).

لكنّ ابن جرير الطبري شكّ في ذلك وضعّفه، وأخرج ابن عامر من القراء السبعة، لأنّ قراءته قراءة شاذة غير متواترة لا يعرف مصدرها وأصلها ولا يتصل سندها برسول الله، وأن من أخذ القراءة عنه ومن أخذوها عنه مغمورون مجهولون،

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١: ٥٩.

(٢) البرهان ١: ٣٣٨.

(٣) السبعة في القراءات: ٨٥ ـ ٨٦، والنشر ١: ١٣٥ ـ ١٤٤، غاية النهاية ١: ٤٢٤ / الترجمة ١٧٩٠، وتهذيب التهذيب ٥: ٢٤٠ / الترجمة ٤٧٠.

يقول [١]:

«زعم بعضهم أنّ ابن عامر قرأ على المغيرة عن عثمان، وهذا غير معروف، لأنّا لا نعلم أحداً ادّعى أنّه قرأ على عثمان، ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن كان لا شك قد شارك المغيرة في القراءة عليه غيرُهُ، وفي عدم مدّعي ذلك دليل واضح على بطلان قول من أضاف قراءة ابن عامر إلى المغيرة، والذي حكى ذلك رجل مجهول لا يعرف بالنقل ولا بالقرآن، يقال له: عراك بن خالد، ذكره عنه هشام بن عمار، ولا نعلم أحداً روى عنه غير هشام».

ونقض ابن الجزري قول ابن جرير الطبري نقضاً وعدّه من هفواته وسقطاته، مدلياً بحجج العلماء التي تثبت تهافته وبطلانه، وتبيّن ما فيه من أوهام وأحكام فاسدة أظهرها تغافله عن تعليم عثمان القرآن لغير واحد من المشهورين وطمسه له وتجهيله لعراك بن خالد المري، وإنكاره لمعرفته بالقراءة وإتقانه لها، وتغاضيه عن تعلّم كثير من القرّاء عليه [٢].

يقول [٣]: «انظر إلى هذا القول الساقط من هذا الامام الكبير، لا جرم كان الإمام الشاطبي يحذّر من قول ابن جرير هذا. قال السخاوي: وهذا قول ظاهر السقوط،

---

(١) غاية النهاية ٢: / الترجمة ٣٦٣٥.

(٢) انظر: تلاميذه في القراءة في غاية النهاية ١: ٥١١ / الترجمة ٢١١٣.

(٣) غاية النهاية ٢: ٣٠٦.

فقوله: «لا نعلم أحداً قرأ على عثمان»، غير صحيح.

فإنّ أبا عبد الرحمان السلمي [(١)] قرأ عليه وروى أنه علّمه القرآن، وقرأ أيضاً على عثمان أبو الأسود الدؤلي [(٢)]، وروى الأعمش عن يحيى بن وثاق عن زر عن عثمان [(٣)]، ثم لا يمتنع أن يكون عثمان أقرأ المغيرةَ وحده لرغبة المغيرة في ذلك، أو أراد عثمان أن يخصّه».

ثمّ فتح الدكتور عطوان فصلاً تحت عنوان (نقد الطبري والزمخشري لقراءة ابن عامر) [(٤)].

ومعناه أنّ ما قالوه عن عثمان في القراءات ليس بثابت يقيناً، بل يمكن الخدش فيه، وقد خدش بعضه إمام المفسّرين الطبري، كما أعلَمَنا النصّ السابق من أنّ رجوع قراءة عاصم وحمزة والكسائي إلى عثمان فيه كلام، وكلّ ذلك يعلمنا بأنّ هناك تهويلاً لمكانة عثمان في جمع القرآن، وأنّه كان متعمّداً في اللّحن وترك اللّحن في القرآن، ولا يستبعد أن يكون الأمويّون هم خلف ذلك، كما لا يستبعد أنهم ولكي يشركوا علياً معهم، ادّعوا نسبة اللحن إليه عليه السلام، مع أنّه إمام النحو والعربيّة باعتراف الجميع، فقد قال ابن كثير في فضائل القرآن: قد تقف على مصاحف وُضعت طبقاً للمصحف العثماني، ويقال: كتبه علي بن أبو طالب، وهذا لحن فاحش لا يصدر من أشرف الناس

(١) أثبتنا في هذه الدراسة عدم صحة ذلك تحت عنوان (عدم أخذ السلمي عن غير علي).

(٢) هذا لم يثبت حسب تحقيقنا.

(٣) وهذا لم يثبت أيضاً، وسنقدم دراسة مستقلة عن الأخيَرين إن شاء الله.

(٤) انظر: القراءات القرآنية في بلاد الشام: ٣٣٢.

والذي علّم النحو لأبي الأسود الدؤلي.

ثم كُتب في هامش الكتاب ـ ولا أعلم الهامش لمن، هل هو لمحمّد رشيد رضا أم لغيره؟ ـ: هذا غلط، ويدلّ على أنّ كاتبه أعجمي، وقد يكون من زنادقة الفرس.

فإنّي بكلامي هذا لا أُريد أن ابتّ بذلك، بل أقول: لا يستبعد أن يكونوا قد وضعوا ذلك، لأنّه يصحّ قولنا: عليّ بن أبو طالب، على الحكاية، وذلك أنّ (أبو طالب) علمٌ في محلّ جرٍّ للإضافة، وهذا غير اللحن الذي أشار إليه سعيد بن جبير وعائشة وابن عباس وغيرهم والموجود في المصحف.

والداني بعد أن ناقش المرويّ عن عائشة قال:

على أنّ أُمّ المؤمنين مع عظيم محلّها وجليل قدرها واتّساع علمها ومعرفتها بلغة قومها، لحّنت الصحابة وخطّأت الكَتَبَة، وموضعهم من الفصاحة والعلم باللغة موضعهم الذي لا يجهل ولا ينكر، هذا ما لا يسوغ ولا يجوز (١).

وجاء في فتوح البلدان بأنّ كاتب أبي موسى الأشعري كتب إلى عمر: من أبو موسى ... فكتب إليه عمر: إذا أتاك كتابي هذا فأضرب كاتبك سوطاً وأعزله عن عملك (٢).

بلى، إنّ العربي لا يرتضي وجود اللحن في كلامه ، فكيف يرضى المسلم وجود ذلك في كتاب ربّه، وهو المأمور بتلاوته في صلاته والأخذ بأحكامه.

---

(١) المقنع: ١١٩.

(٢) فتوح البلدان ١: ٣٤١، أخبار القضاة ١: ٢٨٦.

فإذا كان عمر وعثمان لا يرتضيان وجود اللحن في الكلام العربي، فكيف يتركانه إلى العرب كي يقوّموه؟ إنّه سؤالٌ نطلب إجابته من أتباع ابن تيميّة على وجه الخصوص!

وثالثاً: أنّ ما قاله ابن تيمية هو كلامنا وكلام كلّ معترضٍ على عثمان، فالإشكال يرد على عثمان وعلى المدافعين عنه لا على مَن اعترض عليه، فإنّ الأعجمي حينما يقرأ القسم والتأكيد نفياً في قوله تعالى: (لَأَاْذْبَحَنَّه) بـ ﴿لأاذبحنّه﴾، فعلى مَن يقع هذا الخطأ؟ أليس الرسم العثمانيّ هو الّذي أدى به إلى أن يقرأ القرآن بخلاف مراد الله تعالى؟ وأليس كان سببه عثمان بن عفان ولجنته الّتي أسّسها والتي ادُّعي بأنهم من أفصح وأكتب العرب؟! وبعد هذا فلا يُستبعَد أن يقرأ الأعجميّ القرآن بوجهٍ يظهر فيه الكفر والخروج عن الدين، فما هو الحل؟

ورابعاً: إنّ اختلاف زيد مع غيره في كتابة ﴿التابوت﴾ بالهاء أو بالتاء ـ أو أنّ كتابة البسملة مع الألف كما في سورتَي العلق والواقعة ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾، وقوله تعالى: ﴿ **فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾ أو بدونها ﴿**بِسْمِ اللهِ الرَحْمنِ الرَّحيمِ**﴾ كما في أوائل السور ـ لا يضرّ بقدر ما يضرّ كتابة وقراءة ﴿ **حتّى يَطْهُرن**﴾ و(حتّى يطّهّرنَ)، أو قراءة قوله: ﴿**لامَسْتُمُ النِّسَاء**﴾ بـ (لمستم النساء)، فإنّ القراءة بهكذا قراءات مغيّرة للمعنى تماماً، ثمّ تجويز ذلك هو الذي يسيء إلى الدين وأحكامه، لا كتابة (التابوت) بالهاء أو التاء.

نعم، إنّ عثمان بن عفان زعم أنّه كان يريد أن يوحّد الأُمّة، لكنّه في الواقع كان أراد أن يرقع ما فتقه سابِقُه في مشكلة أهم من سابقتها، لكنّ الصحابة رغم رفضهم لمنهج عثمان التزموا بمصاحفه حفاظاً على النصّ القرآني، فإنّ ابن مسعود لمّا أراد عثمان إبعاده من الكوفة أوصى أصحابه بضرورة عدم التنازع في القرآن وعدم ترك قراءته،

لأن القرآن ـ رغم خطأ منهجيّة عثمان في توحيده ـ لا يتغيّر، فجاء في تفسير الطبري بسنده عن علقمة النخعي قال:

لما خرج عبد الله بن مسعود من الكوفة اجتمع إليه أصحابه فودّعهم، ثمّ قال: **لا تنازعوا في القرآن، فإنّه لا يختلف ولا يتلاشى ولا يتغيّر لكثرة الرد، وإنّ شريعة الإسلام وحدوده وفرائضه فيه واحدة، ولو كان شيء من الحرفين ينهى عن شيء يأمر به الآخر كان ذلك الاختلاف**، ولكنه جامع ذلك كلّه لا تختلف فيه الحدود ولا الفرائض ولا شيء من شرائع الإسلام، ولقد رأيتنا نتنازع فيه عند رسول الله ﷺ، فيأمرنا فنقرأ عليه، فيخبرنا أن كلّنا محسن، ولو أعلَمُ أحداً أعلَمَ بما أنزل الله على رسوله منّي لطلبته حتى أزداد علمَه إلى علمي، ولقد قرأت من لسان رسول الله ﷺ سبعين سورة، وقد كنت علمت أنه يعرض عليه القرآن في كل رمضان حتّى كان عام قبض فعُرِضَ عليه مرّتين، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أنّي محسن، فمن قرأ قراءتي فلا يدعنّها رغبةً عنها، ومن قرأ على شيءٍ من هذه الحروف فلا يدعنّه رغبة عنه، فإنّه من جحد بآية جحد به كلّه [١].

فانظر إلى حرص ابن مسعود على وحدة الكلمة في القرآن، مع إيمانه بصحّة ما عنده من القراءة وخطأ ما عندهم، وهكذا الأمر تراه عند الإمام علي الذي قال: لا

---

(١) جامع البيان في تفسير القرآن ١: ٢٧ ـ ٢٨ بتحقيق الشيخ خليل الميس، طبعة الدار الفكر.

يهاج القرآن بعد هذا اليوم، فقد قال ابن الجزري: ولذلك اختلفت المصاحف عن بعض المصاحف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك وتركوا ما سوى ذلك، ولذلك لم يختلف عليهم اثنان حتّى إنّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه لما ولي الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفاً ولا غَيَّره، مع أنّه هو الراوي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما عُلّمتم [1].

نعم، إنّ إعطاء عثمان هذه الإجازة لعموم العرب هي الّتي جرّأت الحجّاج بأن يغيّر الرسم العثماني، كما أنه هو الذي أعطى للآخرين أن يغيروا التلاوةَ القرآنّية بالقياس وموافقة العربية من وجه [2] وأن يتوسّعوا في ذلك، وذلك تحت طائله (الاختيار في القراءة)، بمعنى أن رسول الله لما قال: نزل القرآن على سبعة أحرف، قد أجاز لهم أن يختاروا من بينها، ولأجله شُرِّع تعدّد القراءات، ولو راجعتَ كتاب (المصاحف) لابن أبي داوود السجستاني (ت ٣١٦ هـ) لرأيته قد عقد باباً تحت عنوان: ما غيّر الحجّاج في مصحف عثمان، فروى فيه بإسناده عن عوف بن أبي جميلة، أنّ الحجّاج بن يوسف الثقفي (ت ٩٥ هـ) غيّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفاً.

---

(١) النشر في القراءات العشر ١: ٣٣.

(٢) في النشر في القراءات العشر ١: ١٧ قال أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان: وقد نبغ نابغ في عصرنا، فزعم أنّ كلّ ما صحّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضلّ بها عن قصد السبيل.

ما غيّره الحجّاج	الموجود في مصحف عثمان (سابقاً)	السورة
لم يتسنّه	لم يتسنّ	البقرة: ٢٥٩
شرعةً ومنهاجاً	شريعةً ومنهاجاً	المائدة: ٤٨
يسيّركم في البرّ والبحر	ينشركم في البرّ والبحر	يونس: ٢٢
أنا أُنبئكم بتأويله	أنا آتيكم بتأويله	يوسف: ٤٥
سيقولون الله [١]	سيقولون لله	المؤمنون: ٨٥ و٨٧ و٨٩
من المرجومين	من المخرجين	الشعراء: ١١٦
من المخرجين	من المرجومين	الشعراء: ١٦٧
معيشتهم	معايشهم	الزخرف: ٣٢
غير آسن	غير ياسن	محمّد: ١٥
فالّذين آمنوا منكم وأنفقوا	فالّذين آمنوا منكم واتّقوا	الحديد: ٧

---

(١) ذكر ابن أبي داوود في المصاحف ١: ٤٦٣ / ٣٤٨ بسنده عن عوف ابن جميلة ما غيره الحجاج في مصحف عثمان: ... وكانت في المؤمنين (سيقولون لله) [ثلاث مرات، أي في الآيات ٨٥ و٨٧ و٨٩] ثلاثتهن، فجعل الأخيرين: الله الله.

أقول: أُرجع هذا في المصحف الرائج إلى ما نقل عن مصحف عثمان سابقاً دون تغيير.

وما هو على الغيب بضنين	وما هو على الغيب بظنين	التكوير: ٢٤

وقد أضاف الزرقاني شيئاً آخر عن الحجاج، فقال: لما قام الحجاج بنصرة بني أمية لم يبق مصحفاً إلّا جمعه وأسقط منه أشياء كثيرة قد نزلت فيهم وزاد فيه أشياء ليست منه، وكتب ستة مصاحف جديدة بتأليف ما أراده ووجّه بها إلى مصر والشام ومكة والمدينة والبصرة والكوفة، وهي القرآن المتداول اليوم، وعمد إلى المصاحف المتقدِّمة فلم يُبقِ منها نسخة إلاّ أغلى لها الخل وطرحها فيه حتى تقطعت، وإنّما رام بما فعله أن يتزلف إلى بني أمية فلم يبق في القرآن ما يسوءهم [1].

ونحن نردّ هذا الكلام ونرفضه، لأنّ الحجّاج والٍ صغير على رقعة من البلاد الإسلاميّة، فهو أصغر من أن يستطيع تبديل قرآن كلّ المسلمين. وهذا الكلام لأنّه يسيء إلى القرآن الكريم، وإن صحّت أخبار التحريف والزيادة والنقصان في المجاميع الحديثيّة فهي أخبار آحاد لا تقاوم المتواتر المشهور، سواء وردت في كتب الشيعة أو في كتب أهل السنة، ولا يُستبعَد أن تكون قد رويت أمثال هذه الأخبار في القرآن للتشنيع على الحجّاج السفاك الظالم المعروف بظلمه في التاريخ، ولو صحّ بأنه غيّر لكان على القرّاء ـ بعد انتهاء حكمه ـ الرجوع إلى القراءة الصحيحة.

إنّ وجود هكذا أخبار في المصاحف للسجستاني وغيره هي التي أعطت المبرّر لأمثال كازانوا أن يقول بأن القرآن ألف في القرنين الثاني والثالث الهجري وبأمر

---

(١) مناهل العرفان: ١: ١٨٤.

عبد الملك بن مروان، أو أن يقول ونزبرو بأن القرآن أخذ من أقوال النبي ولا يمكن إدعاء تواتره إلّا في أوائل القرن الثالث الهجري، لأنه مثل الكتب السماوية الأخرى التي لم تُؤلَّف إلا بعد تأليف الفقه والشريعة عندهم (١).

وهذا الباب الذي فتحه أبو بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطّاب هو الذي فتح الباب لأبي بكر البغدادي الخليفة الداعشي لأن يعلن اليوم ـ وعند كتابة هذه السطور ـ عزمه على إعادة كتاب الله وترتيبه لمِا فيه من الأغلاط!!

وباعتقادنا أنّ تعاهد المسلمين لهذا القرآن بحروفه وكلماته ونظمه وترتيبه حتّى العصر الحاضر أمّةً عن أمّة ـ رغم تنازعهم وتباين وجهات نظرهم ـ يؤكّد وحدة النصّ على عهد رسول الله وأنهم توارثوه يداً بيد، وأنت إذا لاحظت المصاحف القديمة وقارنتها مع المصاحف الحاضرة المخطوطة والمطبوعة لرأيتها متّحدة في الأسلوب والخط وثبت الكلمات في بنيتها وصورتها، وإنّ هذا لدليل على وحدة النص عند المسلمين في جميع الأدوار، الأمر الذي يكشف عن حرص الأمة الشديد على حراسة كتابها المجيد، غير منكرين بأنّ منهجيّة الخلفاء قد أثرت عليه في الجملة، لكن لم تؤثر عليه أثراً ذا بال.

قال عبيدة السلماني (ت ٧٣ هـ): القراءة التي عرضت على النبي ﷺ في العام

---

(١) خاورشناسان وجمع وتدوين القرآن: ١١٤ عن John Wansbrough, Quranic Studies, Oxford, ١٩٧٧. Berg, The Implications of and opposition to the Methodes and theories of John Wansbrough in the Method and study of Religion, ١٩٧٧, p. ٦.

الذي قُبض فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم.

وقال خلاد بن يزيد الباهلي (ت ٢٢٠ هـ): قلت ليحيى بن عبد الله بن أبي مليكة: إنّ نافعاً حدّثني عن أبيك عن عائشة أنها كانت تقرأ: (إذ تَلِقُونَهُ) بكسر اللام وضمّ القاف، وتقول: إنّها من (وَلَقِ الكذب)!

فقال يحيى: ما يضرّك أن تكون سمعته عن عائشة، وما يسرّني أنّي قرأتها هكذا، ولي كذا وكذا!

قلت: ولمَ؟ وأنت تزعم أنها قد قرأت!

قال: لأنّه غَيَّر قراءة الناس، ونحن لو وجدنا رجلاً يقرأ بها ليس بين اللوحين ما كان بيننا وبينه إلّا التوبة أو نضرب عنقه. نجيء به نحن عن الأمة عن الأمة عن النبي عن جبرئيل عن الله عزّ وجل، وتقولون أنتم: حدثنا فلان الأعرج، عن فلان الأعمى! أنّ ابن مسعود يقرأ ما بين اللوحين، ما أدري ماذا؟ إنّما هو والله ضرب العنق أو التوبة.

انظر إلى هذا الوصف الجميل عن تواتر النص وأصالته، ترويه أمة عن أمة عن رسول الله ﷺ، لا فلان عن فلان!

وقال محمّد بن صالح (ت ١٦٨ هـ): سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو بن العلاء: كيف تقرأ: ﴿ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ * وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾؟ فقال: (لا يعذِّب) بالكسر. فقال له الرجل: كيف؟ وقد جاء عن النبيّ ﷺ: (لا يعذَّب)، بالفتح! فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: سمعتُ النبي ﷺ ما أخذتُ عنه، أوَ تدري ما ذاك؟ لأني أتّهم الواحد الشاذّ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامّة.

هذه الرواية كسابقتها في جعل ما جاءت به العامة معياراً لمعرفة القراءة الصحيحة عن الشاذة [١].

عليه، فقد يكون هذا الاختلاف هو من قبيل ما لخّصه الزركشي في (البرهان) ـ عن ابن قتيبة ـ وأنه كان في إطار تغيير إعراب الكلمة في حركات بما يغيَّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الخط، نحو: ﴿**رَبَّنا باعِدْ بَيْنَ أَسْفارِنا**﴾ [٢] و(ربَّنا باعَدَ بينَ أسفارِنا)، و﴿**إِذْ تَلَقَّوْنَه**﴾ [٣] بتشديد القاف، و(تلقَونه) بالتخفيف، و ﴿**ادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّه**﴾ [٤] و(بعدَ أَمَةٍ) بهمزة وميم مفتوحتين ثالثهما هاء.

أو من قبيل تبديل حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها ولا يغيّر صورة الخط بها في رأي العين، نحو: ﴿**كَيفَ نُنْشِزُها**﴾ [٥] و(نُنشِرُ ها)، و﴿**فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِم**﴾ [٦] و(فَزَّع عن قلوبهم)، و﴿**يَقُصُّ الحَقّ**﴾ [٧] و(يقضِي الحقّ).

أو من قبيل الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتابة ولا يغيّر معناها،

---

(١) التمهيد لمحمد هادي معرفة ٢: ١٤٩ و١٥٠ والخبرين في المرشد الوجيز: ١٣٧ ـ ١٣٨ ومناهل العرفان ١: ٣١٢.

(٢) سورة سبأ: ١٩.

(٣) سورة النور: ١٥.

(٤) سورة يوسف: ٤٥.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٦) سورة سبأ: ٢٣.

(٧) سورة الأنعام: ٥٧.

نحو: ﴿إِنْ كانَت إِلّا صَيْحَةً واحِدَة﴾ [1] و(إلّا زقية واحدة)، و﴿كالعِهْنِ المَنْفُوش﴾ [2] و(كالصوف المنفوش).

أو من قبيل الاختلاف في الكلمة بما يُزيل صورتها في الخطّ ويزيل معناها، نحو: ﴿الم * تَنْزِيلُ الكِتَاب﴾ [3] في موضع﴿الم * ذَلِكَ الكِتَابُ﴾ [4]، و﴿طَلْحٍ مَنضُود﴾ [5] و(طلع منضود).

أو من قبيل الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو: ما روي عن أبي بكر أنّه قرأ عند الموت: (وجاءَت سكرة الحقّ بالموت) وهي ﴿جَاءَتْ سَكْرَةُ المَوْتِ بالحَقّ﴾ [6].

أو من قبيل الاختلاف بالزيادة والنقص في الحروف والكلم، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْه أَيْدِيهِمْ﴾ [7] و(وما عملت) من غير ضمير ...[8]، وأمثالها..

فهذه الاختلافات موجودة في القرآن ولا يمكن إنكارها، وقد أرجعها الزركشي إلى سبعة أوجه كما عرفت.

---

(١) سورة يس: ٢٩.

(٢) سورة القارعة: ٥.

(٣) سورة السجدة: ١ و٢.

(٤) سورة البقرة: ١ و٢.

(٥) سورة الواقعة: ٢٩.

(٦) سورة ق: ١٩.

(٧) سورة يس: ٣٥.

(٨) انظر: البرهان في علوم القرآن ١: ٣٣٤ ـ ٣٣٦ النوع الثاني والعشرون.

وبما أنّ أئمّة أهل البيت كان لا يمكنهم تغيير الرسم العثماني لمعاداة الحكومات لهم كما لا يمكنهم تصحيح جميع قراءات الناس التي اعتادوا عليها منذ زمن، فقد اعطوا شيعتهم قاعدة عامة بعدم تخطي القراءة الرائجة عند المسلمين ـ رغم اختلافهم معها ـ حفاظاً على وحدة الكلمة في القرآن الكريم، وقد تكون قراءة عاصم (ت ١٢٧ هـ) ونافع (ت ١٦٩ هـ) هما القراءتان الراجحتان عندهم، وذلك لرواجهما في عصر الأئمة أو لرواجها في المناطق التي كثر فيها الموالون لهم.

فقراءة نافع كانت في المدينة والإمام الصادق عليه‌السلام كان فيها وفي الكوفة أيضاً، وقراءة عاصم وحمزة الزيات (ت ١٥٦ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ) كانت في الكوفة، وهي موطن شيعتهم، أمّا قراءة عامر (ت ١١٨ هـ) فقد كانت في الشام وقراءة ابن كثير (ت ١٢٠ هـ) فقد كانت في مكّة، فلم يعهد وجود شيعة لأهل البيت في الشام ومكّة آنذاك.

إذن، ترجيح قراءتَي عاصم ونافع على غيرهما لكون عاصم (ت ١٢٧ هـ) قد عاصر الإمام الصادق (ت ١٤٨ هـ) في الكوفة وكانت قراءته هي الرائجة آنذاك في الكوفة موطن موالي الأئمّة بخلاف نافع (ت ١٦٩ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ)، فهما وإن لم يكونا قد عاصرا الإمام الصادق عليه‌السلام لكن قراءتهما كانت رائجة في البلدان التي يقطنها الشيعة، إذ أقرّ الإمام الكاظم (ت ١٨٣ هـ) قراءتهما مع وجود الاختلاف بينهما في بعض الأحيان.

أما حمزة الزيات الذي أخذ قراءته عن الإمام الصادق فقد بقيت قراءته رائجة في الكوفة وأُمضيت من قبل المعصوم.

أمّا قراءة ابن عامر وابن كثير، فرغم أنهما عاصرا الإمامين الباقر (ت ١١٤ هـ) والصادق (ت ١٤٨ هـ)، إلّا أنّ قراءتهما انتشرت في بلدان لا يقطنها شيعة أهل البيت عليهم السلام في ذلك الوقت، فلا يمكن تعميم جواب الإمام للسائل عما يقرأ به الناس.

ولهذا تبقى قراءة عاصم الكوفيّة والممضاة من قبل الإمام الصادق عليه السلام، وقراءة نافع المدنيّة والممضاة من قبل الإمام الكاظم عليه السلام، هما الأقرب لقراءة أهل البيت، لا أنّها هي هي، وهذا يوضّح ما حكاه الشهيد الثاني عن جماعة من القراء أنهم قالوا: ليس المراد بتواتر السبع والعشر أن كلّ ما ورد في هذه القراءات متواتر، بل المراد انحصار التواتر الآن فيما نُقل من هذه القراءات، فإنّ بعض ما نُقل عن السبعة شاذٌّ فضلاً عن غيرهم (١).

وعليه، فعثمان بمنهجيّته عمّق الخلاف بين المسلمين فضلاً عن أن يكون قد وحّدهم على قراءةٍ واحدة كما يدّعون، ويكفيك أن تتأمّل فيما رواه عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، إذ قال: لمّا فُرغ من المصحف أُتي به عثمان، فنظر فيه فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً من لحن سنقيمه بألسنتنا (٢).

وما رواه عكرمة، قال: لما كُتبَت المصاحف عُرضت على عثمان، فوَجَد فيها حروفاً من اللحن، فقال: لا تغيّروها، فإنّ العرب ستغيّرها، أو قال: ستعربها بألسنتها،

---

(١) الحدائق الناضرة ٨: ٩٥ ـ ٩٦ عن سبط الشهيد.

(٢) تاريخ المدينة ٢: ١٢٩ / ح ١٦٧٣، باب كتابة القرآن وجمعه.

لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجَد هذه الحروف [١].

يكفيك أن تتأمّل في مثل هذه النصوص لتراها صريحة بأنّ اللحن ليس في جميع المصحف، بل في بعضه، لقوله: (أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا)، أو: (فوجد فيها حروفاً من اللحن)، وهذا الشيء القليل كان يمكن رفعه وردمه ولا يجوز تركه حتى يزداد يوماً بعد يوم، إلى أن يصل إلى عشرات القراءات، لأنّ عثمان بتركه تصحيح الملحون فتح المجال للعرب للتغيير في القرآن، لكن أنّى لهم ذلك، إذ بقي النصّ القرآني واحداً في جميع الأدوار وعند جميع المذاهب لم يزل ولا يزال باقياً حتى يوم النشور.

قال ابن الجزري: ثمّ إنّ القرّاء بعد هؤلاء كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أُممٌ بعد أُمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتّسع الـخرق وكاد الباطل يلتبس بالحقّ، فقام جهابذة علماء الأُمّة وصناديد الأئمّة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحقّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذّ، بأُصولٍ أصّلوها وأركانٍ فصّلوها ... [٢].

بلى، إنّ ابن مجاهد اختار سبع قراءات من عشرات موجودة آنذاك، وقد اعترض عليه بعض معاصريه ومَن جاء من بعده لترجيحه بعضها على البعض الآخر، مشكّكاً

(١) الإتقان ١ : ٥٣٦ / ح ٣٤٨٣، عن ابن الأنباري في المصاحف.

(٢) النشر في القراءات العشر ١ : ٩.

في أن يكون ما يخالفها شاذّاً.

وقد عني العلماء في العصور المتأخرة بالقراءات الشاذّة والمفردة عناية متباينة، فمنهم مَن جمعها وحصرها، ومنهم مَن اختار الغريب منها، ومنهم من ضعّفها ورفضها، ومنهم من أوجز القول في تخريجها وتعليلها، ومنهم من أسهب في الكشف عن وجوهها واحتجّ لها.

وقد كُتبِت كتبٌ في شواذّ القراءات ومعاني القرآن، كما اهتمّ النحويّون واللّغويّون بالشاذ، فقد ذكر سيبويه في كتابه بعض القراءات الشاذّة وشرحها وأعربها ونبّه على الفرق بينها وبين قراءة الجماعة واحتجّ لها معتمداً في ذلك على العربيّة ومقدار موافقة القراءة الشاذة للشائع في الأساليب واللغات (١).

كما حفظ ابن منظور غير قليلٍ من القراءات الشاذة في (لسان العرب)، وروى كثيراً من آراء النحويّين واللّغويّين واعتمادهم على القراءات الشاذة، وقال ابن الجزري: لا زال الناس يؤلّفون في كثير القراءات وقليلها، ويـروون شاذّها وصحيحها، بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولا ينكر أحدٌ عليهم، بل هم في ذلك متّبعون سبيل السلف، حيث قالوا: القراءة سنّةٌ متّبعة، يأخذها الآخر عن الأوّل، وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخَر إلّا ما قدّمنا عن ابن شنبوذ، لكنّه خرج عن المصحف العثماني، وللناس في ذلك خلافٌ كما قدّمناه ... (٢).

---

(١) القراءات القرآنية في بلاد الشام: ٨٠.

(٢) النشر ١: ٣٥.

كلّ ذلك يؤكّد بأنّ عثمان بن عفان لم يكن موفقاً في عمله.

وقد كتب أبو العباس المراكشي الشهير بابن البنّاء (ت ٧٢١ هـ) كتاباً باسم (عنوان الدليل في مرسوم خطّ التنزيل)، وكذا الزركشي قد أجاب عن بعض إشكالات الرسم والنحو واللحن الموجودة في القرآن الكريم ـ في النوع الخامس والعشرين من (البرهان) ـ، لكنّ غالب الإجابات في الكتابين منقوضة بأُمورٍ أُخرى، لأنّ الصحابة لم يذكروا العلّة التي كتبوا من أجلها المصحف بذلك الشكل، والذي اشتُهر فيما بعد بالرسم العثماني، فإنّ الكَتَبة للرسم لم ينظروا إلى العلل النحويّة والصرفية الّتي استُنبطَت فيما بعد، من قبيل ما قاله الزركشي، كما أنّهم لم يلحظوا الأُمور الباطنيّة التي لحظها ابن البنّاء المراكشي في كتابه لهم.

فإذن لا إشكال بأنّ الصحابة خطّاؤون، ويمكن أن يلحنوا في القرآن أيضاً رسماً وقراءَةً، كما أنهم ادّعوا اختلاف الصحابة في القراءة على عهد رسول الله وأنّه صلى الله عليه وآله أقرّ قراءاتهم، حتّى اشتدّ ذلك بعد رسول الله فكفّر بعضهم بعضاً.

وبهذا فقد اتضح لك بأنّ وراء كلّ هذا الاختلاف الخلفاء الثلاثة لا رسول الله، فهو صلى الله عليه وآله ألزم المسلمين بالقراءة (بما عُلّموا)، وكان لا يرتضي اختلافهم في الآيات والسور ويستاء من ذلك، لأنه كان قد علّمهم الصحيح من القراءة، كما جاء صريحاً في قوله تعالى: ﴿**وُيعَلِّمُهُمُ الكتَابَ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**لتَقْرَأه على النّاسِ عَلى مُكْث**﴾، وأنّ الاختلاف بين الصحابة لم ينشأ في عهده صلى الله عليه وآله كما يدّعون، بل نشأ من بعده في عهد الثلاثة جرّاء منهجهم المغلوط في جمع القرآن واعتمادهم الشاهدين، وبما أنّ الشهود كانوا يختلفون في النقل فكانت القراءات تختلف في ما بعد أكثر مما سبق، وهكذا الحال

بالنسبة إلى بعض الصحابة، فقد كان أحدهم يصرّ إدخال جملة على أنها آية من كتاب الله والآخر لا يرتضيها، وقد اشتدّ هذا الأمر وعظم خطره في عهد عمر بن الخطاب الذي استفاد من حديث الأحرف السبعة للقول بشرعية القراءات، ولا يستبعد أن يكون مروان بن الحكم حرق مصحف حفصة بعد وفاتها لكي لا ترجّح قراءة على قراءة أخرى.

نعم، تنبّه عثمان وسعيد بن جبير وعائشة وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين إلى وجود اللحن في القرآن بعد جمع عثمان للمصاحف، وعزوه إلى الخطأ من قبل الكتّاب، فإنّ وجود هذا الخطأ عندهم يؤكّد عدم عصمتهم، وأنّهم كانوا قد نشؤوا في أُمّة أُمّية لا تعرف الكتابة والقراءة حسب تعبير رسول الله، ولو ثبت هذا الكلام ـ وهو الثابت ـ فلا يمكن أن نجعل كتابتهم المخالفة لقواعد الإملاء والنحو رسماً توقيفياً مُنزَلاً من قبل الله بحيث لا يجوز للمسلم مخالفته.

فمخالفة الكتاب كان لا يشتهيها الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، إذ قال: (اتّباع المصحف إذا وجدتُ له وجهاً من كلام العرب وقراءة القرّاء أحبّ إليّ من خلافه) [(١)]، لكنه مع ذلك تحدّث عن زيادة الألف بعد اللام في قوله تعالى: (لاأذبحنّه) وغيرها، وأراد أن يعذرهم بقوله:

وذلك أنّهم لا يكادون يستمرّون في الكتاب على جهةٍ واحدة، ألا ترى

(١) معاني القرّاء ٢: ٢٩٣.

أنّهم كتبوا ﴿**فَمَا تُغْنِ النُّذُر**﴾ (١) بغير ياء، ﴿**وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُر**﴾ (٢) بالياء، وهو من سوء هجاء الأولين (٣).

وكذلك صرّح ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) بأنّ ما جاء في رسم المصحف مخالفاً للمشهور ـ من قواعد الهجاء عند الكتاب ـ قد جاء من باب الخطأ وليس يعني القرآن نفسه فقال:

... ولو كان هذا عيباً يرجع على القرآن لرجع عليه كلّ خطأ وقع في كتابة المصحف من طريق التهجّي، وقد كتب في الإمام (إنّ هذان لساحران) (٤) بحذف ألف التثنية (٥)، وكذلك ألف التثنية تحذف من هجاء هذا المصحف في كل مكان مثل: (قال رجلٰن) (٦)، و(فآخرٰن يقومٰن مقٰمهما) (٧)، وكتب كتّاب المصحف: الصلوة، الزكوة، الحيوة، بالواو، واتّبعناهم في هذه الأحرف خاصة على التيمّن بهم، ونحن لا نكتب: القطاة والقناة والفلاة إلّا بالألف، ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه،

---

(١) سورة القمر: ٥٤.

(٢) سورة يونس: ١٠١.

(٣) رسم المصحف لغانم قدوري: ٢٧٠، معاني القرآن ٢: ٢٩٣، وانظر ١: ٤٣٩.

(٤) سورة طه: ٦٣.

(٥) أي: هذن.

(٦) سورة المائدة: ٢٣.

(٧) سورة المائدة: ١٠٧.

وكتبوا: الربوا بالواو، وكتبوا: ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١]، فمال بلام مفردة.. [٢] وهذا أكثر في المصحف من أن نستقصيه.

وقال في (تأويل مختلف الحديث) عن مدى معرفة عبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة وجهل غيره بها: وكان غيره من الصحابة أُمّيّين لا يكتب منهم إلّا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجّي.

وقد تناول ابن كثير موضوع إملاء المصاحف، فقال:

وقد كانت الكتابة في العرب قليلة جداً ... وقيل: أول من تعلمه من الأنبار قوم من طي ... ثمّ هذّبوه ونشروه في جزيرة العرب... والذي كان يغلب على زمان السلف الكتابة المكتوبة ثم هذّبها أبو علي بن مقلة الوزير، وصار له في ذلك نهج وأُسلوب في الكتابة ... والغرض أنّ الكتابة لما كانت ذلك الزمان لم تحكم جيداً وقع في كتابة المصاحف اختلاف في وضع الكلمات من حيث صناعة الكتابة لا من حيث المعنى، وصنَّف الناس في ذلك [٣].

وقال الاستاذ غانم قدّوري: يفهم من قول ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) أنّ الكتابة لما كانت في ذلك الزمان لم تحكم جيّداً وقع في كتابة المصاحف اختلاف في وضع الكلمات من حيث صناعة الكتابة لا من حيث المعنى [٤].

---

(١) سورة المعارج: ٣٦.

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن: ٥٧ ـ ٥٨.

(٣) فضائل القرآن: ٣٩ باب كتابة عثمان للمصاحف.

(٤) هامش رسم المصحف: ٢٠٨ ـ ٢٠٩ عن فضائل القرآن: ٣٩.

وأطنب ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) في بيان هذا الأمر فقال: ... فكان الخطّ العربيّ لأوّل الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة، ولا إلى التوسّط، لمكان العرب من البداوة والتوحّش وبعدهم عن الصنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها. ثمّ اقتفى التابعون من السلف رسمهم فيها تبركاً بما رسمه أصحاب رسول الله ﷺ وخير الخلق من بعده المتلقون لوحيه من كتاب الله وكلامه، كما يُقتفى لهذا العهد خط ولي أو عالم تبركاً، ويُتَّبع رسمه خطأ أو صواباً، وأين نسبة ذلك من الصحابة فيما كتبوه، فاتُّبِع ذلك، وأثبت رسماً، ونبّه العلماء بالرسم على مواضعه. ولا تلتفتنّ في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفّلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وأن ما يتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتخيل بل لكلّها وجه، ويقولون في مثل زيادة الألف في (لاأذبحنه): أنه تنبيه على أن الذبح لم يقع، وفي زيادة الياء في (باييد) أنه تنبيه على كمال القدرة الربانية، وأمثال ذلك مما لا أصل له إلا التحكّم المحض، وما حملهم على ذلك إلّا اعتقادهم أنّ في ذلك تنزيهاً للصحابة عن توهّم النقص في قلة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمال فنزهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الاجادة من رسمه، وذلك ليس بصحيح.

ثم يستمر ابن خلدون في بيان أنّ الخط ليس بكمال في حق الصحابة لأنّ الخطّ من جملة الصنائع المدنية المعاشية، والكمالُ في الصنائع إضافي، وليس بكمال مطلق، إذ لا يعود على الذات في الدين ولا في الخلال، وإنّما يعود إلى أسباب المعاش، وبحسب

العمران والتعاون عليه، لأجل دلالته على ما في النفوس [١].

إذن خطأ الكتّاب في الرسم والقراءة لا يمكن إنكاره، وهو يبيّن بأن الرسم القرآني لم يكن كألواح موسى منزلةً من قبل الله تعالى، وأنّ التأكيد على توقيفيّة الرسم عند القوم لم يكن حبّاً بكلام الله والحفاظ على قدسيّته أو احتراماً لإقرار رسول الله لرسم الخط، لأنّهم أحرقوه بدعوى الحفاظ على المصلحة العامّة للمسلمين، بل إنّ تأكيدهم على الرسم جاء لانتسابه إلى عثمان بن عفان، ولا أستبعد أن يكون الأُمويّون هم وراء طرح مثل هكذا أفكار، لأنّهم قالوا بأنّ حرب بن اُميّة هو الذي علّم العرب الكتابة، وأنّ عمر بن الخطّاب ومَن بمكّة من قريش تعلّموا الكتابة من حرب الاموي [٢]، وأنّ عثمان بن عفّان الأموي وحده قد جمع المصاحف ووحّدها، وأنّ عبد الملك بن مروان هو الذي أعجم المصاحف، وأنّ أبا الأسود الدؤلي كتب النحو استجابةً لطلب زياد ابن أبيه [٣]، إلى غيرها من عشرات المسائل التي ترفع بضبع بني أمية دون غيرهم من القبائل العربية.

فإنهم أخذوا ينسبون كلّ الأمور إلى الأمويّين، وفي المقابل قالوا عن رسول الله: إنّه كان لا يعرف القراءة والكتابة ـ والعياذ بالله ـ، وإنّ كتاب الله لم يكن مدوَّناً على عهده ﷺ، وإنّ الصحابة حفظوه في الصدور ولم يكتبوه في السطور، وإنّ الإمام عليّاً

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ١: ٤١٩. وقد قام الأستاذ محمّد حسن أبو الفتوح بجمع آراء ابن خلدون في رسم المصحف في كتاب أسماه (ابن خلدون ورسم المصحف)، فليُراجَع.

(٢) المصاحف ١: ١٥٣ / تحت ذيل الحديث ١٣، وفيه: وتعلّمه معاوية من عمّه سفيان بن حرب.

(٣) مناهل العرفان ١: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

ترحّم على أبي بكر لجمعه القرآن بين اللوحين، مع أنّه عليه‌السلام الجامع للقرآن ـ حسب ما عرفت من خلال هذه الدراسة ـ ونسبوا إليه قوله دفاعاً عن حرق عثمان للمصاحف: لو كنتُ لفعلت مثل الذي فعل، و...

وإليك الآن بعض الروايات المؤكدة لتصحيف بعض الكتّاب لآي الذكر حسب اعتراف الصحابة واُمّهات المؤمنين:

منها ما في (مسند أحمد) عن أبي خلف مولى بن جُمَح، أنّه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة، فقال: جئت أسألك عن آية في كتاب الله تعالى، كيف كان رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله يقرؤها؟ قالت: أيّةُ آية؟ قال: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾ [١]، أو (والّذين يَأْتُون ما آتوا) ، فقالت: أيّتهما أحب إليك؟ قلت: والّذي نفسي بيده لَأحدهما أحبّ إليّ من الدنيا جميعاً، قالت: أيّهما؟ قلت: (والّذين يأتون ما آتوا)، فقالت: أشهد أنّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله كذلك كان يقرؤها، وكذلك اُنزلت، ولكن الهجاء حُرّف.

وما أخرجه ابن جرير، وسعيد بن منصور في سننه من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا﴾ [٢]، قال: إنّما هي خطأ من الكاتب، (حتّى تستأذنوا وتسلّموا). أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ (هو) ـ فيما أحسب ـ ممّا أخطَأَت به الكتّاب.

وما أخرجه ابن الأنباريّ من طريق عكرمة، عن ابن عبّاس أنّه قرأ: (أفلم يتبيّن

---

(١) سورة المؤمنين: ٦٠.

(٢) سورة النور: ٢٧.

الّذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً)، فقيل له: إنّها في المصحف: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ﴾ [١]، فقال: أظن الكاتب كتبها وهو ناعس.

وما أخرجه سعيد بن منصور، من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾ [٢]: إنّما هي (ووصّى ربك)، التزقت الواو بالصاد [٣].

فإنّ هذه النصوص تؤكد عدم توقيفيّة الخط وأنه عمل بشري يمكن خطأ الكتّاب فيه.

عثمان يفرّق الرسم في المصاحف المرسلة إلى الأمصار

إنّ الداني أرجع سبب اختلاف مصاحف عثمان المرسلة إلى الأمصار إلى عثمان نفسه لا إلى الكتّاب، فقال:

فإن سأل سائلٌ عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف؟ قلتُ: السبب في ذلك عندنا أنّ أمير المؤمنين عثمان لمّا جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورةٍ واحدة وآثر في رسمها لغة قريش ـ دون غيرها ممّا لا يصحّ ولا يثبت ـ نظراً للأمّة

(١) سورة الرعد: ٣١.

(٢) سورة الإسراء: ٢٣.

(٣) الاتقان ١: ٥٤٢ / ح ٣٤٩٩، مناهل العرفان ١: ٢٦٩، الشبهة الخامسة.

واحتياطاً على أهل الملّة، وثبت عنده أنّ هذه الحروف من عند الله عزّ وجلّ كذلك منزَلة ومن رسول الله ﷺ مسموعة، **وعلم أنَّ جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكّن إلّا بإعادة الكلمة مرّتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به، ففرّقها في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها ومحذوفة في بعضها، لكي تحفظها الأُمّة كما نزلت من عند الله عزّ وجل وعلى ما سُمعت من رسول الله ﷺ، فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار** (١).

كما أشار ابن أبي داوود السجستاني إلى اختلاف خطوط المصاحف (٢).

إذن، اختلافُ القراءات، واختلاف الرسم القرآني، والحفاظ على وجود اللحن في القرآن، كلها ممّا كان يعرفها عثمان قبل تعميم نسخ (المصحف الإمام) إلى الأمصار، فهو لم يرفع الاختلاف، بل حافظ عليها وفرّقها بين النسخ المرسلة إلى الأمصار، فجاءت في بعضها مثبتة وفي بعضها الآخر محذوفة، مع تركه تصحيح أمر اللحن إلى العرب كي تقوّمه، وهذا فيه ما فيه، فعلى أيّ شيءٍ يمكن حمل عمل عثمان هذا مع وقوفه على الصحيح منه؟ أليس في هذا تحكيم للخلاف وتوسيع دائرته لجميع العرب وفي جميع الأزمان؟

فالصحابة الأجلّاء ـ وعلى رأسهم أمير المومنين علي ـ لم يتركوا عثمان على

---

(١) المقنع للداني: ١١٥.

(٢) راجع: المصاحف ١: ٤١٨ باب اختلاف خطوط المصاحف.

حاله، بل سعوا بأقوالهم وأفعالهم أن يصحّحوا مساره صوناً للكتاب العزيز، وقد اعترف الآلوسي بأنّ وجود أمثال الإمام علي هو الّذي أبعد القرآن عن التحريف وسقوط شيءٍ منه، فقال:

... وبعد انتشار هذه المصاحف بين هذه الأُمّة المحفوظة، لاسيّما الصدر الأوّل الذي حوى من الأكابر ما حوى، وتصدّر فيه للخلافة الراشدة عليّ المرتضى، وهو باب العلم لكلّ عالم، والأسد الأشدّ الّذي لا تأخذه في الله لومة لائم، لا يبقى في ذهن مؤمنٍ احتمال سقوط شيء بعد من القرآن، و إلّا لوقع الشكّ في كثيرٍ من ضروريّات هذا الدين الواضح البرهان [١].

كما وقفتَ قبل قليل على وصيّة ابن مسعود لأصحابه لمّا أراد الخروج من الكوفة بأمر عثمان في عدم التنازع في القرآن وقوله: (فإنّه لا يختلف ولا يتلاشى ولا يتغيّر لكثرة الرد)، وتأكيده عليهم (أن لا يدعوا قراءته رغبةً عنها، ومَن قرأ على شيءٍ من تلك الحروف فلا يدعنّه رغبةً عنه، فإنّه مَن جحد بآيةٍ جحد به كلّه)، فابن مسعود قال بهذا الكلام وقبله كان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب قد قال قولته: (لا يهاج القرآن بعد يومنا هذا)، حفاظاً على وحدة الكلمة في القرآن الكريم.

قال الزرقاني في (مناهل العرفان):

ثمّ جاء عليٌّ رضي الله عنه فلاحظ العجمة تحيف على اللغة العربية، وسمع ما

---

(١) روح المعاني ١: ٢٣.

أوجس منه خيفةً على لسان العرب، فأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع بعض القواعد لحماية لغة القرآن من هذا العبث والخلل، وخطّ له الخطط وشرع له المنهج. وبذلك يمكننا أن نعتبر أنّ عليّاً رضي الله عنه قد وضع الأساس لما نسمّيه علم النحو، ويتبعه علم إعراب القرآن [١].

عرفنا إذن أنّ الإمام علياً عليه السلام وأبا الأسود الدؤلي كان لهما الدور الأهم في الحفاظ على القرآن الكريم ورفع العُجمة عنه، إذ بتنقيط الإعراب قد ربط الإمام بين القرآن المتلوّ والمصحف المكتوب، كما عرفنا بأنّ واضع قواعد النحو هو أبو الأسود الدؤلي بأمر الإمام علي، لا أنه واضعه بطلب زياد بن أبيه، كما يدّعيه الآخرون.

عدم تنقيط عثمان المصاحف لمصلحةٍ

يضاف إلى ما قالوه شيءٌ آخر، وهو أنّ المصحف العثماني لم يكن منقوطاً، وذلك ما مَكّن أن يُقرَأ بكلّ ما يمكن من وجوه القراءات فيها، لأنّ تجريد المصحف من النقط يجعله يحتمل قراءة الكلمة بوجهين (بشراً) (نشراً)، و(ما ننزّل) أو (ما تَنَزَّل) أو (ما تُنَزَّل)، أو (تركنا عليه) أو (بركنا عليه)، وأمثال ذلك. بيد أنّ المؤرّخين يختلفون، فمنهم مَن يرى أنّ الإعجام (التنقيط) كان معروفاً قبل الإسلام [٢]، ولكن تركوه عمداً في كتابة المصاحف للمعنى السابق، ومنهم مَن يرى أنّ التنقيط لم يعرف إلّا في

(١) مناهل العرفان ١: ٢٣.

(٢) انظر: رسم المصحف لغانم قدوري: ٤٦٨.

العصور المتأخرة وقد وضع على يد أبي الأسود الدؤلي. وهذا الذي قالوه من عدم تنقيط المصاحف يعمّق الخلاف بين المسلمين ولا يوحّدهم، فاقرأ تبرير الداني ودعواه بأنّ الصحابة وأكابر التابعين أجمعوا على ترك تنقيط المصاحف ثم جدّوا لتنقيطه، قال بذلك تعليقاً على قول قتادة (بدؤوا فنقّطوا ثمّ خمّسوا ثمّ عشّروا):

... وإنّما أخلى الصّدرُ منهم المصاحف من ذلك ومن الشَّكْل، من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللّغات، والفُسحَة في القراءات الّتي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نَقْطها وشَكْلها [١].

وردّد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) نفس المعنى حين قال:

ثمّ إنّ الصحابة لما كتبوا تلك المصاحف جرّدوها من النقط والشكل، ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة ممّا صحّ عن النبيّ ﷺ، وإنّما خلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخطّ الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوّين شبيهة بدلالة اللّفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين [٢].

وعليه فإنّ دعوى تفريق عثمان اختلاف رسم الخط الموجود قبل عهده على المصاحف المرسلة، ودعوى إجماع الصحابة وأكابرهم على عدم تنقيط المصاحف،

---

(١) المحكم في نقط المصاحف: ٣.

(٢) النشر ١: ٣٣.

وأمثال ذلك، يردها ما حكاه الداني عن ابن عباس من أنه كان يرى لزوم البتّ في القراءة القرآنية وعدم جواز المصالحة والمداهنة على ذلك.

روى الداني عن خلف بن إبراهيم بن محمّد قال: نا أحمد بن محمّد، قال: نا عليّ بن عبد العزيز، قال: نا القاسم بن سلّام، قال: نا هُشَيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس أنّه قرأ: (عبادُ الرحمن)، قال سعيد: قلت لابن عباس: إنّ في مصحفي: (عند الرحمن)، فقال: امحُها واكتبها (عباد الرحمن).

ألا ترى ابن عبّاس رضي الله عنه قد أمر سعيد بن جبير بمحو إحدى القراءتين وإثبات الثانية، مع علمه بصحّة القراءتين في ذلك وأنّهما منزَلتان من عند الله تعالى، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قرأ بهما جميعاً وأقرأ بهما أصحابه، غير أنّ الّتي أمره بإثباتها منهما كانت اختياره، إمّا لكثرة القارئين بها من الصحابة، وإمّا لشيءٍ صحّ عنده عن النبيّ صلى الله عليه وآله أو أمرٍ شاهده من علّية الصحابة.

فلو كان جمع القراءات وإثبات الروايات والوجوه واللغات في مصحف واحد جائزاً، لَأمَرَ ابن عباس سعيداً بإثباتهما معاً في مصحفه بنقطةٍ يجعلها فوق الحرف الّذي بعد العين وضمّة أمام الدال، دون ألف مرسومة بينهما، إذ قد تسقط من الرسم في نحو ذلك كثيراً لخفّتها، وتترك النقطة التي فوق ذلك الحرف، والفتحة التي على الدال، فتجتمع بذلك القراءتان في الكلمة المتقدّمة، ولم يأمره بتغيير إحداهما ومحوها، وإثبات

> الثانية خاصّة. فبان بذلك صحّة ما قلناه وما ذهب إليه العلماء من كراهة ذلك، لأجل التخليط على القارئين والتغيير للمرسوم [١].

قلت: الأمر لم يكن كما قاله الداني، بل إنّ ابن عباس كان يريد البتّ بإحدى القراءتين، وأنّه (عباد الرحمن) لا غير، وعلى سعيد بن جبير أن يمحو (عند الرحمن)، فلو صحّ هذا فلماذا لا يأمر ابن عبّاس بتفريق اختياراته الأُخرى على المصاحف الأُخرى كما فعله عثمان.

إذن، عدم تنقيط المصاحف هو عامل مهمّ لتعميق الاختلاف وتشديده، لا أنه عامل لتوحيد الأُمّة كما يقولون، إذ على الصحابي أن يبتّ ويقطع بالأمر لا أن يتركهم يقرؤون حيثما شاؤوا ما لم تُصيَّر آية رحمة آية عذاب. قال القيسي (٤٣٧ هـ) في (الإبانة عن معاني القراءات):

> وكان المصحف إذ كتبوه لم ينقّطوه، ولم يضبطوا إعرابه، فتمكّن لأهل كلّ مصر أن يقرؤوا الخطّ على قراءتهم الّتي كانوا عليها ممّا لا يخالف صورة الخط.
>
> فقرأ قومٌ مصحفهم: (من كلّ حَدَبٍ) بالحاء والباء على ما كانوا عليه، وقرأ الآخرون: (من كلّ جَدَث) بالجيم والثاء على ما كانوا عليه، وقرأ قوم: (يقصّ الحق) بالصاد على ما كانوا عليه، وقرأ قوم: (يقض الحقّ) بالضاد على ما كانوا عليه.

---

(١) المحكم في نقط المصاحف: ٢١.

وكذلك ما أشبه هذا، لم يخرج أحدٌ في قراءته عن صورة خطّ المصحف.

فهذا سبب جمع المصحَف وسبب الاختلاف الواقع في خطّ المصحف (١).

وجود مصاحف للصحابة بعد حرق عثمان لها

رغم كلّ ما تقدّم ورغم اعتماد عثمان على صغار الصحابة لأمر تدوين القرآن، ورغم إحراقه للمصاحف، رغم كلّ ذلك بقيت مصاحف كثير من الصحابة محفوظة منتشرة بين المسلمين. لأنّ منهج عثمان الخاطئ جعل كبار الصحابة وأتباعهم ينشرون قراءاتهم بين المسلمين بدون أيّ خوف ووجل، ويوصون أصحابهم بأن يغلّوا مصاحفهم أو أن يحافظوا على ما أخذوه منهم، لأنّهم أخذوا القرآنِ من فِي رسول الله مباشرة، ولا يجوز لهم التفريط بذلك، ومعناه أنهم لا يجيزون اعتماد المصحف العثماني، لأنّ الكلّ يعلم بأنّ قراءة ابن مسعود وأُبيّ بن كعب وعليّ بن أبي طالب وغيرهم كانت رائجة في القرون الأربعة الأُولى ـ أي بعد انتشار مصحف عثمان ـ وأنّ مصاحف هؤلاء كانت موجودة ومتداولة بين أيدي الناس، رغم سعي الخلفاء إلى حصر الأُمّة بالأخذ بمصحف عثمان دون غيره، وإليك بعض النصوص الدالة على ذلك:

(١) الإبانة عن معاني القراءات: ٦٨ ـ ٦٩.

فجاء في (تاريخ الإسلام) للذهبي: بأنّ بعض الهاشميّين [١] قصدوا الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) شيخ الشيعة، وتعرَّض به تعرّضاً امتعض منه تلامذته، فثاروا واستنفروا أهل الكرخ وصاروا إلى دار القاضي أبي محمّد الأكفاني والشيخ أبي حامد الإسفراييني فسبّوهما ... وأحضر مصحف ذكروا أنّه مصحف ابن مسعود وهو يخالف المصاحف، فجمع له القضاة والكبار، فأشار أبو حامد [الإسفراييني] والفقهاء بتحريفه، ففُعل ذلك بمحضرهم، وبعد أيّام كتب إلى الخليفة بأنّ رجلاً حضر المشهد [٢] ليلة نصف شعبان ودعا على من أحرق المصحف وشتمه، فتقدّم بطلبه فأُخذ، فرُسم بقتله، فتكلّم أهل الكرخ في أمر هذا المقتول لأنّه من الشيعة، ووقع القتال بينهم وبين أهل البصرة وباب الشعير ونهر القلّائين، وقصد أهل الكرخ دار أبي حامد فانتقل عنها ... [٣].

وجاء في (الكامل في التاريخ): بأنّ كلّ الناس عرف فضل هذا الفعل [جمع عثمان للمصاحف]، إلّا ما كان من أهل الكوفة، فإنّ المصحف لما قدم عليهم فرح به أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، وإنّ أصحاب عبد الله ومَن وافقهم امتنعوا من ذلك وعابوا الناس ... [٤].

---

(١) أي: العباسّيين.

(٢) والمقصود من المشهد هو مشهد الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام قريب بغداد.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ٢٧: ٢٣٧ والبداية والنهاية ١١: ٣٣٩، وفيه: فأشار أبو حامد والفقهاء بتحريقه بدل بتحريفه.

(٤) الكامل في التاريخ ٣: ٩ في حوادث سنة ٣٠ هـ.

كما حكى ابن النديم عن الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠ هـ) قوله: وجدت في مصحف عبد الله بن مسعود تأليف سور القرآن على هذا الترتيب: البقرة، النساء، آل عمران ... [١].

وهو يدلّ على وجود مصحف لابن مسعود في متناول أيدي الناس في القرن الثالث الهجري، وأنّه لا يختلف ترتيبه عمّا في أيدي الناس اليوم، وقد اشار نولدكه إلى ذلك بقوله: أما واضع الفهرست فيخبر أنّه رأى مخطوطاً للقرآن عمره ٢٠٠ سنة يعود لابن مسعود[٢].

وقال ابن النديم أيضاً حكايةً عن الفضل بن شاذان: كان تأليف السور في قراءة أُبي بن كعب في البصرة في قرية يقال لها قرية الأنصار على رأس فرسخين عند محمّد بن عبد الملك الأنصاري، أخرج إلينا مصحفاً وقال: هو مصحف أُبيّ، رويناه عن آبائنا. فنظرتُ فيه فاستخرجتُ أوائل السور وخواتيم الرسل وعدد الآية، فأوّله فاتحة الكتاب، البقرة، النساء، آل عمران، الأنعام، الأعراف، المائدة التي التبست وهي يونس ... [٣]، وهذا النص هو الآخر يشير إلى وجود مصحف أُبيّ في البصرة، وأنّه كُتب حسب ترتيب المصحف الرائج اليوم، وأنّ ابن شاذان قد شاهده هناك.

وفي تفسير الطبري: حدّثنا أبو كريب، قال: حدّثنا يحيى بن عيسى، قال: حدّثنا

---

(١) الفهرست: ٣٩.

(٢) تاريخ القرآن ٢ : ٢٧٣.

(٣) الفهرست: ٤٠.

نصير بن أبي الأشعث، قال: حدّثني حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه، قال: أعطاني ابن عباس مصحفاً، فقال: هذا على قراءة أُبيّ. قال أبو كريب: قال يحيى: فرأيت المصحف عند نصير فيه: (فما استمتعم به منهن إلى أجل مسمّى) [(١)].

وفيه أيضاً بالسند المتقدّم: أعطاني ابن عباس مصحفاً، فقال: هذا على قراءة أُبيّ بن كعب. قال أبو كريب: قال يحيى: رأيت المصحف عند نصير، فيه: (ووصّى ربّك) يعني وقضى ربك [(٢)].

فهذان الخبران يدلّان على أنّ مصحفاً كان على قراءة أُبيّ عند ابن عباس، وقد أعطاه لأيمن بن ثابت، المكنى بأبي ثابت الثعلبيّ الكوفي [(٣)].

وأيمن الكوفي أخبر ابنه حبيب بن أبي ثابت [(٤)]، والأخير أخبر نصير بن أبي الأشعث الأسديّ الكوفي الكناسي بذلك [(٥)]، وأن يحيى بن عيسى الفاخوري الرملي الكوفي المتوفي ٣٢١ حدّث أبا كريب بذلك، وهو يشير إلى أنّ المصحف بقي موجوداً بيد المسلمين حتّى أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل الثالث، وقد نقل أخباره يحيى

---

(١) تفسير الطبري ٥: ١٢.

(٢) تفسير الطبري ١٥: ٦٣.

(٣) تهذيب الكمال ٣: ٤٤٢ / الترجمة ٥٩٧، ٣٣: ١٦٧، اسمه أيمن بن ثابت روى عن عبدالله بن عباس وعن غيره روى عنه أبو يعفور الصغير.

(٤) والذي مات في سنة ١٢٢ في ولاية يوسف بن عمر، كما في تهذيب الكمال ٥: ٣٥٨ / الترجمة ١٠٧٩، وفي الطبقات ٦: ٣٢٠ مات سنة ١١٩.

(٥) تهذيب الكمال ٢٩: ٣٦٨ / الترجمة ٦٤١٢.

الفاخوري الذي عاش في القرن الرابع الهجري.

وفي النصّ الآتي ما يدلّ على وجود مصحف أُبيّ بن كعب بيد المسلمين قبل ذلك التاريخ، لأنّ الكسائي (ت ١٨٩ هـ) كان قد شاهده في القرن الثاني الهجري، فاقرأ ما جاء في المقنع للداني (ت ٤٤٤ هـ): ... وقال الكسائي: رأيت في مصحف أُبيّ بن كعب (وللرجال) كتابها (وللرجيل)، و(جاءتهم رسلهم) و(جياتهم)، و(جاء أمر ربك) (وجيا) (١).

وممّا يؤكد وجود مصحف ابن مسعود بأيدي الناس بعد جمع عثمان ما جاء في (الكامل في التاريخ) في حوادث سنة ٩٥ قول الحجاج بن يوسف: ... ولا أجد أحداً يقرأ على قراءة ابن أُمّ عبد ـ يعني ابن مسعود ـ إلّا ضربت عنقه، ولأحكنّها من المصحف ولو بضلع خنزير. وقد ذُكر ذلك عند الأعمش فقال: وأنا سمعته يقول، فقلت في نفسي: لأقرأنّها على رغم أنفك (٢).

وفي تهذيب التهذيب ترجمة عقبة بن عامر: ... قلت: قال أبو سعيد بن يونس: كان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان شاعراً كاتباً، وكانت له السابقة والهجرة، هو أحد من جمع القرآن، ومصحفه بمصر الى الآن على غير التأليف الذي في مصحف عثمان، وفي آخره بخطه: وكتبه عقبة بن عامر بيده (٣).

---

(١) المقنع: ٦٦.

(٢) الكامل في التاريخ ٤: ٢٨٥ حوادث سنة ٩٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٧: ٤٢.

وقد حكي عن أئمّة أهل البيت ـ في العصور الأُولى ـ قراءة أمير المؤمنين علي، وأنّ مصحف الإمام كان موجوداً عندهم.

إذن قراءة ابن مسعود وأُبي وعلي بن أبي طالب وابن عباس كانت موجودة في البلدان الإسلامية في القرون الأربعة الأُولى، وإنّ قراءة ابن مسعود كانت أكثر انتشاراً في الكوفة من قراءة زيد (قراءة المصحف الرائج)، فقد أخرج ابن مجاهد بسنده عن عمران، عن الأعمش (ت ١٤٨ هـ)، قال:

أدركتُ أهل الكوفة، وما قراءة زيد فيهم إلّا كقراءة عبد الله [بن مسعود] فيكم اليوم، ما يقرأ بها إلّا الرجل والرجلان [١].

وعن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، قال: كان عبد الله يُقرِؤنا في المسجد، ثمّ يجلس بعده نثبت الناس، فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف الناس غيرها [٢].

وذكر الذهبي في (معرفة القرّاء الكبار) بأنّ سعيد بن جبير (ت ٩٥ هـ) كان يؤمّ الناس في شهر رمضان، فيقرأ ليلةً بقراءة عبد الله بن مسعود، وليلة بقراءة زيد بن ثابت [٣].

وفي تفسير الطبري: حدّثنا ابن حميد، قال: حدّثنا حكام، عن عنبسة، عن سالم: أنّ

---

(١) السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٦٧.

(٢) السبعة: ٦٧.

(٣) معرفة القراء الكبار ١: ٦٩، غاية النهاية ١: ٣٠٥ / الترجمة ١٣٤٠.

سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن على حرفين [١].

وقال الأستاذ عزّة دروزة في كتابه (القرآن المجيد): كان لكلٍّ من أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود ـ وهما صحابيّان وعالمان في القرآن ـ مصحف، وإنّ ترتيب سور كلٍّ منهما مغاير لترتيب الآخر من جهة، ومغاير لترتيب سور المصحف العثماني المتداول من جهة أخرى، وإنّ في أحدهما زيادة وفي أحدهما نقصاً، وإنّ المصحفَين ظلّا موجودين يُقرءان إلى ما بعد عثمان بمدّة طويلة [٢].

تجويز المسلمين الأخذ بما يخالف مصحف عثمان

فكلّ هذه النصوص تؤكّد وجود هذه القراءات بين المسلمين رغم إصرار الحكومات على الأخذ بمصحف عثمان بن عفان دون غيره، فعلى أيّ شيء يدلّ شيوع هذه الظاهرة وتجويز القراءات المختلفة من قِبل أئمّة القرّاء ثمّ الاختيار من بينها؟ بل تجاوز الأمر إلى أن ينسبوا كتاباً إلى أبي حنيفة فيه قراءات ما أنزل الله فيها من سلطان؛ قال أبو العلاء الواسطي: إنّ الخزاعي وضع كتاباً في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة، فأخذتُ خطّ الدارقطني وجماعة أنّ الكتاب موضوع لا أصل له [٣]. ثمّ أخذ ابن الجزري يعدّ بعض تلك القراءات الباطلة والمخالفة لأبده البديهيّات، فإذا كان الشذوذ

---

(١) تفسير الطبري ١: ١٨.

(٢) القرآن المجيد لدروزة: ٤٢٩.

(٣) النشر في القراءات العشر ١: ١٦.

يعني مخالفة القراءات السبع، فابن الجزري هو أوّل المجيزين للشاذ، لأنّه كتب (النشر في القراءات العشر)، وقد صنّف قبله وبعده أئمّة آخرون كالقاسم بن سلام حيث صنّف كتاباً جمع فيه قراءة خمسة وعشرين إماماً، وإسماعيل بن إسحاق البغدادي جمع قراءة عشرين إماماً، وهكذا أُلّفت كتب في القراءات الثلاثة عشر أو الأربعة عشر أو العشرين أو ...

كما نقلوا لنا عن محمّد بن الحسن المعروف بابن مقسم العطّار، ومحمّد بن أحمد بن أيّوب بن شنبوذ (ت ٣٢٨ هـ)، أنّهما كانا يقرءان بالشواذّ الّتي تخالف رسم الإمام، فنقموا عليهما لذلك وبالغوا [في ذلك] وعزّروا ابن شنبوذ [١]، فإنّه كان يقرأ في المحراب في بعض صلواته بحروف مرويّة عن عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب تخالف مصحف عثمان بن عفان [٢]. فاستدعاه الوزير ابن مقلة في سنة ٣٢٣ هـ، وأحضر القضاة والفقهاء والقرّاء وفي مقدّمتهم ابن مجاهد، فاعترف بما نُسب إليه بكلّ جرأة ودافع عمّا يعتقد به، ولم يتراجع عما هو عليه إلّا تحت ضرب السياط، إذ أمر الوزير بضربه أسواطاً وحبسه، وهو يدعو على الوزير بأن يقطع الله يده ويشتّت شمله، حتّى استتابوه عن تلك التلاوة قسراً، وقد كُتب عليه ذلك بمحضر، واستُجيب دعاؤه على الوزير فقُطعت يده وذاق الذل.

وكلامي هذا لا يعني بأني أحبّذ القراءة بالشاذ والنادر أو أُجيزه، فإنّ أئمة أهل

---

(١) سيَر أعلام النبلاء ١٥: ٢٦٥ / الترجمة ١١٣.

(٢) تاريخ بغداد ١: ٢٨٠.

البيت أكّدوا على لزوم القراءة بما يقرأ به الناس وعدم الخروج عن المشهور عندهم، بل هم الذين وقفوا أمام تجويز المسلمين بما يخالف مصحف عثمان لكنّ سؤالي: إن لم يكن ذلك جائزاً، فلماذا يجيزه مالك بن أنس وغيره؟ قال الزركشي في (البرهان):

وذكر ابن وَهْب في كتاب الترغيب من جامعه، قال: قيل لمالك: أترى أن تقرأ مثل ما قرأ عمر بن الخطّاب: (فامْضُوا إلِى ذكْرِ الله) (١)، قال: جائز، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أُنزِل القرآن على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسّر منه». ومثل (يعلمون) و(تعلمون)؟ قال مالك: لا أرى باختلافهم بأساً، وقد كان الناس ولهم مصاحف. قال ابن وهب: سألتُ مالكاً عن مصحف عثمان، فقال لي: ذَهَب. وأخبرني مالك قال: أقرأ عبد الله بن مسعود رجلاً: ﴿**إنّ شَجَرَة الزّقُّومِ * طَعامُ الأثيمِ**﴾ (٢)، فجعل الرجل يقول: [طعام] اليتيم، فقال: طعام الفاجر. فقلت لمالك: أترى أن يُقرَأ بذلك؟ قال: نعم، أرى أنّ ذلك واسعاً (٣).

بل كيف به يجيز ما تركه المسلمون، والذي ضُرب من أجله ابن شنبوذ لاحقاً؟ بل ما الفائدة من جمع عثمان الصحابة على حرف واحد، وترى التابعين لا يأخذون به؟ فقال ابن وهب: سألتُ مالكاً عن مصحف عثمان، فقال لي: ذهب.

---

(١) سورة الجمعة: ٩.

(٢) سورة الدخان: ٤٣ و ٤٤.

(٣) البرهان فى علوم القرآن ١: ٢٢٢ النوع الحادي عشر ـ الأحرف السبعة.

فلو كان الشاذ منهيّاً عنه، فلماذا يؤلّف فيه بدءاً بابن جني في (المحتسب) إلى آخرين جاؤوا من بعده وما يعني ذلك؟ وهل الشاذ يعني تخطّي القراءات السبعة أم القراءة بما يخالف المتواتر؟

ولِمَ لا يرضى ابن جنّي إخراج بعض القراءات من القرآن ويرجو بتأليفه (المحتسب) الحسبة والمثوبة والقربى لله كما يدلّ عليه اسم الكتاب، ألا يدافع ابن جني بعمله هذا عما سُمّي شاذاً ويقول عنه بأنه:

«محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه.

نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قَدَمُ إعرابه، ولذلك قرأ بكثير منه مَن جاذب ابن مجاهد عِنَان القول فيه، وما كَنَه عليه، وراده إليه، كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شَنَبوذ، وأبي بكر محمّد بن الحسن بن مِقسم، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها.

ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغاً للعدول عما أقرّته الثقات عنهم، لكنّ غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يُسمّى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحّة الرواية

بِجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرَى مُرى [١] أن العدول عنه إنّما هو غضٌّ منه أو تُهَمَةٌ له... إلى أن يقول:

إلّا أنّنا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه،ونتابِع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمَّى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منّا العمل بموجبه، وأنه حبيبٌ إليه ومرضيّ من القول لديه.

نعم، وأكثر ما فيه أن يكون غيره من ا لمجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً وأنهضَ قياساً، إذ هما جميعاً مرويّان مسندان إلى السلف، فإن كان هذا قادحاً فيه ومانعاً من الأخذ به، فَليكُوننّ ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله ...

ولعمري إنّ القارئ به من شاعت قراءته واعتيد الأخذ عنه، فأما أن نتوقف عن الأخذ به لأنّ غيره أقوى إعراباً منه فلا، لما قدمنا، فإذا كانت هذه حالَه عند الله (جلّ وعلا) وعند رسوله المصطفى، وأولي العلم بقراءة القراء، وكان مَن مضى من أصحابنا لم يضعوا للحِجَاج كتاباً فيه ولا أولَوه طرفاً من القول عليه، وإنّما ذكروه مروياً مُسَلَّماً مجموعاً أو متفرقاً، وربما اعتزموا الحرف منه فقالوا القول المقنع فيه» [٢].

---

(١) أي لئلا يظن ظان.

(٢) المحتسب ١: ٣٢ ـ ٣٤.

وبهذا فقد اتضح لك أنّ اختلاف مصاحف عثمان المرسَلة إلى الأمصار ومنهجيّة عثمان في توحيد المصاحف قد وسّعت الشرخ بين المسلمين، ولم توصلنا إلى الوحدة في القراءة، وأنّ هذا الاختلاف بقي سارياً إلى العصور اللاحقة، وقد عقد ابن أبي داوود السجستاني (ت ٣١٦ هـ) باباً بعنوان (اختلاف مصاحف الأمصار الّتي نُسخت من الإمام)، ذكر فيه رواية عن عليّ بن حمزة الكسائي اختلاف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، وفيه: فأمّا أهل المدينة فقرؤوا في البقرة: (وأوصى بها إبراهيم)، وأهل الكوفة وأهل البصرة: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا﴾ بغير ألف. ثمّ أخذ يعدّد تلك الأمور الواحد تلو الآخر [١]، ثمّ ذكر عن سليمان بن مسلم بن جمار. أنّ أهل المدينة يخالفون ـ الاثني عشر حرفاً ـ الّتي هي مكتوبة في مصحف عثمان بن عفّان، فيقرؤون بعضها بزيادة وبعضها بنقصان، ثمّ أخذ يذكر تلك الموارد الواحد تلو الآخر [٢].

وفي الحديث رقم ١٣٣ من كتاب (المصاحف) ذكر السجستاني عن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار اختلاف أهل الشام وأهل المدينة وأهل العراق، ثمّ أخذ يعدّها [٣].

وروى في الحديث رقم ١٣٤ عن أبي حفص عمرو بن عثمان الحمصي بأنّ أهل الشام كانوا يقرؤون بكذا وكذا.. وأخذ يذكرها [٤].

---

(١) المصاحف ١: ٢٥٣ / ح ١٣٠.

(٢) المصاحف ١: ٢٦١ / ح ١٣٢.

(٣) المصاحف ١: ٢٦١ / ح ١٣٣.

(٤) المصاحف ١: ٢٦٢ / ح ١٣٤.

وفي حديث رقم ١٣٥ ذكر ما اختلف فيه أهل المدينة وأهل العراق من حروف القرآن الواحد تلو الآخر (١).

وفي حديث ١٣٧ ذكر اختلاف (إمام) أهل الشام و(إمام) أهل العراق، وفي حديث ١٣٨ ذكر ما جاء في (إمام) أهل الشام و(إمام) أهل الحجاز، وهكذا .. (٢)

وعليه، فالاختلاف بين مصحفَي أهل المدينة والعراق ـ كما قالوا ـ كان في اثني عشر حرفاً، وبين مصحفي أهل الشام والعراق كان نحو أربعين حرفاً، وبين مصحفي أهل الكوفة والبصرة في خمسة أحرف، مع التنويه إلى أنّ كلّ كلمة من هذه الاختلافات كانت تسبب اختلافاتٍ أخرى لأجل عدم التنقيط، وما كان يفعله أهل العربية بالقرآن من إعطاء وجوه داعمة لهذا أو ذاك، كلّ ذلك مما وسّع الشرخ ودعاهم للاختيار من بينها.

نعم، إنّ عثمان بن عفان ـ وبمنهجيّته الخاطئة في المصاحف ـ قد شرعَنَ الاختلاف بين المسلمين، لأنّه لو كان يريد الأخذ بالقراءة الواحدة لكان عليه التصدّي بنفسه لذلك والبتّ بقراءةٍ واحدة وحذف القراءات الأُخرى، أمّا التذبذب والخوف من الآخرين واتّخاذه القرار الضعيف والإقدام الخجول، والسماح بالأخذ بجميع القراءات بجنب ما يعتمده من القراءة، قد أثر على عملية توحيد المصاحف، فانقلب عمل عثمان من عملٍ يدّعى أنّه إيجابي إلى عمل سلبي يضرّ بالقرآن وحجّيّته، لأنّ

---

(١) المصاحف ١: ٢٦٣ / ح ١٣٥.

(٢) المصاحف ١: ٢٧٢ / ح ١٣٨.

الاختلاف بهذه الطريقة وشرعنة هذا الخلاف بقواعد ومبررات أخذ يزداد شيئاً فشياً، حتّى صار الاختلاف في القراءات هو المنفذ الرئيسي الّذي دخله أعداء الدين للمساس بإعجاز القرآن.

وبهذه المناسبة نستطرف ما ذكره السيّد ابن طاووس (ت ٦٤٤ هـ) وهو بصدد تفنيد ما نسبه أبو علي الجبائي (ت ٢٣٥ هـ) إلى الشيعة الإماميّة من القول بالتحريف، قال:

> كلُّ ما ذكرتَه من طعنٍ وقداح على من يذكر أنّ القرآن وقع فيه تبديل وتغيير، فهو متوجّه على سيّدك عثمان، لأنّ المسلمين أطبقوا على أنّه جمع الناس على هذا المصحف الشريف، وحرّف وأحرق ما عداه من المصاحف، فلولا اعتراف عثمان بأنّه وقع تبديلٌ وتغيير من الصحابة ما كان هناك مصحف محرّف، وكانت تكون متساوية.
>
> ويقال له: أنت مقرّ بهؤلاء القرّاء السبعة وهم مختلفون في حروف وحركات وغير ذلك، ولولا اختلافهم لم يكونوا سبعة، بل كانت هناك قراءة واحدة ... فمن ترى ادّعى اختلاف القرآن وتغيّره؟ أنتم وسلفكم لا الرافضة على حدّ تعبيركم! ومن المعلوم من مذهبنا أنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، كما صرّح بذلك إمامنا جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام.
>
> ويقال له: إنّك ادّعيت في تفسيرك أنّ (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست من القرآن ولا ترونها آية من القرآن، وهي مائة وثلاث عشرة آية في المصحف الشريف تزعمون أنّها زائدة وليست من القرآن، وأنّ عثمان هو

الّذي أثبتها فيه على رأس السور فصلاً بين السورتين، فهل هذا إلّا اعتراف منك يا أبا علي بزيادتكم أنتم في المصحف الشريف زيادةً لم تكن من القرآن ولا من آيه الكريم؟ (١)

قال ابن طاووس بهذا الكلام لأنّه الواقف على اختلاف القراءات عندهم، وأنه يمكن أن يقرأ بأشكال مختلفة، كمثل ما روي عن ورقاء، عن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أُبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظرونَانَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ**﴾: (للذين آمنوا أمهلونا)، (للذين آمنوا أخرونا)، (للذين آمنوا ارقبونا) (٢).

وقيل عنه بأنّه كان يقرأ قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا**﴾: (مرّوا فيه)، (سعوا فيه) (٣)، فإنّ تجويز ذلك هو معنى آخر لما افتراه ابن أبي سرح ـ أخو عثمان من الرضاعة ـ من أنّ رسول الله كان يقول له: أكتُبْ: (سميع عليم)، فكان يكتب: (عليم حكيم)، ورسول الله كان يمضيهما (٤).

---

(١) سعد السعود: ١٤٤ ـ ١٤٥ بتصرف.

(٢) الاستذكار لابن عبد البر ٢: ٤٨٣.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٨: ٢٩١ .

(٤) تاريخ دمشق ٢٩: ٣٤.

التوقف على الرسم العثماني

وبعد كلّ هذا نعيد السؤال مرّ ة أُخرى: إذا كنّا ملزمين بالتعبّد بالهجاء القديم والرسم العثماني وعدم تنقيط المصحف، فلماذا نُقّط ونُمّق المصحف وأُدخلت فيه إشارات وعبارات لم يرض بها الأقدمون؟ أي أنّا أدخلنا عليه ما كرهه الأوّلون، ولم يفتوا به، لمصلحة رأيناها وحكمة تبنّيناها.

وإذا سُمح لنا بكتابة القرآن طبق الإملاء الجديد وترك القديم، فما يعني ما قالوه عن توقيفيّة الرسم العثمانيّ وأنّ مَن تخطّى عنه فهو كافر؟

بل ما هي قيمة هذه الضوابط الثلاثة التي ذكروها في العصور المتأخّرة للقراءة الصحيحة؟ والتي قالوا عنها بأنها شروط لو فُقِد أحدها لأصبحت القراءة شاذّة لا يصحّ القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها، وتسقط عن كونها قرآناً رأساً، سواءً كانت من السبعة أم من غيرها، والشروط المذكورة هي:

١ ـ ما وافق العربيّة من وجه.

٢ ـ ما وافق رسم أحد المصاحف العثمانيّة ولو تقديراً.

٣ ـ ما صحّ سنده وتواترت القراءة به.

فشيوع القراءة بين المسلمين وصحّة إسنادها وتلقّي الأئمّة لها بالقبول هو الأصل الأصيل والركن الأقوم لصحّة القراءة، أمّا الشرطان الآخران من موافقة العربيّة والرسم العثمانيّ فهما تبعيّان لا أصليّان، وإليك كلام بعض علماء الجمهور في هذا الباب:

قال الشيخ موفّق الدين الكواشي (ت ٦٨٠ هـ): كلّ ما صحّ سنده واستقام مع

جهة العربيّة، وافق لفظه خطّ المصحف الإمام فهو من السبع المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرّقين. فعلى هذا الأصل يبني مَن يقول: القراءات عن سبعة كان أو سبعة آلاف، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنّها شاذّة؛ ولا يقرأ بشيء من الشواذ؛ وإنّما يذكر ما يذكر من الشواذ؛ ليكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجّحاً.

وقال مكّي القيسي (ت ٤٣٧ هـ): وقد اختار الناس بعد ذلك، وأكثر اختياراتهم إنّما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوّة وجه العربيّة، وموافقته للمصحف، واجتماع العامّة عليه، والعامةُ عندهم ما اتّفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية توجب الاختيار. وربّما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وربما جعلوا الاعتبار بما اتّفق عليه نافع وعاصم؛ فقراءة هذين الإمامين أولى القراءات، وأصحّها سنداً وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو والكسائي.

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: كلّ قراءةٍ ساعدها خطّ المصحف، مع صحّة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة؛ فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة؛ أشار إلى ذلك جماعة من الأئمّة المتقدّمين، ونصّ عليه الشيخ أبو محمّد مكي بن أبي طالب القيراواني في كتاب مفرد صنّفه في معاني القراءات السبع، وأمر بإلحاقه بكتاب

الكشف، وذكره شيخنا أبو الحسن في كتابه جمال القراء [١].

وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ): كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القرءاة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمّة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين؛ ومتى اختلّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمّة التحقيق من السلف والخلف [٢].

هذه هي الأُصول الثلاثة التي لحظوها في القراءة الصحيحة، فلنناقشها أصلاً أصلاً.

فالركن الأوّل ـ أعني موافقة اللغة العربية ـ وإن كان ركناً أصيلاً في الغالب عندهم، إلّا أنّه يستلزم أن تكون القواعد العربية أصيلة مع كثرة الاختلاف فيها، وهي بلا شك لم تكن أسبق من نص القرآن، بل إنّ هذه القواعد مستقاة من لغة العرب والاستعمال، ولا نصّ أوثق من القرآن، فإخضاع النصّ القرآني ـ المتقدّم على القواعد ـ للقواعد العربيّة المتأخرة زمناً مما لا يستساغ علميّاً.

وقد حكى البغدادي أنّ النحاة في عصر أبي عمرو بن العلاء (ولد ٦٨ ـ توفي

---

(١) البرهان ١: ٣٣١.

(٢) النشر في القراءات العشر ١: ١٣.

١٥٤ هـ) أنكروا على القراء ـ بعضاً من قراءاتهم ـ ففزع أحدهم إلى أبي عمرو بن العلاء قائلاً له: إنّ أصحاب النحو يلحنوننا ... فقال له: هي جائزة أيضاً لا نبالي إلى أسفل حركتها أو الى فوق[١]. علماً أنّ أبا عمرو بن العلاء هو ممّن انتهت إليه مشيخة الإقراء والنحو في البصرة في عصره.

نعم، إنّ بعض علماء العربيّة كانوا عارفين بالقراءات القرآنية، وكان لهم اختيار في القراءة، لكن لم يؤخذ باختيارهم لعدم صحة سنده، فهذا عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) كان عالماً بالنحو على مذهب أهل البصرة، غير أنّه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة، ويستنكرها الناس، وكان الغالب عليه حبّ النصب ما وجد إلى ذلك سبيلاً [٢]، فلم يؤخذ باختياره.

ومثله ابن محيصن (ت ١٢٣ هـ)، الذي يقول عنه ابن مجاهد: كان ابن محيصن عالماً بالعربية، وكان له اختيار لم يتبع فيه أصحابه.. يُروَى عن مجاهد [٣] أنّه كان يقول: ابن محيصن يبني ويرصص في العربية، يمدحه بذلك ... ولم يجمع أهل مكة على قراءات، كما أجمعوا على قراءة ابن كثير.

والسبب في ذلك واضح، صرّح به ابن مجاهد بأكثر ممّا سبق، فقد ذكر ابن الجزري عن ابن مجاهد أنّه قال: وكان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية،

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي ٤: ٣٩٧.

(٢) غاية النهاية ١: ٦١٣ / الترجمة ٢٤٩٨.

(٣) هو مجاهد بن جبر، أحد أعلام التابعين.

فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته وأجمعوا على قراءة ابن كثير لإتباعه [١].

وقد عرفت بأنّهم شدّدوا النكير على ابن شنبوذ ومحمّد بن الحسن بن مقسم العطار البغدادي (ت ٣٥٤ هـ)، الذي عرف عنه أنّه من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيّين، وأعرفهم بالقراءات، مشهورها وغريبها وشاذّها، وذكر ابن النديم له عدداً غير قليل من الكتب، نص على ثلاثة عشر منها ياقوت في معجمه، أغلبها في علوم القرآن وتفسيره.

إذن لا يمكن أن ننكر بأنّ بعض تأويلات واستدلالات هؤلاء من أهل العربية قد أثر على القراء، وقد يكون هذا هو مقصود قول الإمام الصادق عليه السلام حينما قال: «أصحاب العربية يحرفون الكلم عن مواضعه» [٢]، أو ما جاء على لسان الإمام الباقر عليه السلام: «ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة» [٣].

إذن، مقياس موافقة القراءة القرآنية للعربية والنحو كان متأخراً، ولا يمكن اعتماده أصلاً أساسيّاً، وقد ذكرنا أمثلة على بقاء اللحن في القراءة القرآنية في عهد الخلفاء الثلاثة، وأنّ شرط الموافقة للعربية كان ممّا وضعه الداني، ثمّ أضاف ابن الجزري على شرط موافقة القراءة للعربيّة عبارة: «ولو بوجهٍ»، وذلك تحسّباً لما سلكه

---

(١) غاية النهاية ٢: ١٦٧ / الترجمة ٣١١٨.

(٢) مستدرك الوسائل ٤: ٢٨٠ / ح ٤٧٠١.

(٣) الكافي ٢: ٦٣٠ / ح ١٢.

النحاة واستنبطوه من قواعد شطّت كثيراً عن الجادةً، لمِمُ ئَت تأويلاً وتمحُّلاً، فجاءت الأوجه الإعرابيّة المختلفة لموقع المفردة في الجملة، وقد بيّن ابن الجزري هذا بقوله: وقلنا في الضابط ـ ولو بوجه ـ نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ مثله، إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع، وتلقاه الأئمّة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم.

لكنّ الباقلّاني (ت ٤٠٣ هـ) في كتابه الانتصار لم يرضَ ذلك، فقال: ظنّ بعض المشتغلين بعلم الكلام: أنّه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة، وأوجه، وأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية، ومما يسوغ التكلّم بها، ولم تقم حجة بأنّ النبي ﷺ قرأ تلك المواضع ... وأبى ذلك أهل الحقّ وأنكروه وخطّأوا مَن قال بذلك وصار اليه (١).

وبهذا فقد عرفت بأنّ الذي عليه الأئمّة من علماء الأُمّة في القراءة والعربية: أنّ القراءات لا يجوز فيها القياس. قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): ليس كلّ ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به، حتّى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له وأخذهم به، لأنّ القراءة سنة متبعة (٢).

فعلماء القراءات من خلال هذه الأقوال أرادوا تأكيد أنّ التواتر هو الأصل الأصيل في القراءات لا موافقة العربيّة والرسم العثماني، وهو الصحيح الذي لا غبار

---

(١) الانتصار ١: ٦٩، تمهيد، وانظر الاتقان ١: ٢١٠ / القول ١٠٥٨.

(٢) الحجة في علل القراءات السبع ١: ٥، وينظر: البحر المحيط ١: ٣٠.

عليه.

أما **الركن الثاني**، أعني الموافقة مع رسم خط المصحف العثماني، فأيّهما المقصود؟ هل موافقة مصحف عثمان المختصّ به، أو موافقة مصحف المدينة المودَع في مسجدها، أو موافقة أحد المصاحف الستة العثمانيّة المرسَلة إلى الأمصار على ما فيها من اختلاف؟

فمصحف عثمان الأم الذي كان يقرأ فيه لم يكن في معرض نظر عامّة الناس حتى يعتمد، ولم يثبت كلّ ما قالوه عنه، بل ترى الاختلاف واضحاً في رسم الخط في النسخ المنسوبة إلى عثمان، وأهمّ تلك النسخ ستّة:

١ ـ نسخة مصحف طشقند في اوزبكستان.

٢ ـ مصحف قصر طوب قاپي في اسطنبول.

٣ ـ نسخة المشهد الحسيني بمصر.

٤ ـ نسخة متحف الآثار التركية باسطنبول.

٥ ـ النسخة الموجودة في مكتبة الدائرة الهنديّة في انجلترا، والتي أُخذت من مكتبة مغول امبراطور الهند في دلهي.

٦ ـ نسخة مكتبة معهد الشرقيّات في سانت بترسبروغ.

أما دعوى موافقته لمصحف الإمام الذي كان في وعاء المسجد النبوي، فقد أخفاه آل عثمان ضنّاً به.

وأمّا موافقته للمصاحف الخمسة أو السبعة المرسلة إلى الأمصار، فلم يعد لها وجود قبل أن ينتهي القرن الأول الهجري، لأنّ المصاحف أخذت في تطور وتحسن في خطّها ونقطها وتشكيلها في أيام الحجاج بن يوسف.

حكى أبو أحمد العسكري في كتاب (التصحيف): أنّ الناس غبروا يقرؤون في

مصحف عثمان بن عفان نيفاً وأربعين سنة، إلى أيام عبد الملك بن مروان، ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق، ففزع الحجاج بن يوسف إلى كُتّابِه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ... [١].

ويحدثنا محرز بن ثابت مولى مسلمة بن عبد الملك، عن أبيه، قال: كنتُ في حرس الحجّاج ابن يوسف، فكتب الحجاج المصاحف (منقطة، ومشكلة، ومخمسة، ومعشرة، على يد نصر بن عاصم الليثي، وصاحبه يحيى بن يعمر، تلميذَي أبي الأسود الدؤلي)، ثم بعث بها إلى الأمصار، وبعث بمصحف إلى المدينة، فكره ذلك آل عثمان، فقيل لهم: أخرجوا مصحف عثمان لِيُقرَأ، فقالوا ـ ضناً به ـ: أصيب المصحف يوم مقتل عثمان.

قال محرز: وبلغني أنّ مصحف عثمان صار إلى خالد بن عمرو بن عثمان.

قال: فلما استخلف المهدي العباسي، بعث بمصحف إلى المدينة، فهو الذي يقرأ فيه اليوم، وعزل مصحف الحجاج، فهو في الصندوق الذي دون المنبر[٢].

قال ابن زبالة: حدّثني مالك بن أنس ـ إمام المالكيّة ـ قال: أرسل الحجّاج إلى اُمّهات القرى بمصاحف، فأرسل إلى المدينة بمصحف منها كبير، وهو أوّل من أرسل بالمصاحف إلى القرى، وكان هذا المصحف في صندوق عن يمين الاُسطوانة التي عُمِلَت عَلَماً لمقام النبي ﷺ، وكان يفتح في يوم الجمعة والخميس، ويقرأ فيه إذا صُلّيت الصبح. فبعث المهدي بمصاحف لها أثمان، فجعلت في صندوق، ونُحّي عنها مصحف

---

(١) وفيات الأعيان ٢: ٣٢ عن كتاب التصحيف لأبي احمد العسكري.

(٢) تاريخ المدينة ١: ٩ / ح ١٠.

الحجاج، فوضعت عن يسار السارية، ووضعت لها منابر كانت تقرأ عليها، وحمل مصحف الحجاج في صندوقه،فجعل عند الأُسطوانة التي عن يمين المنبر [١].

قال ابن وهب: سألت مالكاً عن مصحف عثمان، فقال: ذهب [٢].

ويروي الشاطبي عن مالك أنّه قال: إنّ مصحف عثمان تغيب فلم نجد له خبراً بين الأشياخ [٣].

وفي كلامه هذا: إنّه حاول العثور عليه فلم يستطع، الأمر الذي يدلّ على انقطاع أثره من صفحة الوجود بالكلية، وإلّا فلو كان له وجود لما كان يختفي عن مثل مالك [٤].

وعليه، فإنّ هذه الموافقة قد تحتمل قراءة رفضت من جمهور القرّاء، مثل قراءة (مليك) بدل (مالك) أو (ملك)، على ما هو مذكور في كتب الشواذ، وقد تكون صحيحة.

وهذا الشرط هو الآخر لم يكن موجوداً على عهد رسول الله ﷺ ولا على عهد الخليفتين الأول والثاني كما هو معلوم، وإنّما هو أمر حادث في عهد الخليفة عثمان أو من بعده.

ثمّ إنّك قد عرفت بأنّ عثمان أراد أن تكون نسخه المرسلة إلى الأمصار مختلفة فيما

---

(١) وفاء الوفا للسمهودي ٢: ٦٦٧ و٦٦٨ باب بعث المصاحف الى المساجد.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١: ٢٢٢.

(٣) وفاء الوفا ٢: ٦٦٩ / باب بعث المصاحف الى المساجد.

(٤) انظر: التمهيد في علوم القرآن ٢: ١٣٣.

بينها، كي يحافظ على ما نزل به من عند الله وأقرّه رسول الله حسبما بُرّر ذلك لعثمان، مؤكّدين في كلامهم أنّ على المسلم المحافظة على الرسم العثماني وإن لم يتّفق مع قواعد الكتابة والهجاء، وجاء فيه أشياء خارجة عن إرادة الكاتب من جراء القلم وكثرة الحبر وما شابه ذلك [١].

كما ينقض أصالة هذا الركن عندهم هو الفهم السائد الذي كانوا يؤكّدون عليه بأنّ نقل القرآن كان حفظاً في الصدور لا كتابة على السطور، فلو كان كذلك فما يعني التأكيد على الرسم العثماني ولزوم المطابقة له؟ أليس هناك مفارقة بين الأمرين؟

أما **الركن الثالث** وهو الأصل الأصيل والركن المعتمد في القراءات وهو صحة السند إلى رسول الله وتواتر القراءة به، فالّذي ينكر تواتر القراءات لا يعني أنّه ينكر تواتر القرآن، إذ أنكر جمعٌ غفير من أعلام الجمهور تواتر القراءات كأبي شامة في (المرشد الوجيز)، وابن الجزري في (النشر في القراءات العشر)، والسيوطي في (الاتقان)، وغيرهم، كما أنكر كثير من علماء الإماميّة ذلك كصاحب (الحدائق) [٢]، وصاحب (الجواهر) [٣]، وصاحب (مفتاح الكرامة) [٤]، وغيرهم، وقد أشار بعض علماء الشيعة المعاصرين كالسيّد الخوئي إلى أدلّة القائلين بتواتر القراءات ليفنّدها،

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر ٢: ١٢٨ / باب الوقف على مرسوم الخط.

(٢) الحدائق الناظرة ٨: ٩٥ ـ ١٠٠ .

(٣) جواهر الكلام ٩: ٢٩٣، بيان ما هو معتبر في القراءة.

(٤) مفتاح الكرامة ٧: ٢٢١ .

مؤكّداً بأنّ التشكيك في تواتر القراءات لا يعني تشكيكاً في تواتر القرآن، كما أنّ أدلّة تواتر القرآن لا تُثْبِت تواتر القراءات ولا يمكن تسرية أحدهما إلى الآخر، وإنّ احتجاج كلّ قارئ من السبعة أو العشرة على صحّة قراءته، وإعراضه عن قراءة الآخر، هو دليل على عدم تواتر القراءات عندهم، لأنّه لو كان متواتراً عندهم لما جاز لهم تركه، بل لما استوجب تركهم لقراءات أقرانهم تفسيقهم بل ربما تكفيرهم.

إنّ اهتمام الصحابة والتابعين كان دائماً بتواتر القرآن لا بتواتر كيفيّة قراءته، خصوصاً مع يقيننا بأنّ بعض القراءات جاءت وفقاً للاجتهاد، وقد أثّر عليها علماء العربيّة، وأنّ بعضها أُخذ سماعاً من الآحاد وهو ليس بمتواتر، وهذا مما لا يمكن أن ينكره أحد.

وعليه، فالدليل لو صحّ لكانت جميع القراءات متواترة لا السبعة والعشرة منها فقط، إذ لا ترجيح للسبعة على غيرها، كما جاء هذا في كلام أعلامهم.

وأمّا ما استدلّوا به على تواتر القراءات وأنّها لو لم تكن لما كان القرآن متواتراً، فقد أجاب عنه السيّد الخوئيّ بالقول:

١ ـ إنّ تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات، لأنّ الاختلاف في كيفيّة الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها، ولهذا نجد أنّ اختلاف الرواة في بعض ألفاظ قصائد المتنّبي ـ مثلاً ـ لا يصادم تواتر القصيدة عنه وثبوتها له، وإنّ اختلاف الرواة في خصوصيّات هجرة النبيّ لا ينافي تواتر الهجرة نفسها.

٢ ـ إنّ الواصل إلينا بتوسّط القرّاء إنّما هو خصوصيات قراءاتهم، وأمّا أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين، وبنقل الخلف عن السلف، وتحفظهم على ذلك في صدورهم وفي كتاباتهم، ولا دخل للقراء في ذلك أصلاً، ولذلك فإنّ

القرآن ثابت التواتر حتّى لو فرضنا أنّ هؤلاء القرّاء السبعة أو العشرة لم يكونوا موجودين أصلاً، وعظمة القرآن أرقى من أن تتوقف على نقل أولئك النفر المحصورين (١).

كما أنّ ما استدلّوا به من أنّ القراءات لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر، مثل: ملك ومالك، ونحوها.

فجوابه: إن صحّ المدّعى ـ وهو غير صحيح كما تقدّم ـ فيجب القول بتواتر جميع القراءات لا اختصاصه بالسبعة أو العشرة، ولاسيّما بأنّ بين تلك القراءات ما هو أسمى من السبعة، ولا ترجيح للسبعة عليها كما اعترف بذلك كثير من الأعلام، وإليك بعضها:

قال أحمد بن عمار المهدوي: لقد فعل مسبّع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كلّ من قلّ نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة ... (٢).

وقال الأستاذ اسماعيل بن إبراهيم بن محمد القراب في (الشافي): التمسّك بقراءة سبعة من القرّاء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنّما هو من جمع بعض المتأخّرين، لم يكن قَرَأ بأكثر من السبع، فصنف كتاباً وسمّاه كتاب السبعة، فانتشر ذلك في

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ١٥٨.

(٢) الاتقان: ٢١٥ / ١٠٩٤، فتح الباري ٩ : ٣٠.

العامة ... [١].

وقال الإمام أبو محمّد مكي: قد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممّن هو أعلى رتبةً وأجلّ قدراً من هؤلاء السبعة ... فكيف يجوز أن يظن ظانّ أنّ هؤلاء السبعة المتأخرين، قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها؟! هذا تخلّف عظيم، أكان ذلك بنص من النبي ﷺ أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذلك؟ والكسائي إنما أُلحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وغيره ـ وكان السابع يعقوب الحضرمي ـ فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة ونحوها الكسائي موضع يعقوب [٢]. هذا **أوّلاً**.

وثانياً: أنّ اختلاف القراءات قد يبعدنا عن القراءة الصحيحة بعض الشيء، لكنّه لا يخرجنا عن أصل القرآن، لأنّ مادة القرآن واحدة وإن اختلف في الهيئة والإعراب.

مع التأكيد على أنّ القراءات قد تكون من اجتهادات القرّاء أو تمحّلات أهل العربية، فلا يمكن الاعتماد عليها لعدم ثبوت كونها روايات، وحتّى لو ادّعي كونها روايات ورواتها ثقات فلم يثبت أن جميعها كانت كذلك، وإنّ تعارض بعض القراءات مع الأخرى يسقطها من الحجية، لأنّ تخصيص بعضها بالأخذ دون غيرها ترجيحٌ بلا مرجّح، وقد حكى صاحب الجواهر عن الشيخ الطوسي في تبيانه: أنّ المعروف من مذهب الإمامية والتطلع في أخبارهم ورواياتهم أنّ القرآن نزل بحرف

---

(١) البيان في تفسير القرآن : ١٦١ عنه.

(٢) انظر البرهان ١ : ٣٢٩.

واحد على نبي واحد، غير أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتدواله القراء وأنّ الإنسان مخير بأي قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجريد قراءة بعينها [(١)].

وقال الاستاذ الأكبر في حاشية المدارك: لا يخفى أنّ القراءة عندنا نزلت بحرف واحد من عند الواحد، والاختلاف جاء من قبل الرواية، فالمتواتر ... [(٢)] إلى آخر ما نقلناه عنه سابقاً.

وقال الإمام الباقر عليه السلام في خبر زرارة: «إنّ القرآن واحد نزل من عند الواحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة».

وقال الصادق عليه السلام في صحيح الفضيل لما قال له: إنّ الناس يقولون: إن القرآن على سبعة أحرف: «كذب أعداء الله، ولكنه نزل على حرف من عند الواحد» ... [(٣)].

وقد حكى البحراني عن المحدّث الكاشاني قوله في كتاب (التفسير الصافي) بعد نقل الخبرين المذكورين:

والمقصود منهما واحد، وهو أنّ القراءة الصحيحة واحدة، إلّا أنّه عليه السلام لما علم أنهم فهموا من الحديث الذي رووه صحة القراءات جميعاً مع اختلافها كذبهم ـ انتهى.

ويقرب من ذلك ما رواه في (الكافي) أيضاً في الصحيح إلى المعلّى بن خنيس، قال: كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا ربيعة الرأي، فذكر القرآن، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إن

---

(١) أُنظر جواهر الكلام ٩ : ٢٩٤ عن تبيان الشيخ الطوسي ١ : ٧ والنص منه.

(٢) الحاشية على مدارك الأحكام ٣ : ٢٠ باب المراد في تواتر القراءات.

(٣) جواهر الكلام ٩: ٢٩٤.

كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو ضال». فقال ربيعة الرأي: ضال؟ فقال: «نعم». ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام: «أما نحن فنقرأ على قراءة أُبي» (١).

وقال في كتاب (الوافي): والمستفاد من هذا الحديث أنّ القراءة الصحيحة هي قراءة أُبيّ، وأنّها الموافقة لقراءة أهل البيت عليهم السلام، إلّا أنّها اليوم غير مضبوطة عندنا، إذ لم تصل إلينا قراءته في جميع ألفاظ القرآن (٢) ـ انتهى.

أقول (٣): لعلّ كلامه عليه السلام في آخر الحديث إنّما وقع على سبيل التنزيل والرعاية لربيعة الرأي، حيث إنّه معتمد العامة في وقته تلافياً لما قاله في حق ابن مسعود وتضليله له مع أنه عندهم بالمنزلة العليا ولا سيما في القراءة، وإلّا فإنّهم عليهم السلام لا يتبعون أحداً وإنّما هم متبوعون لا تابعون ...

إلى أن يقول: ثمّ إنّ الّذي يظهر من الأخبار أيضاً هو وجوب القراءة بهذه القراءات المشهورة، لا من حيث ما ذكروه من ثبوتها وتواترها عنه صلى الله عليه وآله بل من حيث الاستصلاح والتقية.

فروى في (الكافي) بسنده إلى بعض الأصحاب، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: جُعلت فداك، إنّا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال: «لا، اقرؤوا كما تعلّمتم، فسيجيءُ مَن

---

(١) تفسير الصافي ١ : ٦١، وعنه في الحدائق الناضرة ٨ : ٩٨، وانظر خبر المعلى بن خنيس في الكافي ٢ : ٦٣٤ / ح ٢٧.

(٢) الوافي ٩ : ١٧٧٦ / ح ٩٠٨٥.

(٣) والكلام لصاحب الحدائق.

يعلّمكم».

وروى فيه بسنده إلى سالم بن سلمة، قال: قرأ رجلٌ على أبي عبد الله عليه السلام ـ وأنا أستمع ـ حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس! فقال أبو عبد الله عليه السلام: «كُفَّ عن هذه القراءة! اقرأ كما يقرأ الناس حتّى يقوم القائم ...» الحديث.

وبالجملة، فالنظر في الأخبار وضمّ بعضها إلى بعض يعطي جواز القراءة لنا بتلك القراءات رخصة، وإن كانت القراءة الثابتة عنه صلى الله عليه وآله إنّما هي واحدة.

وإلى ذلك أيضاً يشير كلام شيخ الطائفة المحقّة (قدّس سرّه) في (التبيان) حيث قال: إنّ المعروف من مذهب الإماميّة والتطلّع في أخبارهم ورواياتهم أنّ القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد، غير أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القُرّاء، وأنّ الإنسان مخير بأي قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجريد قراءة بعينها ـ انتهى.

ومثله أيضاً كلام الشيخ أمين الإسلام الطبرسيّ في كتاب (مجمع البيان)، حيث قال: الظاهر من مذهب الإمامية أنهم أجمعوا على القراءة المتداولة بين القراء وكرهوا تجريد قراءة مفردة، والشائع في أخبارهم عليهم السلام أنّ القرآن نزل بحرفٍ واحد ـ انتهى.

وكلام هذين الشيخين (عطّر الله مرقديهما) صريح في ردّ ما ادّعاه أصحابنا المتأخّرون (رضوان الله عليهم) من تواتر السبع أو العشر، على أنّ ظاهر جملة من علماء العامة ومحققي هذا الفن إنكار ما ادُّعي هنا من التواتر أيضاً ...

ثمّ قال البحراني: ويؤيّد ذلك ما نقله شيخنا المحدّث الصالح عبد الله بن صالح البحراني، قال: سمعت شيخي علامة الزمان وأُعجوبة الدوران يقول: إنّ جار الله الزمخشري ينكر تواتر السبع ويقول: إنّ القراءة الصحيحة الّتي قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وآله

إنّما هي في صفتها، وإنّما هي واحدة، والمصلّي لا تبرأ ذمّته من الصلاة إلّا إذا قرأ بما وقع فيه الاختلاف على كلّ الوجوه، كمال وملك وصراط وسراط وغير ذلك ـ انتهى. وهو جيّد وجيه بناء على ما ذكرنا من البيان والتوجيه، ولولا ما رخص لنا به الأئمّة عليهم السلام من القراءة بما يقرأ الناس لتعين عندي العمل بما ذكره (١).

إذن فمنهج مدرسة الإمامة وأئمّة أهل البيت والمخلصين من الصحابة والتابعين هو الذي حافظ على القرآن رغم انتهاج مدرسة الخلافة المسار الخاطئ والمؤدّي إلى تحريفه، بل ـ فوق كلّ ذلك ـ أن إرادة الله قد تعلّقت بحفظ كتابه ودينه من التحريف.

فهم وكما قال الإمام الباقر لسعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية» (٢).

وفي آخـــر: «ورجلٌ قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده، وأقامه إقامة القدح، فلا كَثَّر الله هؤلاء من حملة القرآن» (٣).

وعليه، فهذا القرآن هو قرآن الله وقرآن رسوله وقرآن جميع الصحابة والذي رُتّب على عهد رسول الله وجُمع بيد وصيّه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وأنّ حجّيّته عندنا جاءت بالتواتر، ولاهتمام النبيّ والمسلمين به، وأنّ الاختلاف في القراءات لم يؤثر شيئاً

---

(١) الحدائق الناظرة ٨: ٩٨ ـ ١٠٢.

(٢) الكافي ٨: ٥٣ / ح ١٦.

(٣) الكافي ٢: ٦٢٧ / ح ١.

على مادّته وهيئته، لأنّ أصل القرآن وتواتره يختلف عن كيفيّة قراءته، فهو حجّة عندنا ونقرأ به في صلواتنا، وقد أفتى علماء الإمامية بوجوب قراءة الحمد وسورة أخرى في الصلاة، فلو كان محرفاً لم تصحّ فتياهم، كما أنهم لا يختلفون مع الآخرين في براءة ذمة مَن استؤجر لقراءة القرآن ثم قرأ في هذا المصحف، ومعناه أنهم لا يختلفون مع الآخرين في حجّية هذا القرآن، لأنه لو جاز التحريف في آية واحدة لأمكن جريان التحريف في جميع القرآن، ولبطل كلام الله بأنه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والعياذ بالله!

والأسمى من كل ذلك أن نجعله معياراً شاخصاً لرفع التعارض بين أخبار أئمّتنا، فما وافق كتاب الله نأخذ به، وما خالفه نطرحه ونضرب به عرض الجدار، وقد كتب علماؤنا كتباً كثيرة في تفسير القرآن ومفاهيمه وعلومه.

خلاصة واستنتاج

بعد أن انتهينا من بيان أمور كثيرة كانت غامضة في علوم القرآن مثل بيان فائدة العرضات بين جبرئيل الأمين والنبي الصادق الأمين في كلّ عام، وبيان الملابسات التي رافقت مسألة جمع القرآن في مدرسة الخلافة، وجذور فكرة الأحرف السبعة والتي من خلالها شرّع تعدد القراءات، لابدّ لنا من تلخيص نتائج البحث في نقاط:

١ـ فندنا الرأي السائد عند الجمهور والقائل بعدم جمع القرآن على عهد رسول الله وأنّه لو كان فهو جمع للصحف لا للمصحف، بل أكّدنا عكسه ووجود مصاحف للصحابة لكنها لم تكن كاملة كما هو ما بعد رسول الله، وانّ تأكيد رسول الله بعدم أخذ المصحف إلى أرض العدو وتأكيده ﷺ بزيادة فضل من قرأ في المصحف نظراً على من قرأه حفظاً يؤكّد وجوده بين المسلمين.

كما أكّدنا أيضاً بأنّ عدم قراءة أو كتابة رسول الله لا يعني عدم معرفته بهما ﴿وَمَا نتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ .

نعم أنّهم استغلوا هذه الآية وأمثالها كي يمهدوا للقول بجمع الخلفاء وخصوصاً ضرورته بعد وفاة الصحابة القراء في واقعة اليمامة !! وقد تأكّد هدفهم عندنا حينما رأيناهم يؤكّدون بأنّ الجمع لو كان على عهد رسول الله فهو في الصدور لا في السطور.

٢ـ أكّدنا بأنّ رسول الله وجبرئيل الأمين هما أوّل من جمعا القرآن بعد تفريقه نجوماً، وأنّهما هما اللذان رتبا كتاب ربّ الأرباب لاستحالة تصور فعل ذلك من غيرهما.

كما أنّ الرسول الأعظم هو الذي باشر بتعليم أمته وإقرائهم القرآن على مكث

عن طريقين: ١ـ النقل الجماعي ٢ـ والنقل الشفهي من خلال الذين عرضوا قراءتهم عليه، وانّ استمرار إقراء رسول الله أمته القرآن لمدة ثلاثة وعشرين سنة قد صان القرآن من التحريف والتزوير.

ويضاف إلى ذلك إعداد رسول الله رجالاً من أصحابه لمهمة التعليم والإقراء كأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وابن مسعود فهؤلاء كانوا مراجع الأمة في قراءة القرآن، وهم الذين وقفوا أمام تلاعب الآخرين فيه، إذ اشتهر عن أبي بن كعب وقوفه أمام الذين ألقوا الواو من الآية الكريمة: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ كما ثبت عن ابن مسعود قوله لأصحابه بأن يغلو مصاحفهم ولا يعطوها لمن يحتمل التلاعب فيها.

ولا يخفى عليك بأنّ هذين الصحابيين الجليلين كانا من شيعة أمير المؤمنين علي عليه السلام ومن الذين اعتصما في بيت فاطمة الزهراء مع جملة من بني هاشم الرافضين للسقيفة، ولا يصح ما أشاعه الآخرون من اتباعهما للخلفاء، إذ مرّت عليك نصوص في ولائهما لعلي ومضادتهما مع الخلفاء، ولنضف إلى ما قلناه سابقاً ما جاء في كتاب الاحتجاج عن الإمام الصادق عليه السلام وأنّ أبي بن كعب قال لأبي بكر: يا أبا بكر لا تجحد حقاً جعله الله لغيرك ولا تكن أوّل من عصى رسول الله في وصيّه وصفيّه وصدّ عن أمره.

كما جاء في الخصال بسنده عن زيد بن وهب أنّه قال: كان الذين أنكروا على أبي بكر جلوسه في الخلافة وتقدمه على علي بن أبي طالب اثنى عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار، ثمّ ذكر أبي بن كعب وابن مسعود بجنب سلمان وأبي ذر وعمّار والمقداد

وخزيمة وخالد بن سعيد وبريدة الأسلمي وسهل بن حنيف وأبي أيوب الأنصاري وأبي الهيتم بن التيهان.

٣ـ إنّ سكوت أبي بكر عن جمع الإمام علي للقرآن بعد رسول الله يفهم منه أنّه كان موصى من قبل رسول الله بذلك، كما أنّ إناطة جمع القرآن بزيد يشير إلى عدم كون أبي بكر أقرأ الناس وأحفظهم، ويؤكده عدم وجود إسمه ضمن الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله عند الذهبي.

٤ـ أكّدنا في هذه الدراسة بأنّ المشكلة لم تكن مع من جمع القرآن على عهد رسول الله أو عدمه، بل المشكلة في عدم قبولهم لمن جمعه مع تفسيره، لأنّ علياً صار أباً للعترة فلا يحق له أن يكون جامعاً للقرآن والأمر يشابه ما قالوه سابقاً عن عدم اجتماع النبوة والخلافة في بيت.

٥ـ أثبتنا ارتباط هذا القرآن مع الإمام علي وأن أربعة أو خمسة من القراءات السبعة ترجع إليه وأنّ أبا عبد الرحمن السلمي كان لا يأخذ إلّا عن علي بن أبي طالب، وأنّ ما قالوه في تضعيف أخبار مصحف الإمام علي كلّها ضعيفة وتخضع لعوامل سياسية.

٦ـ عرفت مما سبق بأن أمير المؤمنين علياً كان هو أوّل الصحابة الذين ميّزوا عملهم بينما هو تفسير وشأن النزول عن أصل القرآن ومتنه، بمعنى أنّه جمع القرآن تارة مجرداً عن التفسير وأخرى معه.

كما أنّه عليه السلام هو الأوّل أيضاً في نقل القرآن المتلو إلى شيء مكتوب مضبوط طبق قواعد خاصة علّمها لتلميذه أبي الأسود الدوئلي.

وعليه يكون الدوئلي قد ضبط ألفاظ القرآن وحدد حركات الإعراب على الورق

لا في الحفظ فقط وأنّ أمير المؤمنين هو الذي حافظ على القراءة المأخوذة عن رسول الله عن جبرئيل وتناقلها للأمة سلفاً عن خلف.

قال أبو عبيدة: أخذ أبو الأسود عن علي العربية(١).

وفي الإصابة: قال أبو علي القالي حدّثنا أبو إسحاق الزجاج حدّثنا أبو العباس المبرد قال: أول من وضع العربية ونقّط المصحف أبو الأسود، وقد سئل أبو الأسود عمن نهج له الطريق فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب.

٧ـ إنّ الإمام علياً علل جلوسه في البيت بـ (رأيت كتاب الله يزاد فيه) أو (خشيت أن يزاد فيه) أو (خشيت أن ينقلب القرآن) أو (ينفلت القرآن) أو (لكي لا يزيد الشيطان فيه) وأمثال ذلك، فلا يستبعد ارتباط هذا بما جاء عن رسول الله بانقلاب أمته بعد وفاته على أعقابهم وأنّهم سيتبعون سنة بني إسرائيل حذو القذة بالقذة وقول عمر في الزمن المتأخر: (لولا أن يقول الناس زاد عمر في القرآن لزدت) أو قوله: (فقدنا فيما فقدنا في كتاب الله) أو (أُسقط فيما أُسقط من القرآن آية الرجم).

٨ـ وضّحنا أسباب التهويل لقتلى اليمامة وتعظيمهم لدور زيد وإصرارهم على جعل جمع القرآن لعثمان بن عفان وتأكيد الأمويين على كونهم هم الذين ثقفوا الأمة وعلموهم القراءة والكتابة وانّ حرب بن أمية هو الذي علّم العرب الكتابة وأنّ معاوية بن أبي سفيان هو كاتب الوحي وأنّ الرسم العثماني هو توقيفي من عند الله ، وأمثال ذلك الكثير.

---

(١) وفيات الأعيان ٢ : ٥٣٧.

وفي المقابل قالوا بعدم معرفة رسول الله بالقراءة والكتابة وإهماله للقرآن حتّى جمعه عثمان بن عفان، وأنّ علياً كان لا يحسن القرآن ودخل حفرته ولم يحفظه، وأمثال ذلك أيضاً كثير.

٩ـ بينّا إنّ الشيخين وبرسمهما منهج جمع القرآن بشاهدين قد خلطوا بين النقل العام والنقل الخاص للقرآن عن رسول الله، وفسحوا المجال لتعدد القراءات فيه والقول بحجّيّة جميعها، وهذا هو ما كان يخاف منه رسول الله على أمته في حين يريده اليهود والنصارى لتعدد أناجيلهم واختلافها.

كما أنّ فكرة جمع القرآن بعد عقدين من وفاة رسول الله وفي أيام الفتنة هي الأخرى لا تخدم حجّيّته.

١٠ـ احتملنا أن تكون فكرة تعدد القراءات شرعت لنسيان الصحابة لفظة القرآن مع حفظهم لمعناه، فاستبدلوا كلمة بأخرى مرادفة لها في المعنى، كاستبدال: اسعوا بـ (امضوا) أو (عجلوا) أو (أسرعوا) ومن هنا قد يكون جاء قولهم بجواز قراءة القرآن بالمعنى أو بأي نحو كان ما لم تُجعل آية رحمة آية عذاب، لاعتقادهم بأنّ القرآن جاء من باب هلمّ وتعال وقصدي وإلي وهو مما يمكن تغييره مع الحفاظ على أصل الفكرة فيه وهذا هو فكر ابن أبي سرح وأمثاله لا ما جاء به الوحي.

١١ـ أكّدنا بأنّ اطروحة مدرسة الخلافة قد توصلت إلى القول بأنّ القرآن ليس بمعجز، لأنّه لو كان معجزاً وخارقاً للعادة لما احتاج إلى الشهادة عليه بالشهود ولكان بنفسه شاهداً على نفسه لتواتره وبلاغته وهذا ما تقول به مدرسة أهل البيت.

١٢ـ إنّ مدرسة أهل البيت لا ترضى بجمع القرآن بيد غير المعصوم بل تؤكّد على جمعه بيد وصي محمّد وهو علي بن أبي طالب لأنّه لا يمكن الاعتماد على قرآن لا يأتيه

الباطل وقد جمع بيد غير معصوم.

١٣ـ أكّدنا بأنّ أهل البيت هم الضمان لعدم تحريف القرآن وأن كنه القرآن لا يفهمه على حقيقته إلا عدله، فلا تحريف لفظي فيه مع عدم إنكارنا وقوع التحريف المعنوي.

١٤ـ إنّ مدرسة أهل البيت لا ترضى الاختلاف وتدعوا إلى وحدة الكلمة في أمر القرآن وغيره وانّ الإمام علياً وقف أمام دعاة الاختلاف بقوله: «لا يهاج القرآن بعد يومنا هذا» كما انّ أهل البيت أكدوا بلزوم القراءة بما اشتهر عند الناس وعدم جواز المخالفة مع المشهور لملازمة وحدة الأمة الإسلامية.

١٥ـ أثبتنا استفاضة ـ إن لم نقل بتواتر ـ وجود مصحف للإمام علي في كتاب الفريقين خلافاً لما اشتهر عندهم من عدم وجود مصحف للإمام.

كما أكّدنا أنّ اختلاف ترتيب المصحف المنزل عن المفسر عند الإمام علي، لا يعني اختلاف القرآن، لأنّ الأول كان قرآن تلاوة وقد جمعه في ثلاثة أيام والثاني هو كتاب علم وقد جمعه في ستة أشهر، وقد كان الأول يئط من تحت سيفه والآخر قد حمل على حمل بعير.

١٦ـ وضّحنا ارتباط موضوع جمع القرآن بأمر الخلافة ـ وإن تغافلته مدرسة الخلافة ـ لأنّ النصوص الكثيرة الموجودة في كتب الفريقين تلوي عنق من يريد إنكارها، فإنّ الكلّ يعلم بأنّ الإمام علياً قد تخلّف عن البيعة بدعوى جمع القرآن وفي هذا الخبر شيء كثير.

١٧ـ بيّنا الآثار السلبية التي رافقت جمع القرآن في مدرسة الخلفاء من قبل

المستشرقين وغيرهم وكيفية استغلال الأعداء لتلك النصوص للتجاوز على القيم وللقول بأكثر مما هو موجود في المصادر.

١٨ـ أكّدنا بأنّ ترتيب السور ليست بتوقيفية وإن ذهب بعض إلى ذلك، أمّا ترتيب الآيات في داخل السورة فهي توقيفية عند غالب المسلمين وإن كان في كلام عائشة أم المؤمنين ما يفيد تجويزها التقديم والتأخير في السور وآيها لقولها للعراقي الذي سألها عن مصحفها (وما يضرّك أية قرأت قبل، ثمّ أملت عليه آي السور) لا السور سورة سورة كاملة.

١٩ـ أكدنا بأنا لا نستبعد أن يسمى الصحابي ما جمعه مصحفا أو قرآنا من باب تسمية الجزء بإسم الكل فيقال لعشر من القرآن (قرآن) و(مصحف) من باب التغليب، ويقال للجزة منه قرآن وهكذا.

٢٠ـ وضّحنا بأنّ اختلاف ترتيب التلاوة عن ترتيب النزول لا يضرّ بأصل القرآن كما أنّ اختلاف القراءات لا يضر.

٢١ـ قلنا إن مجريات الاحداث أوقفتنا على أنّ حذيفة بن اليمان كان الرابط بين الخلفاء والإمام علي في أمر القرآن، لأنّه هو الذي أشار على عثمان بتوحيد القراءة عند المسلمين، كما أنّه هو الذي أوصل المصحف المجرّد الذي كان عند الإمام علي إلى عثمان حسب قول ابن طاووس المار آنفاً، لأنّ الإمام كان يرجوا المصلحة العامة للأمة في القرآن وهو إقرارهم على قراءة واحدة وهذه المصلحة لا تتأتى إلى من خلال تقديم مصحفه ـ الذي هو مصحف رسول الله ـ إلى عثمان، مع علمه بعدم تقدير عثمان لمبادرته وجفاءه له، وأنّه سيسجّل هذا العمل بإسم غيره، فإنّه عليه السلام فعل كلّ ذلك حفاظاً على وحدة المسلمين وحفظ بيضة الإسلام.

والذي يجب التأكيد عليه أن حذيفة بن اليمان هو الآخر كان من أتباع علي بن أبي طالب وأنصار العترة مع كونه من كبار أصحاب رسول الله فقد جاء في الكشي في ترجمة سلمان الفارسي عن زرارة عن أبي جعفر الباقر بأنّه من السبعة الذين بهم تمطر الأرض و...

كما أنّه عد في مكان آخر من الأركان الأربعة مكان أخيه عمار بن ياسر الذي آخى بينهما رسول الله وأضاف السيد بحر العلوم في رجاله: وجلالة حذيفة وشجاعته وعلمه ونجدته وتمسكه بأمير المؤمنين ظاهرة بينه ... إلى أن يقول: ولاؤه وتشيعه لأمير المؤمنين علي وأهل بيته يدل عليه ما مرّ من روايات الكشي عند ذكر أقوال العلماء فيه المتضمنة لعد علي عليه السلام إياه من الشيعة الذين بهم ينصرون وبهم يمطرون وأنّه من جملة الذين صلّوا على فاطمة الزهراء، وأنّه من الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين.

وفي مروج الذهب: استشهد في ذلك اليوم ـ يعني يوم صفّين ـ صفوان وسعد ابنا حذيفة وكان حذيفة عليلاً بالكوفة في سنة ست وثلاثين فبلغه قتل عثمان وبيعة الناس لعلي فقال: اخرجوني ... إلى آخر الخبر.

٢٢ـ قلنا إنّ فكرة توحيد الأمة على مصحف واحد لم تكن مختصاً بعثمان بن عفان بل سبقه إلى ذلك عمر، أي إنّ فكرة التصحيح وإرجاع الأمة إلى القراءة الواحدة بدأت من أواخر حياة عمر لكنّه لم يوفق وبقى ما شرعه من تعدد القراءات جارياً بين المسلمين حتّى جاء عثمان فسعى إلى توحيدهم لكنّه لم يوفق فتعدد القراءات واختلفت مصاحف عثمان ـ نفسها ـ المرسلة إلى الأمصار. فجاء بعد ذلك دور الإمام علي عن طريق حذيفة لاقرار مصحف رسول الله.

٢٣ـ أكدنا بأن لا داعي لاتهام أحد الفريقين بوجود روايات التحريف في كتبه لأنّها روايات ساقطة عن الاعتبار عندهم معاً، بل انّ النظم القرآني ينفي وجود زيادة في القرآن، وإذا كانت فهي جاءت من باب التفسير والتأويل من قبل الله لتلك الآيات، نعم إنّ تعدد القراءات أثّرت على القراءة الصحيحة الثابتة ولهذا أكّد أئمة أهل البيت عدم الخروج عن الثابت المشهور عند الناس كما وضّحنا وبشكل موسع سند الشيعة إلى القرآن المتداول اليوم بين المسلمين وأنّه قد جمع ورتب من قبل رسول الله ووحد شكله وجمعه بين الدفتين علي بن أبي طالب سلام الله عليه.

٢٤ـ بعد كلّ ذلك البسط والتحليل أمكننا القول أنّ المصحف الإمام هو مصحف رسول الله الذي جمعه الإمام علي لا ما قيل بأنّه الذي كان يقرأ به عثمان لاختلافه مع مصاحف الآخرين .

٢٥ـ قلنا إنّ أئمة أهل البيت قبلوا بهذا المصحف رغم كل الظروف، وعدم مخالفة الإمام علي معه عند رفع المصاحف، فلا ترى الأئمة قد استشهدوا بآية تخالف المشهور عند المسلمين ـ في خطبة أو رسالة للإمام علي أو للزهراء أو لأحد من أئمة أهل البيت ـ فلو كان المصحف محرفا عنده لما رضي بالتحكيم إلى هذا القرآن، كلّ ذلك يؤكّد استقرار أمر القرآن عندهم وعدم تحريفه.

٢٦ـ وضحنا أن عثمان استغلّ أسماء ثلة من الصحابة لتصحيح عمل لجنته وإقرار حرف زيد بن ثابت لكنّه لم يوفق، فاضطر إلى الرجوع إلى المشهور عند الناس فأخذ لما اقترحه حذيفة وما أراده المسلمون.

٢٧ـ مدرسة الخلافة تنسب أشياء مشينة إلى منافسي عثمان في أمر القرآن، فيقولون عن أبي بن كعب أنّه أضاف سورتي الحفد والخلع في القرآن مع أنّها كانت تُقرأ

من قبل عمر، ويحكون عن ابن مسعود أنّه حكّ المعوذتين، وعن ابن عباس أنّه روى الاسرائيليات كلّ ذلك لتحكيم أمر عثمان على حساب الآخرين.

٢٨ـ قد اتّضح للقارئ بأنّ المصحف الموجود بين أيدي المسلمين هو مصحف رسول الله ومصحف الإمام علي لا أنّه مصحف الخلفاء وخصوصاً عثمان بن عفان لوجود القرائن الكثيرة في ذلك، منها وجود البسملة في هذا القرآن مع عدم قراءة الخلفاء بها في الصلاة وعدم قبولهم بجزئيتها، وفي المقابل تأكيد مدرسة اهل البيت على الجهر بها في الصلاة واعتبارها إحدى علائم المؤمن الخمسة.

٢٩ـ إنّ مدرسة الخلافة أخفقت في توحيد الأمة على ما أراده عثمان بل تكثّرت القراءات عند المسلمين بخلاف مدرسة أهل البيت التي دعت إلى الوحدة في القرآن والأخذ بما اشتهر بين الناس وقرائتهم هي القراءة المعروفة والمشهورة اليوم حفص عن عاصم عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عن رسول الله عن جبرئيل عن الله جل جلاله.

٣٠ـ إن ما طرحته مدرسة الخلافة في أمر جمع القرآن يمكن عدّه مثلبة للخلفاء لا منقبة لهم، لأنّه ينخر في جذور الدين ويؤسس قواعد باطلة ويعطي المبرر للمستغلين.

وبهذا فقد اتضح للجميع بأنّ شيعة أهل البيت وتبعاً لأمير المؤمنين علي وأهل بيته يقولون بصيانة القرآن عن التحريف وكانوا من المحافظين عليه، بعكس مدرسة الخلافة التي كادت ـ بمنهجيتها الخاطئة ـ أن توقع الأمة في التحريف لكنّ الله صان كتابه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وسيّد أنبيائه المرسلين محمّد ، وآله الطيبين الطاهرين الغرر الميامين.

فهرس المصادر

بعد القرآن الكريم

١. **المصحف الشريف المنسوب الى علي بن ابي طالب** عليه السلام (نسخة صنعاء): دراسة وتحقيق: د . طيار آلتي قولاج، طبعة محققة، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ـ استانبول ٢٠١١ م.

٢. **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**: للبلاغي النجفي محمد جواد (ت ١٣٥٢ هـ)، مطبعة العرفان ـ لبنان ١٩٣٣م.

٣. **الابانة عن معاني القراءات**: للقيسي، مكي بن ابي طالب حموش (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر ـ القاهرة.

٤. **الإتقان في علوم القرآن**: للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، الطبعة الأولى ـ لبنان ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٥. **اثبات الوصية**: للمسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ)، منشورات المكتبة الرضوية ـ قم، بالاوفسيت عن طبعة المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف.

٦. **اجوبة مسائل جار الله**: لشرف الدين،السيد عبد الحسين الموسوي (ت ١٣٧٧ هـ)، مطبعة العرفان ـ صيدا ١٩٥٣م.

٧. **الآحاد والمثاني**: لأبي بكر الشيباني، أحمد بن عمرو بن الضحاك (ت ٢٨٧ هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الطبعة الأولى ـ الرياض ١٤١١

هـ ـ ١٩٩١ م.

٨. **الاحاديث المختارة**: للمقدسي، محمد بن عبد الواحد بن محمد الحنبلي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى ـ مكة المكرمة ١٤١٠هـ.

٩. **الاحتجاج على أهل اللجاج**: للطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب (من اعلام القرن السادس الهجري)، تحقيق: محمد باقر الخرسان، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثانية ـ لبنان ١٤٠٣هـ.

١٠. **الأحرف السبعة للقرآن**: لابي عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: د. عبد المهيمن طحان، نشر مكتبة المنارة، الطبعة الأولى ـ مكة المكرمة ١٤٠٨ هـ.

١١. **الإحكام في أصول الأحكام**: لابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، دار الحديث، الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤٠٤هـ.

١٢. **أحكام القرآن**: للجصاص، أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٥هـ.

١٣. **أخبار القضاة**: لوكيع، محمد بن خلف بن حيان (ت ٣٠٦ هـ)، عالم الكتب ـ بيروت.

١٤. **الإرشاد**: للمفيد، أبي عبدالله، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، دار المفيد، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م.

١٥ . **ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري**: للقسطلاني، ابي العباس، شهاب الدين احمد بن محمد (ت ٩٢٣ هـ)، دار احياء التراث العربي ـ بيروت.

١٦ . **الاستبصار فيما اختلف من الاخبار**: للشيخ الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، طهران ١٣٩٠هـ.

١٧ . **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**: لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا / محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ـ ٢٠٠٠ م.

١٨ . **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله بن محمد (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٢هـ.

١٩ . **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) نشر ـ إسماعيليان ـ طهران، بالأوفسيت عن دار الكتاب العربي ـ لبنان.

٢٠ . **أسرار التكرار في القرآن**: للكرماني، محمود بن حمزة بن نصر ـ (المتوفى بعد سنة ٥٠٠ هـ)، تحقيق: عبد القادر احمد عطا، دار الاعتصام، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٩٦.

٢١ . **الإصابة في تمييز الصحابة**: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ـ بيروت ـ ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٢. **أضواء على السنة المحمدية = دفاع عن الحديث**: محمود أبو رية، منشورات الأعلمي ـ بيروت.

٢٣. **اعتقادات الصدوق = الاعتقادات في دين الإمامية**: للشيخ الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: عصام عبدالسيد، دار المفيد، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٤هـ.

٢٤. **إعراب القرآن**: للنحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٥. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: للزرعي، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل ـ بيروت ١٩٧٣م.

٢٦. **الإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء**: للكلاعي، أبي الربيع سليمان بن موسى الأندلسي (ت ٦٣٤ هـ)، تحقيق: د. محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٧هـ.

٢٧. **اكمال الدين واتمام النعمة**: للصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى ـ قم ١٤٠٥هـ.

٢٨. **الأم**: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، الطبعة الثانية، دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٣٩٣.

٢٩. **الأمالي**: للشيخ الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، (ت

٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، نشر ـ مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى ـ قم ١٤١٧هـ.

٣٠. **الأمالي**: للشيخ الطوسي، محمد بن الحسن، أبي جعفر (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، نشر مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى ـ قم ١٤١٤هـ.

٣١. **الأمالي**: للشيخ المفيد، أبي عبدالله، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: حسين الأستاد ولي، علي أكبر الغفاري، دار المفيد للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٢. **الإمامة والسياسة**: لابن قتيبة، أبي محمد، عبدالله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، نشر مؤسسة الحلبي وشركاه.

٣٣. **الانتصار للقرآن**: لابي بكر الباقلاني، محمد بن الطيب (ت ٤٠٣ هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح ـ عَمَّان / دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ (الانترنيتية).

٣٤. **الأنساب**: للسمعاني، أبي سعيد، عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي (ت ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٩٨م.

٣٥. **انساب الأشراف**: البلاذرى، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذرى (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار / د. رياض زركلي، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٣٦. **الأوائل**: لأبي هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥ هـ)، وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت

١٩٩٧م.

٣٧. **اوائل المقالات**: للشيخ المفيد، أبي عبدالله، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم الانصاري، دار المفيد، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٤هـ.

٣٨. **الإيضاح**: لابن شاذان، الفضل بن شاذان الأزدي (ت٢٦٠ هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي، مؤسسة الطباعة والنشر لجامعة طهران، الطبعة الأولى ـ ايران.

٣٩. **بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الأئمة الاطهار**: للمجلسي، الشيخ محمد باقر (ت ١١١١هـ)، مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٠٣هـ.

٤٠. **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**: لابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي (ت ٩٧٠ هـ)، دار المعرفة، الطبعة الثانية ـ بيروت.

٤١. **البداية والنهاية**: لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤ هـ)، مكتبة المعارف ـ بيروت.

٤٢. **البرهان في علوم القرآن**: للزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله، (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩١هـ.

٤٣. **بصائر الدرجات في فضائل آل محمد**: للصفار، محمد بن الحسن بن فروخ القمي (ت ٢٩٠هـ)، الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، منشورات الاعلمي ١٤٠٤هـ ـ طهران.

٤٤. **بلاغات النساء**: لابن طيفور، أبي الفضل بن أبي طاهر (ت ٣٨٠ هـ)، مكتبة

بصيرتي قم.

٤٥. **البيان في تفسير القرآن**: السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١١ هـ)، دار الزهراء للطباعة، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٣٩٥ هـ.

٤٦. **البيان في عدّ آي القرآن**: لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد الأموي (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الطبعة الأولى ـ الكويت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٧. **تاج العروس من جواهر القاموس**: للزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٤٨. **تاريخ ابن خلدون = كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر**: لابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت ٨٠٨ هـ)، دار القلم، الطبعة الخامسة ـ بيروت ١٩٨٤م.

٤٩. **تاريخ أبي الفداء = المختصر في اخبار البشر**: لابي الفداء، إسماعيل بن نور الدين (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: محمود ديوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٧ هـ.

٥٠. **تاريخ الإسلام**: للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٥١. **تاريخ أسماء الثقات**: لابن شاهين، عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ (ت ٣٨٥ الطبعة الأولى)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الطبعة الأولى ـ الكويت ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤.

٥٢. **التاريخ الأوسط**: للبخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبي عبدالله الجعفي (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى ـ حلب، القاهرة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٥٣. **تاريخ بغداد**: للخطيب البغدادي، أبي بكر، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٤. **تاريخ الخلفاء**: للسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٥٥. **تاريخ دمشق**: لابن عساكر، أبي القاسم، على بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر – بيروت ١٩٩٥ م.

٥٦. **تاريخ الطبري** = **تاريخ الامم والملوك**: للطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٧. **تاريخ القرآن**: لتيودور نولدكه، تعديل: فريديريش شفالي، نقله الى العربية: د. جورج تامر، الطبعة الأولى ـ بيروت ٢٠٠٤.

٥٨. **تاريخ القرآن**: للدكتور عبد الصبور شاهين، اشراف: داليا محمد ابراهيم، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة ـ مصر ٢٠٠٧ م.

٥٩. **تاريخ القرآن الكريم**: لمحمد طاهر الكردي، نشر: محمد يغمور، مطبعة الفتح ـ جدة ـ الحجاز ١٣٦٥ هـ.

٦٠. **التاريخ الكبير**: للبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبي عبدالله الجعفي (ت

٢٥٦ هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

٦١. **تاريخ المدينة المنورة = أخبار المدينة المنورة**: لابن شبه، عمر بن شبة النميري البصري (ت ٢٦٢ هـ)، تحقيق: علي محمد دندل / ياسين سعد الدين بيان، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٦٢. **تاريخ اليعقوبي**: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح (ت٢٨٤ هـ)، دار صادر ـ بيروت.

٦٣. **تأويل مشكل القرآن**: لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: احمد صقرا، دار التراث، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٩٣ هـ.

٦٤. **التبيان في تفسير القرآن**: للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الاعلام الإسلامي ـ ايران ١٢٠٩ هـ.

٦٥. **تحف العقول عن آل الرسول**: لابن شعبة الحراني، الحسن بن علي بن الحسين (من اعلام القرن الرابع)، تحقيق: علي اكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية ـ قم ١٤٠٤هـ.

٦٦. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: للمباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦٧. **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**: لابي زرعة، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي (ت ٨٢٠ هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة ، مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ١٩٩٩م.

٦٨. **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**: للزيعلي، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن

السعد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى ـ الرياض١٤١٤ هـ.

٦٩. **تذكرة الحفاظ**: للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت.

٧٠. **تذكرة الفقهاء**: للعلّامة الحلي، أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الاسدي (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث، الطبعة الأولى ـ قم ١٤١٤هـ (طبعة جديدة).

٧١. **التراتيب الادارية** = **نظام الحكومة النبوية**: للكتاني، عبد الحي (ت ١٣٨٢ هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٧٢. **التسهيل لعلوم التنزيل**: لابن جزي الكلبي، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي (ت ٧٤١ هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة ـ لبنان ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٧٣. **تغليق التعليق على صحيح البخاري**: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار الطبعة الأولى ـ بيروت، عمان ١٤٠٥ هـ.

٧٤. **تفسير ابن أبي حاتم** = **تفسير القران**: للرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٢٣٧ هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية ـ صيدا.

٧٥. **تفسير ابن كثير** = **تفسير القرآن العظيم**: لابن كثير،، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠١ هـ.

٧٦. **تفسير البحر المحيط**: لأبي حيان الاندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ـ الشيخ على محمد معوض، دار الكتب

العلمية، الطبعة الأولى ـ لبنان / بيروت ـ ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٧٧. **تفسير البغوي**: للحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد عبدالرحمن الك، دار المعرفة ـ بيروت.

٧٨. **تفسير الثعلبي**: لأبي إسحاق، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت ٤٢٧ هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور / نظير الساعدي، دار احياء التراث العربي، الطبعة الاولى، بيروت ١٤٢٢هـ.

٧٩. **تفسير جوامع الجامع**: للطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة الأولى ـ قم ١٤٢٠ هـ.

٨٠. **تفسير الشهرستاني = مفاتيح الاسرار ومصابيح الابرار**: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد علي آذرشب، مركز البحوث والدراسات للتراث المخطوط، الطبعة الأولى ـ طهران ٢٠٠٨ م.

٨١. **تفسير الصافي**: للفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، نشر مكتبة الأعلام الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ قم.

٨٢. **تفسير الطبري = جامع البيان**: للطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت ٣١٠ هـ)، دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٥هـ، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٣ هـ.

٨٣. **تفسير العياشي**: للعياشي، محمد بن مسعود السلمي (ت ٣٢٠ هـ)، تحقيق: السيّد هاشم المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران.

٨٤. **تفسير فرات الكوفي**: لفرات بن إبراهيم (ت ٣٥٢ هـ)، تحقيق: محمد كاظم، مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والارشاد الإسلامي، الطبعة الأولى

ـ طهران ١٤١٠هـ.

٨٥. **تفسير القرطبي = الجامع لاحكام القرآن**: لأبي عبدالله القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، دار الشعب ـ القاهرة.

٨٦. **تفسير القمي**: للقمي، أبي الحسن، علي بن إبراهيم (من اعلام القرنين الثالث والرابع الهجري)، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة ـ قم ١٤٠٤هـ.

٨٧. **التفسير الكبير = مفتاح الغيب**: للفخر الرازي، محمد بن عمر التميمي الشافعي (ت ٦٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٨٨. **تفسير الكشاف = الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: للزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٨٣ هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٨٩. **تفسير كنز الدقائق**: للميرزا محمد المشهدي (ت ١١٢٥ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، قم ١٤١٠ هـ.

٩٠. **تفسير مجمع البيان**: للطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٩١. **تفسير الميزان**: للطباطبائي، للعلامة السيد محمد حسين (ت ١٤١٢ هـ)، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية – قم المقدسة.

٩٢. **تفسير نور الثقلين**: للشيخ الحويزي، علي بن جمعة العروسي (ت ١١١٢ هـ)،

تحقيق: السيد هاشم الرسولي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة ـ قم ١٤١٢ هـ.

٩٣. **تقييد العلم**: للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، دار إحياء السنة النبوية.

٩٤. **التمهيد في علوم القرآن**: للشيخ محمد هادي معرفة، مطبعة مهر ـ قم ١٣٩٨ هـ.

٩٥. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب ١٣٨٧ هـ.

٩٦. **التنبيه والاشراف**: للمسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، (ت ٣٤٦ هـ).

٩٧. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى ـ حلب ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م.

٩٨. **التوحيد**: للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق، السيد هاشم الحسيني الطهراني، ط جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم ـ إيران.

٩٩. **تهذيب الأحكام**: للطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة ـ طهران ١٣٦٤هـ ش.

١٠٠. **تهذيب الأسماء واللغات**: للنووي، محي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ـ

١٩٩٦.

١٠١. **تهذيب التهذيب**: لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي الشافعي (٨٥٢ هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م.

١٠٢. **تهذيب الكمال**: للمزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبي الحجاج (ت ٧٢٠ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.

١٠٣. **تهذيب اللغة**: للازهري، أبي منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ـ بيروت ٢٠٠١ م.

١٠٤. **الثقات**: لابن حبان البستي التميمي، أبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م.

١٠٥. **الجامع**: لمعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣ هـ)، تحقيق: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٠٣ هـ (منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني ج ١٠).

١٠٦. **الجامع الصغير في احاديث البشير النذير**: للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠١هـ.

١٠٧. **الجرح والتعديل**: للرازي، أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (ت ٢٣٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٢٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م.

١٠٨. **جمع القرآن**: لجون جيلكراست (ت ١٩٨٩ م)، طبع في افريقيا الجنوبية.

١٠٩. **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**: للحميدي، محمد بن فتوح (ت ١٠٩٥هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، الطبعة الثانية ـ لبنان ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١١٠. **جمال القراء وكمال الإقراء**: للسخاوي، ابي الحسن علي بن محمد الهمداني المصري (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: عبد الحق عبد الدايم، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٩ هـ.

١١١. **جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام**: للشيخ محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، الشيخ علي الآخوندي، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى ـ طهران ١٣٩٢هـ.

١١٢. **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة**: للشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم.

١١٣. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: للأصبهاني، أبي نعيم أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠ هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٤٠٥هـ.

١١٤. **خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن كريم** (كتاب فارسي): لفروغ پارسا معاصر، پژوهشگاه علوم انسانى ومطالعات فرهنگى ـ طهران ١٣٩٠ ش.

١١٥. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: للبغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٣٩ هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي / اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٩٨م.

١١٦. **الخصال**: للصدوق، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت

٣٨١هـ)، تحقيق: علي اكبر غفاري، جماعة المدرسين، الطبعة الأولى ـ قم ١٤٠٣هـ.

١١٧. **خصائص الأئمة**: للشريف الرضي، أبي الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي (ت ٤٠٦ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية ـ الاستانة الرضوية ـ مشهد ١٤٠٦هـ.

١١٨. **الخصائص الكبرى**: للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١١٩. **الدر المنثور**: للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، دار الفكر ـ بيروت ـ ١٩٩٣ م.

١٢٠. **دلائل الامامة**: للطبري الصغير الشيعي، أبي جعفر، محمد بن جرير بن رستم (اوائل القرن الخامس الهجري)، تحقيق ونشر: قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى ـ قم ١٤١٣ هـ.

١٢١. **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**: للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، بيروت ـ القاهرة ١٤٠٨ هـ.

١٢٢. **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**: للشيخ اغا بزرك طهراني (ت ١٣٨٩هـ)، دار الاضواء، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٣هـ.

١٢٣. **ذم الكلام وأهله**: للهروي، أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (ت ٤٨١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة

الأولى ـ المدينة المنورة ١٤١٨ هـ.

١٢٤. **رجال البرقي**: للشيخ أبي جعفر، احمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤ هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة الأولى ـ قم ١٤١٩ هـ.

١٢٥. **رجال الكشي = اختيار معرفة الرجال**: للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، مع تعليقات ميرداماد الاسترابادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم ١٤٠٤هـ.

١٢٦. **رجال النجاشي**: لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الأسدي الكوفي (ت ٤٥٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامية، الطبعة الخامسة ـ قم ١٤١٦هـ.

١٢٧. **رسائل الشهيد الثاني** (طبعة حجرية): للعاملي، زين الدين علي الجعبي (ت ٩٦٥ هـ)، الناشر: منشورات مكتبة بصيرتي ـ قم.

١٢٨. **رسالة في الرد على الرافضة**: لمحمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: تحقيق الدكتور / ناصر بن سعد الرشيد، مطابع الرياض ـ الطبعة الأولى ـ الرياض.

١٢٩. **رسم المصحف**: غانم قدوري الحمد، نشر اللجنة الوطنية، الطبعة الأولى ـ بغداد ١٩٨٢ م.

١٣٠. **تفسير روح البيان**: للبروسوي، اسماعيل حقي بن مصطفى الاستانبولي الحنفي (ت ١١٣٧ هـ)، دار احياء التراث العربي ـ بيروت.

١٣١. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني = تفسير الألوسي**: للآلوسي، أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت١٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي

ـ بيروت.

١٣٢. **زاد المسير في علم التفسير**: لابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٤هـ.

١٣٣. **زاد المعاد في هدي خير العباد**: للزرعي، محمد بن أبي بكر، أبي عبد الله (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ عبد القادر الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة / مكتبة المنار الإسلامية ـ بيروت / الكويت، الطبعة الرابعة عشر ـ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م.

١٣٤. **الزاهر في معاني كلمات الناس**: لابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٣٥. **سبل الهدى والرشاد**: للصالحي الشامي، محمد بن يوسف (ت ٩٤٢ هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود / الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م.

١٣٦. **سعد السعود**: لابن طاووس، علي بن موسى (ت٦٦٤ هـ)، منشورات الرضي ـ قم.

١٣٧. **السقيفة وفدك**: للجوهري، أبي بكر، أحمد بن عبد العزيز البصري البغدادي (ت ٣٢٣ هـ)، تحقيق: الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني، شركة الكتبي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

١٣٨. **سنن ابن ماجه**: لأبي عبدالله القزويني، محمد بن يزيد (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق:

محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر ـ بيروت.

١٣٩. **سنن أبي داود**: لأبي داود السجستاني، سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ـ بيروت.

١٤٠. **سنن البيهقي الكبرى**: لأبي بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز ـ مكة ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م.

١٤١. **سنن الترمذي = الجامع الصحيح**: للترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٣٥٧هـ.

١٤٢. **سنن الدارقطني**: للدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة ـ بيروت ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

١٤٣. **سنن الدارمي**: للدارمي، أبي محمد، عبدالله بن عبدالرحمن (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٧هـ.

١٤٤. **سنن سعيد بن منصور**: لسعيد بن منصور الخراساني (ت ٢٢٧ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الطبعة الأول ـ الهند ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢م / وطبعة ثانية، تحقيق: د. سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد، دار العصيمي ـ الرياض ١٤١٤هـ.

١٤٥. **السنن الكبرى**: للنسائي، لأبي عبدالرحمن النسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣

هـ)، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري / سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٤٦. **سنن النسائي = المجتبى من السنن**: للنسائي، أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية ـ حلب ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤٧. **سيرة ابن إسحاق = كتاب السير والمغازي**: لمحمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١ هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر الطبعة الاولى ١٣٩٨ هـ.

١٤٨. **سيرة ابن كثير = السيرة النبوية**: لأبي الفداء اسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م.

١٤٩. **سير اعلام النبلاء**: للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط / محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة ـ بيروت ١٤١٣هـ.

١٥٠. **السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون**: للحلبي، علي بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤هـ)، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٠هـ.

١٥١. **السيرة النبوية = سيرة ابن هشام**: للحميري المعافري، عبدالملك بن هشام بن أيوب، (ت ٢١٨هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١١ هـ.

١٥٢. **الشافي في الامامة**: للسيد المرتضى، علي بن الحسين الموسوي البغدادي (ت

٤٣٦هـ)، تحقيق: عبد الزهراء الخطيب، مؤسسة اسماعيليان، الطبعة الثانية ـ قم ١٤١٠ هـ.

١٥٣. **شرح الاخبار في فضائل الأئمة الاطهار**: للقاضي النعمان المغربي، أبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي (ت ٣٦٣ هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية ـ قم ١٤١٤ هـ.

١٥٤. **شرح اصول الكافي**: للمازندراني، المولى محمد صالح (ت ١٠٨١هـ)، تحقيق: الميرزا أبو الحسن الشعراني / السيد علي عاشور، دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٢١هـ.

١٥٥. **شرح الزرقاني على موطأ مالك**: للزرقاني، محمد بن عبدالباقي بن يوسف (ت ١١٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١١ هـ.

١٥٦. **شرح السنة**: للبغوى، الحسين بن مسعود الفراء (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ محمّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ـ دمشق ١٩٨٣م (پی دی اف).

١٥٧. **شرح شذور الذهب**: لابن هشام النحوي، ابي محمد عبد الله جمال الدين الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين.

١٥٨. **شرح مشكل الآثار**: لأبي جعفر الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥٩. **شرح النووي علي صحيح مسلم**: للنووي، أبي زكريا، يحيى بن شرف بن مري

(ت٦٧٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٣٩٢ هـ.

١٦٠. **شرح نهج البلاغة**: لابن أبي الحديد، عز الدين بن هبة الله بن محمد (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ـ ١٣٧٨ هـ.

١٦١. **شعب الإيمان**: للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٠ هـ.

١٦٢. **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل**: للحاكم الحسكاني، عبيدالله بن عبدالله بن أحمد (من أعلام القرن الخامس، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر ـ التابعة لوزارة الثقافة والارشاد الإسلامي، الطبعة الأولى ـ طهران ١٤١١ هـ.

١٦٣. **الشيعة والقرآن**: احسان اللهي ظهير، نشر: ادارة ترجمان السنة، الطبعة الأولى ـ لاهور ـ باكستان ١٤٠٣ هـ.

١٦٤. **الصاحبي في فقه اللغة**: لابن فارس، أبي الحسين احمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: السيد احمد صقر، نشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ١٩٧٧م (كتب سيد علي).

١٦٥. **الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية**: للجوهري، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

١٦٦. **صحيح ابن حبان** (بترتيب ابن بلبان الفارسي): لأبي حاتم التميمي البستي،

محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤ ﻫ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٤ﻫ.

١٦٧. **صحيح ابن خزيمة**: للسلمي النيسابوري، أبي بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ ﻫ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٣٩٠ﻫ ـ ١٩٧٠م.

١٦٨. **صحيح البخاري**: للبخاري، أبي عبدالله، محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦ ﻫ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة الثالثة، بيروت ١٤٠٧ﻫ ـ ١٩٨٧م.

١٦٩. **صحيح مسلم**: للقشيري النيسابوري، أبي الحسين، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ ﻫ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٧٠. **طب الأئمة**: لابن سابور الزيات (ت ٤٠١ ﻫ)، منشورات الشريف الرضي، الطبعة الثانية ـ ايران ١٤١١ ﻫ.

١٧١. **طبقات ابن سعد** = **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت ٢٣٠ ﻫ)، دار صادر ـ بيروت.

١٧٢. **طبقات الفقهاء**: لابي اسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦ ﻫ)، تحقيق: خليل الميس، دار القلم ـ بيروت.

١٧٣. **علل الشرائع**: للصدوق، أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ ﻫ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف ١٣٨٥ ﻫ.

١٧٤. **العلل ومعرفة الرجال**: لأحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ ﻫ)،

تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٨ هـ.

١٧٥. **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**: للعيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٧٦. **عيون أخبار الرضا** عليه السلام: للصدوق، أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: الشيخ حسن الاعلمي، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٤هـ.

١٧٧. **الغارات**: للثقفي، أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد الكوفى (ت ٢٨٣ هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين المحدث، طبع بالاوفسيت في مطابع بهمن.

١٧٨. **غاية المرام في شرح شرائع الإسلام**: لراشد الصيمري، مفلح بن الحسن (ت حدود ٩٠٠ هـ)، تحقيق: جعفر الكوثراني العاملي، دار الهادي، الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢٠ هـ.

١٧٩. **غاية النهاية في طبقات القراء**: للجزري، ابي الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣ هـ)، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٩٨٢ م.

١٨٠. **الغدير في الكتاب والسنة والادب**: للاميني، عبدالحسين بن أحمد (ت ١٣٩٢ هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٣٩٧هـ.

١٨١. **غريب الحديث**: لأبي عبيد، القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٣ هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٣٩٦ هـ.

١٨٢. **الغريبين في القرآن والحديث**: للهروي، ابي عبيد احمد بن محمد (ت ٤٠١ هـ)،

تحقيق: احمد فريد المزيدي، المكتبة العصرية ـ صيدا ١٩٩٩م (مكتبة).

١٨٣. **الفائق في غريب الحديث**: للزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٨٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، الطبعة الثانية ـ لبنان.

١٨٤. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للعسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة ـ بيروت.

١٨٥. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٥ هـ)، دار الفكر ـ بيروت.

١٨٦. **الفتنة ووقعة الجمل**: لسيف بن عمر الضبي الأسدي (ت ٢٠٠ هـ)، تحقيق: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٣٩١ هـ.

١٨٧. **الفتوح**: لابن اعثم الكوفي، أبي محمد أحمد بن اعثم (ت ٣١٤ هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الاضواء، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١١ هـ.

١٨٨. **فتوح البلدان**: للبلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤٠٣ هـ.

١٨٩. **الفتوحات المكية**: لابن العربي، أبي عبد الله محمد بن علي (ت ٦٣٨ هـ)، دار صادر ـ بيروت.

١٩٠. **الفردوس بمأثور الخطاب**: للديلمي، أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الهمذاني، الملقب: ب (إلكيا) (ت ٥٠٩ هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٩١. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦

هـ)، أبي محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة

١٩٢. **فضائل الصحابة:** لأحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٩٣. **فضائل القرآن:** لابن الضريس، محمد بن ايوب البجلي (ت ٢٩٤ هـ)، تحقيق: عروة بدير، دار الفكر، الطبعة الأولى ـ سورية ١٩٧٨ م.

١٩٤. **فضائل القرآن:** لأبي عبيد، القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق: مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير ـ دمشق ـ بيروت.

١٩٥. **فضائل القرآن:** لابن كثير، ابي الفداء عماد الدين اسماعيل بن عمر (ت ٧٠٠ هـ)، تحقيق: ابو اسحق الحويني الأثري، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٤١٦ هـ.

١٩٦. **فضائل القرآن:** للمستغفري، ابي العباس جعفر بن محمد (ت ٤٣٢ هـ)، تحقيق: د. احمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ـ لبنان ٢٠٠٦ م.

١٩٧. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:** للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٧ هـ.

١٩٨. **فواتح الرحموت** (بهامش المستصفى للغزالي): لللكنوي الهندي، عبد العلي محمد بن نظام الدين (ت ١٢٢٥ هـ)، طبعة دار صادر بالاوفسيت عن المطبعة الاميرية ببولاق ـ مصر ١٣٢٤ هـ (الطبعة الأولى).

١٩٩. **الفهرست:** للشيخ الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق:

الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة ـ قم ١٤١٧ هـ، الطبعة الأولى / وطبعة أخرى: تحقيق: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٥ هـ، الطبعة الأولى.

٢٠٠. **فهرست ابن النديم**: لأبي الفرج، محمد بن أبي يعقوب البغدادي (ت ٤٣٨ هـ)، تحقيق: رضا ـ تجدد.

٢٠١. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: للمناوي، عبدالرؤوف محمد بن علي الشافعي (ت ١٠٣١ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى ـ مصر ـ ١٣٥٦ هـ.

٢٠٢. **القرآن الكريم وروايات المدرستين**: للسيد مرتضى العسكري، نشر شركة التوحيد للنشر، الطبعة الاولى ١٩٩٦ م.

٢٠٣. **القرآن في الإسلام**: للسيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢ هـ)، تعريب : السيد أحمد الحسيني.

٢٠٤. **قرب الاسناد**: للحميري، أبي العباس، عبدالله بن جعفر القمي (من اعلام القرن الثالث)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم ١٤١٣هـ.

٢٠٥. **القواعد والإشارات في أصول القراءات**: لابن ابي الرضا الحموي، أحمد بن عمر بن محمد (ت ٧٩١ هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، دار القلم، الطبعة الأولى ـ دمشق ١٤٠٦ هـ.

٢٠٦. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للذهبي، محمد بن أحمد أبي عبدالله الدمشقي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى ـ جدة ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٠٧. **الكافي**: للكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩ هـ)، تصحيح وتعليق: علي اكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة ـ طهران ١٣٦٣هـ ش.

٢٠٨. **الكامل في التاريخ**: لابن الأثير، أبي الحسن، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٥ هـ.

٢٠٩. **الكامل في ضعفاء الرجال**: لابن عدي، أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م.

٢١٠. **كتاب الألفين**: للعلامة الحلي، حسن بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، نشر: مكتبة الالفين ـ الكويت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢١١. **كتاب الزهد**: لابن المبارك، عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي (ت ١٨١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢١٢. **كتاب السبعة في القراءات**: لإبن مجاهد، أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٤٠٠ هـ.

٢١٣. **كتاب سليم بن قيس**: لسليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦ هـ)، تحقيق: محمد باقر الانصاري الزنجاني.

٢١٤. **كتاب صفين**: للمنقري، نصر بن مزاحم (ت ٢١٢ هـ)، تحقيق: عبدالسلام

محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٨٢هـ.

٢١٥. **كتاب المصاحف**: لابن أبي داود السجستاني، أبي بكر عبد الله بن سليمان الأشعث (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. محب الدين عبد الله السبحان، دار البشائر الاسلامية، الطبعة الثانية، بيروت ١٤٢٣ هـ.

٢١٦. **كشف الحجب والاستار**: للسيد اعجاز حسين الكنتوري (ت ١٢٨٦ هـ)، الطبعة الثانية، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم المقدسة ١٤٠٩ هـ.

٢١٧. **كشف الخفاء**: للعجلوني، إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢ هـ)، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ـ بيروت ١٤٠٥ هـ.

٢١٨. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاج خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.

٢١٩. **كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين**: للعلامة الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: حسين الدركاهي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

٢٢٠. **الكفاية في علم الرواية**: للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة.

٢٢١. **الكنى والألقاب**: للشيخ عباس القمي (ت ١٣٥٩ هـ)، تقديم: محمد هادي الاميني، مكتبة الصدر ـ طهران.

٢٢٢. **كنز العمال في سنن الاقوال والافعال**: للمتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي

بن حسام الـدين الهنـدي (ت ٩٧٥ هـ)، تحقيـق: محمـود عمـر الـدمياطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٢٣. **لباب النقول في أسباب النزول**: للسيوطي، عبد الرحمن بـن أبي بكـر بـن محمـد السيوطي أبو الفضل (ت ٩١١ هـ)، دار إحياء العلوم ـ بيروت.

٢٢٤. **لطائف الاشارات لفنون القراءات**: للقسطلاني، أبي العبـاس، احمـد بـن محمـد (ت ٩٢٣ هـ)، تحقيق: عامر السيد عثمان / د. عبد الصبور شاهين، لجنـة إحيـاء التراث الإسلامي ـ القاهرة ١٩٧٢م.

٢٢٥. **مباحث في علوم القران**: للدكتور صبحي الصالح.

٢٢٦. **المبسوط**: للسرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٨٣ هـ)، دار النشـر: دار المعرفة ـ بيروت.

٢٢٧. **المجالسة وجواهر العلم**: للدينوري، أبي بكر، أحمد بن مروان بن محمد القـاضي المالكي (ت ٣٣٣ هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ـ بـيروت ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م.

٢٢٨. **مجمع البحرين**: للطريحـي، فخـر الـدين (ت ١٠٨٥ هـ)، تحقيـق: السـيد أحمـد الحسيني، مكتب النشر الثقافة الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.

٢٢٩. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ)، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي ـ القاهرة، بيروت ١٤٠٧ هـ.

٢٣٠. **المجمـوع شرح المهـذب**: للنـووي، محيـي الـدين بـن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، دار الفكر ـ بيروت ١٩٩٧م.

٢٣١. **المحاسن**: للبرقي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤ هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية ـ طهران ١٣٧٠ هـ.

٢٣٢. **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**: للراغب الاصفهاني، أبي القاسم، الحسين بن محمد بن المفضل، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم ـ بيروت١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٣٣. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لابن جني، أبي الفتح، عثمان بن جنى (٣٩٢ هـ)، تحقيق: علي النجدي / عبد الحليم نجار / عبد الفتاح اسماعيل، المجلس الاعلي للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ١٤١٥ هـ.

٢٣٤. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لابن عطية الاندلسي، أبي محمد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ لبنان ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٣٥. **المحكم في نقط المصاحف**: لابي عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ٢٠٠٤ م.

٢٣٦. **المحلى**: لابن حزم الاندلسي، أبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٢٣٧. **مختصر بصائر الدرجات**: للحلي، عز الدين الحسن بن سليمان (من اعلام القرن التاسع)، نشر الطبعة الحيدرية، الطبعة الأولى ـ النجف الأشرف ١٣٧٠ هـ.

٢٣٨. **مختصر التحفة الاثني عشرية**: للدهلوي (ت ١٢٣٩هـ)، اختصره وهذبه محمود

شكري الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، نشر المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٧٣ هـ.

٢٣٩. **مختصر في شواذ القرآن**: لابن خالويه، ابي عبد الله الحسين بن احمد الهمداني اللغوي (ت ٣٧٠ هـ)، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

٢٤٠. **المدخل إلى السنن الكبرى**: للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبي بكر (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت ١٤٠٤ هـ.

٢٤١. **المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: لأبي شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٤٢. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: للقاري، علي بن سلطان محمد (ت ١٠١٤ هـ)، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٢٤٣. **مذاهب التفسير الإسلامي**: لاجتنس جولدتسهر، ترجمه الدكتور عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثني ببغداد، القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م.

٢٤٤. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: للسيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٤٥. **المسائل السروية**: للشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: صائب عبدالحميد، دار المفيد، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤١٤هـ.

٢٤٦. **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٤٧. **مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**: للنوري الطبرسي، الشيخ ميرزا حسين (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى المحققة ـ قم ١٤٠٨هـ.

٢٤٨. **مسند أبي يعلى**: لأبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ـ دمشق ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٤٩. **مسند ابن الجعد**: للجوهري، علي بن الجعد بن عبيد البغدادي (ت ٢٣٠ هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٢٥٠. **مسند أحمد**: لأحمد بن حنبل، أبي عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، مؤسسة قرطبة ـ مصر.

٢٥١. **مسند البزار**: للبزاز، أبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبدالخالق (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن / مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ـ بيروت، المدينة ١٤٠٩ هـ.

٢٥٢. **مسند الربيع = الجامع الصحيح**: للأزدي، الربيع بن حبيب البصري (من أعيان المائة الثانية للهجرة)، تحقيق: محمد إدريس / عاشور بن يوسف، دار الحكمة / مكتبة الاستقامة، الطبعة الأولى ـ بيروت / سلطنة عمان ـ ١٤١٥ هـ.

٢٥٣. **مسند الشافعي**: لمحمد بن إدريس، أبي عبد الله الشافعي(ت ٢٠٤ هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٥٤. مسند الشاميين: للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٥٥. **مسند الطيالسي**: لسليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

٢٥٦. **مشكاة المصابيح**: للخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله العمري (ت ٧٤١ هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني،المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٩٨٥م.

٢٥٧. **المصنف**: للصنعاني، أبي بكر عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٣هـ.

٢٥٨. **مصنف ابن أبي شيبة**: للكوفي، أبي بكر بن أبي شيبة، عبدالله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ـ الرياض ١٤٠٩هـ.

٢٥٩. **المعارف**: لابن قتيبة الدينوري، أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)،

تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف ـ القاهرة.

٢٦٠. **معالم العلماء**: لابن شهرآشوب، مشير الدين أبي عبدالله محمد بن علي (ت ٥٨٨ هـ)، قم ـ إيران.

٢٦١. **معاني الاخبار**: للصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي اكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٣٧٩ هـ.

٢٦٢. **المعتصر من المختصر من مشكل الآثار**: أبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي (ت ٨٠٣ هـ)، عالم الكتب / مكتبة المتنبي / مكتبة سعد الدين - بيروت / القاهرة / دمشق.

٢٦٣. **المعجزة الكبرى**: لمحمد أبو زهرة، نشر دار الفكر العربي.

٢٦٤. **معجم الأدباء** = **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**: للحموي، ياقوت بن عبدالله الرومي (ت ٦٢٦ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٦٥. **المعجم الأوسط**: للطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة ١٤١٥ هـ.

٢٦٦. **معجم القراءات القرآنية**: للدكتور احمد مختار، والدكتور عبد العال سالم، اسوة للنشر، ايران ١٩٩١ م.

٢٦٧. **المعجم الكبير**: للطبراني، أبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الطبعة الثانية - الموصل ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٦٨. **المعرفة والتاريخ**: للفسوي، أبي يوسف، يعقوب بن سفيان (ت ٢٨٠ هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٦٩. **معرفة الثقات**: للعجلي، أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى ـ السعودية ١٤٠٥هـ.

٢٧٠. **معرفة القراء الكبار**: للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٤ هـ.

٢٧١. **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**: للمقدسي الحنبلي، ابن قدامة، عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤٠٥هـ.

٢٧٢. **مفتاح الكرامة**: للسيد محمد جواد العاملي(ت ١٢٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر الخالصي، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى ـ قم ١٤١٩ هـ.

٢٧٣. **مفردات ألفاظ القرآن**: للراغب الاصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد (ت ٤٢٥ هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم ـ دمشق.

٢٧٤. **مقالات الإسلاميين**: لأبي الحسن الاشعري، علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠ هـ)، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ـ بيروت.

٢٧٥. **مقدمتان في علوم القرآن**: لابن عطية الاندلسي، أبي محمد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦ هـ)، تحقيق أرثر جيفري، نشر السنة المحمدية ـ القاهرة.

٢٧٦. **المقنع**: لابي عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، تصوير عن الطبعة الاولى، دمشق ١٩٨٣م.

٢٧٧. **مناقب ابن شهرآشوب**: لمشير الدين أبي عبدالله بن علي (ت ٥٨٨ هـ)، تحقيق: لجنة من اساتذة النجف الاشرف، المكتبة الحيدرية ـ النجف ١٢٧٦هـ.

٢٧٨. **المناقب**: للموفق الخوارزمي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي (ت ٥٦٨ هـ)، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية ـ قم ١٤١٤هـ.

٢٧٩. **مناهل العرفان في علوم القرآن**: للزرقاني، محمد عبد العظيم (١٣٦٧ هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى ـ لبنان ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٨٠. **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**: للذهبي، أبي عبدالله محمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٢٨١. **منح الجليل على مختصر الشيخ خليل**: لمحمد عليش، أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد المالكي (ت ١٢٩٩هـ)، دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٨٢. **منع تدوين الحديث**: للسيد علي الشهرستاني، مؤسسة الرافد، الطبعة الرابعة ـ قم ١٤٣٠ هـ.

٢٨٣. **منهاج السنة النبوية**: لابن تيمية الحراني، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٨٤. **الموافقات في أصول الشريعة**: للشاطبي، ابراهيم بن موسى اللخمي المالكي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة ـ بيروت.

٢٨٥. **موطأ الإمام مالك**: لمالك بن أنس الأصبحي، أبي عبدالله (ت ١٧٩هـ)، تحقيـق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ـ مصر.

٢٨٦. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض / وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٩٥م.

٢٨٧. **لسان العرب**: لابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقـي المصـري (ت ٧١١ هـ)، دار صادر ، الطبعة الأولى ـ بيروت.

٢٨٨. **لسان الميزان**: لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل، أحمد بـن عـلي بـن حجـر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيـق: دائـرة المعـارف النظاميـة ـ الهنـد، مؤسسـة الأعلمـي للمطبوعات، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٨٩. **الناسخ والمنسوخ = قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن**: للكرمي، مرعي بن يوسـف بـن أبي بكـر (١٠٣٣ هـ)، تحقيـق: سـامي عطـا حسـن، دار القرآن الكريم ـ الكويت ١٤٠٠ هـ.

٢٩٠. **النجوم الزاهرة في ملوك مصرـ والقـاهرة**: لابـن تغـري بـردي، أبي المحاسـن، يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤ هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ مصر.

٢٩١. **نصوص في علـوم القـرآن**: للسـيد عـلي الموسـوي الـدارابي (معـاصر)، مجمـع البحوث الاسلامية، الطبعة الثانية ـ مشهد ١٤٢٩ هـ.

٢٩٢. **نفحات الأزهار**: للسيد علي الميلاني، (معاصر)، مطبعة مهر ـ قم ١٤١٤ هـ.

٢٩٣. **النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري، ابي الخـير محمـد بـن محمـد، (ت٨٣٣

هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٩٤. **نوادر الأصول**: للترمذي، محمد بن علي بن الحسن، أبي عبد الله (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ـ بيروت ـ ١٩٩٢م.

٢٩٥. **نور القبس المختصر من المقتبس**: للمرزباني، ابي عبيد الله محمد بن عمران (ت ٣٨٤ هـ)، اختصار ابو المحاسن اليغموري (ت ٦٧٣ هـ)، تحقيق: رودلف زلهايم، نشر فرانتس شتاينر بفيسبان ـ المانيا ١٩٦٤م.

٢٩٦. **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لابن الاثير، أبي السعادات، المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي / محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٩٧. **نهج البلاغة** (ماجمعه الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) من كلام أمير المؤمنين عليه السلام): تحقيق: الشيخ محمد عبده، دار الذخائر ـ ايران ١٤١٢ هـ.

٢٩٨. **الوافي**: للفيض الكاشاني، محمد محسن بن الشاه مرتضى بن الشاه محمود (ت ١٠٩١ هـ)، تحقيق: ضياء الدين الحسيني الاصفهاني، مكتبة أمير المؤمنين، الطبعة الأولى ـ اصفهان ١٤٠٦ هـ.

٢٩٩. **الوافي بالوفيات**: للصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط / تركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٣٠٠. **وسائل الشيعة**: للحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الثانية ـ قم ١٤١٤هـ.

٣٠١. **وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى**: للسمهودي، علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٤١٩هـ.

٣٠٢. **وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان**: لابن خلكان، أبي العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: احسان عباس، دار الثقافة ـ لبنان.

٣٠٣. **ينابيع المودة لذوي القربى**: للقندوزي، الشيخ سليمان بن إبراهيم الحنفي (ت ١٢٩٤هـ)، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار أسوة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

الفهرس